



**HATEM REFAAT & PARTNERS
CHARTERED ACCOUNTANTS**



القاهرة في ٨ أكتوبر ٢٠٢٥ م

Scan Me



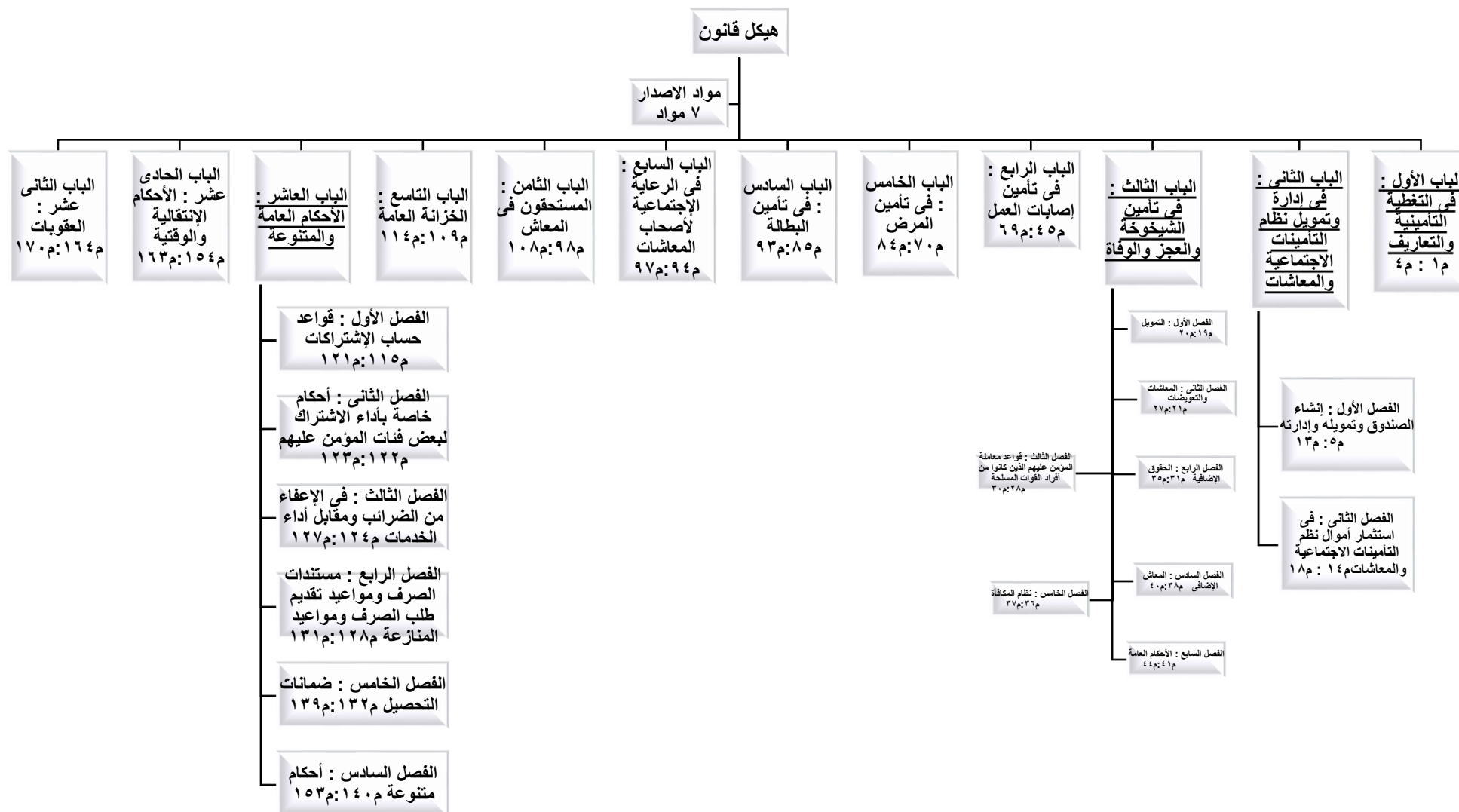
مراقب شركات مساهمة
حاتم رفعت عبد الحكيم
عضو جمعية الضرائب المصرية ETS
عضو جمعية المحاسبين والمرجعيين القانونيين
عضو إتحاد المحاسبين والمراجعين العرب AFAA

للاستشارات والتواصل

0112 5449 154

0100 4860 369

قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١



قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١

تعديلات القانون واللائحة

التعديل في القانون	قانون رقم	بتاريخ
يضاف إلى معاش الأجر المتغير المحسوب وفقاً لقانون التأمين الاجتماعي	رقم ٢٥ لسنة ٢٠٢٠	2020/05/07
بتعجيل موعد استحقاق العلاوات الدورية ومنح علاوة خاصة لغير المخاطبين بقانون الخدمة المدنية وزيادة الحافز الإضافي للعاملين بالدولة	رقم ١٨ لسنة ٢٠٢٣	2023/03/29
بشأن تعديل بعض أحكام قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات الصادر بالقانون رقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩.	رقم ١٧٢ لسنة ٢٠٢٣	2023/10/25
التعديل في اللائحة التنفيذية	قرار رقم	بتاريخ
يُستبدل بالنموذج رقم (٢) المرافق لللائحة التنفيذية	رقم ٤٨٧ لسنة ٢٠٢٢	2022/02/07

قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١

مواد القانون:

المواد	القانون
٧ مواد إصدار	<u>مواد الإصدار</u>
١ م : ٤ م	<u>الباب الأول : فى التغطية التأمينية والتعاريف</u>
	<u>الباب الثانى : فى إدارة وتمويل نظام التأمينات الاجتماعية والمعاشات</u>
١٣ م : ٥ م	<u>الفصل الأول : إنشاء الصندوق وتمويله وإدارته</u>
١٤ م : ١٨ م	<u>الفصل الثانى : فى استثمار أموال نظم التأمينات الاجتماعية والمعاشات</u>
	<u>الباب الثالث : فى تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة</u>
١٩ م : ٢٠ م	<u>الفصل الأول : التمويل</u>
٢١ م : ٢٧ م	<u>الفصل الثانى : المعاشات والتعويضات</u>
٢٨ م : ٣٠ م	<u>الفصل الثالث : قواعد معاملة المؤمن عليهم الذين كانوا من أفراد القوات المسلحة</u>
٣١ م : ٣٥ م	<u>الفصل الرابع : الحقوق الإضافية</u>
٣٦ م : ٣٧ م	<u>الفصل الخامس : نظام المكافأة</u>
٣٨ م : ٤٠ م	<u>الفصل السادس : المعاش الإضافى</u>
٤١ م : ٤٤ م	<u>الفصل السابع : الأحكام العامة</u>
٤٥ م : ٦٩ م	<u>الباب الرابع : فى تأمين إصابات العمل</u>
٧٠ م : ٨٤ م	<u>الباب الخامس : فى تأمين المرض</u>

قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١

المواد	القانون
م ٨٥: ٩٣	<u>الباب السادس : فى تأمين البطالة</u>
م ٩٤: ٩٧	<u>الباب السابع : فى الرعاية الاجتماعية لأصحاب المعاشات</u>
م ٩٨: ١٠٨	<u>الباب الثامن : المستحقون فى المعاش</u>
م ١٠٩: ١١٤	<u>الباب التاسع : الخزانة العامة</u>
	<u>الباب العاشر : الأحكام العامة والمتنوعة</u>
م ١١٥: ١٢١	<u>الفصل الأول : قواعد حساب الاشتراكات</u>
م ١٢٢: ١٢٣	<u>الفصل الثانى : أحكام خاصة بأداء الاشتراك لبعض فئات المؤمن عليهم</u>
م ١٢٤: ١٢٧	<u>الفصل الثالث : فى الإعفاء من الضرائب ومقابل أداء الخدمات</u>
م ١٢٨: ١٣١	<u>الفصل الرابع : مستندات الصرف ومواعيد تقديم طلب الصرف ومواعيد المنازعة</u>
م ١٣٢: ١٣٩	<u>الفصل الخامس : ضمانات التحصيل</u>
م ١٤٠: ١٥٣	<u>الفصل السادس : أحكام متنوعة</u>
م ١٥٤: ١٦٣	<u>الباب الحادى عشر : الأحكام الإنتقالية والوقتية</u>
م ١٦٤: ١٧٠	<u>الباب الثانى عشر : العقوبات</u>
	<u>الجدول المرافقة للائحة</u>
	<u>ملخص مواد القانون</u>
	<u>ملخص مواد اللائحة</u>

قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١

مواد اللائحة التنفيذية:

المواد	اللائحة التنفيذية
أربع مواد إصدار	مواد الإصدار
	الباب الأول: التعاريف والتغطية التأمينية
١م	الفصل الأول: التعاريف
٢م : ٨م	الفصل الثاني: التغطية التأمينية
٩م : ١٥م	الفصل الثالث: ملف التأمين الاجتماعي
١٦م : ٢٦م	الفصل الرابع: إجراءات الاشتراك
	الباب الثاني: إدارة وتمويل نظام التأمينات الاجتماعية والمعاشات
٢٧م : ٣١م	الفصل الأول: قواعد إنشاء وإدارة حسابات نظام التأمين الاجتماعي
٣٢م : ٣٤م	الفصل الثاني: قواعد وإجراءات ونظام عمل لجنة الخبراء
٣٥م : ٣٧م	الفصل الثالث: التقييم الاكتواري لحسابات التأمين الاجتماعي
٣٨م : ٤٠م	الفصل الرابع: القوائم المالية للهيئة القومية للتأمين الاجتماعي
٤١م : ٥٢م	الفصل الخامس: إدارة صندوق استثمار أموال التأمينات الاجتماعية
	الباب الثالث: قواعد تحديد وتحصيل الاشتراكات وإجراءات الحساب أو الاشتراك عن بعض المدد
٥٣م : ٦٩م	الفصل الأول: أجر ودخل الاشتراك ونسب الاشتراكات
٧٠م : ٧٨م	الفصل الثاني: إجراءات أداء الاشتراكات وتوريدها
٧٩م : ٨١م	الفصل الثالث: تقسيط المبالغ المستحقة
٨٢م : ٨٦م	الفصل الرابع: إجراءات متابعة سداد الأقساط المستحقة على أصحاب الشأن
٨٧م : ١٠١م	الفصل الخامس: إجراءات حساب أو الاشتراك عن بعض المدد

قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١

المواد	اللائحة التنفيذية
	الباب الرابع: قواعد حساب الحقوق التأمينية في تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة
١٠٢م : ١١٣م	الفصل الأول: المعاشات والتعويضات
١١٤م : ١٢٦م	الفصل الثاني: الحقوق الإضافية
١٢٧م : ١٣١م	الفصل الثالث: المكافأة
١٣٢م : ١٣٨م	الفصل الرابع: المعاش الإضافي
١٣٩م : ١٤٣م	الفصل الخامس: زيادات المعاشات
	الباب الخامس: الأحكام الخاصة بتأمين إصابات العمل
١٤٤م : ١٤٥م	الفصل الأول: الفئات المنتفعة بأحكام تأمين إصابات العمل
١٤٦م : ١٥٣م	الفصل الثاني: إجراءات الإبلاغ عن الإصابة ومستندات ملف الإصابة
١٥٤م : ١٥٥م	الفصل الثالث: إجراءات إثبات إصابة العمل
١٥٦م : ١٥٨م	الفصل الرابع: شروط وإجراءات الفحص الطبي الدوري للعاملين المعرضين للإصابة بأحد الأمراض المهنية
١٥٩م : ١٦٢م	الفصل الخامس: إجراءات العلاج والرعاية الطبية
١٦٣م : ١٧٣م	الفصل السادس: قواعد وإجراءات صرف تعويض الأجر ومصاريف الانتقال
١٧٤م : ١٧٩م	الفصل السابع: المعاش وتعويض الدفعة الواحدة في تأمين إصابات العمل
١٨٠م : ١٨٠م	الفصل الثامن: تكرار الإصابة
١٨١م : ١٨٢م	الفصل التاسع: إعادة الفحص الطبي
١٨٣م : ١٨٩م	الفصل العاشر: التحكيم الطبي
	الباب السادس: أحكام تأمين البطالة
١٩٠م : ١٩٢م	الفصل الأول: الفئات المنتفعة بأحكام تأمين البطالة وشروط استحقاق التعويض
١٩٣م : ١٩٥م	الفصل الثاني: إجراءات طلب صرف تعويض البطالة

قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١

المواد	اللائحة التنفيذية
	الباب السابع: التأمين على أصحاب الأجور الحكمية
م ١٩٦ : م ٢٢٤	الفصل الأول: التأمين على عمال المقاولات والبناء والتشييد وعمال الشحن والتفريغ وعمال المحاجر وعمال الملاحات
م ٢٢٥ : م ٢٣٥	الفصل الثاني: التأمين على عمال صيد الأسماك
م ٢٣٦ : م ٢٤٨	الفصل الثالث: التأمين على عمال النقل البري
م ٢٤٩ : م ٢٥٤	الفصل الرابع: التأمين على عمال المخازن البلدية
	الباب الثامن: المستحقون في المعاش
م ٢٥٥ : م ٢٧٧	الفصل الأول: شروط استحقاق المعاش وقواعد توزيعه
م ٢٧٨ : م ٢٨٠	الفصل الثاني: قطع المعاش وصرف منحة الزواج أو منحة القطع
م ٢٨١ : م ٢٨٢	الفصل الثالث: استحقاق المعاش في تاريخ لاحق لتاريخ وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش
م ٢٨٣ : م ٢٩٩	الباب التاسع: مستندات وأحكام صرف الحقوق التأمينية
م ٣٠٠ : م ٣٠٢	الباب العاشر: الخزانة العامة
م ٣٠٣ : م ٣١٢	الباب الحادى عشر: الأحكام العامة والمتنوعة
م ٣١٣ : م ٣١٩	الباب الثانى عشر: الأحكام الانتقالية
جدول ١ : جدول ١١	<u>الجدول المرافقة لللائحة</u>

قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١

القانون	اللائحة
مواد الإصدار	
	(المادة ٠ ديباجة:) رئيس مجلس الوزراء بعد الاطلاع على الدستور ؛ وعلى قانون التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة الصادر بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ ؛ وعلى قانون الطفل الصادر بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ ولائحته التنفيذية ؛ وعلى قانون العمل الصادر بالقانون رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ ؛ وعلى قانون الخدمة المدنية الصادر بالقانون رقم ٨١ لسنة ٢٠١٦ ولائحته التنفيذية ؛ وعلى قانون نظام التأمين الصحي الشامل الصادر بالقانون رقم ٢ لسنة ٢٠١٨ ولائحته التنفيذية ؛ وعلى قانون تنظيم خدمات النقل البرى للركاب باستخدام تكنولوجيا المعلومات الصادر بالقانون رقم ٨٧ لسنة ٢٠١٨ ؛ وعلى قانون تنظيم التعاقدات التى تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ ؛ وعلى قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات الصادر بالقانون رقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩ ؛ وعلى قانون حماية البيانات الشخصية الصادر بالقانون رقم ١٥١ لسنة ٢٠٢٠ ؛ وبناءً على ما ارتأه مجلس الدولة ؛ قرر :
(المادة الأولى): يعمل في شأن نظام التأمينات الاجتماعية والمعاشات بأحكام القانون المرافق.	(المادة ١ إصدار:) يعمل بأحكام اللائحة التنفيذية لقانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات الصادر بالقانون رقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩ المشار إليه المرافقة لهذا القرار .
(المادة الثانية): تتولى الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي صرف الحقوق المقررة بالتشريعات المتعلقة بالتأمين الاجتماعي والتي كانت تتولى الجهات الإدارية صرفها، وذلك على حساب الخزانة العامة، وتتضمن اللائحة التنفيذية للقانون المرافق القواعد والإجراءات المنفذة لأحكام هذه المادة.	
(المادة الثالثة): لا يترتب على تطبيق أحكام القانون المرافق الإخلال بما تتضمنه أحكام القوانين المنظمة للشئون الوظيفية للمعاملين بالكادرات الخاصة، ويستمر العمل بالمزايا المقررة في هذه القوانين والأنظمة الوظيفية وتحمل الخزانة العامة فروق التكلفة المترتبة على ذلك طبقاً لأحكام القانون المرافق.	
(المادة الرابعة): يستمر العمل باللوائح والقرارات الصادرة تنفيذاً لأحكام القوانين المتعلقة بالتأمين الاجتماعي، بما لا يتعارض مع أحكام القانون المرافق وذلك إلى حين صدور اللائحة التنفيذية له.	(المادة ٢ إصدار:) تحل القواعد والإجراءات والأحكام الواردة بقانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات الصادر بالقانون رقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩ بالنسبة للمعاملين بأحكامه محل القواعد والإجراءات والأحكام الواردة بقوانين التأمين الاجتماعي الصادرة بالقوانين أرقام ٧٩ لسنة ١٩٧٥ و ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ و ٥٠ لسنة ١٩٧٨ و ١١٢ لسنة ١٩٨٠ ، وتعديلاتها .
(المادة الخامسة): يصدر رئيس مجلس الوزراء اللائحة التنفيذية للقانون المرافق خلال ستة أشهر من تاريخ صدور هذا القانون.	
(المادة السادسة): يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون بالنسبة للمعاملين بأحكامه.	(المادة ٣ إصدار:) تلغى القرارات واللوائح المنفذة لأحكام قوانين التأمين الاجتماعي المشار إليها بالمادة السابقة ، كما يلغى كل حكم يخالف أحكام اللائحة المرافقة .

قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩ مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١

(المادة السابعة): ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية، ويعمل به اعتباراً من ٢٠٢٠/١/١، فيما عدا المواد (١١١ و ١١٢ و ١١٣ و ١١٤) فيعمل بها من اليوم التالي لتاريخ نشره. يبصم هذا القانون بخاتم الدولة، وينفذ كقانون من قوانينها. صدر برئاسة الجمهورية في ١٨ ذي الحجة سنة ١٤٤٠هـ (الموافق ١٩ أغسطس سنة ٢٠١٩م). عبد الفتاح السيسي

(المادة ٤ إصدار): ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره. صدر برئاسة مجلس الوزراء في ٢١ صفر سنة ١٤٤٣هـ (الموافق ٢٨ سبتمبر سنة ٢٠٢١م). رئيس مجلس الوزراء دكتور/ مصطفى كمال مبدولى

الباب الأول: فى التغطية التأمينية والتعريفات

مادة ١: فى تطبيق أحكام هذا القانون، يقصد بالكلمات والعبارات التالية المعنى المبين قرين كل منها: ١- المؤمن عليه: كل من تسري عليه أحكام هذا القانون حتى تحقق واقعة استحقاق حقوقه التأمينية عن مدة اشتراكه فى تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة. ٢- صاحب العمل: كل شخص طبيعي أو اعتباري يستخدم عاملاً أو أكثر من الخاضعين لأحكام البند (أولاً) من المادة (٢) من هذا القانون. ٣- الهيئة: الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي. ٤- مجلس الإدارة: مجلس إدارة الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي. ٥- لجنة الخبراء: لجنة تتكون من خبراء ائكتوريين يزاولون أعمالهم وفقاً لأحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ فى شأن الإشراف والرقابة على هيئات التأمين، وخبراء ماليين وتأمينيين يرشحهم مجلس الإدارة، ويكون من بينهم ممثل عن وزارة المالية متخصص فى أعمال اللجنة يرشحه وزير المالية. ٦- معدل التضخم: الرقم القياسي لأسعار المستهلكين على مستوى الجمهورية الصادر عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ويحدد بالمعدل الشهري لمعدلات التضخم عن مدة سنة سابقة، ويحدد فى شهر يوليو من كل عام، ويصدر به قرار من رئيس الهيئة. ٧- سعر الخصم الاكتواري: معدل التضخم مضافاً إليه نسبة (١٪). ٨- أجر الاشتراك: المقابل النقدي الذي يحصل عليه المؤمن عليه من الفئات المشار إليها بالبند أولاً من المادة (٢) من هذا القانون من جهة عمله الأصلية لقاء عمله الأصلي. وتحدد عناصر أجر الاشتراك على النحو الآتي: ١- الأجر الوظيفي. ٢- الأجر الأساسي. ٣- الأجر المكمل. ٤- الحوافز. ٥- العمولات. ٦- الوهبة، متى توافرت فى شأنها الشروط الآتية: (أ) أن يكون قد جرى العرف على أن يدفعها عملاء المنشأة على أساس نسبة مئوية محددة مقدماً من المبالغ المستحقة على العملاء. (ب) أن يكون لها صندوق مشترك فى المنشأة توضع فيه حصيلتها لتوزيعها بين العمال. (ج) أن تكون هناك قواعد متفق عليها بين رب العمل والعمال تحدد بموجبها كيفية توزيعها عليهم. ٧- البدلات، فيما عدا البدلات التالية فلا تعتبر جزءاً من أجر الاشتراك: (أ) بدل الانتقال وبدل السفر وبدل حضور الجلسات وغيرها من البدلات التي تصرف للمؤمن عليه مقابل ما يتكلفه من أعباء تقتضيها أعمال وظيفته ويستثنى من ذلك بدل التمثيل. (ب) بدل السكن وبدل الملابس وبدل السيارة وغيرها من البدلات التي تصرف مقابل مزايا عينية. (ج) البدلات التي تستحق نتيجة ندب المؤمن عليه بعض الوقت داخل جهة عمله الأصلية أو خارجها. (د) البدلات التي تستحق للمؤمن عليه لمواجهة أعباء المعيشة خارج البلاد. ٨- الأجور الإضافية. ٩- التعويض عن الجهود غير العادية. ١٠- إعانة غلاء المعيشة. ١١- العلاوات الاجتماعية. ١٢- العلاوات الاجتماعية الإضافية. ١٣- المنح الجماعية. ١٤- المكافآت الجماعية. ١٥- ما زاد عن الحد الأقصى للأجر الأساسي. ١٦- العلاوات الخاصة التي لم يتم ضمها للأجر الأساسي. وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون الحدين الأدنى والأقصى لأجر الاشتراك. ٩- دخل الاشتراك: الدخل الذي يختاره المؤمن عليه من الفئات

(المادة ١): فى تطبيق أحكام هذه اللائحة يقصد بالكلمات والعبارات التالية المعنى المبين قرين كل منها: ١- القانون: قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات الصادر بالقانون رقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩. ٢- المؤمن عليه: كل من تسرى عليه أحكام القانون حتى تحقق واقعة استحقاق حقوقه التأمينية عن مدة اشتراكه فى تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة. ٣- صاحب العمل: كل شخص طبيعي أو اعتباري يستخدم عاملاً أو أكثر من الخاضعين لأحكام البند (أولاً) من المادة (٢) من القانون. ٤- الهيئة: الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي. ٥- مجلس الإدارة: مجلس إدارة الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي. ٦- لجنة الخبراء: تتكون من خبراء ائكتوريين يزاولون أعمالهم وفقاً لأحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ بشأن الإشراف والرقابة على هيئات التأمين، وخبراء ماليين وتأمينيين يرشحهم مجلس الإدارة، ويكون من بينهم ممثل عن وزارة المالية متخصص فى أعمال اللجنة يرشحه وزير المالية. ٧- معدل التضخم: التغير النسبي فى الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين على مستوى الجمهورية خلال عام والصادر عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ويحدد فى شهر أبريل من كل عام، وتصدر قواعد تحديد التغير النسبي للرقم القياسي لأسعار المستهلكين على مستوى الجمهورية بقرار من رئيس الهيئة بالتنسيق مع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. ٨- سعر الخصم الاكتواري: معدل التضخم مضافاً إليه نسبة (١٪). ٩- أجر الاشتراك: المقابل النقدي الذي يحصل عليه المؤمن عليه من الفئات المشار إليها بالبند أولاً من المادة (٢) من القانون من جهة عمله الأصلية لقاء عمله الأصلي، وتحدد عناصر هذا الأجر على النحو الآتي: (أ) الأجر الوظيفي. (ب) الأجر الأساسي. (ج) الأجر المكمل. (د) الحوافز. (هـ) العمولات. (و) الوهبة، متى توافرت فى شأنها الشروط الآتية: ١- أن يكون قد جرى العرف بأن يدفعها عملاء المنشأة على أساس نسبة مئوية محددة مقدماً من المبالغ المستحقة على العملاء. ٢- أن يكون لها صندوق مشترك فى المنشأة توضع فيه حصيلتها لتوزيعها بين العمال. ٣- أن يكون هناك قواعد متفق عليها بين رب العمل والعمال تحدد بموجبها كيفية توزيعها عليهم. (ز) البدلات، فيما عدا البدلات الآتية فلا تعتبر جزءاً من أجر الاشتراك: ١- بدل الانتقال وبدل السفر وبدل حضور الجلسات وغيرها من البدلات التي تصرف للمؤمن عليه مقابل ما يتكلفه من أعباء تقتضيها أعمال وظيفته، ويستثنى من ذلك بدل التمثيل. ٢- بدل السكن وبدل الملابس وبدل السيارة وغيرها من البدلات التي تصرف مقابل مزايا عينية. ٣- البدلات التي تستحق نتيجة ندب المؤمن عليه بعض الوقت داخل جهة عمله الأصلية أو خارجها. ٤- البدلات التي تستحق للمؤمن عليه لمواجهة أعباء المعيشة خارج البلاد. (ح) الأجور الإضافية. (ط) التعويض عن الجهود غير العادية. (ي) إعانة غلاء المعيشة. (ك) العلاوات الاجتماعية. (ل) العلاوات الاجتماعية الإضافية. (م) المنح الجماعية. (ن) المكافآت الجماعية. (س) ما زاد عن الحد الأقصى للأجر الأساسي. (ع)

قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩ مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١

العلاوات الخاصة التي لم يتم ضمها للأجر الأساسي . ١٠- دخل الاشتراك : الدخل الذي يختاره المؤمن عليه من الفئات المنصوص عليها في البندين ثانياً وثالثاً من المادة (٢) من القانون للاشتراك عنه من الجدول رقم (١) المرفق ، بما لا يقل عن الحد الأدنى لأجر الاشتراك ولا يزيد على الحد الأقصى له . ١١- سن الشيخوخة : سن الستين بالنسبة للبندين أولاً وثالثاً من المادة (٢) من القانون ، وسن الخامسة والستين بالنسبة للمؤمن عليهم المشار إليهم بالبندين ثانياً ورابعاً ، وذلك مع مراعاة حكم المادة (٤١) من القانون . ١٢- صاحب المعاش : من تحققت بشأنه واقعة استحقاق المعاش عن نفسه في تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة . ١٣- العجز الكلي المستديم : كل عجز من شأنه أن يحول كلياً وبصفة مستديمة بين المؤمن عليه وبين مزاويلته مهنته الأصلية أو أية مهنة أو نشاط يتكسب منه ، ويعتبر في حكم ذلك حالات الأمراض العقلية ، وكذلك الأمراض المزمنة والمستعصية التي يصدر بها قراراً من رئيس مجلس إدارة الهيئة المعنية بالتأمين الصحي . ١٤- العجز الجزئي المستديم : كل عجز بخلاف حالات العجز الكلي من شأنه أن يحول بصفة مستديمة بين المؤمن عليه الخاضع للبند أولاً من المادة (٢) من القانون وبين عمله الأصلي . ١٥- دفعة الحياة : القيمة الحالية لدفعة المعاش للجنه الواحد التي سوف يحصل عليها صاحب المعاش عند تقاعده ولمدى الحياة والمستحقين . ١٦- إصابة العمل : الإصابة بأحد الأمراض المهنية المبينة بالجدول رقم (١) المرفق للقانون أو الإصابة نتيجة حادث وقع أثناء تأدية العمل أو بسببه . ويعتبر في حكم ذلك كل حادث يقع للمؤمن عليه خلال فترة ذهابه لمباشرة عمله أو عودته منه بشرط أن يكون الذهاب أو الإياب دون تخلف أو توقف أو انحراف عن الطريق الطبيعي ، وتعتبر الإصابة الناتجة عن الإجهاد أو الإرهاق من العمل إصابة عمل متى توفرت فيها الشروط والقواعد المحددة بالمادة (١٤٥) من هذه اللائحة . ١٧- المصاب : من أصيب بإصابة عمل . ١٨- المريض : من أصيب بمرض أو حادث غير إصابة عمل . ١٩- العاجز عن الكسب : كل شخص مصاب بعجز يحول كلياً بينه وبين العمل أو ينقص قدرته على العمل بواقع (٥٠٪) على الأقل ويشترط أن يكون هذا العجز ناشئاً بالميلاد أو نتيجة حادث أو مرض يصاب به الشخص قبل سن الستين . ٢٠- الهيئة المعنية بالتأمين الصحي : الهيئة العامة للتأمين الصحي أو الهيئة المختصة داخل منظومة التأمين الصحي طبقاً لأحكام قانون نظام التأمين الصحي الصادر بالقانون رقم ٢ لسنة ٢٠١٨ في المحافظات التي تسرى عليها تلك المنظومة .

المنصوص عليها في البندين ثانياً وثالثاً من المادة (٢) من هذا القانون للاشتراك عنه ، بما لا يقل عن الحد الأدنى لأجر الاشتراك ولا يزيد على الحد الأقصى له ، وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون جدول دخل الاشتراك والشروط الأخرى التي يجب مراعاتها عند تحديد دخل الاشتراك وكذلك قواعد وإجراءات تعيله . ١٠- سن الشيخوخة : سن الستين بالنسبة للبندين أولاً وثالثاً من المادة (٢) من هذا القانون ، وسن الخامسة والستين بالنسبة للمؤمن عليهم المشار إليهم بالبندين ثانياً ورابعاً ، وذلك مع مراعاة حكم المادة (٤١) من هذا القانون . ١١- صاحب المعاش : من تحققت في شأنه واقعة استحقاق المعاش عن نفسه في تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة . ١٢- العجز الكلي المستديم : كل عجز من شأنه أن يحول كلياً وبصفة مستديمة بين المؤمن عليه وبين مزاويلته مهنته الأصلية أو أي مهنة أو نشاط يتكسب منه ، ويعتبر في حكم ذلك حالات الأمراض العقلية ، وكذلك الأمراض المزمنة والمستعصية التي يصدر بها قرار من رئيس مجلس إدارة الهيئة المعنية بالتأمين الصحي . ١٣- العجز الجزئي المستديم : كل عجز بخلاف حالات العجز الكلي من شأنه أن يحول بصفة مستديمة بين المؤمن عليه الخاضع للبند أولاً من المادة (٢) من هذا القانون وبين عمله الأصلي . ١٤- دفعة الحياة : القيمة الحالية لدفعة المعاش للجنه الواحد التي سوف يحصل عليها صاحب المعاش عند تقاعده ولمدى الحياة والمستحقين . ١٥- إصابة العمل : الإصابة بأحد الأمراض المهنية المبينة بالجدول رقم (١) المرفق لهذا القانون ، أو الإصابة نتيجة حادث وقع أثناء تأدية العمل أو بسببه ، ويعتبر في حكم ذلك كل حادث يقع للمؤمن عليه خلال فترة ذهابه لمباشرة عمله أو عودته منه بشرط أن يكون الذهاب أو الإياب دون تخلف أو توقف أو انحراف عن الطريق الطبيعي ، وتعتبر الإصابة الناتجة عن الإجهاد أو الإرهاق من العمل إصابة عمل متى توافرت فيها الشروط والقواعد التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون بالتنسيق مع رئيس مجلس إدارة الهيئة المعنية بالتأمين الصحي . ١٦- المصاب : من أصيب بإصابة عمل . ١٧- المريض : من أصيب بمرض أو حادث غير إصابة العمل . ١٨- العاجز عن الكسب : كل شخص مصاب بعجز يحول كلياً بينه وبين العمل أو ينقص قدرته على العمل بواقع (٥٠٪) على الأقل ، ويشترط أن يكون هذا العجز ناشئاً بالميلاد أو نتيجة حادث أو مرض يصاب به الشخص قبل سن الستين .

(المادة ٢:) تسري أحكام القانون على الفئات الآتية: ١- العاملين لدى الغير . ٢- أصحاب الأعمال ومن في حكمهم . ٣- العاملين المصريين في الخارج . ٤- العمالة غير المنتظمة . وإذا ما توفرت في المؤمن عليه القواعد والأحكام اللازمة لخضوعه لأكثر من فئة من فئات المنتفعين بأحكام القانون فإنه لا يتم تغطيته تأمينياً إلا باعتباراه تابعاً لإحدى تلك الفئات فقط وتتحدد أولويات خضوعه وفقاً للترتيب المحدد بالفقرة السابقة .

(المادة ٣:) تسري أحكام القانون على فئة العاملين لدى الغير التالي بيانهم : ١- العاملين المدنيين بالجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لأي من هذه الجهات . ٢- العاملين بوحدات القطاع العام وقطاع الأعمال العام وغيرها من الوحدات

مادة ٢: تسري أحكام هذا القانون على الفئات الآتية: أولاً- العاملين لدى الغير: ١- العاملين المدنيين بالجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لأي من هذه الجهات. ٢- العاملين بوحدات القطاع العام وقطاع الأعمال العام وغيرها من الوحدات الاقتصادية التابعة لها، بما في ذلك رؤساء وأعضاء مجالس الإدارة المنتخبون في شركات قطاع الأعمال العام. كما تسري أحكام هذا القانون على العاملين المؤقتين والعرضيين والموسميين بالجهات المنصوص عليها في البندين (١، ٢). ٣- العاملين بالقطاع الخاص الخاضعين لأحكام قانون العمل، مع مراعاة أن تكون علاقة العمل التي تربط المؤمن عليه بصاحب العمل منتظمة، ويستثنى من هذا الشرط عمال المقاولات وعمال الشحن والتفريغ وعمال الصيد وعمال النقل البري، وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون القواعد والشروط اللازم توافرها لاعتبار علاقة العمل منتظمة.

قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١

٤- المشتغلين بالأعمال المتعلقة بخدمة المنازل، فيما عدا من يعمل منهم داخل المنازل وتحدددهم اللائحة التنفيذية لهذا القانون. ٥- أفراد أسرة صاحب العمل الذين يعملون لديه ويعولهم فعلاً، بشرط توافر الشروط المنصوص عليها في البند (٣). ويشترط في البنود (٣، ٤، ٥) ألا تقل سن المؤمن عليه عن الثامنة عشرة. وفي حالة التحاق المؤمن عليه بالعمل لدى أكثر من صاحب عمل فلا يعد ضمن مدة اشتراكه إلا بمدة عمله لدى صاحب عمل واحد، وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون قواعد وأحكام تحديد مدة العمل الخاضعة لهذا القانون. ثانياً- أصحاب الأعمال، ومن في حكمهم: ١- الأفراد الذين يزاولون لحساب أنفسهم نشاطاً تجارياً أو صناعياً أو زراعياً، والحرفيين وغيرهم ممن يؤدون نشاطاً أو خدمات لحساب أنفسهم، ويشترط لخضوعهم أن تنظم أنشطتهم قوانين خاصة، أو يلزم لمزاوتها الحصول على ترخيص بذلك من الجهة الإدارية المختصة. ٢- الشركاء المتضامنين في شركات الأشخاص وشركات التوصية بالأسهم، ورؤساء وأعضاء مجالس الإدارة والأعضاء المنتدبين في الشركات المساهمة بالقطاع الخاص، والمديرين في الشركات ذات المسؤولية المحدودة. ٣- ملاك شركات الشخص الواحد. ٤- المشتغلين بالمهنة الحرة، وأعضاء النقابات المهنية، ويحدد تاريخ بدء مهنة بأحكام هذا القانون بقرار من رئيس الهيئة. ٥- الأعضاء المنتجين في الجمعيات التعاونية الإنتاجية الذين يشتغلون لحساب أنفسهم. ٦- مالكي الأراضي الزراعية التي تبلغ مساحتها فداناً فأكثر. ٧- حائزي الأراضي الزراعية التي تبلغ مساحتها فداناً فأكثر، سواء كانوا ملاكاً أو مستأجرين بالأجرة أو بالمزارعة أو كليهما معاً. ٨- ملاك العقارات المبنية الذين لا يقل نصيب كل منهم من الدخل السنوي عن الحد الأدنى لأجر الاشتراك، وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون شروط وقواعد الخضوع لهذا البند. ٩- أصحاب وسائل النقل الآلية للأشخاص أو البضائع، بما في ذلك وسائل النقل البري والنهري والبحري والجوي. ١٠- الوكلاء التجاريين. ١١- أصحاب مركبات الصيد الميكانيكية أو الشراعية. ١٢- المأذونين الشرعيين والموثقين المنتدبين من غير الرهبان. ١٣- العمد والمشايخ. ١٤- المرشدين والإدلاء السياحيين وقصاصي الأثر. ١٥- الأدباء والفنانين. ١٦- ورثة أصحاب الأعمال في المنشآت الفردية، وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون شروط الخضوع. ١٧- أصحاب الصناعات المنزلية والبيئية والريفية والأسرية. ويشترط للانتفاع بأحكام هذا البند عدم الخضوع لأحكام هذا القانون طبقاً للبند أولاً من هذه المادة، وألا تقل سن المؤمن عليه عن الحادية والعشرين. ويجوز بقرار من رئيس الهيئة إضافة فئات أخرى وفقاً لهذا البند، على أن يحدد القرار تاريخ بدء الانتفاع والشروط الأخرى للانتفاع بأحكام هذا القانون. ثالثاً- العاملين المصريين في الخارج: ١- العاملين المرتبطين بعقود عمل شخصية. ٢- العاملين لحساب أنفسهم. ٣- المهاجرين من الفئات المشار إليها في البنود السابقة المحفوظ لهم بالجنسية المصرية. ٤- العاملين البحريين الذين يعملون على سفن بحرية ترفع علم دولة أجنبية وذلك خلال فترة سريان جواز السفر البحري. ويعتبر العامل المصري بوحدة المنظمات الدولية والإقليمية والسفارات الأجنبية داخل جمهورية مصر العربية المرتبط بعقد عمل شخصي ولا يسري في شأنه قانون العمل في حكم العامل المصري بالخارج. ويشترط للانتفاع بأحكام هذا البند ما يأتي: ألا يكون خاضعاً لأحكام البندين أولاً وثانياً من هذه المادة. ألا يقل سن المؤمن عليه عن الثامنة عشرة. رابعاً- العمالة غير المنتظمة: ١- ملاك العقارات المبنية الذين يقل

الاقتصادية التابعة لها، بما في ذلك رؤساء وأعضاء مجالس الإدارة المنتدبين في شركات قطاع الأعمال العام. ٣- العاملين المؤقتين والعرضيين والموسمين بالجهات المنصوص عليها بالبندين السابقين. ٤- العاملين بالقطاع الخاص الخاضعين لأحكام قانون العمل، مع مراعاة ما يأتي: (أ) أن يكون سن المؤمن عليه ١٨ سنة فأكثر. (ب) أن تكون علاقة العمل التي تربط المؤمن عليه بصاحب العمل منتظمة، وتعتبر علاقة العمل منتظمة إذا كان العمل الذي يزاوله العامل يدخل بطبيعته فيما يزاوله صاحب العمل من نشاط أو كان يستغرق ستة أشهر على الأقل. ويستثنى من هذا الشرط عمال المقاولات وعمال الشحن والتفريغ وعمال الصيد وعمال النقل البري. ٥- الأجانب الخاضعين لأحكام قوانين التوظيف أو قانون العمل. ٦- المشتغلين بالأعمال المتعلقة بخدمة المنازل، بشرط أن يكون سن المؤمن عليه ١٨ سنة فأكثر، وألا يكون محل مزاولة العمل داخل منزل معد للسكن الخاص وألا يكون العمل الذي يمارسه العامل يدوياً لقضاء حاجات شخصية للمخدوم أو ذويه. ٧- أفراد أسرة صاحب العمل الذين يعملون لديه ويعولهم فعلاً، بشرط أن تتوفر بشأنهم الشروط المنصوص عليها في البندين (أ، ب) من البند (٤) من هذه المادة.

(المادة ٤: في حالة التحاق المؤمن عليه من الفئات المشار إليها بالمادة السابقة بالعمل لدى أكثر من صاحب عمل في ذات الوقت، فيعتمد بمدة عمله لدى صاحب عمل واحد، مع مراعاة ما يأتي: ١- يعتمد بمدة الاشتراك التي تم التأمين فيها على أجر اشتراك أكبر. ٢- يعتمد بالمدة الأسبق في الاشتراك إذا تساوت الأجور خلال مدد الازدواج. ٣- في حالة حصول المؤمن عليه على إجازة خاصة لغير العمل والتحق بعمل لدى صاحب عمل آخر يعتمد بمدة الاشتراك لدى صاحب العمل الأخير، ويلتزم صاحب العمل الأخير بأداء الاشتراكات المستحقة على ألا يقل الأجر المسدد عنه الاشتراكات عن أجره لدى جهة عمله الأصلية.

(المادة ٥: تسري أحكام القانون على فئة أصحاب الأعمال ومن في حكمهم التالي بينهم: ١- الأفراد الذين يزاولون لحساب أنفسهم نشاطاً تجارياً أو صناعياً أو زراعياً والحرفيين وغيرهم ممن يؤدون نشاطاً أو خدمات لحساب أنفسهم. ويشترط لخضوعهم أن تنظم أنشطتهم قوانين خاصة أو يلزم لمزاوتها الحصول على ترخيص بذلك من الجهة الإدارية المختصة. ٢- الشركاء المتضامنين في شركات الأشخاص وشركات التوصية بالأسهم، ورؤساء وأعضاء مجالس الإدارة والأعضاء المنتدبين في الشركات المساهمة بالقطاع الخاص، والمديرين في الشركات ذات المسؤولية المحدودة. ٣- ملاك شركات الشخص الواحد. ٤- المشتغلين بالمهنة الحرة وأعضاء النقابات المهنية، ويحدد تاريخ بدء مهنة بأحكام القانون بقرار يصدر من رئيس الهيئة. ٥- الأعضاء المنتجين في الجمعيات التعاونية الإنتاجية الذين يشتغلون لحساب أنفسهم. ٦- ملاك الأراضي الزراعية التي تبلغ مساحتها فداناً فأكثر. ٧- حائزي الأراضي الزراعية التي تبلغ مساحتها فداناً فأكثر، سواء كانوا ملاكاً أو مستأجرين بالأجرة أو بالمزارعة أو هما معاً. ٨- ملاك العقارات المبنية الذين لا يقل نصيب كل منهم من الدخل السنوي المتخذ أساساً لربط الضريبة العقارية عن فئة الحد الأدنى لأجر الاشتراك بشرط أن يكون العقار المملوك مؤجر ولا يستعمل كمسكن له أو

قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١

نصيب كل منهم من الدخل السنوي عن فئة الحد الأدنى لأجر الاشتراك. ٢- عمال الترحيل. ٣- صغار المشتغلين لحساب أنفسهم كالباعة الجائلين ومندبي السيارات وموزعي الصحف وماسحي الأحذية المتجولين وغيرهم من الفئات المماثلة والحرفيين. ٤- خدم المنازل ومن في حكمهم الذين يعملون داخل المنازل. ٥- محفظي القرآن الكريم وقرانه. ٦- المرتلين والقيمة وغيرهم من خدام الكنيسة. ٧- ورثة أصحاب الأعمال في المنشآت الفردية غير الخاضعين للبند ثانياً متى توافرت في شأنهم الشروط الآتية: (أ) ألا يعمل بالمنشأة عمال وقت وفاة مورثها. (ب) أن يكون نصيب الوارث من الدخل السنوي للمنشأة المتخذ أساساً لربط الضريبة على الدخل أقل من الحد الأدنى لأجر الاشتراك. (ج) ألا يكون قائماً بإدارة المنشأة. ٨- العاملين المؤقتين في الزراعة سواء في الحقول والحدائق والبساتين أو في مشروعات تربية الماشية أو الحيوانات الصغيرة أو الدواجن أو في المناحل أو في أراضي الاستصلاح والاستزراع، ويقصد بالعاملين المؤقتين من تقل مدة عملهم لدى صاحب العمل عن ستة أشهر متصلة أو كان العمل الذي يزاولونه لا يدخل بطبيعته فيما يزاوله صاحب العمل من نشاط. ٩- حائزي الأراضي الزراعية الذين تقل مساحة حيازتهم عن فدان سواء كانوا ملاكاً أو مستأجرين بالأجرة أو بالمزارعة. ١٠- ملاك الأراضي الزراعية غير الحائزين لها ممن تقل ملكيتهم عن فدان. ويشترط للانتفاع بأحكام هذا البند عدم الخضوع لأحكام هذا القانون طبقاً للبنود أولاً وثانياً وثالثاً، وألا يقل سن المؤمن عليه عن الثامنة عشرة. ويجوز بقرار من رئيس الهيئة إضافة فئات أخرى وفقاً لهذا البند، على أن يحدد القرار تاريخ بدء الانتفاع والشروط الأخرى للانتفاع بأحكام هذا القانون وقواعد وإجراءات سداد الاشتراكات. وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون شروط وضوابط خضوع كل فئة من هذه الفئات لأحكام هذه المادة.

لأفراد أسرته ، ويقصد بالدخل السنوي القيمة الإيجارية السنوية للعقار المتخذة أساساً لربط الضريبة ويثبت ذلك بموجب خطاب من مأمورية الضرائب العقارية المختصة. ٩- أصحاب وسائل النقل الآلية للأشخاص أو البضائع بما في ذلك وسائل النقل البري والنهري والبحري والجوى. ١٠- الوكلاء التجاريين. ١١- أصحاب مراكب الصيد الميكانيكية أو الشراعية. ١٢- المأذونين الشرعيين والموثقين المنتدبين من غير الرهبان. ١٣- العمد والمشايخ. ١٤- المرشدين والأدلاء السياحيين وقصاصي الأثر. ١٥- الأدباء والفنانين. ١٦- ورثة أصحاب الأعمال في المنشآت الفردية ، إذا توفرت إحدى الحالات الآتية : (أ) إذا كانت المنشأة في تاريخ وفاة المورث يعمل بها عامل فأكثر. (ب) إذا كان نصيب الفرد من الدخل السنوي للمنشأة المتخذ أساساً لربط الضريبة على الدخل لا يقل عن الحد الأدنى لأجر الاشتراك ، وذلك مع مراعاة الزيادة السنوية المقررة للحد الأدنى لأجر الاشتراك عند تحديد نصيب كل فرد من الدخل السنوي . وفي جميع الأحوال يتم التأمين على متولى الإدارة من الورثة. ١٧- أصحاب الصناعات المنزلية والبنية والرفيعة والأسرية ، وذلك إذا كان المنتفع يستخدم عاملاً أو أكثر . ويشترط للانتفاع الفئات المشار إليها في هذه المادة بأحكام القانون ألا يقل سن المؤمن عليه عن الحادية والعشرين .

(المادة ٦:) تسري أحكام القانون على فئة العاملين المصريين بالخارج التالي بيانهم : ١- العاملين المرتبطين بعقود عمل شخصية. ٢- العاملين لحساب أنفسهم. ٣- المهاجرين من الفئات المشار إليها في البندين السابقين المحتفظ لهم بالجنسية المصرية. ٤- العاملين البحريين الذين يعملون على سفن بحرية ترفع علم دولة أجنبية خلال فترة سريان جواز السفر البحري. ٥- العاملين بوحدة المنظمات الدولية والإقليمية والسفارات الأجنبية داخل جمهورية مصر العربية المرتبطين معها بعقود عمل شخصية ولا يسرى في شأنهم قانون العمل . ويشترط للانتفاع الفئات المشار إليها في هذه المادة بأحكام القانون ما يأتي : ١- التقدم بطلب للاشتراك وفقاً لأحكام القانون. ٢- ألا يقل سن المؤمن عليه عن الثامنة عشر .

(المادة ٧:) تسري أحكام القانون على فئة العمالة غير المنتظمة الآتي بيانهم : ١- ملاك العقارات المبنية الذين يقل نصيب كل منهم من الدخل السنوي المتخذ أساساً لربط الضريبة العقارية عن فئة الحد الأدنى لأجر الاشتراك بشرط أن يكون العقار المملوك مؤجر ولا يستعمل كمسكن له أو لأفراد أسرته ، ويقصد بالدخل السنوي القيمة الإيجارية السنوية للعقار المتخذة أساساً لربط الضريبة ويثبت ذلك بموجب خطاب من مأمورية الضرائب العقارية المختصة. ٢- عمال الترحيل. ٣- صغار المشتغلين لحساب أنفسهم كالباعة الجائلين ومندبي السيارات وموزعي الصحف وماسحي الأحذية المتجولين وغيرهم من الفئات المماثلة والحرفيين متى توفرت فيهم الشروط الآتية : (أ) عدم استخدام عمال. (ب) عدم ممارسة النشاط في محل عمل ثابت له سجل تجاري أو تتوفر بشأنه شروط الفقد في السجل التجاري. (ج) ألا يكون محل النشاط خاضعاً لنظام الترخيص من جانب أي من الجهات الإدارية المختصة. ٤- خدم المنازل ومن في حكمهم الذين يعملون داخل المنازل الذين يتوفر في شأنهم الشروط الآتية : (أ) أن يكون محل مزاوله العمل داخل منزل معد للسكن الخاص .

قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١

(ب) أن يكون العمل الذى يمارسه يدويًا لقضاء حاجات شخصية للمستخدم أو لذويه . ٥- محفظى وقراء القرآن الكريم . ٦- المرتلين والقيمة وغيرهم من خدام الكنيسة . ٧- ورثة أصحاب الأعمال فى المنشآت الفردية متى توفرت فى شأنهم الشروط الآتية : (أ) ألا يعمل بالمنشأة عمال وقت وفاة مورثها . (ب) أن يكون نصيب الوارث من الدخل السنوى للمنشأة المتخذ أساسًا لربط الضريبة على الدخل أقل من الحد الأدنى لأجر الاشتراك . (ج) ألا يكون قائمًا بإدارة المنشأة . ٨- العاملين المؤقتين فى الزراعة سواء فى الحقول والحدائق والبساتين أو فى مشروعات تربية الماشية أو الحيوانات الصغيرة أو الدواجن أو فى المناحل أو فى أراضي الاستصلاح والاستزراع ، ويقصد بالعاملين المؤقتين من تقل مدة عملتهم لدى صاحب العمل عن ستة أشهر متصلة أو كان العمل الذى يزاولونه لا يدخل بطبيعته فيما يزاوله صاحب العمل من نشاط . ٩- ملاك الأراضي الزراعية غير الحائزين لها ممن تقل ملكيتهم عن فدان . ١٠- حائزى الأراضي الزراعية الذين تقل مساحة حيازتهم عن فدان سواء كانوا ملاكًا أو مستأجرين بالأجرة أو بالمزارعة . ويشترط لانتفاع أفراد هذه الفئة بأحكام القانون ألا يقل سن المؤمن عليه عن الثامنة عشر .

التأمينات الاجتماعية ، التأمينات الآتية : ١- تأمين الشيخوخة والعجز (المادة ٨): يشمل نظام تأمين إصابات العمل . ٣- تأمين المرض . ٤- تأمين البطالة- 2 . والوفاء

مادة ٣: يشمل نظام التأمينات الاجتماعية التأمينات الآتية: ١- تأمين الشيخوخة والعجز والوفاء. ٢- تأمين إصابات العمل. ٣- تأمين المرض. ٤- تأمين البطالة.

على فئة العاملين المصريين بالخارج التالى ببياتهم : ١- العاملين (المادة ٦): تسرى أحكام القانون عمل شخصية . ٢- العاملين لحساب أنفسهم . ٣- المهاجرين من الفئات المشار المرتبطتين بعقود يعملون البندين السابقين المحتفظ لهم بالجنسية المصرية . ٤- العاملين البحريين الذين إليها فى العاملين - 5 . على سفن بحرية ترفع علم دولة أجنبية خلال فترة سريان جواز السفر البحرى جمهورية مصر العربية المرتبطتين بوحدة المنظمات الدولية والإقليمية والسفارات الأجنبية داخل العمل . ويشترط لانتفاع الفئات المشار إليها معها بعقود عمل شخصية ولا يسرى فى شأنهم قانون يأتى : ١- التقدم بطلب للاشتراك وفقًا لأحكام القانون . ٢- ألا يقل فى هذه المادة بأحكام القانون ما عليه عن الثامنة عشر سن المؤمن

مادة ٤ : يكون التأمين وفقًا لأحكام هذا القانون إلزاميًا، فيما عدا الفئات المنصوص عليها بالبند ثالثًا من المادة (٢) من هذا القانون فيكون خضوعهم اختياريًا، ولرئيس مجلس الوزراء بناء على عرض رئيس الهيئة إصدار قرار بالزامية التأمين لهذه الفئة بالدول التي لا يتم التأمين فيه ولا يجوز تحميل المؤمن عليه أي نصيب في نفقات التأمين إلا فيما يرد به نص خاص. ولا يجوز حرمان المؤمن عليه أو صاحب المعاش من الحقوق التأمينية المستحقة كليا أو جزئيا لأي سبب من الأسباب.

الذى لديه جهاز تأمين اجتماعى وفقًا لنص المادة (٩) من هذه (المادة ١١): يلتزم صاحب العمل الإخلال الاستمارات والنماذج والسجلات التى يتطلبها تنفيذ أحكام القانون وذلك دون اللاحقة بتوفير الحصول عليها بحق صاحب الشأن فى الحصول على هذه النماذج بأية طريقة أخرى بما فى ذلك من الموقع الإلكتروني للهيئة

الذى لديه جهاز تأمين اجتماعى أو الهيئة بإنشاء ملف خاص (المادة ١٢): يلتزم صاحب العمل مؤمن عليه يتضمن كافة المستندات الخاصة به ويراعى فى جميع الأحوال بالتأمين الاجتماعى لكل المستندات أولاً بأول على أن يتضمن على الأخص المستندات الآتية : أولاً - المستندات استيفاء هذه صورة شهادة التى تستوفى عند بدء مدة الاشتراك : ١- بالنسبة لفئة العاملين لدى الغير : (أ) أو بيان معتمد بتاريخ بدء الميلاد المميكنة . (ب) صورة بطاقة الرقم القومى . (ج) قرار التعيين الخاص (إن وجد) . (د) طلب اشتراك مؤمن مدة الاشتراك أو نسخة من عقد العمل للعاملين بالقطاع وفقًا للنموذج رقم (١) المرافق . (هـ) إقرار استلام العمل عليه بالنسبة للعاملين بالقطاع الخاص ،

قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١

البيانات الأساسية ، وفقاً للنموذج رقم (٣) المرافق في حالة وجود مدد (إن وجد) . (و) صحيفة وفقاً (ز) بيان من المؤمن عليه بمدد الاشتراك السابقة أو مدى استحقاقه معاش آخر ، . سابقة الطبية المختصة عند بدء للنموذج رقم (٤) المرافق . (ح) تقرير اللياقة الطبية الصادر من الجهة التأمينية للمؤمن عليه ، وفقاً للنموذج رقم الاشتراك أو صورة منه . (ط) استمارة بيانات التغطية الأعمال : (أ) المستندات الواردة في (أ ، ب ، د ، و ، ز ، هـ) المرافق . ٢- بالنسبة لفئة أصحاب هذه المادة . (ب) صورة المستند المثبت لبدء النشاط أو توفر الصفة الموجبة (ح) من البند (١) من البطاقة للخضوع لأحكام القانون وعلى الأخص ما يأتي : ١- صورة السجل التجارى . ٢- صورة المختصة . ٤- ما يثبت الضريبة . ٣- صورة الترخيص الصادر من جانب أى من الجهات الإدارية الملكية أو الحيازة الزراعية الصادرة من القيد فى جدول المشتغلين بالنقابات المهنية . ٥- شهادة صورة من عقد الإيجار أو عقد الشركة بحسب الأحوال . -الجمعية الزراعية أو الجهة المختصة . ٦- العقارية المختصة بالقيمة الإيجارية السنوية للعقار المتخذة أساساً ٧- خطاب مأمورية الضرائب بحسب الأحوال . ٣- بالنسبة لفئة العاملين المصريين بالخارج : (أ) المستندات لربط الضريبة بالنسبة للمستند الواردة في (أ ، ب ، د ، و ، ز ، ح) من البند (١) من هذه المادة ، على أن يراعى اشتراكه من الخارج حال أول زيارة له المشار إليه بالبند (ح) موافاة الهيئة به لمن اتخذ إجراءات العمل أو النشاط الموجب للخضوع لأحكام القانون وعلى اللبلا . (ب) صورة المستند المثبت لبدء جواز السفر على أن يكون سارياً . ٢- صورة موثقة من عقد الأخص ما يأتي : ١- صورة من صورة من عقد العمل بالمنظمة الدولية أو الإقليمية أو السفارة الأجنبية . -العمل فى الخارج . ٣ -من عقد العمل على السفن الأجنبية وصورة جواز السفر البحرى سارى المفعول . ٤ - صورة و ، ز ، ح) من البند بالنسبة لفئة العمالة غير المنتظمة : (أ) المستندات الواردة فى (أ ، ب ، د ، مدونة ببطاقة الرقم القومى السارية (١) من هذه المادة على أن تكون المهنة المراد الاشتراك عنها الصادرة من الجمعية الزراعية أو الجهة المختصة . (ج) . (ب) شهادة الملكية أو الحيازة الزراعية مصلحة الأحوال المدنية . ثانياً - المستندات التى تستوفى خلال مدة بيان بتدرج المهنة صادر من وبمراعاة فئة الخضوع : ١- بيان تدرج أجر الاشتراك . ٢- طلب التعديل لفئة الدخل الاشتراك للنموذج رقم الأعلى أو الأدنى بحسب الأحوال . ٣- استمارة حساب أو الاشتراك عن مدد ، وفقاً بدون أجر والإجازات (٨) المرافق . ٤- القرارات الخاصة بمدد الإعارات والإجازات الخاصة الدالة على السداد عن تلك المدد . الدراسية بدون أجر والبعثات العلمية والاستثمارات والمستندات تقضى أية قوانين أو قرارات بإضافتها إلى مدة ٥- بيان معتمد من الجهة المختصة بالمدد التى تحصيل الأقساط . ٧- شهادة تقدير العجز الجزئى المستديم . الاشتراك فى التأمين . ٦- إخطارات التى تستوفى عند انتهاء الخدمة وبمراعاة فئة الخضوع : ١- صورة معتمدة من ثالثاً - المستندات الاشتراك إنهاء الخدمة أو مستخرج رسمى منه . ٢- الاستمارة الخاصة بالإخطار عن انتهاء قرار المرافق . ٣- أصل شهادة (6) بالنسبة للعاملين بالقطاع الخاص ، وفقاً لنموذج الاستمارة رقم أو شهادة تقدير العجز . ٤- قرار الوفاة أو مستخرج رسمى منها أو ملخص معتمد لشهادة الوفاة بعدم وجود عمل آخر للمؤمن عليه لدى صاحب العمل اللجنة المشار إليها بالمادة (٢١) من القانون خدمة اعتبارية فى حساب المعاش أو تعويض الدفعة الواحدة . ٥- النموذج الخاص بإضافة مدة

قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١

وفقاً للنموذج رقم (٩) المرافق . ٦- المستند الذى يثبت انتهاء النشاط للعمل فى بعض المحافظات شطب السجل التجارى أو خطاب من مصلحة الضرائب يفيد تاريخ إنهاء النشاط أو أى كصورة من للوطن آخر يكون قاطع الدلالة فى إثبات ذلك . ٧- صورة من جواز السفر الذى يثبت العودة مستند يكون قاطع الدلالة فى . ٨- صورة من بطاقة الرقم القومى تثبت تغيير المهنة ، أو أى مستند آخر المختصة التى تفيد انتهاء حالة إثبات ذلك . ٩- صورة من شهادة الجمعية الزراعية أو الجهة يثبت زوال الصفة أو الوضع الموجب للخضوع الملكية أو الحيازة . ١٠- صورة من المستند الذى الضرائب العقارية المختصة بالقيمة الإيجارية السنوية للعقار لأحكام القانون . ١١- خطاب مأمورية الضريبة بحسب الأحوال . ويراعى تعلية جميع المستندات المشار إليها فى هذا المتخذة أساساً لربط على غلاف الملف مع إثبات أرقامها وتواريخها . ويجوز لصاحب العمل تقديم البيانات الفصل بحفظ أصول والاستثمارات المطلوبة منه إلكترونياً مذيلة بالتوقيع الإلكتروني . وتلتزم الهيئة الهيئة حفظها إلكترونياً المستندات والنماذج والاستثمارات المشار إليها وأية مستندات أخرى ترى تحديداً لمن قام بالحفظ ومن قام بالمراجعة بالأرشفة الإلكتروني على أن يتضمن الوصف الأرشفة جميع الحقوق التأمينية . وعلى الهيئة إنشاء ملف ويعتد بهذا المستند الإلكتروني فى صرف كافة البيانات والمعلومات الخاصة به والتى يتضمنها ملف إلكترونى لكل مؤمن عليه يتضمن . إليه على أن يتم تحديثها بصورة دورية منتظمة التأمين الاجتماعى المشار

خطة زمنية للتحويل الرقوى لإلزام أصحاب الأعمال بتقديم البيانات (المادة ١٣): تلتزم الهيئة بوضع الهيئة المطلوبة منهم إلكترونياً مذيلة بالتوقيع الإلكتروني ، يصدر بها قرار من رئيس والاستثمارات . بعد موافقة مجلس الإدارة

المنشأ لديه جهاز تأمين اجتماعى بالاحتفاظ بملف التأمين (المادة ١٤): يلتزم صاحب العمل على أن يتم موافاة الهيئة به خلال خمسة عشر يوماً على الأكثر من تاريخ الاجتماعى للمؤمن عليه منشأة الوقائع الآتية : ١- عند طلبه بمعرفة الهيئة . ٢- تصفية المنشأة أو إدماجها فى تحقق إحدى . أخرى

فى حالة التحاقه بأى عمل وكانت له مدة اشتراك سابقة أو كان يلتزم المؤمن عليه (15: المادة) الهيئة أو من أى جهة أخرى غير النقابات ، بأن يقدم بياناً إلى الهيئة بذلك مستحقاً لمعاش آخر من . وفقاً للنموذج رقم (٤) المرافق

صاحب العمل تعتبر الفروع التى تقع فى نطاق اختصاص قسم أو (المادة ١٦): فى حالة تعدد فروع وحدة إدارية كصاحب عمل مستقل وفقاً للتقسيم الجغرافى للهيئة . مركز أو بندر شرطة أو الفقرة السابقة يجوز لصاحب العمل طلب اعتبار جميع فروع وحدة واحدة أو أكثر فى واستثناء من بالإدارة المختصة مجال علاقتها مع الهيئة على النموذج رقم (١٠) المرافق ، ويتم دراسة الطلب المنشأة بتوحيد التعامل لها ما بعد إجراء تحريات مكتب الهيئة . ويشترط لموافقة الهيئة على طلب تكون طبيعة عمل العاملين بالفروع تتصف يأتى : ١- أن يكون للمنشأة أكثر من فرع . ٢- أن بأعمال المركز الرئيسى . ٣- أن تكون المنشأة منتظمة فى بالتنقل بين الأفرع المختلفة ومرتبطة

قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١

الاجتماعى ألا يكون هناك تهرب تأمينى سواء جزئى أو كلى . ولا يجوز سداد اشتراكات التأمين بالنسبة للمنشأة التى يوجد لفروعها وحدات حسابية منفصلة توحيد التعامل	
أن يتقدم إلى الهيئة خلال أسبوعين من تاريخ بدء النشاط بطلب (المادة ١٧): يلتزم صاحب العمل ثلاث نسخ على النموذج رقم (٢) المرافق ويجب أن يرفق بطلب الاشتراك الاشتراك محرراً من المستندات الآتية : ١- نموذج توقيع صاحب العمل أو الأشخاص المسنولين عن تحرير المشار إليه معتمداً من صاحب المكاتبات أو استيفاء البيانات أو الاستثمارات ، وفقاً للنموذج رقم (١١) المرافق صاحب العمل بكل ما يترتب على العمل ومختوماً بخاتم المنشأة ، أو التوقيع الإلكتروني . ويلتزم والاستثمارات والنماذج الخاصة بتنفيذ أحكام توقيع هؤلاء المسنولين على المحررات والمكاتبات نشاط صاحب العمل مثل السجل التجارى أو عقد الشركة القانون . ٢- أى مستندات دالة على بدء الإيجار أو أمر التشغيل أو أمر التوريد أو الترخيص الصادر بالنشاط وكذلك أو قرار إنشائها أو عقد مع المستندات الدالة على صفة صاحب العمل فى غير المنشآت الفردية أو صورة ضوئية منها الإخطار عن -مطابقتها على الأصل بمعرفة الموظف المختص والتوقيع بما يفيد المطابقة . ٣ أو صورة ضوئية منه بعد اشتراك عامل بالهيئة وفقاً للنموذج رقم (١) المرافق ومستند الميلاد بالنسبة للعاملين بالقطاع الخاص مطابقتها على الأصل والتأشير بذلك من الموظف المختص وذلك	
بالقطاع الخاص أن يوافق الهيئة ببيان التعديلات التى طرأت على (المادة ١٨): يلتزم صاحب العمل لديه وأجورهم فى يناير من كل عام وفقاً للنموذج رقم (٢) المرافق . وفى جميع بيانات العاملين التى تظراً الأحوال يتعين على صاحب العمل موافاة الهيئة بكافة بيانات المؤمن عليهم والتعديلات شهرياً على ملف إلكترونى ، على تلك البيانات وعلى الأخص بيانات الأجور والاشتراكات المقطعة لأحكام المادة (١٣) من هذه اللائحة وذلك وفقاً للقرار الذى يصدر من رئيس الهيئة وفقاً	
بالقطاع الخاص بأن يقدم للهيئة بيانات العاملين وأجورهم (المادة ١٩): يلتزم صاحب العمل النماذج التى تعدها الهيئة مرفقاً بها المستند الرسمى الدال على تاريخ ميلاد واشتراكاتهم وذلك وفق والتأشير العامل أو صورة ضوئية منه وصورة من عقد العمل (إن وجد) بعد مطابقتها على الأصل الآتية : ١- بذلك من الموظف المختص وذلك خلال أسبوعين من تاريخ تحقق إحدى الحالات صناعيين أو طلاب مشغولين التحاق أى عامل بالعمل لديه . ٢- التحاق عمال متدربين أو تلاميذ التحاق أحد العاملين ممن تقل - 3 . فى مشروعات التشغيل الصيفى أو المكلفين بالخدمة العامة . أعمارهم عن ١٨ سنة بالعمل لديه	
بالقطاع الخاص أن يوافق الهيئة بنموذج الاستمارة رقم (٦) (المادة ٢٠): يلتزم صاحب العمل أسبوع من تاريخ تحقق إحدى الوقائع الآتية : ١- انتهاء خدمة المؤمن عليه المرافق وذلك خلال وفى . انتهاء مدة التلمذة الصناعية أو التدرج . ٣- انتهاء العمل بالمشروع الصيفى للطلبة - ٢ . البند (١) من هذه المادة حالة إخلاله بالإخطار فى الموعد المشار إليه بالنسبة للمؤمن عليهم فى الاشتراك المستحق عن الشهر الأخير وذلك يلتزم بأداء مبلغ إضافى يقدر بنسبة (٢٠٪) من قيمة انتهاء الخدمة حتى تاريخ إرسال الاستمارة للهيئة ، وفى عن كل شهر تأخير عن المدة من تاريخ كسر الشهر . ولا يستحق المبلغ الإضافى المشار إليه اعتباراً من تاريخ حساب مدة التأخير يحذف	

قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١

دون الوقائع الآتية : ١- ورود استمارة الإخطار بانتهاء الخدمة في المواعيد المحددة تحقق إحدى خدمة المؤمن عليه استيفاء بعض بياناتها ، متى كان مثبتاً بها تاريخ انتهاء الخدمة . ٢- انتهاء الإدماج أو الوصية أو الهبة أو النزول أو في تاريخ انتقال المنشأة إلى الغير بالبيع أو الإيجار أو المؤمن عليه بصحة تاريخ انتهاء الخدمة . ٣- قيام صاحب غير ذلك من التصرفات ، بشرط أن يقر استمارة الإخطار بانتهاء الخدمة في الحالات التي يتم تحريرها بمعرفة مفتش العمل بالتوقيع على بمعرفة أو إذا قام بالتوقيع على محضر لجنة فحص المنازعات أو على كشف الحصر المحرر الهيئة المؤمن عليه أو إذا مفتش الهيئة ، بشرط أن يتضمن المحضر أو كشف الحصر تاريخ انتهاء خدمة التحاق المؤمن عليه بالعمل لدى - قام بإخطار الهيئة بانتهاء خدمة المؤمن عليه بموجب خطاب . ٤ العمل أو تصفية المنشأة أو غلقها أو حلها . صاحب عمل آخر أو تجنيده . ٥- شهر إفلاس صاحب بإنهاء خدمة المؤمن عليه . ٧- تقديم صاحب العمل ٦- صدور حكم قضائي في مواجهة الهيئة عليه الذي ينقطع عن العمل بغير إذن وذلك خلال شهرين استمارة الإخطار بانتهاء خدمة المؤمن . من تاريخ الانقطاع عن العمل

بإخطار الهيئة على النموذج رقم (١٢) المرافق خلال خمسة (المادة ٢١): يلتزم صاحب العمل أى تغيير في البيانات والمستندات المقدمة منه ، وعلى الأخص في عشر يوماً من تاريخ وقوع إنشاء فرع جديد تابع له . ٢- تغيير الشكل القانوني لصاحب العمل إذا كان ١- الحالات الآتية أماكن العمل اعتباراً . ٣- تغيير نوع النشاط الذي يزاوله صاحب العمل . ٤- تغيير عناوين شخصاً ويسلم الإخطار إلى الهيئة أو . ٥- التغيير في نماذج التوقيعات . ٦- فقد الاختتام أو استبدالها العمل الآثار المالية الناتجة عن عدم يرسل بكتاب موصى عليه بعلم الوصول . ويتحمل صاحب عن ذلك قانوناً الإخطار أو التأخير فيه متى ثبتت مسنوليته

إحدى المنشآت في منشأة أخرى يتعين على المنشأة الدامجة موافاة (المادة ٢٢): في حالة إدماج الموضحة بالنموذج رقم (١٣) المرافق في موعد لا يتجاوز أسبوعين من تاريخ الهيئة بالمستندات . قرار الإدماج صدور

المندمجة والمنشأة الدامجة تقعان في دائرة اختصاص مكتب واحد (المادة ٢٣): إذا كانت المنشأة فتتخذ الإجراءات الآتية : ١- تتولى المنشأة الدامجة موافاة مكتب الهيئة المختص من مكاتب الهيئة لجميع بنسختين معتمدتين من قرار الإدماج وبيان من أصل وصورة بالأسماء والأرقام التأمينية الشهري الذي يجرى العاملين بالمنشأة المندمجة في تاريخ الإدماج موضحاً قرين كل منهم الأجر وجدت) خلال خمسة عشر يوماً من عليه تقدير الاشتراكات وقيمة الأقساط المستحقة للهيئة (إن بتسوية حساب الاشتراكات الخاصة بهم حتى تاريخ صدور قرار الإدماج ، وعليها كذلك أن تقوم بمسئوليتها عن الوفاء بهذه الالتزامات بالتضامن مع المنشأة تاريخ الإدماج وذلك مع عدم الإخلال صاحب العمل أو ممثل المنشأة الدامجة موافاة مكتب الهيئة المختص المندمجة . ٢- يتولى المرافق بطلب الاشتراك عن الشهر الذي تم فيه الإدماج شاملة لكافة العاملين بها (2) بالنموذج رقم العمل ومن بينهم عمال المنشأة المندمجة . ٣- يتولى مكتب الهيئة المختص غلق ملف صاحب العاملين المشار إليهما السابق بعد أن يودع به نسختي قرار الإدماج مرفقاً بهما أصل وصورة بيان

قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١

بالمنشأة الدامجة برقمه التأميني الأصلي وكذا في البند (١) من هذه المادة . ويحتفظ صاحب العمل بالمنشأة المندمجة وعلى المكتب المختص أن يقوم بتسجيلهم جميع العاملين الذين كانوا يتبعون بوصفهم عاملين لدى المنشأة الدامجة اعتباراً من تاريخ الإدماج وأن على قاعدة بيانات الهيئة كل المنشأة الدامجة على ملفات كل منهم موضعاً قرين الرقم تاريخ الإدماج . وإذا كانت يُوَشر برقم فيكتفى بتعديل من المنشأة المندمجة والمنشأة الدامجة تقع في دائرة اختصاص مكاتبين مختلفين . التأميني الخاص بها الاسم القانوني للمنشأة المندمجة على أن يبقى لكل منشأة رقمها	
من فئات أصحاب الأعمال ومن في حكمهم والعاملين المصريين (المادة ٢٤): يتقدم المؤمن عليه المنتظمة بطلب للاشتراك لدى الهيئة على النموذج رقم (١) المرافق من الخارج والعمالة غير مرفقاً به المستندات المثبتة لبدء النشاط أو العمل أو توفر الصفة الموجبة للخضوع أصل وصورتين للهيئة أن لأحكام القانون بحسب الأحوال والمنصوص عليها بالمادة (١٢) من هذه اللائحة . وعلى بعد تحديد الرقم تعيد إلى المؤمن عليه أو من ينوب عنه إحدى صور استمارة طلب الاشتراك وإخطاره بذلك عن طريق البريد التأميني وذلك بعد تسجيل بياناتها على قاعدة بيانات الهيئة تاريخ ورود الاستمارة المشار إليها ، الإلكتروني كلما أمكن وذلك خلال خمسة عشر يوماً من يذكروا في جميع المكاتبات المتعلقة بتنفيذ أحكام ويلتزم المؤمن عليهم والمستحقين عنهم أن . القومي القانون الرقم التأميني والرقم	
من الفئات المشار إليها بالمادة (٢٤) من هذه اللائحة أن يوافق (المادة ٢٥): يلتزم المؤمن عليه الاستمارة رقم (٦) المرافق والتي تفيد انتهاء النشاط أو العمل أو زوال الصفة الهيئة بنموذج من الموجبة للخضوع لأحكام القانون بحسب الأحوال وذلك خلال أسبوع من تاريخ تحقق أي المثبتة لانتهاء الوقائع المشار إليها ، على أن يرفق بالاستمارة المشار إليها كافة المستندات في هذا الخصوص واتخاذ ما يترتب النشاط أو العمل أو زوال الصفة وتقوم الهيئة بالدراسة اللازمة (المادة ٢٦) . على ذلك من إجراءات في ضوء أحكام القانون	
<u>الباب الثاني في إدارة وتمويل نظام التأمينات الاجتماعية والمعاشات</u>	
<u>الفصل الأول إنشاء الصندوق وتمويله وإدارته</u>	
التأمين الاجتماعي المنصوص عليه في المادة (٥) من القانون (المادة ٢٧): يُخصص في صندوق حساب تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة . ٢- حساب تأمين إصابات العمل . -الحسابات الآتية : ١ تأمين المرض . ٤- حساب تأمين البطالة . ٥- حساب المكافأة ويُخصص به حساب ٣- حساب مؤمن عليه . ٦- حساب المعاش الإضافي ويخصص به حساب شخصي لكل مؤمن شخصي لكل . الرعاية الاجتماعية لأصحاب المعاشات عليه . ٧- حساب	مادة ٥: ينشأ صندوق للتأمينات المنصوص عليها في المادة (٣) من هذا القانون، ويخصص لكل نوع من أنواع التأمينات المشار إليها حساب خاص في هذا الصندوق.
حساب من حسابات التأمين الاجتماعي المشار إليها بالمادة (٢٧) (المادة ٢٩): تتكون أموال كل : رصيد أول المدة المحدد وفقاً للمادة (٢٨) من هذه اللائحة مضافاً إليه ما يأتي من هذه اللائحة من الشيخوخة أولاً - حساب تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة : ١- الاشتراكات والأقساط عن تأمين الاشتراكات التي يؤديها -والعجز والوفاة التي يؤديها أصحاب الأعمال عن العاملين لديهم . ٢	مادة ٦: تتكون أموال كل حساب من الحسابات المشار إليها بالمادة السابقة من الموارد الآتية: ١- الاشتراكات التي يؤديها أصحاب الأعمال عن العاملين لديهم، سواء الحصة التي يلتزم بها صاحب العمل أو الحصة التي يلتزم بها المؤمن عليه. ٢- الاشتراكات التي يؤديها المؤمن عليهم. ٣- المبالغ الإضافية المستحقة. ٤- المبالغ التي تؤديها الخزنة العامة للدولة وفقاً لأحكام هذا القانون. ٥-

قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١

حصيلة استثمار أموال الحساب. ٦- حصيلة المقابل النقدي للخدمات المقررة بموجب هذا القانون.
٧- حصيلة الغرامات المقضى بها عن مخالفة أحكام هذا القانون. ٨- الإعانات والتبرعات والهبات التي يقرر مجلس الإدارة قبولها. ٩- الموارد الأخرى الناتجة عن نشاط الصندوق. ويتولى مجلس الإدارة تحديد ما يخص لكل حساب من حصيلة الموارد المنصوص عليها في البنود أرقام (٦، ٧، ٨، ٩) من هذه المادة.

التأخير في سداد الاشتراكات والأقساط عن المؤمن عليهم. ٣- المبالغ الإضافية المستحقة نتيجة يخصص لحساب تأمين الشيخوخة والعجز والوفاء بناء تأمين الشيخوخة والعجز والوفاء. ٤- ما المبالغ التي تؤديها الخزنة العامة وفقاً لأحكام المواد (١١٠، ١١١)، على تقرير لجنة الخبراء من القانون. ٥- حصيلة استثمار أموال الحساب. ٦- ما يخصصه مجلس الإدارة من البنود (١١٣) من حصيلة الغرامات الآتية: (أ) حصيلة المقابل النقدي للخدمات المقررة بموجب القانون. (ب) والهبات التي يقرر مجلس الإدارة المقضى بها عن مخالفة أحكام القانون. (ج) الإعانات والتبرعات الصندوق. ثانياً - حساب المكافأة: ١- الاشتراكات قبولها. (د) الموارد الأخرى الناتجة عن نشاط التي يؤديها أصحاب الأعمال عن العاملين لديهم. ٢- الاشتراكات التي والأقساط في نظام المكافأة والأقساط المؤمن عليهم. ٣- المبالغ الإضافية المستحقة نتيجة التأخير في سداد الاشتراكات يؤديها شخصي لكل مؤمن عن نظام المكافأة. ٤- حصيلة استثمار أموال الحساب. ويتم إنشاء حساب حساب المعاش الإضافي: ١- عليه تتكون إيراداته من البنود المشار إليها بعالیه. ثالثاً يقتطعها أصحاب الأعمال من أجور العاملين الاشتراكات والأقساط في نظام المعاش الإضافي التي المؤمن عليهم. ٣- المبالغ الإضافية المستحقة نتيجة التأخير لديهم. ٢- الاشتراكات التي يؤديها والأقساط عن نظام المعاش الإضافي. ٤- حصيلة استثمار أموال الحساب. في سداد الاشتراكات حساب شخصي لكل مؤمن عليه رغب في الاشتراك في نظام المعاش الإضافي تتكون ويتم إنشاء الاشتراكات -من البنود المشار إليها بعالیه. رابعاً - حساب تأمين إصابات العمل: ١ إيراداته العاملين لديهم. ٢- والأقساط عن تأمين إصابات العمل التي يؤديها أصحاب الأعمال عن المستحقة نتيجة التأخير في سداد الاشتراكات التي يؤديها المؤمن عليهم. ٣- المبالغ الإضافية ما يخصص لحساب تأمين إصابات العمل مقابل -الاشتراكات والأقساط عن تأمين إصابات العمل. ٤ لجنة الخبراء من المبالغ التي تؤديها الخزنة العامة وفقاً للالتزامات طويلة الأجل بناءً على تقرير من القانون. ٥- حصيلة استثمار أموال الحساب. ٦- ما (١١٣، ١١١) لأحكام المواد (١١٠)، الإدارة من البنود الآتية: (أ) حصيلة المقابل النقدي للخدمات المقررة بموجب يخصصه مجلس الإعانات والتبرعات القانون. (ب) حصيلة الغرامات المقضى بها عن مخالفة أحكام القانون. (ج) الأخرى الناتجة عن نشاط الصندوق. والهبات التي يقرر مجلس الإدارة قبولها. (د) الموارد والأقساط عن تأمين المرض التي يؤديها أصحاب خامساً - حساب تأمين المرض: ١- الاشتراكات الاشتراكات التي يؤديها المؤمن عليهم. ٣- المبالغ الإضافية -الأعمال عن العاملين لديهم. ٢ التأخير في سداد الاشتراكات والأقساط عن تأمين المرض. ٤- حصيلة استثمار المستحقة نتيجة النقدي الحساب. ٥- ما يخصصه مجلس الإدارة من البنود الآتية: (أ) حصيلة المقابل أموال مخالفة أحكام القانون. للخدمات المقررة بموجب القانون. (ب) حصيلة الغرامات المقضى بها عن قبولها. (د) الموارد الأخرى الناتجة (ج) الإعانات والتبرعات والهبات التي يقرر مجلس الإدارة البطالة: ١- الاشتراكات والأقساط عن تأمين البطالة عن نشاط الصندوق. سادساً - حساب تأمين عن العاملين لديهم. ٢- المبالغ الإضافية المستحقة نتيجة التأخير في التي يؤديها أصحاب الأعمال الاشتراكات والأقساط عن تأمين البطالة. ٣- حصيلة استثمار أموال الحساب. ٤- ما سداد المقررة بموجب يخصصه مجلس الإدارة من البنود الآتية: (أ) حصيلة المقابل النقدي للخدمات

**قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١**

القانون . (ج) الإعانات والتبرعات القانون . (ب) حصيلة الغرامات المقضى بها عن مخالفة أحكام (د) الموارد الأخرى الناتجة عن نشاط الصندوق . سابقاً . والهبات التي يقرر مجلس الإدارة قبولها الاجتماعية لأصحاب المعاشات : ١- ما قد يخصصه صندوق التأمين الاجتماعي - حساب الرعاية حساب الرعاية الاجتماعية لأصحاب المعاشات والتي يحددها مجلس الإدارة . ٢- ما قد لصالح عائد - 3. تخصصه الخزنة العامة للدولة لصالح حساب الرعاية الاجتماعية لأصحاب المعاشات نسبة (٣٠٪) مما - استثمار أموال واحتياطيات حساب الرعاية الاجتماعية لأصحاب المعاشات . ٤ والمنح التي يقبلها مجلس يقضى به من غرامات وفقاً لأحكام القانون . ٥- التبرعات والهبات . الإدارة . ٦- أى موارد أخرى تخصص لهذا الصندوق

(المادة ٢٨): على لجنة الخبراء تحديد رصيد أول المدة لحسابات التأمين الاجتماعي في ٢٠٢٠/١/١ ، ويصدر قرار من رئيس الهيئة بعد موافقة مجلس الإدارة بتحديد رصيد أول المدة لكل حساب من حسابات التأمين الاجتماعي وفقاً لما يأتي : أولاً - حساب تأمين الشيخوخة والعجز والوفاء : إجمالي احتياطيات صندوق التأمين الاجتماعي مطروحاً منها احتياطيات الحسابات الأخرى الموضحة بهذه المادة . ثانياً - حساب تأمين إصابات العمل : يتكون رصيد أول المدة لحساب تأمين إصابات العمل وفقاً لما يأتي : ١- احتياطي طوارئ يساوي اثني عشر شهراً من نفقات الاستحقاقات قصيرة الأجل المتوقعة وهي : (أ) تعويض الأجر ومصاريف الانتقال . (ب) تعويض الدفعة الواحدة . (ج) إعانة المرافق عن معاش إصابة العمل . (د) الزيادة في قيمة الحقوق التأمينية نتيجة إصابة العمل . ٢- احتياطي فني يساوي القيمة الحالية لمدفوعات المزايا طويلة الأجل المدفوعة في تاريخ التقييم الاكتواري وتشمل المعاشات وزيادتها اعتباراً من ٢٠٢٠/١/١ ثالثاً - حساب تأمين المرض : احتياطي طوارئ يساوي اثني عشر شهراً من النفقات المتوقعة . رابعاً - حساب تأمين البطالة : احتياطي طوارئ يساوي أربعة وعشرين شهراً من النفقات المتوقعة .

(المادة ٣٢): تتولى لجنة الخبراء الاختصاصات الآتية : ١- تحديد الأسس والفروض وجداول الحياة التي يتم على أساسها إجراء التقييم الاكتواري . ٢- إجراء التقييم الاكتواري لحسابات التأمين الاجتماعي ويعتمد من الخبراء الاكتواريين ، ويقوم التقرير الاكتواري ما إذا كانت معدلات الاشتراكات المطبقة في تاريخ الفحص الاكتواري وأى زيادات لاحقة ينص عليها القانون كافية لمقابلة الالتزامات للمزايا الممنوحة في كل حساب وذلك على أساس مبادئ التمويل المحددة بالمادة (٢٨) من هذه اللائحة . وفي حالة عدم كفاية معدلات الاشتراك المطبقة في تاريخ الفحص الاكتواري وفقاً للفقرة السابقة ، يوصى التقرير الاكتواري بمعدلات الاشتراك المناسبة التي يتعين تطبيقها في السنوات اللاحقة . ٣- تحديد دفعة الحياة للمعاش الإضافي على أن يعاد النظر فيها كل خمس سنوات على أن يسرى التعديل على المعاشات التي تستحق بعد تاريخ التعديل . ٤- تقديم الخبرات والاستشارات سواء الاكتوارية أو التأمينية لمجلس الإدارة . ٥- إعداد الدراسات والأبحاث التي يكلفها بها مجلس الإدارة . ٦- إبداء الرأي في مشروعات قوانين التأمين الاجتماعي والقوانين المتعلقة بمجال عمل الهيئة والقرارات الخاصة بتعديل اللائحة التنفيذية للقانون . ٧- إعداد تقرير للعرض على مجلس الإدارة تمهيداً لإصدار قرار بنسبة الزيادة السنوية للمعاشات .

مادة ٧: يتم فحص المركز المالي للحسابات المشار إليها بالمادة (٥) من هذا القانون مرة واحدة على الأقل كل ثلاث سنوات بواسطة لجنة الخبراء في تقرير اكتواري يقدم إلى مجلس النواب . ويقوم التقرير الاكتواري ما إذا كانت معدلات الاشتراكات المطبقة في تاريخ الفحص الاكتواري وأى زيادات لاحقة ينص عليها القانون كافية لمقابلة الالتزامات للمزايا الممنوحة في كل حساب وذلك على أساس مبادئ التمويل التالية: أولاً- مزايا تأمين الشيخوخة والعجز والوفاء: فيتم الفحص على أساس تمويل جزئي مع الاحتفاظ باحتياطي إيجابي لمدة لا تقل عن ٥٠ سنة بعد تاريخ الفحص الاكتواري . ثانياً- مزايا تأمين إصابة العمل المالية: فيتم الفحص على أساس نظام تمويل الموازنة السنوية بالنسبة للمزايا قصيرة الأجل مع تكوين احتياطي طوارئ ، ونظام التمويل الكامل بالنسبة إلى المزايا طويلة الأجل . ثالثاً- مزايا تأمين المرض المالية ومزايا تأمين البطالة: فيتم الفحص على أساس نظام الموازنة السنوية مع تكوين احتياطي طوارئ . ويكون رصيد الاحتياطي الذي يخص كل حساب من حسابات المزايا على النحو الآتي: مزايا تأمين الشيخوخة والعجز والوفاء: مساو لإجمالي الاحتياطيات للصندوق المشار إليه بالمادة (٥) من هذا القانون مطروحاً منه الاحتياطي المحتسب لفروع مزايا تأمين إصابات العمل والمرض والبطالة. مزايا تأمين إصابة العمل: تكوين احتياطي طوارئ يساوي اثني عشر (١٢) شهراً من نفقات الاستحقاقات قصيرة الأجل المتوقعة بالإضافة إلى تكوين احتياطي فني يساوي القيمة الاكتوارية الحالية للاستحقاقات طويلة الأجل المدفوعة في تاريخ التقييم الاكتواري . المزايا المالية لتأمين المرض: تكوين احتياطي طوارئ يساوي اثني عشر (١٢) شهراً من النفقات المتوقعة. مزايا البطالة: تكوين احتياطي طوارئ يساوي أربعة وعشرين (٢٤) شهراً من النفقات المتوقعة. وفي حالة عدم كفاية معدلات الاشتراك المطبقة في تاريخ الفحص الاكتواري وأى زيادات لاحقة ينص عليها القانون لمقابلة مزايا كل فرع من فروع المزايا بوصى التقرير الاكتواري بمعدلات الاشتراك المناسبة التي يتعين تطبيقها في السنوات اللاحقة. وفي حالة عجز التدفقات النقدية للهيئة عن الوفاء بالتزاماتها النقدية المقررة قانوناً لأصحاب الشأن، تلتزم الخزنة العامة بتدبير تلك المبالغ اللازمة، على أن تلتزم الهيئة بسدادها للخزنة العامة وفقاً للقواعد والإجراءات التي يتم الاتفاق عليها بين رئيس الهيئة ووزير المالية وموافقة مجلس الوزراء . وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون المعايير وأسس حساب الفروض الاكتوارية التي يتم على أساسها إعداد التقييم الاكتواري لحسابات التأمين الاجتماعي.

قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١

(المادة ٣٥): تلتزم لجنة الخبراء بإجراء تقييم مالي واكتواري لنظام التأمينات الاجتماعية والمعاشات في المواعيد الآتية: ١- خلال السنة الأولى من بداية العمل بنظام التأمينات الاجتماعية والمعاشات، وذلك بعد إنشاء الحسابات في صندوق التأمين الاجتماعي وتحديد أرصدها المالية ومواردها والمزايا الخاصة بكل حساب. ٢- مرة على الأقل كل ثلاث سنوات لصندوق التأمين الاجتماعي. ويجب على اللجنة أن تراعى عند إعداد التقييم الاكتواري أحدث المعايير الدولية للممارسات الاكتوارية الصادرة عن الجمعية الدولية للخبراء الاكتواريين، والمبادئ التوجيهية للعمل الاكتواري الصادرة عن الجمعية الدولية للضمان الاجتماعي. ويتم اعتماد تقرير الفروض الاكتوارية والتقرير الاكتواري النهائي من مجلس الإدارة. وفي حالة ما أسفر التقرير النهائي عن عجز التدفقات النقدية للهيئة للوفاء بالتزاماتها النقدية المقررة قانوناً لأصحاب الشأن، تلتزم الخزانة العامة بتدبير تلك المبالغ اللازمة، على أن تلتزم الهيئة بسدادها للخزانة العامة وفقاً للقواعد والإجراءات التي يتم الاتفاق عليها بين رئيس الهيئة ووزير المالية وموافقة مجلس الوزراء.

مادة ٨: تتولى الهيئة إدارة الصناديق المشار إليها بالمادتين رقمي (٥)، (١٤) من هذا القانون. ويكون للهيئة الشخصية الاعتبارية، والموازنة المستقلة التي يتم إعدادها على نمط الوحدات الاقتصادية، كما يكون لها الاستقلال الفني والمالي والإداري، وتتبع الوزير المختص بالتأمينات الاجتماعية. ويصدر بتنظيم أجهزة الهيئة وقطاعاتها وتحديد اختصاصاتها وتسيير العمل بها قرار من رئيس الهيئة.

مادة ٩: يتولى إدارة الهيئة مجلس إدارة، يشكل على النحو الآتي: ١- رئيس متفرغ من ذوي الخبرة في مجال المعاشات والتأمين الاجتماعي. ٢- نواب متفرغين لرئيس الهيئة من ذوي الخبرة في مجال التأمين الاجتماعي أو نظم التأمين، على أن يكون أحدهم ذا خبرة في مجال الاستثمار. ٣- رئيس إدارة الفتوى المختصة بمجلس الدولة. ٤- رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للتأمين الصحي الشامل. ٥- رئيس قطاع بوزارة المالية، يختاره وزير المالية. ٦- رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال مصر، أو من يفوضه. ٧- رئيس اتحاد الغرف التجارية، أو من يفوضه. ٨- رئيس اتحاد الصناعات المصرية، أو من يفوضه. ٩- ممثلين اثنين عن أصحاب المعاشات، يختارهما مجلس الإدارة. ١٠- ثلاثة من الخبراء المستقلين في مجالات عمل الهيئة، يختارهم مجلس الإدارة. ويصدر بتشكيل المجلس قرار من رئيس الجمهورية لمدة أربع سنوات. ويكون التجديد لرئيس الهيئة ونوابه وممثلي أصحاب المعاشات والخبراء لمدة واحدة فقط. ويحدد القرار الصادر بتشكيل المجلس المعاملة المالية لرئيس الهيئة ونوابه، وما يتقاضاه كل من رئيس وأعضاء المجلس من مكافآت وبدلات. وللمجلس أن يشكل من بين أعضائه لجنة أو أكثر يعهد إليها بصفة مؤقتة ببعض المهام، كما يجوز له تفويض رئيس المجلس أو أحد نوابه في مباشرة بعض اختصاصاته. وبشكل مجلس إدارة الهيئة لجنة للمراجعة من ثلاثة على الأقل من الأعضاء أو من غيرهم، على أن تكون مدة عضويتها ثلاث سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة، وتختص اللجنة بمراجعة التقارير المالية والاستثمارية للهيئة بما في ذلك الحسابات الختامية قبل عرضها على مجلس إدارة الهيئة. كما يشكل

**قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١**

مجلس إدارة الهيئة لجنة للحوكمة من ثلاثة من الأعضاء واثنين من مجلس أمناء الاستثمار وثلاثة من الخبراء المتخصصين في التأمينات الاجتماعية وأحد القانونيين، على أن تكون مدة عضويتها ثلاث سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة، ولا يجوز الجمع بين عضوية لجنة المراجعة وعضوية لجنة الحوكمة، ويحدد مجلس إدارة الهيئة اختصاصات اللجنة.

الاستثمار اقتراح الهيكل التنظيمي وجدول الوظائف لصندوق (المادة ٤٤): يتولى مجلس أمناء طبيعة نشاط الصندوق واختصاصاته مع تحديد من يتم الاستعانة بهم من الاستثمار بما يتلائم مع من ذوي الخبرة في هذا المجال، وكذا اقتراح اللوائح المالية والإدارية ولائحة موظفي الهيئة . الموارد البشرية ولائحة المشتريات، والعرض على مجلس الإدارة للاعتماد

مادة ١٠: مجلس إدارة الهيئة هو السلطة العليا المهيمنة على شئونها وتصريف أمورها، ووضع وتنفيذ السياسات اللازمة لتحقيق أغراضها وأهدافها، وله أن يتخذ ما يراه لازماً من قرارات نهائية لمباشرة اختصاصاتها، وذلك دون الحاجة لاعتمادها من جهة أخرى، وله على الأخص ما يأتي: ١- اعتماد القرارات ذات الصبغة التشريعية والقرارات واللوائح الداخلية المتعلقة بالشئون الفنية والمالية والإدارية للهيئة وذلك دون التقيد بالقواعد والنظم الحكومية، على أن تراجع اللوائح المالية من وزارة المالية. ٢- اعتماد القرارات واللوائح الداخلية المتعلقة بالشئون الفنية والمالية والإدارية ولائحة الاستثمار لصندوق الاستثمار دون التقيد بالقواعد والنظم الحكومية. ٣- الإشراف على سير العمل بالهيئة، ومراجعة واعتماد سياستها واستراتيجيتها المختلفة في جميع المجالات. ٤- اعتماد الهيكل التنظيمي للهيئة. ٥- دراسة الخطط وإقرار مشروع الموازنة التخطيطية للهيئة. ٦- دراسة تقارير المتابعة وتقييم الأداء الدورية وإصدار القرارات اللازمة لرفع مستوى الأداء. ٧- إقرار ميزانية الهيئة وقوائمها المالية. ٨- اقتراح التشريعات الخاصة بالتأمين الاجتماعي. ٩- اعتماد ومتابعة خطط وسياسات استثمار أموال التأمين الاجتماعي. ١٠- الإشراف والرقابة على إدارة صندوق استثمار أموال التأمين الاجتماعي. ١١- تعيين مديري الاستثمار. ١٢- ترشيح لجنة الخبراء لفحص وإعداد المركز المالي لحسابات نظم التأمين الاجتماعي. ١٣- مناقشة واعتماد التقارير الاكتوارية الخاصة بالهيئة بما يكفل ضمان التوازن المالي للنظام. ١٤- إقرار المسائل المالية والإدارية والفنية التي تقضي القوانين واللوائح والقرارات باختصاص المجلس بها. ١٥- مباشرة السلطات والاختصاصات المقررة لوزارة التأمينات والمنصوص عليها في القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٨٠ بشأن أنظمة التأمين الاجتماعي الخاصة البديلة. ١٦- وضع نظام خاص لأجور وإثابة العاملين بالهيئة في ضوء معدلات أدائهم وحجم ومستوى إنجازهم في العمل، وذلك دون التقيد بأي نظام أو قانون آخر، وتتضمن موازنة الهيئة تخصيص مبالغ للمساهمة في صندوق الرعاية الاجتماعية والصحية للعاملين بالهيئة وأسرهم. ويكون لرئيس الهيئة سلطات الوزير المختص في التعاقد طبقاً لأحكام قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨، لتدبير احتياجات الهيئة من المقار والتجهيزات والمعدات والأدوات والأجهزة اللازمة لحسن سير العمل وتقديم خدمة تأمينية متميزة. ويتعين أخذ رأي مجلس إدارة الهيئة في مشروعات القوانين المتعلقة بمجال عمل الهيئة.

مادة ١١: يمثل الهيئة رئيسها أمام القضاء وفي صلاتها بالغير، ويتولى الاختصاصات الآتية: ١- تنفيذ قرارات مجلس الإدارة. ٢- إدارة الهيئة وتطوير نظام العمل بها ومتابعته. ٣- دراسة وإقرار المسائل المالية والإدارية والفنية التي تقضي القوانين واللوائح والقرارات باختصاصه بها. ٤- عرض مشروع ميزانية الهيئة وحساباتها الختامية على مجلس الإدارة خلال ستة أشهر من تاريخ انتهاء السنة المالية، مع تقرير عن متابعة أعمال الهيئة وتقييم أدائها. ٥- إبلاغ الجهات المختصة

**قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١**

بم شروع الحساب الختامي للهيئة خلال شهر من تاريخ موافقة مجلس الإدارة عليه. ٦- موافاة أجهزة الدولة بما تطلبه من بيانات وتقارير عن الهيئة. ويجوز لرئيس الهيئة أن يفوض أحد نوابه في بعض اختصاصاته.

مادة ١٢: تنشأ بالهيئة لجنة الخبراء، بعدد لا يزيد على تسعة أعضاء، يصدر بتشكيلها قرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على عرض رئيس الهيئة بعد موافقة مجلس الإدارة على أن يتضمن القرار تحديد اختصاصاتها ومكافآت أعضائها ولها على الأخص ما يأتي: ١- تحديد الأسس والفروض وجداول الحياة التي يتم على أساسها إجراء التقييم الاكتواري. ٢- إجراء التقييم الاكتواري لنظم التأمين الاجتماعي، ويعتمد من الخبراء الاكتواريين. ٣- تقديم الخبرات والاستشارات سواء الاكتوارية أو التأمينية لمجلس إدارة الهيئة. ٤- إعداد الدراسات والأبحاث التي يكلفها بها مجلس الإدارة. ٥- إبداء الرأي في مشروعات قوانين التأمين الاجتماعي. وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون قواعد وإجراءات ونظام عمل هذه اللجنة.

الخبراء الاختصاصات الآتية: ١- تحديد الأسس والفروض وجداول (المادة ٣٢): تتولى لجنة أساسها إجراء التقييم الاكتواري. ٢- إجراء التقييم الاكتواري لحسابات التأمين الحياة التي يتم على معدلات الاجتماعي ويعتمد من الخبراء الاكتواريين، ويقوم التقرير الاكتواري ما إذا كانت القانون كافية الاشتراكات المطبقة في تاريخ الفحص الاكتواري وأي زيادات لاحقة ينص عليها مبادئ التمويل المحددة بالمادة لمقابلة الالتزامات للمزايا الممنوحة في كل حساب وذلك على أساس الاشتراك المطبقة في تاريخ الفحص (٢٨) من هذه اللائحة. وفي حالة عدم كفاية معدلات الاكتواري بمعدلات الاشتراك المناسبة التي يتعين الاكتواري وفقاً للفقرة السابقة، يوصى التقرير تحديد دفعة الحياة للمعاش الإضافي على أن يعاد النظر فيها كل ٣- تطبيقها في السنوات اللاحقة أن يسرى التعديل على المعاشات التي تستحق بعد تاريخ التعديل. ٤- تقديم خمس سنوات على والأبحاث والاستشارات سواء الاكتوارية أو التأمينية لمجلس الإدارة. ٥- إعداد الدراسات والخبرات التأمين الاجتماعي والقوانين التي يكلفها بها مجلس الإدارة. ٦- إبداء الرأي في مشروعات قوانين اللائحة التنفيذية للقانون. ٧- إعداد تقرير المتعلقة بمجال عمل الهيئة والقرارات الخاصة بتعديل لإصدار قرار بنسبة الزيادة السنوية للمعاشات للعرض على مجلس الإدارة تمهيداً

مادة ١٣: تلتزم الهيئة بأن تقدم قوائم مالية سنوية وربع سنوية إلى رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء ومجلس النواب، وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون المواعيد والقواعد والإجراءات الخاصة بتقديم هذه القوائم، ومواعيد وطريقة نشرها.

المالية للهيئة، السنوية والربع سنوية، إلى رئيس الجمهورية (المادة ٣٩): يتم تقديم القوائم ومجلس النواب خلال شهرين بالنسبة للقوائم ربع السنوية وثلاثة أشهر بالنسبة ومجلس الوزراء على الموقع للقوائم السنوية من انتهاء المدة المطلوب تقديم القوائم المالية عنها، وتنتشر اللائحة المالية للهيئة ولصندوق الإلكتروني للهيئة خلال شهر من المواعيد السابق ذكرها، وتحدد والمختصرة بما لا يخالف معايير المحاسبة المصرية الاستثمار نماذج القوائم المالية الكاملة

الفصل الثاني: في استثمار أموال نظم التأمينات الاجتماعية والمعاشات

مادة ١٤: ينشأ صندوق لإدارة واستثمار أموال الصندوق المشار إليه بالمادة (٥) من هذا القانون.

استثمارات أموال التأمينات الاجتماعية بكل ما يتعلق بإدارة واستثمار (المادة ٤١): يختص صندوق التأمين الاجتماعي المشار إليه بالمادة (٥) من القانون ويتولى تخطيط وإدارة أموال صندوق وأذون وسندات مخاطر وتنفيذ ومتابعة عمليات الاستثمار في الودائع وشهادات الإيداع المصرفية صناديق الاستثمار إضافة الخزانة والأسهم وسندات الشركات وسندات التوريق والصكوك ووثائق العقارية وأي استثمارات أخرى إلى تأسيس الشركات والمساهمة في رؤوس أموالها والأصول صندوق الاستثمار وذلك كله وفقاً لللائحة الاستثمار المنظمة لعمل

مادة ١٥: يشكل بقرار من رئيس مجلس الوزراء بعد موافقة مجلس إدارة الهيئة مجلس أمناء لا يزيد عدد أعضائه على خمسة عشر عضواً من المتخصصين لاستثمار أموال التأمين الاجتماعي يتولى إدارة الصندوق المشار إليه بالمادة السابقة، ويحدد القرار أجور ومكافآت الرئيس والأعضاء وذلك دون التقيد بأي قانون آخر، كما يحدد حالات عزل رئيس المجلس والأعضاء وشروط العضوية واستمرارها، على أن تكون مدة رئاسة هذا الصندوق ومدة العضوية ثلاث سنوات تجدد لمرة واحدة

مجلس أمناء صندوق استثمار أموال التأمينات الاجتماعية، (المادة ٤٢): يُشكل مجلس يُسمى استثمار أموال التأمينات الاجتماعية والمعاشات المنشأ بالمادة (١٤) من يتولى إدارة صندوق وفقاً والتخطيط له وإدارة المخاطر الناجمة عن نشاطه وتنفيذ ومتابعة عمليات الاستثمار به القانون ولا يجوز أن يزيد عدد لأفضل المعايير والقواعد الدولية المطبقة في صناديق التقاعد العالمية من ذوي الخبرة والاختصاص أعضاء المجلس على خمسة عشر عضواً من غير العاملين بالهيئة

قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١

فقط. وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون قواعد تشكيل هذا المجلس ونظام العمل به وقواعد ونسب استثمار أصول وأموال التأمين الاجتماعي.

والقانون والقطاع المصرفي ومجالات في مجالات الاستثمار والاقتصاد والتمويل وإدارة الأصول مجلس إدارة الهيئة ممن تتوافر فيهم الشروط الأعمال المختلفة ، ويضم التشكيل اثنين من وأعضاء مجلس أمناء الاستثمار ما يأتي : ١- أن يكون والخبرات المطلوبة . ويشترط في رئيس بخبرة عملية لا تقل عن خمسة عشر عامًا في المجالات المختلفة مصري الجنسية . ٢- أن يتمتع بالفقرة الثانية من هذه المادة . ٣- ألا تكون قد صدرت ضده أحكام نهائية بعقوبة المشار إليها الإرهابين . جنائية أو جنحة في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة ، وألا يكون مدرج على قوائم مجلس إدارة الهيئة ويصدر بتشكيل مجلس الأمناء قرار من رئيس مجلس الوزراء بعد موافقة المجلس . ٣- تحديد أجور متضمنًا ما يأتي : ١- تحديد رئيس المجلس . ٢- تحديد أعضاء آخر . ٤- حالات عزل رئيس ومكافآت رئيس المجلس والأعضاء وذلك دون التقيد بأى قانون للتجديد لمرة واحدة . ويختار مجلس المجلس والأعضاء . وتكون مدة العضوية ثلاث سنوات قابلة بين أعضائه . كما يجوز لمجلس الأمناء تشكيل أمناء صندوق الاستثمار نائبًا لرئيس المجلس من بمجالات استثمار أو مهام محددة يتضمنها قرار تشكيلها لجنة أو أكثر من ضمن أعضائه تختص

مادة ١٦ : يختص مجلس أمناء استثمار أموال التأمين الاجتماعي بما يأتي: ١- وضع السياسة العامة الاستثمارية لصندوق الاستثمار، والإشراف عليه ووضع الخطط والبرامج اللازمة بما يكفل تنمية موارده المالية، مع مراعاة الأسس الآتية: (أ) السيولة اللازمة لصرف المستحقات التأمينية. (ب) استثمار نسبة لا تقل عن (٧٥٪) من احتياطات الأموال في أذون وسندات الخزانة العامة، ويجوز تخفيض هذه النسبة باقتراح من رئيس الهيئة باتفاق الوزير المختص بالتأمينات الاجتماعية ووزير المالية ووفقًا للقواعد والإجراءات التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون. (ج) تنوع المحفظة بين أدوات الاستثمار المختلفة، على أن تتضمن نسبة في الاستثمارات الاجتماعية، على ألا يقل عائد الاستثمار عنها عن سعر الخصم الاكتواري. (د) التكاليف والمصروفات التشغيلية والاستثمارية والحدود القصوى لهما. (هـ) العائد الاستثماري المحقق لا يقل عن سعر الخصم الاكتواري. (و) الطاقة الاستيعابية لأسواق رأس المال وتأثير تدفقات أموال التأمين الاجتماعي إلى السوق. (ز) الحفاظ على القيمة الحقيقية للأموال المستثمرة. ٢- وضع مشروع الموازنة السنوية لصندوق الاستثمار. ٣- رفع التقارير الدورية لمجلس إدارة الهيئة عن نشاط صندوق الاستثمار وأدائه. ٤- مراجعة الحسابات الختامية عن صندوق الاستثمار. ٥- اقتراح الهيكل التنظيمي وجدول الوظائف لصندوق استثمار أموال التأمين الاجتماعي. ٦- اقتراح تعيين أمين الحفظ ومديري الأصول ومتابعة أدائهم. ٧- الاختصاصات الأخرى التي تحدد بقرار تشكيل مجلس أمناء الاستثمار.

(المادة ٥٠): يتولى مجلس أمناء الاستثمار وضع السياسة الاستثمارية العامة للأموال التي يديرها صندوق الاستثمار للحسابات المختلفة والتي تحدد مجالات ونسب الاستثمار في الأوعية الاستثمارية المتنوعة وتشمل الودائع وشهادات الإيداع المصرفية وأذون وسندات الخزانة المصرية وأسهم البنوك والشركات المدرجة وغير المدرجة بالبورصة المصرية وسندات الشركات وسندات التوريق والصكوك ووثائق صناديق الاستثمار (أسهم - متوازنة - أدوات الدخل الثابت - النقدية - العقارية) إضافة إلى تأسيس الشركات والمساهمة في رؤوس أموالها وأى استثمارات أخرى .

(المادة ٥١): تتحدد نسب استثمار أصول وأموال التأمين الاجتماعي وفقًا للأسس الآتية : ١- نسبة استثمار لا تقل عن (٧٥٪) من احتياطات الهيئة المحققة سنويًا في أذون وسندات الخزانة العامة ، ويجوز تخفيض هذه النسبة باقتراح من رئيس الهيئة بعد موافقة مجلس الإدارة وباتفاق الوزير المختص بالتأمينات الاجتماعية ووزير المالية . ويكون مقترح تخفيض تلك النسبة بناءً على دراسة مقدمة من مجلس أمناء الاستثمار موضح بها أسباب وجدوى ذلك . ٢- النسبة المتبقية تخصص لأوجه الاستثمار المختلفة طبقًا للسياسة الاستثمارية التي يحددها مجلس الأمناء ويعتمدها من مجلس الإدارة في ضوء الفرص الاستثمارية المتاحة وآليات السوق . كما تتحدد قواعد استثمار أصول وأموال التأمين الاجتماعي فيما يأتي : ١- تُحدد السياسة الاستثمارية نسب الاستثمار في الأوعية الاستثمارية المختلفة ونسب الاستثمار التي يتم إدارتها من خلال مديري استثمار مرخصين والحدود القصوى والدنيا لكل وعاء استثماري ، ويتم إعادة النظر في تلك الحدود مرة على الأقل سنويًا وفقًا لمؤشرات الاقتصاد وأسواق المال ، ويتم اعتماد السياسة الاستثمارية من مجلس الإدارة . ٢- الحفاظ على قيمة الأصول وتعظيم قيمتها السوقية . ٣- تنوع المحفظة الاستثمارية بين فئات وأجل الأصول المختلفة للحد من مخاطر الخسارة والتقلبات السريعة بما يتلائم مع طبيعة أموال نظام التأمين الاجتماعي . ٤- العمل على تحقيق عائد على الاستثمارات المستهدفة لا يقل عن سعر الخصم الاكتواري . ٥- تحديد قواعد ومؤشرات متابعة وقياس أداء مختلف أوجه الاستثمار

قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١

ومتطلبات قياس المخاطر . ٦- وضع ضوابط التعاقد مع شركات إدارة الأصول المرخص لها من الهيئة العامة للرقابة المالية لإدارة محافظ استثمارية للصندوق وإطار السياسة الاستثمارية التي تلتزم بها ونسبة المحفظة إلى إجمالي أموال الصندوق . ٧- حظر الاستثمار في أوراق مالية تحت التصفية أو مرهونة أو في حالة الإفلاس . ٨- حظر المضاربة في أسواق العملات الأجنبية . ٩- حظر الاستثمار في الأسواق الدولية إلا بعد الحصول على موافقة مجلس الوزراء . ١٠- تكون كافة استثمارات الصندوق متوافقة مع معايير الحوكمة التي يقرها مجلس الإدارة .

مادة ١٧ : يجوز للهيئة تأسيس شركات مساهمة بمفردها أو مع شركاء آخرين، وفقا لأحكام قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة وشركات الشخص الواحد الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١، وذلك بما لا يتعارض وأغراض الهيئة، على أن يصدر قرار من رئيس الهيئة بعد موافقة مجلس الوزراء ووفقا للضوابط التي يحددها مجلس الإدارة.

مادة ١٨ : تنشئ الهيئة صندوقا للاستثمارات العقارية وفقا لأحكام قانون سوق رأس المال. ويصدر رئيس الجمهورية القرارات اللازمة لتخصيص الأصول العقارية للهيئة، على أن تشكل لجنة بقرار من رئيس مجلس الوزراء لتقييم هذه الأصول. الباب الثالث في تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة

الخبراء تحديد قواعد توزيع المصروفات الإدارية السنوية على كل حساب (المادة ٣١): تتولى لجنة المشار إليها بالمادة (٢٧) من هذه اللائحة ، ويصدر بها قرار من رئيس الهيئة بعد من الحسابات . موافقة مجلس الإدارة

الخبراء الاختصاصات الآتية : ١- تحديد الأسس والفروض وجداول (المادة ٣٢): تتولى لجنة أساسها إجراء التقييم الاكتواري . ٢- إجراء التقييم الاكتواري لحسابات التأمين الحياة التي يتم على معدلات الاجتماعى ويعتمد من الخبراء الاكتواريين ، ويقوم التقرير الاكتواري ما إذا كانت القانون كافية الاشتراكات المطبقة فى تاريخ الفحص الاكتواري وأى زيادات لاحقة ينص عليها مبادئ التمويل المحددة بالمادة لمقابلة الالتزامات للمزايا الممنوحة فى كل حساب وذلك على أساس الاشتراك المطبقة فى تاريخ الفحص (٢٨) من هذه اللائحة . وفى حالة عدم كفاية معدلات الاكتواري بمعدلات الاشتراك المناسبة التي يتعين الاكتواري وفقا للفقرة السابقة ، يوصى التقرير تحديد دفعة الحياة للمعاش الإضافى على أن يعاد النظر فيها كل 3- . تطبيقها فى السنوات اللاحقة أن يسرى التعديل على المعاشات التي تستحق بعد تاريخ التعديل . ٤- تقديم خمس سنوات على والأبحاث والاستشارات سواء الاكتوارية أو التأمينية لمجلس الإدارة . ٥- إعداد الدراسات الخبرات التأمين الاجتماعى والقوانين التي يكلفها بها مجلس الإدارة . ٦- إبداء الرأى فى مشروعات قوانين اللائحة التنفيذية للقانون . ٧- إعداد تقرير المتعلقة بمجال عمل الهيئة والقرارات الخاصة بتعديل . لإصدار قرار بنسبة الزيادة السنوية للمعاشات للعرض على مجلس الإدارة تمهيدا

بتوفير البيانات اللازمة لمباشرة لجنة الخبراء لأعمالها وعلى الأخص ما (المادة ٣٣): تلتزم الهيئة المركز المالى لكل حساب من الحسابات المنصوص عليها فى المادة (٢٧) من هذه -ياتى : ١ أجور 3- . اللائحة . ٢- إحصائيات المؤمن عليهم والمستفيدين من أنظمة التأمينات الاجتماعية

قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١

والمسوحات السكانية . ٥- ودخول ومدد الاشتراك في أنظمة التأمينات الاجتماعية . ٤- التعدادات والتقارير المالية والاكتوارية للنظام . كما تلتزم أى بيانات أخرى تطلبها لجنة الخبراء لزوم إعداد الدولة المختلفة لتوفير البيانات الآتية : ١- الوضع الديموغرافي الهيئة بالتنسيق مع جهات -السكانية مثل الخصوبة والوفيات (متوسط العمر المتوقع) والعجز والهجرة . ٢ والإحصاءات . التجارب الاقتصادية وظروف سوق العمل والتضخم

الخبراء أمانة فنية تشكل بقرار من رئيس الهيئة برئاسة رئيس الإدارة (المادة ٣٤): تكون للجنة والدراسات بالهيئة . وتتولى الأمانة الفنية للجنة الاحتفاظ بنسخة من السجلات والتقارير الاكتوارية الخبراء ، وتتولى الهيئة والبحوث لديها ، ويتم الاحتفاظ بنسخة إلكترونية من كافة وثائق لجنة الخاصة بها ، ويحدد صلاحية التعامل مع هذا إنشاء نظام إلكتروني لكافة أعمال اللجنة والوثائق أو تعديل أى وثائق تم اعتمادها بهذا النظام . ويحدد النظام من رئيس الهيئة ، ولا يجوز حذف والدراسات والبحوث التي يتم نشرها بالموقع الإلكتروني للهيئة والتي ترسل مجلس الإدارة التقارير . الدولة المختلفة لمؤسسات

الخبراء بإجراء تقييم مالي واكتواري لنظام التأمينات الاجتماعية (المادة ٣٥): تلتزم لجنة الاجتماعية المواعيد الآتية : ١- خلال السنة الأولى من بداية العمل بنظام التأمينات والمعاشات في وتحديد أرصدها المالية والمعاشات ، وذلك بعد إنشاء الحسابات في صندوق التأمين الاجتماعي كل ثلاث سنوات لصندوق التأمين ومواردها والمزايا الخاصة بكل حساب . ٢- مرة على الأقل التقييم الاكتواري أحدث المعايير الدولية الاجتماعي . ويجب على اللجنة أن تراعى عند إعداد الجمعية الدولية للخبراء الاكتواريين ، والمبادئ التوجيهية للممارسات الاكتوارية الصادرة عن الصادرة عن الجمعية الدولية للضمان الاجتماعي . ويتم اعتماد تقرير الفروض للعمل الاكتواري التقرير النهائي عن الاكتوارية والتقرير الاكتواري النهائي من مجلس الإدارة . وفي حالة ما أسفر المقررة قانونا لأصحاب الشأن ، تلتزم عجز التدفقات النقدية للهيئة للوفاء بالتزاماتها النقدية ، على أن تلتزم الهيئة بسدادها للخزانة العامة وفقاً للخزانة العامة بتدبير تلك المبالغ اللازمة يتم الاتفاق عليها بين رئيس الهيئة ووزير المالية وموافقة مجلس للقواعد والإجراءات التي . الوزراء

تقرير لجنة الخبراء على الأخص ما يأتي : ١- توصيف لكل حساب (المادة ٣٦): يجب أن يتضمن عليها في المادة (٢٧) من هذه اللائحة : طبيعة الحسابات ، نوع التمويل من الحسابات المنصوص التمويل ، الاحتياطات والمخصصات ، قواعد حساب وصرف المزايا التأمينية وشروط ، مصادر المنهجية والبيانات والافتراضات : وصف المنهجية المستخدمة ، الافتراضات 2- الاستحقاق والافتراضات الديموجرافية الرئيسية ، البيانات الديموجرافية التاريخية الرئيسية ، البيانات النتائج والاستنتاجات : 3- الاقتصادية الرئيسية ، مصادر البيانات المستخدمة وجودتها وأهميتها محددة في الوقت المناسب ، مثل ما يأتي : ١- (أ) القيم الديموجرافية المتوقعة في نقاط مستقبلية مجموعات الخصائص الديموجرافية ذات الصلة ، المستفيدين والمستحقون من السكان حسب السكان . ٢- نسب الإعالة . ٣- أجور العمال والمتوسطات وكيفية مقارنة هؤلاء السكان بإجمالي

قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١

أجور ومعدلات الاشتراك حسب الفئات العمرية والجنس . ٥- 4- حسب الفئات العمرية والجنس العاملة حسب الفئات العمرية والجنس . ٦- الرواتب والقوى العاملة معدلات مشاركة القوى إلى التوقعات المالية التي توضح التدفقات النقدية وقيم الميزانية العمومية بالنسبة المغطاة . (ب) الاستثمار . ٣- السنوات الثلاثة السابقة والمستقبل ، مثل ما يأتي : ١- الاشتراكات . ٢- دخل التأمينية . ٦- المصروفات الإدارية . تحويلات الخزنة العامة . ٤- إجمالي الإيرادات . ٥- المزايا (الإيرادات مطروحة منها النفقات) . ٩- العجز الاكتواري ٧- إجمالي الإنفاق . ٨- الرصيد السنوي الاحتياطي الإيجابية أو السلبية لكل حساب (إن وجدت) . ١١- معدل - لكل حساب (إن وجد) . ١٠- السنوية . ١٢- متوسط القسط العام لحساب تأمين الشيخوخة والعجز والوفاء . ٤ تكلفة الموازنة المهمة في النتائج . تحليل النتائج : (أ) المقارنة مع التقرير السابق وتقديم تفسيرات للتغيرات للمتغيرات في افتراض أو أكثر . (د) (ب) تحليل التوقعات المالية . (ج) حساسية النتائج قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل لحسابات التأمين الاستنتاجات المتعلقة بالاستدامة المالية للقانون . (هـ) مؤشرات عدم الاستقرار المالي في الاجتماعي مع مراعاة قواعد التمويل وفقا الخبراء ما يأتي : ١- شهادة من رئيس الهيئة بصحة البيانات المستقبل . ويرفق بتقرير لجنة شهادة من الخبراء الاكتواريين بخصوص الطرق والمعادلات الاكتوارية - 2 . المبلغ للجنة الخبراء الاجتماعي والاقتراضات والاختبارات التي أجريت على البيانات . ٣- ملخص وافي لصندوق التأمين حسابات الالتزامات المالية بصورة إجمالية . ٤- ملخص لبيانات المؤمن عليهم والحسابات متضمنة نتائج التقرير والتكاليف . ٥- مقترحات وتوصيات لجنة الخبراء في ضوء

عرض تقرير لجنة الخبراء على مجلس الإدارة خلال شهر من (المادة ٣٧): يتولى رئيس الهيئة لمناقشته واعتماده والانتهاه إلى التوصيات والمقترحات اللازمة في تاريخ الانتهاء من التقرير التقرير . ويتولى الوزير المختص بالتأمينات الاجتماعية بالتنسيق مع رئيس الهيئة ضوء نتائج عرض تقرير لجنة الخبراء على مجلس الوزراء ورئيس الجمهورية ومجلس النواب

بتطبيق أحكام النظام المحاسبي الموحد ومعايير المحاسبة والمراجعة (المادة ٣٨): تلتزم الهيئة الدخل . وتتضمن القوائم المالية للهيئة ما يأتي : ١- قائمة المركز المالي . ٢- قائمة المصرية ، الإيضاحات المتممة متضمنة - ٣- قائمة التغيرات في حقوق الملكية . ٤- قائمة التدفقات النقدية . ٥ أخرى . على أن ترفق شهادة معتمدة من ملخصاً لأهم السياسات المحاسبية وأية مذكرات إيضاحية الخارجي المنصوص عليه في المادة (٤٠) من الجهاز المركزي للمحاسبات ، ومراجع الحسابات تؤكد على أن القوائم المالية تعبر بعدالة ووضوح عن المركز هذه اللائحة ، في نهاية السنة المالية السنة المالية لإعداد القوائم المالية في الأول من يوليو من كل عام وتنتهي في المالي للهيئة . وتبدأ الثلاثين من شهر يونيو من كل عام

المالية للهيئة ، السنوية والربع سنوية ، إلى رئيس الجمهورية (المادة ٣٩): يتم تقديم القوائم ومجلس النواب خلال شهرين بالنسبة للقوائم ربع السنوية وثلاثة أشهر بالنسبة ومجلس الوزراء على الموقع للقوائم السنوية من انتهاء المدة المطلوب تقديم القوائم المالية عنها ، وتنشر

قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١

اللائحة المالية للهيئة ولصندوق الإلكتروني للهيئة خلال شهر من المواعيد السابق ذكرها ، وتحدد . والمختصرة بما لا يخالف معايير المحاسبة المصرية الاستثمار نماذج القوائم المالية الكاملة

بدور الجهاز المركزي للمحاسبات في مراجعة حسابات الهيئة ، يعين مع عدم الإخلال (40 المادة) مراجع حسابات خارجي مسجل لدى الهيئة العامة للرقابة المالية بعد موافقة مجلس رئيس الهيئة للهيئة وفقا للإدارة . ويتولى مراجع الحسابات الخارجى القيام بأعمال مراجعة وتدقيق حسابات للرقابة المالية . وتكون مدة تعافد لمعايير المحاسبة والمراجعة المصرية المعتمدة من الهيئة العامة واحدة قابلة للتجديد سنويا ، ولا يجوز أن يكون مراجع الحسابات الخارجى للهيئة لسنة مالية نفسه مراجع حسابات صندوق الاستثمار . ويكون لمراجع مراجع الحسابات الخارجى للهيئة هو فى أى وقت على السجلات والدفاتر والوثائق والأوراق المتعلقة الحسابات الخارجى حق الاطلاع . للهيئة ، وفقاً للقواعد التى تنظم هذه المهنة وفقاً للمبادئ المتعارف عليها بالوضع المالى الالتزام باتباع . وتتحدد واجبات ومسئوليات مراجع الحسابات الخارجى فيما يأتى : ١- التأكد من حسابات جميع العمليات المالية ، الفروض والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها عند تسجيل وإعداد التأكد من صحة إعداد الحسابات الختامية وأعمال - وكذا عند معالجة جميع الأعمال المحاسبية . ٢ الأخطاء والغش والعناصر الشاذة التى تؤثر على قائمة المركز الجرد . ٣- العمل على اكتشاف التزام الأعمال . ٤- التأكد من صحة البيانات المكونة للقوائم المالية النهائية ومدى المالى ونتائج والمقبولة قبولاً عاماً وذلك الهيئة بتطبيق المعايير المحاسبية والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها الجوهرية والغش . ٥- تدقيق حسابات الهيئة لضمان عرض القوائم المالية خالية من الأخطاء الفنى من خلال إعداد تقرير فنى موضوعى ومحايد يوضح وفحص البيانات المالية وإبداء رأيه عدالة المركز المالى للهيئة وصحة نتيجة أعمالها . ٦- المراجع مدى دلالة هذه القوائم على الناحية القانونية تجاه مجلس الإدارة ويحكم العلاقة بين المراجع والهيئة العقد الخارجى مسنول من المستندات وخاصة المبرم بينهما ، ويتحمل المراجع مسؤولية الإخلال بأحكام ذلك العقد أو غيره من البيانات والمعلومات ويعمل فيما يتعلق بالإهمال والتقصير فى تنفيذ شروطه والحفاظ على سرية العلاقة بالهيئة ويحدد له الحدود التى سيعمل ذلك العقد أو غيره من المستندات على توضيح طبيعة وتقييم نظام الرقابة الداخلية ، وتحديد الإجراءات والاختبارات المراجع فى إطارها . ٧- دراسة وعمل برنامج مراجعة شامل يتضمن إجراءات إضافية إذا توقع المراجع وجود اللازمة وتوقيتها فى الدفاتر والسجلات والقوائم المالية ، والاستفسار من إدارة المنشأة حول اكتشاف تحريف مالى الداخلية أى خطأ جسيم أو غش بالحسابات . ٨- اكتشاف نقاط الضعف فى تصميم أنظمة الرقابة بالهيئة المحاسبية وعدم الالتزام بإجراءات الرقابة المحددة من قبل العاملين

استثمارات أموال التأمينات الاجتماعية بكل ما يتعلق بإدارة واستثمار (المادة ٤١) يختص صندوق التأمين الاجتماعى المشار إليه بالمادة (٥) من القانون ويتولى تخطيط وإدارة أموال صندوق وأذون وسندات مخاطر وتنفيذ ومتابعة عمليات الاستثمار فى الودائع وشهادات الإيداع المصرفية صناديق الاستثمار إضافة الخزانة والأسهم وسندات الشركات وسندات التوريق والصكوك ووثائق العقارية وأى استثمارات أخرى إلى تأسيس الشركات والمساهمة فى رؤوس أموالها والأصول . صندوق الاستثمار وذلك كله وفقاً لللائحة الاستثمار المنظمة لعمل

قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١

مجلس أمناء صندوق استثمار أموال التأمينات الاجتماعية ، (المادة ٤٢:) يُشكل مجلس يُسمى استثمار أموال التأمينات الاجتماعية والمعاشات المنشأ بالمادة (١٤) من يتولى إدارة صندوق وفقاً والتخطيط له وإدارة المخاطر الناجمة عن نشاطه وتنفيذ ومتابعة عمليات الاستثمار به القانون ولا يجوز أن يزيد عدد . لأفضل المعايير والقواعد الدولية المطبقة في صناديق التقاعد العالمية من ذوي الخبرة والاختصاص أعضاء المجلس على خمسة عشر عضواً من غير العاملين بالهيئة والقانون والقطاع المصرفي ومجالات في مجالات الاستثمار والاقتصاد والتمويل وإدارة الأصول مجلس إدارة الهيئة ممن تتوافر فيهم الشروط الأعمال المختلفة ، ويضم التشكيل اثنين من وأعضاء مجلس أمناء الاستثمار ما يأتي : ١- أن يكون والخبرات المطلوبة . ويشترط في رئيس بخبرة عملية لا تقل عن خمسة عشر عاماً في المجالات المختلفة مصري الجنسية . ٢- أن يتمتع بالفقرة الثانية من هذه المادة . ٣- ألا تكون قد صدرت ضده أحكام نهائية بعقوبة المشار إليها الإرهابيين . جناية أو جنحة في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة ، وألا يكون مدرج على قوائم مجلس إدارة الهيئة . ويصدر بتشكيل مجلس الأمناء قرار من رئيس مجلس الوزراء بعد موافقة المجلس . ٣- تحديد أجور متضمناً ما يأتي : ١- تحديد رئيس المجلس . ٢- تحديد أعضاء آخر . ٤- حالات عزل رئيس ومكافآت رئيس المجلس والأعضاء وذلك دون التقيد بأى قانون للتجديد لمرة واحدة . ويختار مجلس المجلس والأعضاء . وتكون مدة العضوية ثلاث سنوات قابلة بين أعضائه . كما يجوز لمجلس الأمناء تشكيل أمناء صندوق الاستثمار نائباً لرئيس المجلس من . بمجالات استثمار أو مهام محددة يتضمنها قرار تشكيلها لجنة أو أكثر من ضمن أعضائه تختص

مجلس أمناء صندوق الاستثمار بما يأتي : ١- العمل على (المادة ٤٣:) يلتزم رئيس وأعضاء أموال نظام التأمين الاجتماعي التي يديرها في ظل إدارة موضوعية حماية مصالح الصندوق وتنمية عناية الرجل الحريص في كافة ما يتخذونه من قرارات وتوصيات . ٢- عدم إفشاء للمخاطر وبذل -مجلس أمناء الاستثمار أو أى معلومات عن استثمارات الصندوق ومشروعاته . ٣- مداوات الدرجة الإفصاح عن أى منفعة شخصية مباشرة أو غير مباشرة له أو لزوج أو لأحد أقاربه حتى مجلس أمناء الثانية ذات علاقة بعمل صندوق الاستثمار ونشاطه قبل مباشرة عمله كعضو في عضويته لتحقيق أى الاستثمار لتحديد هذه المنفعة وحصرها وتقديم تعهد منه بعدم استغلال عضو من الأعضاء فيما مكتسبات له وكذلك إحاطة المجلس بوجود أى تعارض مصالح يخص أى الدخول بالذات أو الوساطة في يتداوله المجلس أو فيما يخص استثمارات الصندوق . ٤- عدم التعاقد عليها . ٥- التنحي وعدم مشروعات أو أنشطة يقوم صندوق الاستثمار بتنفيذها أو المعروضة على مجلس الاستثمار يكون للعضو فيها المشاركة في اتخاذ القرار في أى من الحالات له أو لزوج أو لأحد أقاربه حتى الدرجة الثانية منفعة شخصية مباشرة أو غير مباشرة

الاستثمار اقتراح الهيكل التنظيمي وجدول الوظائف لصندوق (المادة ٤٤:) يتولى مجلس أمناء طبيعة نشاط الصندوق واختصاصاته مع تحديد من يتم الاستعانة بهم من الاستثمار بما يتلائم مع من ذوي الخبرة في هذا المجال ، وكذا اقتراح اللوائح المالية والإدارية ولائحة موظفي الهيئة . الموارد البشرية ولائحة المشتريات ، والعرض على مجلس الإدارة للاعتماد

قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١

تنفيذًا لصندوق الاستثمار بقرار من رئيس مجلس الوزراء بناءً على (المادة ٤٥): يُعين مديرًا المختص بالتأمينات الاجتماعية بالتنسيق مع رئيس الهيئة وبعد موافقة مجلس عرض الوزير (42)، ويحدد القرار معاملته المالية، على أن تتوفر في شأنه الشروط المشار إليها بالمادة الإدارية هذه اللائحة. ويتولى من هذه اللائحة والالتزامات الواردة بالبنود (٤، ٣، ٢، ١) من المادة (٤٣) من الاستثمار والمشاركة في إعداد مشروع المدير التنفيذي الإشراف على الجهاز الإداري لصندوق ومتابعة الالتزام بلوائح الصندوق وغيرها من التشريعات موازنته السنوية وخطته الاستثمارية، مجلس الإدارة ومجلس أمناء الاستثمار، ويكون مسئولاً عن إعداد ذات العلاقة به وقرارات والتقارير الدورية عن نشاط الصندوق وتوفير كافة البيانات التي يطلبها رئيس الحسابات الختامية لصندوق الهيئة أو مجلس الإدارة أو مجلس الأمناء. وفي حالة خلو منصب المدير التنفيذي تعيين مدير تنفيذي الاستثمار لأي سبب يكلف مجلس الأمناء مؤقتًا أحد أعضائه باختصاصاته لحين للصندوق.

الاستثمار اجتماعاته مرة على الأقل شهريًا وذلك بدعوة من رئيسه (المادة ٤٦): يعقد مجلس أمناء غيابه، أو بناءً على طلب مقدم من ثلاثة أعضاء على الأقل يبين فيه أسباب الدعوة أو نائبه في حال بحضور ما لا للاجتماع والأمور التي ستبحث فيه. ويكون اجتماع مجلس أمناء الاستثمار قانونيًا حالة غيابه ويتخذ قراراته يقل عن ثلثي عدد الأعضاء على أن يكون من بينهم الرئيس أو نائبه في صوت معه رئيس الاجتماع بأغلبية الحضور وعند تساوى الأصوات يرجح الجانب الذي

صندوق الاستثمار الاستعانة بالخبراء لإبداء الرأي المتخصص (المادة ٤٧): يجوز لمجلس أمناء أو لدراسة فرص استثمارية محددة، كما يحق لمجلس أمناء صندوق في بعض أوجه الاستثمار مع شركات إدارة أصول مرخص لها من قبل الهيئة العامة للرقابة المالية لإدارة الاستثمار التعاقد مجلس محافظ لجزء من أصول صندوق الاستثمار، وذلك بعد موافقة مجلس الإدارة على توصية الأمناء بهذا الخصوص

التي يديرها صندوق الاستثمار من الفوائض المالية التي يتم تحويلها (المادة ٤٨): تتكون الأموال الهيئة وعوائد الأموال المستثمرة وما يعهد إليه من أصول لإدارتها بغرض استثمارها شهريًا من

الاستثمار بإعداد القوائم المالية للصندوق (سنوية - دورية) ويتم تعيين (المادة ٤٩): يقوم صندوق حسابات خارجي مرخص له من قبل الهيئة العامة للرقابة المالية لتدقيق حسابات صندوق مراجع الاستثمار

الباب الثالث: في تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة

الفصل الأول التمويل:

تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة للفئات المشار إليها بالمواد أرقام (المادة ٥٧): تتحدد اشتراكات هذه اللائحة على النحو الآتي: أولاً - العاملون لدى الغير: ١- حصة يلتزم بها (٧، ٦، ٥، ٣) من يلتزم بها صاحب العمل بواقع (١٢٪) من أجور المؤمن عليهم العاملين لديه شهريًا. ٢- حصة الخاصة بالمؤمن عليهم المؤمن عليه بواقع (٩٪) من أجر اشتراكه شهريًا. مع مراعاة النسب

مادة ١٩: تتحدد اشتراكات تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة للفئات المشار إليها بالمادة (٢) من هذا القانون وفقًا لما يأتي: ١- بالنسبة للفئات المشار إليها بالبند أولاً: (أ) الحصة التي يلتزم بها صاحب العمل بواقع (١٢٪) من أجور المؤمن عليهم العاملين لديه شهريًا. (ب) الحصة التي يلتزم بها المؤمن عليه بواقع (٩٪) من أجره شهريًا. ٢- بالنسبة للفئات المشار إليها بالبندين ثانيًا وثالثًا

قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩ مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١

بواقع (٢١٪) من دخل الاشتراك الشهري الذي يختاره المؤمن عليه من الجدول المرفق باللائحة التنفيذية لهذا القانون. ٣- بالنسبة للفئات المشار إليها بالبند رابعا: (أ) الحصة التي يلتزم بها المؤمن عليه بواقع (٩٪) من الحد الأدنى لأجر الاشتراك شهريا. (ب) مساهمة الخزانة العامة بواقع (١٢٪) من الحد الأدنى لأجر الاشتراك شهريا. وتزداد نسبة الاشتراكات كل سبع سنوات اعتبارا من تاريخ العمل بهذا القانون بنسبة (١٪) وتقسّم مناصفة بين صاحب العمل والمؤمن عليه، على ألا تتجاوز إجمالي نسبة الاشتراكات ٢٦٪.

مجلس الوزراء الذي يصدر في هذا العاملين بالأعمال الصعبة والخطرة التي ترد بقرار رئيس العاملين المصريين بالخارج : حصة بواقع الشأن . ثانياً - أصحاب الأعمال ومن في حكمهم يختاره المؤمن عليه من الجدول رقم (١) المرافق . ثالثاً (٢١٪) من دخل الاشتراك الشهري الذي حصة يلتزم بها المؤمن عليه بواقع (٩٪) من الحد الأدنى لأجر - 1 : - العمالة غير المنتظمة . مساهمة الخزانة العامة بواقع (١٢٪) من الحد الأدنى لأجر الاشتراك شهريا - 2 : الاشتراك شهريا ، (1٪) وتزداد جميع نسب الاشتراكات السابقة كل سبع سنوات اعتبارا من ٢٠٢٠/١/١ بنسبة هذه اللائحة مناصفة وتقسّم هذه الزيادة بالنسبة لفئات المؤمن عليهم المشار إليهم بالمادة (٣) من المؤمن عليهم المشار إليهم بالمادة بين صاحب العمل والمؤمن عليه كما تقسم هذه الزيادة بالنسبة العامة والمؤمن عليه وذلك ضمن القسط السنوي الذي (٧) من هذه اللائحة مناصفة بين الخزانة للهيئة . ومع عدم الإخلال بقرار رئيس مجلس الوزراء الذي يصدر في تسدده الخزانة العامة للدولة الاشتراكات عليهم العاملين بالأعمال الصعبة والخطرة يراعى ألا تتجاوز إجمالي نسبة شأن المؤمن (26٪) .

مادة ٢٠ : يجوز للمؤمن عليه أن يطلب حساب مدة ضمن مدة اشتراكه في تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة إذا توافرت في شأنها الشروط الآتية: ١- أن تكون المدة تالية لسن بداية الخضوع لأحكام هذا القانون. ٢- أن تكون سنوات كاملة. ٣- أن تكون سابقة على مدة الاشتراك الأخيرة وغير خاضعة لنظام التأمين الاجتماعي. وتقدر تكلفة حساب هذه المدة وفقا للجدول رقم (٣) المرافق لهذا القانون. ويكون للمؤمن عليه أداء المبالغ المطلوبة منه لحساب المدة وفقا لإحدى الطرق الآتية: ١- دفعة واحدة خلال سنة من تاريخ طلب الحساب بما لا يجاوز تاريخ انتهاء الخدمة. ٢- بالتقسيط وفقا للجدول رقم (٤) المرافق لهذا القانون، ولا يعتبر المؤمن عليه مشتركا إلا إذا تم سداد أول قسط للهيئة قبل تاريخ انتهاء الخدمة. وفي جميع الأحوال، لا يجوز لأي سبب من الأسباب العدول عن طلب حساب المدة.

أن يطلب حساب مدة ضمن مدة اشتراكه في تأمين الشيخوخة (المادة ٨٧): يجوز للمؤمن عليه في شأنها الشروط الآتية: ١- أن تكون المدة تالية لسن بداية الخضوع والعجز والوفاة إذا توفرت وغير القانون. ٢- أن تكون سنوات كاملة. ٣- أن تكون سابقة على مدة الاشتراك الأخيرة لأحكام رقم (٣) المرافق خاضعة لنظام التأمين الاجتماعي. وتقدر تكلفة حساب هذه المدة وفقا للجدول لا يجاوز تاريخ انتهاء للقانون وتؤدي إما دفعة واحدة خلال سنة من تاريخ طلب حسابها بما المرافق للقانون، ولا يعتبر المؤمن عليه (4) الخدمة، أو أدائها بالتقسيط وفقا للجدول رقم للهيئة قبل تاريخ انتهاء الخدمة، وفي حساب السن تعتبر كسور مشتركا إلا إذا تم سداد أول قسط وفي جميع الأحوال لا يجوز لأي سبب من الأسباب العدول عن طلب حساب المدة . السنة سنة كاملة .

الفصل الثاني: المعاشات والتعويضات

مادة ٢١ : يستحق المعاش في الحالات الآتية: ١- بلوغ سن الشيخوخة مع توافر مدة اشتراك في تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة لا تقل عن ١٢٠ شهرا فعلية على الأقل، وتكون المدة ١٨٠ شهرا فعلية بعد خمس سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون. ٢- انتهاء خدمة المؤمن عليه من الفئات المشار إليها بالبند أولا من المادة (٢) من هذا القانون للوفاة أو العجز الكامل أو العجز الجزئي المستديم متى ثبت عدم وجود عمل آخر له لدى صاحب العمل. ويثبت عدم وجود عمل آخر لدى صاحب العمل في حالة ثبوت العجز الجزئي المشار إليه بقرار من لجنة يصدر بتشكيلها قرار من رئيس الهيئة بالاتفاق مع الوزراء المختصين، ويكون من بين أعضائها ممثل عن التنظيم النقابي أو العاملين بحسب الأحوال وممثل عن الهيئة، ويحدد القرار قواعد وإجراءات ونظام عمل اللجنة. ويستثنى من شرط عدم وجود عمل آخر الحالات التي يصدر بها قرار من رئيس الهيئة بناء على موافقة مجلس الإدارة. ٣- العجز الكامل أو الوفاة أثناء مزاولة العمل أو النشاط حسب الأحوال بالنسبة للفئات المشار إليها بالبند ثانيا وثالثا ورابعا من المادة (٢) من هذا القانون. ٤- العجز

(المادة ١٠٢): يستحق معاش تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة في الحالات الآتية: ١- بلوغ المؤمن عليه سن الشيخوخة مع توفر مدة اشتراك مقدارها عشر سنوات فعلية على الأقل، وتزداد هذه المدة إلى خمسة عشر سنة فعلية اعتبارا من أول يناير ٢٠٢٥ على ألا يكون قد صرف تعويض الدفعة الواحدة عن مدد الاشتراك المشار إليها. ٢- انتهاء خدمة المؤمن عليه للعجز الكامل بالنسبة للفئات المشار إليها بالمادة (٣) من هذه اللائحة، وثبوت العجز الكامل المستديم خلال العمل أو النشاط بالنسبة لباقي الفئات. ٣- انتهاء خدمة المؤمن عليه للوفاة بالنسبة لفئات المشار إليها بالمادة (٣) من هذه اللائحة، ووقوع الوفاة خلال العمل أو النشاط بالنسبة لباقي الفئات. ٤- انتهاء خدمة المؤمن عليه من الفئات المشار إليها بالمادة (٣) من هذه اللائحة للعجز الجزئي المستديم، بشرط صدور قرار اللجنة المختصة المنصوص عليها بالمادة (٢١) من القانون بعدم وجود عمل آخر للمؤمن عليه لدى صاحب العمل، ويستثنى من هذا الشرط الحالات التي يصدر بها قرار من رئيس الهيئة بناء على موافقة مجلس الإدارة. ٥- العجز الكامل أو الوفاة خلال سنة من تاريخ

قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١

الكامل أو الوفاة خلال سنة من تاريخ انتهاء خدمة أو عمل أو نشاط المؤمن عليه، ويشترط لاستحقاق المعاش وفقاً لهذه الحالة ما يأتي :

(أ) انتهاء الخدمة أو العمل أو النشاط . (ب) ثبوت العجز الكامل أو وقوع الوفاة خلال سنة من تاريخ انتهاء خدمة أو عمل أو نشاط المؤمن عليه بشرط عدم تجاوز سن الشيخوخة . (ج) عدم صرف تعويض الدفعة الواحدة عن مدة الاشتراك . ٦- العجز الكامل أو الوفاة بعد انقضاء سنة من تاريخ انتهاء خدمة أو عمل أو نشاط المؤمن عليه ، ويشترط لاستحقاق المعاش وفقاً لهذه الحالة ما يأتي : (أ) انتهاء الخدمة أو العمل أو النشاط . (ب) ثبوت العجز الكامل أو وقوع الوفاة بعد انقضاء سنة من تاريخ انتهاء خدمة أو عمل أو نشاط المؤمن عليه بشرط عدم تجاوز سن الشيخوخة . (ج) عدم صرف تعويض الدفعة الواحدة عن مدة الاشتراك . (د) توفر مدة اشتراك مقدارها عشر سنوات فعلية على الأقل ، وتزداد هذه المدة إلى خمسة عشر سنة فعلية اعتباراً من أول يناير ٢٠٢٥ ٧- انتهاء خدمة أو عمل أو نشاط المؤمن عليه لغير بلوغ سن الشيخوخة أو العجز أو الوفاة (المعاش المبكر) ويشترط لاستحقاق المعاش وفقاً لهذه الحالة ما يأتي : (أ) انتهاء الخدمة أو العمل أو النشاط . (ب) توفر مدد اشتراك في تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة تغطي الحق في معاش لا يقل عن (٥٠٪) من أجر أو دخل التسوية الأخير ، وبما لا يقل عن (٦٥٪) من الحد الأدنى لأجر الاشتراك في تاريخ استحقاق المعاش . (ج) أن تتضمن مدة الاشتراك المشار إليها عشرين سنة فعلية ، وتزداد هذه المدة إلى خمسة وعشرين سنة فعلية اعتباراً من أول يناير ٢٠٢٥ (د) تقديم طلب الصرف وفقاً للنموذج رقم (٢٠) المرافق . (هـ) ألا يكون المؤمن عليه خاضعاً لتأمين الشيخوخة والعجز والوفاة وفقاً لأحكام القانون في تاريخ تقديم طلب الصرف . ويشترط لاستحقاق المعاش في الحالات أرقام (٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥) من الفقرة الأولى من هذه المادة أن يكون للمؤمن عليه مدة اشتراك في التأمين لا تقل عن ثلاثة أشهر متصلة أو ستة أشهر متقطعة ، ولا يسري هذا الشرط في الحالات الآتية : (أ) المؤمن عليهم المنصوص عليهم في (١ ، ٢) من البند أولاً من المادة (٢) من هذا القانون . (ب) المؤمن عليهم المنصوص عليهم في (٣) من البند أولاً من المادة (٢) الذين يخضعون للوائح توظيف صادرة بناء على قانون أو حددت أجورهم وعلاواتهم وترقياتهم بمقتضى اتفاقات جماعية أبرمت وفقاً لقانون العمل متى وافق رئيس الهيئة على هذه اللوائح أو الاتفاقات . (ج) انتقال المؤمن عليه من العاملين المشار إليهم في (١ ، ٢) من البند أولاً من المادة (٢) من هذا القانون إلى الفئة المشار إليها في (٣) من ذات البند، أو إلى أي من البنود الأخرى من ذات المادة . (د) ثبوت العجز أو وقوع الوفاة نتيجة إصابة عمل. ويجوز تخفيض سن الشيخوخة بالنسبة للمؤمن عليهم من العاملين في الأعمال الصعبة أو الخطرة التي تحدد بقرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على عرض رئيس الهيئة، ويجب أن يتضمن هذا القرار ما يأتي: (أ) تحديد السن المشار إليها بالنسبة لكل من تلك الأعمال. (ب) رفع النسب التي يحسب على أساسها المعاش بالقدر الذي يعوض المؤمن عليه عن تخفيض السن. (ج) زيادة نسبة الاشتراكات التي يتحملها صاحب العمل لمواجهة الأعباء الناتجة عن المزايا التي تنقرر للعاملين المشار إليهم.

(المادة ٣٠٤ :) تلتزم الهيئة بالوفاء بالتزاماتها المقررة كاملة بالنسبة للمؤمن عليهم والمستحقين حتى ولو لم يقم صاحب العمل بالاشتراك عنهم في الهيئة وتقدر الحقوق وفقاً للأحكام المنصوص عليها في القانون . وإذا لم تنتهت الهيئة من صحة البيانات الخاصة بمدة الاشتراك في التأمين أو الأجر ربط المعاش أو التعويض على أساس المدة والأجر غير المتنازع عليهما . ويؤدي المعاش أو التعويض على أساس الحد الأدنى المقرر قانوناً للأجر في حالة عدم إمكان التثبت من قيمة الأجر .

قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١

واستثناءً من قواعد وأحكام الاشتراكات يلتزم صاحب العمل الذي لم يشترك عن العامل حتى تاريخ تحقق الواقعة الموجبة للاستحقاق بأن يؤدي للهيئة القيمة الرأسمالية للمعاش وقيمة المستحقات التأمينية الأخرى المترتبة على ثبوت علاقة العمل ويتم حساب القيمة الرأسمالية للمعاش وفقاً للجدول رقم (٣) المرافق .

مادة ٢٢: يحدد أجر أو دخل التسوية عن مدة الاشتراك التي تبدأ من تاريخ العمل بأحكام هذا القانون على أساس المتوسط الشهري للأجور أو الدخول التي أدبت على أساسها الاشتراكات عن هذا الأجر أو الدخل. ويراعى في حساب المتوسط الشهري ما يأتي: ١- لا يدخل شهر البداية ضمن فترة المتوسط إلا إذا كان شهراً كاملاً ويدخل الشهر الذي انتهت فيه الخدمة كاملاً ضمن فترة المتوسط. ٢- يزداد المتوسط بنسبة تساوى متوسط نسب التضخم خلال المدة من بداية الاشتراك وحتى تحقق واقعة استحقاق الحقوق التأمينية عن كل سنة كاملة من سنوات مدة الاشتراك الفعلية عن هذا الأجر بشرط ألا يزيد المتوسط بعد إضافة هذه الزيادة على الحد الأقصى لأجر الاشتراك. وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون قواعد وأحكام تنفيذ هذه المادة.

المعاش في تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة وفقاً لما يأتي : أولاً (المادة ١٠٣): يحدد أجر تسوية التسوية عن المدة الخاضعة لأحكام القانون : يحدد أجر أو دخل تسوية المعاش عن مدة - تحديد أجر للأجور أو الاشتراك التي تبدأ من تاريخ العمل بأحكام القانون على أساس المتوسط الشهري كامل مدة الاشتراك حتى الدخول التي أدبت على أساسها الاشتراكات عن هذا الأجر أو الدخل عن والوفاة . ويراعى في حساب المتوسط تاريخ تحقق واقعة الاستحقاق في تأمين الشيخوخة والعجز الاشتراكات عنها في أى من قطاعات القانون ، ولا الشهري مدة الاشتراك الفعلية التي تم أداء طلب المؤمن عليه حسابها ضمن مدة اشتراكه في تأمين يدخل في حساب المتوسط المدة التي وأية مدد تم إضافتها لمدة الاشتراك بقوانين وقرارات خاصة . وفى الشيخوخة والعجز والوفاة ، يراعى ما يأتي : ١- لا يدخل شهر البداية ضمن فترة المتوسط إلا إذا كان شهراً جميع الأحوال إذا كان شهر 3- كاملاً . ٢- يعتبر الشهر الذي انتهت فيه الخدمة شهراً كاملاً ضمن فترة المتوسط بنسبة تساوى متوسط نسب البداية هو شهر النهاية يعتد به شهراً كاملاً . ٤- يزداد المتوسط استحقاق الحقوق التأمينية عن كل سنة التضخم خلال المدة من بداية الاشتراك وحتى تحقق واقعة ألا يزيد المتوسط بعد إضافة هذه الزيادة على الحد كاملة من سنوات مدة الاشتراك الفعلية بشرط أجر التسوية عن المدة الخاضعة لأحكام قوانين التأمين الاجتماعي - الأقصى لأجر الاشتراك . ثانياً يحدد أجر أو دخل التسوية عن مدة الاشتراك في تأمين الشيخوخة : 1/1/2020 السابقة على المتغير والوفاة السابقة على تاريخ العمل بأحكام القانون عن كل من الأجر الأساسى والأجر والعجز فى ظله ، مع مراعاة ما أو دخل الاشتراك وفقاً لأحكام قانون التأمين الاجتماعى التى قضيت المدة لسنة ١٩٧٥ : (أ) الأجر الأساسى 79 يأتى : ١- قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم للمؤمن عليه ، لجميع حالات استحقاق المعاش ، على الأساسى : يحدد أجر التسوية عن الأجر التى حددت على أساسها الاشتراكات خلال السنتين الأخيرتين من أساس المتوسط الشهري للأجور التأمين أو مدة الاشتراك فى التأمين إن قلت عن ذلك . ويراعى عند حساب متوسط مدة الاشتراك فى الأجر فى بداية الأجر ألا يجاوز أى من الأجور التى يتم تحديد المتوسط على أساسها (١٥٠٪) من مدة الاشتراك عن خمس سنوات الخمس الأخيرة من مدة الاشتراك فى التأمين ، وإذا قلت مراعاة نسبة كسر السنة للشهور الكاملة تكون الزيادة المشار إليها بنسبة (١٠٪) عن كل سنة مع عن الأجر المتغير على أساس المتوسط الشهري للأجور . (ب) الأجر المتغير : يحدد أجر التسوية الاشتراكات خلال كامل مدة الاشتراك عن هذا الأجر ، ويزاد المتوسط بواقع التى أدبت على أساسها كل سنة كاملة من سنوات مدة الاشتراك الفعلية عن هذا الأجر . ٢- قانون التأمين (٣٪) عن يحدد : الاجتماعى على أصحاب الأعمال ومن فى حكمهم الصادر بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ من سنوات دخل التسوية بدخل الاشتراك الذى سددت على أساسه الاشتراكات وذلك عن كل سنة من دخل اشتراك يحسب الاشتراك فى التأمين . وفى حالة سداد المؤمن عليه الاشتراكات على أكثر

قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١

الاشتراكات طوال مدة المتوسط على أساس متوسط دخول الاشتراك التي أدت على أساسها في الخارج الصادر بالقانون رقم ٥٠ الاشتراك . ٣- قانون التأمين الاجتماعي للعاملين المصريين الذي سددت على أساسه الاشتراكات وذلك عن لسنة ١٩٧٨ : يحدد دخل التسوية بدخل الاشتراك وفي حالة سداد المؤمن عليه الاشتراكات على أكثر من . كل سنة من سنوات الاشتراك في التأمين أساس متوسط دخول الاشتراك التي أدت على أساسها دخل اشتراك يحسب المتوسط على قانون نظام التأمين الاجتماعي الشامل الصادر بالقانون رقم -الاشتراكات طوال مدة الاشتراك . ٤ دخل أو أجر التسوية بدخل أو أجر الاشتراك الذي سددت على أساسه ١١٢ لسنة ١٩٨٠ : يحدد لأحكام المادة (٢٦) من هذه اللائحة وذلك عن كل سنة من سنوات الاشتراك في الاشتراكات وفقاً وفي حالة سداد المؤمن عليه الاشتراكات على أكثر من دخل أو أجر اشتراك يحسب . التأمين طوال المتوسط على أساس متوسط دخول أو أجور الاشتراك التي أدت على أساسها الاشتراكات قانون من القوانين مدة الاشتراك . ٥- إذا تضمنت مدد اشتراك المؤمن عليه مدداً خاضعة لأكثر من الأجر الاساسي : (ق ١٩٧٥/٧٩) -المشار إليها في البنود (١ ، ٢ ، ٣ ، ٤) يراعى ما يأتي : ١ (متوسط دخول الاشتراك × مدة الاشتراك) (متوسط الأجر × مدة الاشتراك) + (ق ١٩٧٦/١٠٨) (الاشتراك) + (ق ١٩٨٠/١١٢) (متوسط) + (ق ١٩٧٨/٥٠) (متوسط دخول الاشتراك × مدة مدد الاشتراك (١٩٧٥/٧٩ + ١٩٧٦/١٠٨ + دخول أو أجور الاشتراك × مدة الاشتراك) إجمالي يحدد أجر التسوية عن الأجر المتغير وفقاً للأحكام : ١٩٧٨/٥٠ + ١٩٨٠/١١٢) ٢- الأجر المتغير يراعى في جميع الأحوال ما يأتي : (أ) يتبع في حساب أجر أو - ٦ . (١) الواردة بالبند (ب) من القواعد والأحكام المقررة بقوانين التأمين الاجتماعي السابقة عن كل مدة وفقاً دخل التسوية التضخم عن كل للقانون التي قضيت في ظله . (ب) زيادة أجر أو دخل التسوية بنسبة متوسط نسب على ألا يزيد أجر سنة كاملة اعتباراً من ٢٠٢٠/١/١ وحتى تاريخ تحقق واقعة الاستحقاق ، . التسوية بعد هذه الزيادة عن الحد الأقصى لأجر الاشتراك

مادة ٢٣ : مدة اشتراك المؤمن عليه في تأمين الشيخوخة والعجز والوفاء هي : ١- مدد الاشتراك وفقاً لقوانين التأمين الاجتماعي السابقة على تاريخ الانتفاع بأحكام هذا القانون ويجبر كسر الشهر شهراً في مجموع حساب هذه المدد، وذلك مع عدم الإخلال بأحكام المادة (١٥٩) من هذا القانون. ٢- المدة التي تبدأ من تاريخ الانتفاع بأحكام هذا القانون. ٣- المدد التي ضمت لمدة اشتراك المؤمن عليه في هذا التأمين بناءً على طلبه. ٤- المدد المضافة بقوانين وقرارات خاصة، على أن تحسب هذه المدد في المعاش ضمن مدة الاشتراك بواقع الربع وتحمل الخزنة العامة بالتكلفة المترتبة على إضافة هذه المدة. ويجبر كسر الشهر شهراً في مجموع حساب المدد المشار إليها، كما يجبر كسر السنة سنة كاملة في هذا المجموع إذا كان من شأن ذلك استحقاق المؤمن عليه معاشاً.

المؤمن عليه في تأمين الشيخوخة والعجز والوفاء هي : ١- مدد (المادة ١٠٤) : مدة اشتراك لقوانين التأمين الاجتماعي السابقة على ٢٠٢٠/١/١ ، بما في ذلك المدة المشار الاشتراك وفقاً المشار إليها . ٢- إليها بالمادة (٢٦) من هذه اللائحة ، بمراعاة قواعد حساب تلك المدد بالقوانين التي ضمت لمدة اشتراك المؤمن عليه المدة التي تبدأ من تاريخ الانتفاع بأحكام القانون . ٣- المدد المضافة بقوانين وقرارات خاصة ، على أن تحسب هذه في هذا التأمين بناءً على طلبه . ٤- المدد الاشتراك بواقع الربع ، وتحسب بالكامل في تعويض الدفعة الواحدة المدد في المعاش ضمن مدة المادة (١١٠) من هذه اللائحة . وفي جميع الأحوال يراعى ما يأتي : ١- يجبر كسر وفقاً لأحكام شهراً في الشهر شهراً في مجموع مدد الاشتراك السابقة على ٢٠٢٠/١/١ ٢- يجبر كسر الشهر ذلك استحقاق مجموع المدد من ٢٠٢٠/١/١ ٣- يجبر كسر السنة سنة كاملة إذا كان من شأن . المؤمن عليه معاشاً

مادة ٢٤ : يسوي المعاش عن مدة الاشتراك في تأمين الشيخوخة والعجز والوفاء التي تبدأ من تاريخ العمل بهذا القانون بواقع جزء واحد من المعامل المناظر لسن المؤمن عليه المحدد بالجدول رقم (٥) المرافق لهذا القانون عن كل سنة، بحد أقصى مقداره (٨٠٪) من أجر أو دخل التسوية.

(المادة ١٠٥) : يسوي المعاش وفقاً لما يأتي : أولاً - معاش المدة الخاضعة لأحكام القانون اعتباراً من ٢٠٢٠/١/١ : أجر التسوية × مدة الاشتراك بالشهور _____ ١٢ × ١ _____ معاش السن الاكثوارى من الجدول رقم (٥) المرافق للقانون

قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١

ويسوي المعاش عن مدة الاشتراك السابقة على تاريخ العمل بهذا القانون بواقع المعامل المنصوص عليه بالفقرة الأولى، وأجر التسوية المشار إليه بالمادة (١٥٦) من هذا القانون، بحد أقصى مقداره (٨٠٪) من أجر التسوية. ويربط المعاش بمجموع المعاشات المستحقة بما لا يجاوز (٨٠٪) من أجر التسوية الأكبر وفقاً للفقرتين الأولى والثانية من هذه المادة. وإذا قل إجمالي المعاش المستحق في حالة استحقاقه وفقاً للبند (٢، ٣، ٤) من المادة (٢١) من هذا القانون عن (٦٥٪) من أجر أو دخل التسوية الأكبر رفع إلى هذا المقدار. وفي جميع الأحوال، يتعين ألا يزيد إجمالي المعاش على (٨٠٪) من الحد الأقصى لأجر الاشتراك في تاريخ استحقاق المعاش وفقاً للبند (١، ٢، ٣، ٤، ٥) من المادة (٢١) من هذا القانون يجب ألا يقل إجمالي المعاش المستحق عن ٦٥٪ من الحد الأدنى لأجر الاشتراك في تاريخ استحقاق المعاش.

(ويهمل كسر السنة في حساب السن) بحد أقصى مقداره (٨٠٪) من أجر التسوية - ثانياً - معاش مدة الاشتراك السابقة على تاريخ العمل بالقانون : أجر التسوية x عن المدة السابقة مدة الاشتراك السابقة بالشهور x معامل السن الاكتواري من الجدول رقم (٥) المرفق للقانون (ويهمل كسر السنة في حساب السن) ١٢ بحد أقصى مقداره (٨٠٪) من أجر التسوية . ثالثاً - يتم الجمع بين المعاش الناتج من البند أولاً والبند ثانياً وذلك مع مراعاة ما يأتي : ١- ألا يزيد إجمالي المعاش المستحق على (٨٠٪) من أجر التسوية الأكبر عن أي من المدينين . ٢- يزداد المعاش المستحق بواقع الفرق بين قيمة ٤٥٠ جنيهاً (و ٣٣٪) من إجمالي قيمة المعاش في تاريخ الاستحقاق ، مع مراعاة القواعد الواردة بالمادة (١٠٦) من هذه اللائحة . ٣- إذا قل إجمالي المعاش المستحق عن (٦٥٪) من أجر التسوية الأكبر عن أي من المدينين رفع إلى هذا المقدار وذلك بالنسبة لحالات استحقاق المعاش بالبند (٢، ٣، ٤، ٥) من المادة (١٠٢) من هذه اللائحة . ٤- ألا يقل إجمالي المعاش المستحق عن (٦٥٪) من الحد الأدنى لأجر الاشتراك في تاريخ استحقاق المعاش ، وبما لا يقل عن ٩٠٠ جنيهاً . ٥- تضاف المنحة المقررة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥٨ لسنة ١٩٩٨ وفي جميع الأحوال يتعين ألا يزيد إجمالي المعاش على (٨٠٪) من الحد الأقصى لأجر الاشتراك في تاريخ الاستحقاق . وفي حالة تحقق واقعة استحقاق المعاش وفقاً للحالات أرقام (١، ٥، ٦، ٧) من المادة (١٠٢) من هذه اللائحة اعتباراً من ١/١/٢٠٢٠ وكانت جميع مدد الاشتراك سابقة على تاريخ العمل بالقانون ، يراعى تسوية المعاش وفقاً لأحكام هذه المادة .

(المادة ١٣٩): يصدر رئيس الجمهورية بناءً على عرض الوزير المختص بالتأمينات الاجتماعية بالتنسيق مع وزير المالية ورئيس الهيئة قراراً بنسبة زيادة المعاشات المستحقة حتى ٣٠ يونيو من كل عام اعتباراً من أول يوليو بنسبة لا تقل عن معدل التضخم وبما لا يزيد على (١٥٪) مع مراعاة ما يأتي : ١- لا تزيد قيمة الزيادة في المعاش عن نسبة الزيادة منسوبة إلى الحد الأقصى لأجر الاشتراك الشهري في ٣٠ يونيو من كل عام . ٢- تتحمل حسابات التأمين الاجتماعي بصندوق التأمين الاجتماعي المشار إليه بالمادة (٥) من القانون حسب الأحوال ، بنسبة الزيادة عن جزء المعاش الذي يلتزم به ، وتتحمل الخزانة العامة بباقي قيمة الزيادة . ٣- تستحق الزيادة لمعاش العجز الجزئي الإصابي غير المنهي للخدمة . ٤- تعتبر الزيادة جزءاً من المعاش عند حساب الزيادة التالية . ٥- ألا تقل قيمة المعاش بعد الزيادة عن (٦٥٪) من الحد الأدنى لأجر الاشتراك في تاريخ استحقاق الزيادة ، ولا يسرى حكم هذا البند على معاش العجز الجزئي الإصابي غير المنهي للخدمة . ٦- توزع الزيادة بين المستحقين بنسبة ما يصرف لهم من معاش في تاريخ استحقاق الزيادة .

لبلوغ المؤمن عليه سن الشيخوخة أو لثبوت العجز الكامل أو (المادة ١٠٩): يستحق المعاش الشهر الذي تحققت فيه إحدى الوقائع المشار إليها ، ويستحق المعاش لوقوع الوفاة ، من أول المنصوص عليها في البند (٧) من المادة (١٠٢) من هذه اللائحة (المعاش المبكر) من لتوفر الحالة حالة العجز أول الشهر الذي قدم فيه طلب الصرف ، مع مراعاة ما يأتي : ١- يستحق المعاش في المعاش في حالة انتهاء الجزئي اعتباراً من أول الشهر الذي تنتهي فيه الخدمة . ٢- يستحق

مادة ٢٥: يستحق المعاش اعتباراً من أول الشهر الذي نشأ فيه سبب الاستحقاق، ويستحق المعاش لتوافر الحالة المنصوص عليها في البند (٦) من المادة (٢١) من أول الشهر الذي قدم فيه طلب الصرف، وفي حالة عدم تقديم طلب الصرف حتى بلوغ المؤمن عليه سن الشيخوخة أو ثبوت العجز الكامل أو وقوع الوفاة، فيستحق المعاش اعتباراً من أول الشهر الذي تحققت فيه إحدى الوقائع المشار إليها.

قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١

الصادر بالقانون رقم ٨١ لسنة ٢٠١٦ الخدمة طبقاً لأحكام المادة (٢٠) من قانون الخدمة المدنية من أول الشهر الذي تنتهي فيه الخدمة . ٣- يستحق (تقاعد وظائف قيادية وإدارة إشرافية) اعتباراً طبقاً لأحكام المادة (٧٠) من قانون الخدمة المدنية الصادر بالقانون المعاش في حالة انتهاء الخدمة . اعتباراً من أول الشهر الذي انتهت فيه الخدمة 2016 رقم ٨١ لسنة

(المادة ١١٠): يستحق المؤمن عليه أو المستحقين عنه تعويضاً من دفعة واحدة في حالة انتهاء الخدمة أو النشاط أو العمل مع عدم توفر شروط استحقاق المعاش ، ويصرف هذا التعويض في الحالات الآتية : ١- مغادرة الأجنبي للبلاد نهائياً أو اشتغاله في الخارج بصفة دائمة أو التحاقه بالبعثة الدبلوماسية في سفارة أو قنصلية دولته . ٢- هجرة المؤمن عليه . ٣- الحكم نهائياً على المؤمن عليه بالسجن بقدر المدة الباقية لبلوغه سن الشيخوخة . ٤- إذا نشأ لدى المؤمن عليه خلال مدة سجنه عجز جزئي مستديم يمنعه من مزاولة العمل . ٥- انتظام المؤمن عليه في سلك الرهينة . ٦- عجز المؤمن عليه عجزاً كاملاً . ٧- وفاة المؤمن عليه . ٨- بلوغ المؤمن عليه سن الشيخوخة . ويراعى صرف تعويض الدفعة الواحدة في الحالات أرقام (٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨) دون حاجة لإنهاء النشاط بالنسبة للمؤمن عليهم المشار إليهم بالمادة (٥) من هذه اللائحة .

(المادة ١١١): يُقدر التعويض عن المدة الحالية والمدة السابقة وفقاً للمعادلة الآتية : أولاً - التعويض عن المدة الحالية : أجر التسوية عن المدة الحالية (وفقاً للمادة (١٠٣) من هذه اللائحة).
x مدة الاشتراك بالشهور (وفقاً للقواعد الواردة بالمادة (١٠٤) من هذه اللائحة).
x ١٥٪ ثانياً - التعويض عن المدة السابقة : أجر التسوية عن المدة السابقة وفقاً للمادة (١٠٣) من هذه اللائحة.
x مدة الاشتراك بالشهور وفقاً للقواعد الواردة بالمادة (١٠٤) من هذه اللائحة.
x ١٥٪ ثالثاً - الجمع بين التعويض عن المديتين : ١- يجمع بين قيمة التعويض الناتج من البند أولاً والبند ثانياً . ٢- يزداد مبلغ التعويض في حالة صرفه للعجز الكامل أو الوفاة أو بلوغ سن الشيخوخة بمبلغ يحسب بنسبة تساوي متوسط أذن الخزنة خلال المدة من نهاية الاشتراك وحتى نهاية الشهر السابق على تاريخ تحقق واقعة استحقاق صرف مبلغ التعويض وتحسب الزيادة وفقاً للمعادلة الآتية : قيمة التعويض x عدد السنوات الكاملة من تاريخ إنهاء الخدمة حتى تاريخ استحقاق الصرف x متوسط العائد على أذن الخزنة

(المادة ١١٢): يصرف تعويض الدفعة الواحدة في حالة وفاة المؤمن عليه إلى مستحقي المعاش حكماً ، ويوزع عليهم بنسبة أنصبتهم في المعاش ، وإذا كانت نسبة التوزيع بين المستحقين تقل عن الواحد الصحيح يتم توزيع التعويض بالكامل على المستحقين بنسبة توزيع المعاش بينهم ، فإذا لم يوجد سوى مستحق واحد للمعاش أدبت إليه هذه المبالغ بالكامل ، فإذا لم يوجد أي مستحق للمعاش صرفت للورثة الشرعيين .

يشغل فعلياً منصب نائب رئيس الجمهورية ورئيس مجلس (المادة ١١٣): يسوى معاش كل من ورئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء ونوابهم والمحافظين النواب ورئيس مجلس الشيوخ عشرة أجزاء من أجر التسوية عن كل سنة خدمة قضيت في المنصب ، ونوابهم بواقع جزء من

مادة ٢٦: في حالة انتهاء خدمة أو نشاط أو عمل المؤمن عليه، ولم تتوافر في شأنه شروط استحقاق المعاش، يستحق تعويض الدفعة الواحدة عن مدد اشتراكه في تأمين الشيخوخة والعجز والوفاء. ويحسب هذا التعويض بنسبة (١٥٪) من الأجر السنوي عن كل سنة من سنوات مدة الاشتراك في التأمين. ويقصد بالأجر السنوي أجر أو دخل التسوية وفقاً للمادة (٢٢) من هذا القانون مضروباً في اثني عشر. ويصرف هذا التعويض في الحالات الآتية: ١- مغادرة الأجنبي للبلاد نهائياً أو اشتغاله في الخارج بصفة دائمة أو التحاقه بالبعثة الدبلوماسية في سفارة أو قنصلية دولته. ٢- هجرة المؤمن عليه. ٣- الحكم نهائياً على المؤمن عليه بالسجن بقدر المدة الباقية لبلوغه سن الشيخوخة. ٤- إذا نشأ لدى المؤمن عليه خلال مدة سجنه عجز جزئي مستديم يمنعه من مزاولة العمل. ٥- انتظام المؤمن عليه في سلك الرهينة. ٦- عجز المؤمن عليه عجزاً كاملاً. ٧- وفاة المؤمن عليه، وفي هذه الحالة تصرف المبالغ المستحقة بأكملها إلى مستحقي المعاش عنه حكماً موزعة عليهم بنسبة أنصبتهم في المعاش، فإذا لم يوجد سوى مستحق واحد للمعاش أدبت إليه هذه المبالغ بالكامل، فإذا لم يوجد أي مستحق للمعاش صرفت للورثة الشرعيين. ٨- بلوغ المؤمن عليه سن الشيخوخة. ويستثنى من تطبيق شرط انتهاء النشاط الحالات المنصوص عليها بالبند (٥)، ٦، ٧، ٨ بالنسبة للمؤمن عليهم المنصوص عليهم بالبند ثانياً من المادة (٢) من هذا القانون. وفي الحالات المنصوص عليها في البنود (٦، ٧، ٨) يصرف مبلغ التعويض مضافاً إليه مبلغ يحسب بنسبة تساوي متوسط سعر أذن الخزنة خلال المدة من نهاية الاشتراك وحتى نهاية الشهر السابق على تاريخ تحقق واقعة استحقاق الصرف من مبلغ التعويض.

مادة ٢٧: يسوى معاش كل من يشغل فعلياً منصب نائب رئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الشيوخ ورئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء ونوابهم والمحافظين ونوابهم بواقع جزء من عشرة أجزاء من أجر التسوية عن كل سنة خدمة قضيت في المنصب، وذلك بمراعاة

قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩ مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١

الآتي: ١- يقصد بأجر التسوية آخر مكافأة لرئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الشيوخ أو آخر راتب بالنسبة لباقي الفئات وبما لا يجاوز صافي الحد الأقصى للأجور في تاريخ انتهاء شغل المنصب. ٢- يكون الحد الأقصى للمعاش بواقع (٨٠٪) من أجر التسوية المشار إليه بالبند السابق. ٣- إذا قل المعاش عن (٢٥٪) من أجر التسوية المشار إليه في البند (١) من هذه المادة رفع إلى هذا القدر، وإذا انتهى شغل المنصب بسبب الوفاة الإصابية أو العجز الكلي الإصابي فيكون المعاش بواقع (٨٠٪) من أجر التسوية المشار إليه في البند (١) من هذه المادة. ٤- يجبر كسر الشهر إلى شهر في حساب المدد المشار إليها. ٥- لا يسري حكم هذه المادة على من هم في درجة وزير. وفي حالة تكرار الانتفاع بأحكام هذه المادة يكون الجمع بين المعاشات المستحقة وفقاً لأحكامها بما لا يجاوز الحد الأقصى للمعاش المشار إليه بالبند (٢) من الفقرة السابقة. وتتحمل الخزانة العامة بالمعاش المستحق وفقاً لهذه المادة من هذا القانون. ولا يستفيد من أحكام هذه المادة من صدر ضده حكم بات في جنائية أو حكم عليه في إحدى جرائم الإرهاب أو في إحدى الجرائم المضرة بأمن الدولة. وفي جميع الأحوال، لا يجوز أن تزيد المعاشات والزيادات التي تستحق عليها، والمستحقة وفقاً لهذا القانون أو أي قانون آخر، على صافي الحد الأقصى للأجور المشار إليه بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٧ بتحديد المعاملة المالية لرئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء وأعضاء الحكومة والمحافظين ونوابهم. وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون قواعد تنفيذ هذه المادة.

أجر التسوية: هو آخر مكافأة لرئيس مجلس النواب أو آخر راتب - 1: وذلك بمراعاة الآتي الفئات وبما لا يجاوز صافي الحد الأقصى للأجور المنصوص عليه بالقانون رقم ١٠٠ بالنسبة لباقي الخدمة التي لسنة ١٩٨٧ في تاريخ انتهاء شغل المنصب. ٢- مدة الخدمة في المنصب: هي مدة إليها يجبر كسر الشهر قضيت في شغل أي من المناصب المشار إليها، وفي حساب المدد المشار من أجر التسوية المشار إليه رفع (25٪) إلى شهر. ٣- الحد الأدنى للمعاش: إذا قل المعاش عن الوفاة الإصابية أو العجز الكلي الإصابي فيكون إلى هذا القدر، وإذا انتهى شغل المنصب بسبب التسوية. ٤- الحد الأقصى للمعاش: يكون بواقع (٨٠٪) من أجر المعاش بواقع (٨٠٪) من أجر تكرار الانتفاع بأحكام المادة (٢٧) من القانون، يكون الجمع بين المعاشات التسوية، وفي حالة شغل المنصب المستحقة وفقاً لأحكامها بما لا يجاوز (٨٠٪) من أجر التسوية في تاريخ انتهاء مدة شهر انتهاء شغل المنصب الأخير. ٥- تاريخ استحقاق المعاش: يستحق المعاش اعتباراً من أول فاصل زمني. ٦- لا ينتفع بأحكام، بشرط عدم شغل منصب آخر من المناصب المشار إليها دون إليها. ويتم الجمع بين المعاش المستحق للفئات هذه المادة من يعاملون معاملة الفئات المشار والمعاش المستحق عن مدد الاشتراك وفقاً لأحكام القانون مع مراعاة المشار إليها بالفقرة السابقة شغل المنصب عند حساب المعاش المستحق عن مدد الاشتراك وفقاً لأحكام القانون. استبعاد مدة وفقاً لجميع الأحوال، لا يجوز أن تزيد المعاشات والزيادات التي تستحق عليها، والمستحقة وفي إليه بالقانون رقم ١٠٠ لأحكام القانون أو أي قانون آخر، على صافي الحد الأقصى للأجور المشار ورئيس مجلس الوزراء وأعضاء لسنة ١٩٨٧ بتحديد المعاملة المالية لرئيس مجلس النواب الحكومة والمحافظين ونوابهم.

الفصل الثالث: قواعد معاملة المؤمن عليهم الذين كانوا من أفراد القوات المسلحة

مادة ٢٨: تضم مدة الخدمة بالقوات المسلحة إلى مدة الاشتراك في تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة وذلك بالنسبة إلى المنقولين إلى الخدمة المدنية من الضباط أو ضباط الشرف أو المساعدين أو ضباط الصف أو الجنود المتطوعين أو مجندي الخدمة ذوي الرواتب العالية أو الصناع العسكريين. وتسوى حقوق المؤمن عليه المشار إليه بالفقرة السابقة عند انتهاء خدمته وفقاً لأحكام هذا القانون مع مراعاة الآتي: ١- إذا لم يكن قد اكتسب حقاً في المعاش عن مدة خدمته العسكرية فتسوى حقوقه باعتبار مدتي خدمته متصلة وفقاً للأحكام المنصوص عليها في هذا القانون. ٢- إذا كان قد اكتسب حقاً في المعاش عن مدة خدمته العسكرية فيسوى المعاش وفقاً لأفضل إحدى الطريقتين الآتيتين له. الطريقة الأولى- يسوى المعاش عن مدة خدمته العسكرية على أساس آخر أجر مستقطع منه احتياطي المعاش بواقع ٣٦/١ من هذا الأجر عن كل سنة من سنواتها، ويسوى المعاش عن مدة الاشتراك المدنية وفقاً لأحكام هذا القانون. الطريقة الثانية- يسوى معاشه باعتبار مدة خدمته العسكرية متصلة بالمدة المدنية وفقاً للأحكام المنصوص عليها في هذا القانون. وفي جميع الحالات المنصوص عليها في هذا البند يراعى ما يأتي: (أ) تحسب مدة الخدمة العسكرية وفقاً لقانون التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة الذي انتهت هذه الخدمة في ظله. (ب) يكون الجمع بين المعاش المستحق عن المدة العسكرية والمعاش المستحق عن المدة المدنية بما لا يجاوز (٨٠٪) من الحد الأقصى لأجر الاشتراك في هذا القانون. (ج) يلتزم الصندوق المشار إليه بالمادة (٥) من

**قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١**

هذا القانون بمستحقاته عن جميع مدد اشتراك المؤمن عليه وفقا لهذا القانون، وتتحمل الخزانة العامة بنصيبها في المعاش أو التعويض بنسبة المدة التي قضاها المؤمن عليه بالقوات المسلحة إلى مدة الاشتراك الكلية. ٣- إذا كان قد قرر له معاش عن مدة خدمته العسكرية تسوي حقوقه وفقا لأحكام المادة (٢٩) من هذا القانون ويصرف المعاش النهائي من إدارة التأمين والمعاشات للقوات المسلحة.

مادة ٢٩: إذا انتهت الخدمة العسكرية لأحد المنصوص عليهم في المادة السابقة ثم التحق بعمل يخضعه لأحكام هذا القانون يطبق عليه ما يأتي: ١- إذا كان قد استحق مكافأة ومدفوعات عن مدة خدمته العسكرية ولم يكن قد صرفها، فتحسب هذه المدة ضمن مدة اشتراكه في هذا التأمين دون أداء أي مبالغ عنها. فإذا كان قد صرفها ويرغب في حساب المدة المشار إليها ضمن مدة اشتراكه في هذا التأمين، فيتعين عليه ردها إلى الصندوق المنصوص عليه بالمادة (٥) من هذا القانون دفعة واحدة نقدا خلال ثلاث سنوات من تاريخ انتفاعه بأحكام هذا القانون. وعند انتهاء خدمته المدنية تسوي حقوقه عن المدة العسكرية التي حسبت ضمن مدة اشتراكه في هذا التأمين والمدة المدنية باعتبارهما وحدة واحدة وفقا لأحكام هذا القانون. ٢- إذا كان صاحب معاش عسكري فتعتبر مدة اشتراكه الجديدة مدة قائمة بذاتها وتحدد حقوقه التأمينية عنها وفقا لأحكام هذا القانون وذلك بمراعاة الآتي: (أ) عدم تكرار الانتفاع بالحد الأدنى للمعاش. (ب) يكون الجمع بين المعاش العسكري المستحق في تاريخ انتهاء الخدمة العسكرية والمعاش المستحق عن المدة الأخيرة بما لا يجاوز الحد الأقصى للمعاش المنصوص عليه بالفقرة الخامسة من المادة (٢٤) من هذا القانون في تاريخ الاستحقاق عن المدة الأخيرة. (ج) يكون الجمع بين المعاش العسكري للمصابين بسبب العمليات الحربية أو بسبب الخدمة والمعاش المستحق عن المدة الأخيرة دون حدود. (د) يكون الجمع بين المعاش العسكري ومعاش الإصابة دون حدود. (هـ) يصرف المعاش النهائي من إدارة التأمين والمعاشات للقوات المسلحة.

مادة ٣٠: إذا استحق المؤمن عليه صاحب المعاش العسكري المجند أو المستبقي أو المستدعي بالخدمة العسكرية أو المكلف معاشا بسبب العمليات الحربية أو الخدمة العسكرية أو إحدى الحالات المذكورة بالمادة (٣١) من قانون التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة الصادر بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥، وتوافرت في شأنه إحدى حالات استحقاق المعاش عن مدة خدمته المدنية، فيتم حساب معاش عن كامل مدة اشتراكه المدنية وفقا لأحكام هذا القانون ويضاف للمعاش العسكري ويجمع بينهما دون حدود، وإذا كان استحقاق المعاش العسكري المشار إليه لوفاء المؤمن عليه كان للمستحقين عنه الحق في الجمع بين كل من المعاش والحقوق التأمينية المقررة بهذا القانون وبقانون التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة المشار إليه. وتسري في شأن المؤمن عليه من الفئات المشار إليها بهذه المادة الذي استحق معاش العجز وفقا لأحكام قانون التقاعد والتأمين والمعاشات الصادر بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ أحكام انتكاس الإصابة أو مضاعفاتها المنصوص عليها بالبواب الرابع من هذا القانون. ويصرف المعاش النهائي من إدارة التأمين والمعاشات للقوات المسلحة.

قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١

الفصل الرابع: الحقوق الإضافية

مادة ٣١: يستحق مبلغ التعويض الإضافي في الحالات الآتية: ١- انتهاء خدمة المؤمن عليه للعجز الكامل أو الجزئي أو الوفاة متى أدى ذلك إلى استحقاقه معاشاً. ٢- ثبوت العجز الكامل أو وقوع الوفاة نتيجة إصابة عمل بعد انتهاء الخدمة. ويكون هذا التعويض معادلاً لنسبة من الأجر السنوي تبعاً لسن المؤمن عليه في تاريخ الاستحقاق وفقاً للجدول رقم (٦) المرافق لهذا القانون. ويقصد بالأجر السنوي في هذه الحالة أجر تسوية المعاش مضروباً في اثني عشر. وفي جميع الأحوال، يزداد مبلغ التعويض الإضافي بنسبة (٥٠٪) في الحالات الناتجة عن إصابة عمل. ويضاعف مبلغ التعويض الإضافي في حالة استحقاقه لانتهاء خدمة المؤمن عليه بالوفاة ولم يوجد مستحقون للمعاش. ويؤدي مبلغ التعويض الإضافي في حالات استحقاقه للوفاة لمستحقي المعاش، فإذا لم يوجد سوى مستحق واحد أدى إليه بالكامل، فإذا لم يوجد أي مستحق صرف للورثة الشرعيين.

(المادة ١١٤): يستحق المؤمن عليه من الفئات الواردة بالمادة (٣) من هذه اللائحة التعويض الإضافي في حالة توفر إحدى الحالات الآتية: ١- انتهاء الخدمة للعجز الجزئي المستديم. ٢- انتهاء الخدمة للعجز الكامل. ٣- انتهاء الخدمة للوفاة. ٤- ثبوت العجز الكامل أو وقوع الوفاة بعد انتهاء الخدمة نتيجة إصابة عمل. ويستحق المؤمن عليه من الفئات الواردة بالمواد (٧، ٦، ٥) من هذه اللائحة التعويض الإضافي في حالة توفر إحدى الحالتين الآتيتين: ١- انتهاء العمل أو النشاط للعجز الكامل. ٢- انتهاء العمل أو النشاط للوفاة. وفي جميع الأحوال يشترط لاستحقاق التعويض الإضافي أن يكون المؤمن عليه قد استحق معاشاً.

(المادة ١١٥): يُحسب التعويض الإضافي وفقاً للمعادلة الآتية: أجر تسوية المعاش أو متوسط أجرى تسوية المعاش بحسب الأحوال $\times ١٢ \times$ معامل السن في تاريخ الاستحقاق من الجدول رقم (٦) المرافق للقانون. ويزاد التعويض الإضافي بنسبة (٥٠٪) في الحالات الناتجة عن إصابة العمل. ويضاعف مبلغ التعويض الإضافي في حالة استحقاقه لانتهاء خدمة أو عمل أو نشاط المؤمن عليه بالوفاة مع عدم وجود مستحقين للمعاش في تاريخ الوفاة.

(المادة ١١٦): يصرف مبلغ التعويض الإضافي في حالة استحقاقه للوفاة وفقاً للترتيب التالي: ١- مستحقي المعاش بنسبة النصيب المستحق لكل منهم، فإذا لم يوجد سوى مستحق واحد للمعاش استحق مبلغ التعويض بالكامل، وإذا كانت نسبة التوزيع بين المستحقين تقل عن الواحد الصحيح يتم توزيع التعويض بالكامل على المستحقين بنسبة توزيع المعاش بينهم. ٢- الورثة الشرعيين إذا لم يوجد أي مستحق للمعاش.

(المادة ١١٧): عند وفاة صاحب المعاش تُصرف نفقات جنازة. وتقدر نفقات الجنازة بواقع معاش ثلاثة أشهر من المعاش المستحق عن شهر الوفاة شاملاً جميع ما أضيف إليه من زيادات حتى تاريخ وفاة صاحب المعاش وتُصرف دفعة واحدة، ولا تدخل إعانة العجز والمنحة المقررة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥٨ لسنة ١٩٩٨ ضمن المعاش عند تحديد قيمة نفقات الجنازة.

(المادة ١١٨): تُصرف نفقات الجنازة وفقاً للترتيب التالي: ١- الأرملة أو الأرملة بغض النظر عن استحقاق المعاش، وفي حالة وجود أكثر من أرملة توزع بينهم بالتساوي. ٢- أرشد الأولاد (أكبر الراشدين من الأولاد سناً). ٣- من يثبت قيامه بصرف نفقات الجنازة. وتُصرف نفقات الجنازة خلال ثلاثة أيام على الأكثر من تاريخ تقديم الطلب.

مادة ٣٢: عند وفاة صاحب المعاش تصرف نفقات جنازة بواقع معاش ثلاثة أشهر، تصرف للأرملة أو الأرملة، فإذا لم يوجد صرفت لأرشد الأولاد، فإذا لم يوجد صرفت لأي شخص يثبت قيامه بصرفها. ويجب أن يتم صرف هذه النفقات خلال ثلاثة أيام على الأكثر من تاريخ تقديم الطلب.

مادة ٣٣: عند وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش تستحق منحة عن شهر الوفاة والشهرين التاليين وذلك بالإضافة إلى الأجر المستحق عن أيام العمل خلال شهر الوفاة. وتقدر المنحة بالأجر أو المعاش المستحق عن شهر الوفاة، وتلتزم بها الجهة التي كانت تصرف الأجر أو التي تلتزم بصرف المعاش بحسب الأحوال. ويخصم بها بالنسبة للمؤمن عليهم العاملين بالجهات المشار إليها

(المادة ١١٩): عند وفاة المؤمن عليه من الفئات الواردة بالمادة (٣) من هذه اللائحة، أو صاحب المعاش تستحق منحة عن شهر الوفاة والشهرين التاليين. تُقدر منحة الوفاة عن الشهور الثلاثة بالأجر أو المعاش المستحق عن شهر الوفاة مع مراعاة ما يأتي: أولاً - في حالة وفاة المؤمن عليه: ١- لا تخصم من الأجر الذي تقدر المنحة على أساسه اشتراكات التأمين الاجتماعي أو الضرائب أو

قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١

بالبندين (١، ٢) من أولا من المادة (٢) على البند الذي كان يتحمل بالأجر. وتستحق المبالغ المنصوص عليها في هذه المادة لمستحقي المعاش فإذا لم يوجد سوى مستحق واحد أدت إليه بالكامل.

أى استقطاعات أخرى . ٢- عدم التقيد بالحد الأقصى لأجر الاشتراك التأميني ، حيث تقدر المنحة بكامل الأجر حتى لو تخطى الحد الأقصى لأجر الاشتراك . ٣- يتم صرف المنحة دفعة واحدة . ٤- لا تسقط المنحة حق المؤمن عليه فى أجر أيام العمل خلال شهر الوفاة . ٥- تلتزم بالمنحة الجهة التي كانت تصرف الأجر للمؤمن عليه . ثانياً - فى حالة وفاة صاحب المعاش : ١- تقدر المنحة بمعاش صاحب المعاش عن شهر الوفاة شاملاً جميع ما أضيف إليه من زيادات حتى تاريخ وفاته . ٢- لا تدخل إعانة العجز والمنحة المقررة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٥٨ لسنة ١٩٩٨ ضمن المعاش عند تحديد قيمة المنحة . ٣- يتم صرف المنحة دفعة واحدة . ثالثاً - فى حالة توفر صفتي المؤمن عليه وصاحب المعاش فى المتوفى فى تاريخ الوفاة فتقدر المنحة بمعاشه وأجره على التحديد السابق ببيانه .

(المادة ١٢٠): تستحق منحة الوفاة لمستحقي المعاش بنسبة النصيب المستحق لكل منهم ، فإذا لم يوجد سوى مستحق واحد للمعاش استحق مبلغ المنحة بالكامل ، وإذا كانت نسبة التوزيع بين المستحقين تقل عن الواحد الصحيح يتم توزيع المنحة بالكامل على المستحقين بنسبة توزيع المعاش بينهم . ولا تستحق المنحة فى حالة عدم وجود مستحقين للمعاش .

(المادة ١٢١): عند فقد المؤمن عليه أو صاحب المعاش يصرف للمستحقين عنه إعانة شهرية اعتباراً من أول الشهر الذى فقد فيه وتقدر الإعانة وفقاً لما يأتى : ١- فى حالة فقد المؤمن عليه تقدر إعانة الفقد بمعاش الوفاة المقرر فى تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة ، وإذا كان فقد المؤمن عليه أثناء تأدية عمله يضاف إلى هذا المعاش معاش الوفاة المقرر بتأمين إصابات العمل ، وتزداد الإعانة بالزيادات السنوية المقررة للمعاش . ٢- فى حالة فقد صاحب المعاش تقدر إعانة الفقد بقيمة المعاش المستحق لصاحب المعاش فى تاريخ الفقد ، وتزداد الإعانة بالزيادات السنوية المقررة للمعاش .

(المادة ١٢٢): يثبت فقد المؤمن عليه أو صاحب المعاش من خلال تقديم المستندات التالية : ١- صورة رسمية من محضر الشرطة المحرر عن الفقد . ٢- إفادة من قسم الشرطة بأن المفقود لم يعثر عليه خلال ثلاثة أشهر من تاريخ الفقد . ٣- شهادة معتمدة من جهة العمل التابع لها المؤمن عليه توضح تفصيلياً نوع العمل الذى فقد أثناء تأديته ، وذلك إذا كان الفقد أثناء تأدية العمل .

(المادة ١٢٣): تُصرف إعانة الفقد لمستحقي المعاش بافتراض وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش ، ويسرى بشأن هذه الإعانة ما يسرى بشأن المعاش من أحكام .

(المادة ١٢٤): تصرف إعانة الفقد لمدة أربع سنوات أو ثبوت الوفاة الحقيقية أو الحكمية أيهما أسبق . وبعد ثبوت الوفاة الحقيقية أو الحكمية أو فوات أربع سنوات من تاريخ الفقد أيهما أسبق يعتبر تاريخ الفقد هو تاريخ انتهاء الخدمة ويراعى ما يأتى : ١- يحدد المستحقين فى تاريخ ثبوت الوفاة الحقيقية أو الحكمية أو فوات أربع سنوات من تاريخ الفقد . ٢- يستمر صرف إعانة الفقد

مادة ٣٤: يصرف للمستحقين فى حالة فقد المؤمن عليه أو صاحب المعاش إعانة شهرية تعادل ما يستحقه عنه من معاش بافتراض وفاته، وتصرف اعتباراً من أول الشهر الذى فقد فيه إلى أن يظهر أو تثبت وفاته حقيقة أو حكماً. وإذا كان فقد المؤمن عليه أثناء تأدية عمله، فتقدر الإعانة بما يعادل المعاش المقرر فى تأمين إصابات العمل والمعاش المقرر فى تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة. وتسري على الإعانة أحكام المادة (٣٥) من هذا القانون. وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون الإجراءات الواجب اتخاذها لإثبات حالة الفقد، كما تحدد القواعد والإجراءات الواجب اتخاذها حيال المبالغ التي صرفت للمستحقين فى حالة العثور على المؤمن عليه أو صاحب المعاش حياً. وبعد فوات أربع سنوات من تاريخ الفقد أو ثبوت الوفاة حقيقة أو حكماً، يعتبر تاريخ الفقد هو تاريخ انتهاء الخدمة وذلك فى تقدير جميع الحقوق التأمينية وفقاً لأحكام هذا القانون، وتعتبر الإعانة السابق صرفها معاشاً منذ تاريخ تحقق إحدى الوقائع المشار إليها. وتصرف المبالغ المنصوص عليها فى المواد (٣١، ٣٣، ٣٧) من هذا القانون للمستحقين لها الموجودين على قيد الحياة فى تاريخ انقضاء مدة الفقد المشار إليها، أو فى تاريخ ثبوت الوفاة الحقيقية أو الحكمية.

قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١

باعتبارها معاشًا وتوزع على المستحقين في تاريخ ثبوت الوفاة الحقيقية أو الحكمية أو فوات أربع سنوات من تاريخ الفقد . ٣- بالنسبة للمؤمن عليه تحسب الحقوق التأمينية الأخرى- المكافأة والتعويض الإضافي - في تاريخ الفقد وتوزع على المستحقين في تاريخ ثبوت الوفاة الحقيقية أو الحكمية أو بعد فوات أربع سنوات من تاريخ الفقد أيهما أسبق . ٤- بالنسبة لصاحب المعاش تحسب منحة الوفاة في تاريخ الفقد وتصرف لمستحقها في تاريخ ثبوت الوفاة الحقيقية أو الحكمية أو بعد فوات أربع سنوات من تاريخ الفقد أيهما أسبق ، ولا تصرف نفقات الجنازة في حالة عدم العثور على جثمان صاحب المعاش .

(المادة ١٢٦:) في حالة فقد المؤمن عليه والعثور عليه حيًا وثبت من تحقيقات السلطات المختصة أن الفقد كان بسبب خارج عن إرادته كفقد الذاكرة أو الجنون أو الأسر أو غير ذلك من حالات القوة القاهرة فيعتبر صحيحًا ما صرف من إعانة الفقد إلى المستحقين ، وفي غير ذلك من حالات تعتبر المبالغ المنصرفة للمستحقين دينًا عليه ويتعين اقتضاها منه وفقًا للإجراءات المخولة للهيئة قانونًا . وفي حالة فقد صاحب المعاش والعثور عليه حيًا ، يعتبر صحيحًا ما صرف من إعانة الفقد إلى المستحقين عنه وتخصص من قيمة المعاش المستحق له ويؤدي إليه الفرق (إن وجد) . ويلتزم المؤمن عليه أو صاحب المعاش برد جميع الحقوق التأمينية الأخرى التي تم صرفها للمستحقين عنه .

(المادة ١٠٥:) يسوى المعاش وفقًا لما يأتي : أولاً - معاش المدة الخاضعة لأحكام القانون اعتبارًا من ٢٠٢٠/١/١ : أجر التسوية × مدة الاشتراك بالشهور _____ × ١٢
١ - معاش السن الاكتواري من الجدول رقم (٥) المرافق للقانون (ويهمل كسر السنة في حساب السن) بحد أقصى مقداره (٨٠٪) من أجر التسوية . ثانيًا - معاش مدة الاشتراك السابقة على تاريخ العمل بالقانون : أجر التسوية × عن المدة السابقة مدة الاشتراك السابقة بالشهور × _____ معاش السن الاكتواري من الجدول رقم (٥) المرافق للقانون (ويهمل كسر السنة في حساب السن) بحد أقصى مقداره (٨٠٪) من أجر التسوية . ثالثًا - يتم الجمع بين المعاش الناتج من البند أولاً والبند ثانيًا وذلك مع مراعاة ما يأتي : ١- ألا يزيد إجمالي المعاش المستحق على (٨٠٪) من أجر التسوية الأكبر عن أي من المدينين . ٢- يزداد المعاش المستحق بواقع الفرق بين قيمة ٤٥٠ جنيهًا (و ٣٣٪) من إجمالي قيمة المعاش في تاريخ الاستحقاق ، مع مراعاة القواعد الواردة بالمادة (١٠٦) من هذه اللائحة . ٣- إذا قل إجمالي المعاش المستحق عن (٦٥٪) من أجر التسوية الأكبر عن أي من المدينين رفع إلى هذا المقدار وذلك بالنسبة لحالات استحقاق المعاش بالبند (٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥) من المادة (١٠٢) من هذه اللائحة . ٤- ألا يقل إجمالي المعاش المستحق عن (٦٥٪) من الحد الأدنى لأجر الاشتراك في تاريخ استحقاق المعاش ، وبما لا يقل عن ٩٠٠ جنيه . ٥- تضاف المنحة المقررة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥٨ لسنة ١٩٩٨ وفي جميع الأحوال يتعين ألا يزيد إجمالي المعاش على (٨٠٪) من الحد الأقصى لأجر الاشتراك في تاريخ الاستحقاق . وفي حالة تحقق واقعة استحقاق المعاش وفقًا للحالات أرقام (١ ، ٥ ، ٦ ، ٧) من المادة (١٠٢) من هذه اللائحة اعتبارًا من ٢٠٢٠/١/١

مادة ٣٥: تزداد المعاشات المستحقة في ٣٠ يونيو من كل عام اعتبارًا من أول يوليو بنسبة معدل التضخم بحد أقصى لنسبة الزيادة (١٥٪) ، ولا تزيد قيمة الزيادة في المعاش على نسبة الزيادة منسوبة إلى الحد الأقصى لأجر الاشتراك الشهري في ٣٠ يونيو من كل عام ، على أن يتحمل صندوق التأمين الاجتماعي المشار إليه بالمادة (٥) من هذا القانون بنسبة الزيادة عن جزء المعاش الذي يلتزم به ، وتتحمل الخزنة العامة بباقي قيمة الزيادة ، وتعتبر الزيادة جزءًا من المعاش عند حساب الزيادة التالية. ويصدر رئيس مجلس إدارة الهيئة قرارًا بنسبة الزيادة بناءً على تقارير لجنة الخبراء . على ألا تقل قيمة المعاش بعد الزيادة عن الحد الأدنى المشار إليه بالفقرة الأخيرة من المادة (٢٤) في تاريخ تقرير الزيادة ، ولا يسري حكم هذه الفقرة على معاش العجز الجزئي الإصابي غير المنهي للخدمة . ومع عدم الإخلال بأحكام هذه المادة يستحق صاحب معاش العجز الكامل المستديم والولد العاجز عن الكسب إعانة عجز تقدر بـ (٢٠٪) شهريًا من قيمة ما يستحقه من معاش وزياداته إذا قررت الهيئة المعنية بالتأمين الصحي الشامل أنه يحتاج إلى المعاونة الدائمة من شخص آخر للقيام بأعباء حياته اليومية ، وتقطع هذه الإعانة في حالة الالتحاق بعمل ، أو زوال الحالة وفقًا لما تقررته الهيئة المشار إليها أو وفاته.

قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١

وكانت جميع مدد الاشتراك سابقة على تاريخ العمل بالقانون ، يراعى تسوية المعاش وفقاً لأحكام هذه المادة .

(المادة ١٠٦): يراعى بشأن الزيادة المستحقة على المعاش بواقع الفرق بين ٥٠ ٪ جنيهاً و(٣٣٪) (ثلاثة وثلاثون في المائة) من إجمالي قيمة المعاش في تاريخ الاستحقاق ما يأتي : ١- يتحدد وعاء حساب قيمة الـ (٣٣٪) بإجمالي قيمة المعاش المستحق للمؤمن عليه أو صاحب المعاش في تاريخ الاستحقاق ، على أن يستبعد منه إعانة العجز المقررة لصاحب معاش العجز الكامل وفقاً للفقرة الأخيرة من المادة (٣٥) من القانون ، والمنحة المقررة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥٨ لسنة ١٩٩٨ -٢ لا تستحق هذه الزيادة إلا مرة واحدة عند ربط المعاش . ٣- لا تستحق الزيادة لحالات الاستحقاق الآتية : (أ) معاش العجز الجزئي الإصابي غير المنهي للخدمة طالما لم تتوفر في شأنه إحدى حالات الاستحقاق لمعاش تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة . (ب) المعاش الاستثنائي الذي تم منحه للمؤمن عليه المنتفع أو المستحقين عنه الذين لا تتوفر في شأنهم شروط استحقاق المعاش طبقاً لتأمين الشيخوخة والعجز والوفاة . (ج) صاحب المعاش السابق استحقاقه للزيادة المقررة بالمادة (١٩) من قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات الصادر بالقانون رقم ١٣٥ لسنة ٢٠١٠ ، أو الزيادة المقررة بالمادة (١٦٥) من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ -٤ يتم إيقاف صرف الزيادة في حالة عودة صاحب المعاش للعمل أو مزاولته مهنة قبل بلوغ سن الشيخوخة .

(المادة ١٣٩): يصدر رئيس الجمهورية بناءً على عرض الوزير المختص بالتأمينات الاجتماعية بالتنسيق مع وزير المالية ورئيس الهيئة قراراً بنسبة زيادة المعاشات المستحقة حتى ٣٠ يونيو من كل عام اعتباراً من أول يوليو بنسبة لا تقل عن معدل التضخم وبما لا يزيد على (١٥٪) مع مراعاة ما يأتي : ١- لا تزيد قيمة الزيادة في المعاش عن نسبة الزيادة منسوبة إلى الحد الأقصى لأجر الاشتراك الشهري في ٣٠ يونيو من كل عام . ٢- تتحمل حسابات التأمين الاجتماعي بصندوق التأمين الاجتماعي المشار إليه بالمادة (٥) من القانون حسب الأحوال ، بنسبة الزيادة عن جزء المعاش الذي يلتزم به ، وتتحمل الخزانة العامة بباقي قيمة الزيادة . ٣- تستحق الزيادة لمعاش العجز الجزئي الإصابي غير المنهي للخدمة . ٤- تعتبر الزيادة جزءاً من المعاش عند حساب الزيادة التالية . ٥- ألا تقل قيمة المعاش بعد الزيادة عن (٦٥٪) من الحد الأدنى لأجر الاشتراك في تاريخ استحقاق الزيادة ، ولا يسرى حكم هذا البند على معاش العجز الجزئي الإصابي غير المنهي للخدمة . ٦- توزع الزيادة بين المستحقين بنسبة ما يصرف لهم من معاش في تاريخ استحقاق الزيادة .

الفصل الخامس: نظام المكافأة

(المادة ٥٨): تتحدد الاشتراكات في نظام المكافأة للفئات المشار إليها بالمادة (٣) من هذه اللائحة على النحو الآتي : ١- حصة يلتزم بها صاحب العمل بواقع (١٪) من أجور اشتراك المؤمن عليهم العاملين لديه شهرياً . ٢- حصة يلتزم بها المؤمن عليه بواقع (١٪) من أجر اشتراكه شهرياً .

مادة ٣٦: يخضع لنظام المكافأة المؤمن عليهم الوارد ذكرهم في البند أولاً من المادة (٢) من هذا القانون. ويمول نظام المكافأة مما يأتي: ١- حصة يلتزم بها المؤمن عليه بواقع (١٪) من أجر الاشتراك شهرياً. ٢- حصة يلتزم بها صاحب العمل بواقع (١٪) من أجر اشتراك المؤمن عليه لديه شهرياً. وتودع المبالغ المذكورة في حساب شخصي خاص بالمؤمن عليه، ويستحق عن المبالغ

**قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١**

(المادة ١٢٧): تخضع فئات المؤمن عليهم المشار إليهم بالمادة (٣) من هذه اللائحة لنظام المكافأة . وتُودع اشتراكات المكافأة في حساب شخصي لكل مؤمن عليه خاضع لنظام المكافأة .

(المادة ١٢٨): مع عدم الإخلال بأحكام قانون حماية البيانات الشخصية المشار إليه وبمراعاة مقتضيات الأمن القومي ، تقوم الهيئة بإنشاء حساب شخصي لنظام المكافأة لكل مؤمن عليه تُودع فيه حصيلة الاشتراكات المحصلة فعلياً لحساب المكافأة ، ويتكون الحساب الشخصي المشار إليه من الآتي : ١- الاشتراكات التي تم تحصيلها فعلياً لحساب المكافأة سواء عن مدد الاشتراك الفعلية أو الإجازات الخاصة أو غيرها من مدد الاشتراك التي يُحصل عنها اشتراكات مكافأة . ٢- المبالغ الإضافية المحصلة عن نظام المكافأة نتيجة التأخير في سداد الاشتراكات . ٣- عائد استثمار أموال هذا الحساب . وتُودع حصيلة الاشتراكات والمبالغ الإضافية المذكورة بالفقرة السابقة في الحساب الشخصي للمؤمن عليه في موعد أقصاه نهاية شهر السداد وبعد أدنى سبعة أيام عمل . ويُستحق عن المبالغ الفعلية المودعة في هذا الحساب المشار إليه بالفقرة الأولى عائد استثمار عن المدة من أول الشهر التالي لإيداع المبالغ في الحساب وحتى نهاية الشهر السابق على تاريخ استحقاق الحقوق التأمينية ، وتحدد نسبة عائد الاستثمار وفقاً لقرار من رئيس الهيئة وبناء على تقرير لجنة الخبراء وموافقة مجلس الإدارة . ويُضاف عائد استثمار أموال الحساب إلى رصيد الحساب الشخصي للمؤمن عليه في نهاية كل سنة مالية .

الفعلية المودعة في هذا الحساب عائد استثمار عن المدة من أول الشهر التالي لإيداع المبالغ في الحساب وحتى نهاية الشهر السابق على تاريخ استحقاق الحقوق التأمينية. وتقوم الهيئة باستثمار أموال هذا الحساب، وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون القواعد والإجراءات المنظمة لإيداع المبالغ وحساب عائد استثمار أموال هذا الحساب وكيفية إضافته للرصيد.

(المادة ١٣٠): تصرف المكافأة المستحقة وفقاً لأحكام القانون عند تحقق واقعة استحقاق الحقوق التأمينية وفقاً لأحكام المادتين (١٠٢ ، ١١٠) من هذه اللائحة ، وتقدر قيمة المكافأة وفقاً لما يأتي : أولاً - تقدير المكافأة عن المدة الحالية : تقدر المكافأة برصيد الحساب الشخصي للمؤمن عليه حتى تاريخ واقعة الاستحقاق . ثانياً - تقدير المكافأة عن المدة السابقة : ١- تقدير المكافأة عن المدة الفعلية والمدة المحسوبة بالمبالغ المدخرة : أجر تسوية معاش الأجر الأساسي وفقاً لأحكام المادة (١٠٣) من هذه اللائحة $\times$ مدة الاشتراك بالشهور $\div$ ١٢ - تقدير المكافأة عن المدة المشتراة في نظام المكافأة : (أ) في حالة بلوغ السن أو الوفاة وفقاً للمعادلة الآتية : أجر التسوية وفقاً لأحكام المادة (١٠٣) من هذه اللائحة $\times$ مدة الاشتراك بالسنوات (ب) في حالة المعاش المبكر أو العجز الجزئي أو الكلي وفقاً للمعادلة الآتية : ١- إذا كان الشراء قد تم عن طريق جدول (٤) المرافق لقانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ قبل تعديله بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ٢٠١٤ : أجر التسوية وفقاً لأحكام المادة (١٠٣) من هذه اللائحة $\times$ مدة الاشتراك بالسنوات $\times$ المعامل المقابل للسن من جدول رقم (٤) - قبل تعديله بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ٢٠١٤ - في تاريخ العمل بالقانون $\times$ ٣٠٪ - ٢- إذا كان الشراء قد تم عن طريق جدول (٤) المرافق لقانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بعد تعديله بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ٢٠١٤ : أجر التسوية وفقاً لأحكام المادة (١٠٣) من هذه اللائحة $\times$ مدة الاشتراك بالسنوات $\times$ المعامل المقابل للسن من جدول رقم (٤) بعد تعديله بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ٢٠١٤ في تاريخ العمل بالقانون وتخصم من قيمة المكافأة عن المدة المشتراة ، القيمة الحالية للأقساط المتبقية وفقاً للجدول رقم (٢) المرافق لقرار وزير المالية رقم ٥٥٤ لسنة ٢٠٠٧ بشأن القواعد المنفذة لأحكام

مادة ٣٧: يصرف للمؤمن عليه الخاضع لنظام المكافأة الرصيد المتوافر في حسابه الشخصي عند تحقق واقعة استحقاق الحقوق التأمينية وفقاً لأحكام المادتين (٢١ ، ٢٦) من هذا القانون. وفي حالة وفاته يصرف هذا الرصيد لمستحقي المعاش أو تعويض الدفعة الواحدة وفقاً لأنصبتهم المحددة بالجدول رقم (٧) المرافق لهذا القانون، فإذا لم يوجد سوى مستحق واحد أدى إليه بالكامل، وفي حالة عدم وجود مستحقين للمعاش يصرف هذا الرصيد للورثة الشرعيين.

قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١

قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ويراعى بشأن أجر التسوية الذى تحسب على أساسه المكافأة المشتركة استبعاد جميع العلاوات الخاصة التى ضمت للأجر الأساسى بعد تاريخ الشراء ولم يتم الاشتراك عنها . ثالثاً - تقدير المكافأة الإضافية للجهات الصادر لها قرار بزيادة الاشتراك فى نظام المكافأة وفقاً لأحكام المادة الرابعة عشر من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤

١- أجر التسوية : يحدد وفقاً لقواعد حساب أجر التسوية عن معاش الأجر الأساسى الواردة بالمادة (١٠٣) من هذه اللائحة . ٢- مدة الاشتراك فى نظام المكافأة الإضافية : (أ) تحسب مدة الاشتراك فى نظام المكافأة الإضافية اعتباراً من تاريخ بدء اشتراك الجهة فى نظام المكافأة الإضافية أو تاريخ التعيين أيهما ألق حتى ٢٠١٩/١٢/٣١ أو تاريخ النقل لجهة أخرى غير مشتركة فى نظام المكافأة الإضافية . (ب) لا تدخل مدد الإجازات الخاصة لغير العمل التى لم يبد المؤمن عليه الرغبة فى الاشتراك عنها ضمن مدة الاشتراك فى نظام المكافأة الإضافية . (ج) لا تدخل مدد الخدمة التى لم يتم أداء الاشتراكات الأصلية عنها ضمن مدة الاشتراك فى نظام المكافأة الإضافية . ٣- حساب المكافأة الإضافية : أجر التسوية x مدة الاشتراك بنظام المكافأة الإضافية بالشهور ÷ ١٢ - يتم خصم قيمة المكافأة الإضافية عن مدة الخدمة السابقة على تاريخ ضم العلاوات الخاصة والزيادة المقررة بنسبة (٩٪) بالنسبة للخاضعين لأحكام قانون الخدمة المدنية التى ضمت للأجر الأساسى من تاريخ الاشتراك فى نظام المكافأة الإضافية وفقاً للمعادلة الآتية : قيمة العلاوة الخاصة أو الزيادة (أو فرق العلاوة) x مدة الاشتراك السابقة على ضم العلاوة فى نظام المكافأة الإضافية بالشهور ÷ ١٢ مع مراعاة أنه عند تطبيق قواعد حساب أجر التسوية ونتج عنها تخفيض الأجر الذى دخلت فى حساب المتوسط يتم تخفيض قيمة العلاوة الخاصة بالقيمة التى تم تخفيض الأجر بها . ٥- صافى المكافأة الإضافية = ناتج البند (٣) مطروحاً منه ناتج البند (٤) . ٦- لا تطبق قواعد الحد الأدنى للمكافأة على نظام المكافأة الإضافية .

(المادة ١٣١): فى حالة وفاة المؤمن عليه تصرف المكافأة لمستحقى المعاش أو تعويض الدفعة الواحدة وفقاً للأنصبة المحددة بالجدول رقم (٧) المرافق للقانون ، فإن لم يوجد سوى مستحق واحد أدى إليه المبلغ بالكامل ، وإذا كانت نسبة التوزيع بين المستحقين تقل عن الواحد الصحيح ، توزع المكافأة بالكامل على المستحقين بنسبة توزيع المعاش بينهم ، وفى حالة عدم وجود مستحقين للمعاش يصرف هذا الرصيد للورثة الشرعيين .

الفصل السادس: المعاش الإضافي

(المادة ١٣٢): يجوز للمؤمن عليه من الفئات الواردة بالمواد (٦،٥،٣) من هذه اللائحة الانتفاع بنظام المعاش الإضافي وفقاً لأحكام المادة (٣٨) من القانون إذا توفرت بشأنهم الشروط الآتية : أولاً - المؤمن عليه من الفئات الواردة بالمادة (٣) من هذه اللائحة : ١- أن يتجاوز أجر المؤمن عليه الحد الأقصى لأجر الاشتراك التأمينى . ٢- تقديم المؤمن عليه طلب الانتفاع بهذا النظام على النموذج رقم (٢١) المرافق قبل بلوغه سن الشيخوخة . ٣- ألا يكون للهيئة أى مبالغ مستحقة على المؤمن عليه وواجبة الأداء فى تاريخ تقديم الطلب . ثانياً - المؤمن عليه من الفئات الواردة بالمادتين (٦،٥) من هذه اللائحة : ١- أن يكون المؤمن عليه مشتركاً عن أعلى فئة دخل اشتراك

مادة ٣٨: يجوز للمؤمن عليه الذى يزيد أجره على الحد الأقصى لأجر الاشتراك التأمينى أن يطلب الحصول على معاش إضافي من الهيئة مقابل الاشتراك عن الجزء الزائد عن الحد الأقصى لأجر الاشتراك التأمينى بما لا يتجاوز (١٠٠٪) من الحد الأقصى لأجر الاشتراك . ويتم إنشاء حساب شخصي فى صندوق التأمين الاجتماعى المنصوص عليه فى المادة (٥) مقابل الحصول على معاش إضافي للمؤمن عليه المشار إليه بالفقرة السابقة . وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون النظام التأمينى المكمل ونسبة الاشتراكات التى يلتزم بها المؤمن عليه ، وشروط وقواعد الانتفاع بهذه المادة.

قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١

باجدول رقم (١) المرافق ٢- تقديم المؤمن عليه طلب الانتفاع بهذا النظام على النموذج رقم (٢١) المرافق قبل بلوغه سن الشيخوخة ٣- ألا يكون للهيئة أى مبالغ مستحقة على المؤمن عليه وواجبة الأداء فى تاريخ تقديم الطلب .

(المادة ١٣٤): تقوم الهيئة بإنشاء حساب شخصى للمعاش الإضافى لكل مؤمن عليه تودع فيه حصيلة الاشتراكات المحصلة فعلياً لحساب المعاش الإضافى ، ويتكون الحساب الشخصى المشار إليه من الآتى : ١- الاشتراكات التى تم تحصيلها فعلياً لحساب المعاش الإضافى سواء عن مدد الاشتراك الفعلية أو الإجازات الخاصة أو غيرها من مدد الاشتراك التى يحصل عنها اشتراكات المعاش الإضافى . ٢- المبالغ الإضافية المحصلة عن نظام المعاش الإضافى نتيجة التأخير فى سداد الاشتراكات . ٣- عائد استثمار أموال هذا الحساب عن المدة من أول الشهر التالى لإيداع المبالغ فى الحساب الشخصى ، ويودع فى نهاية كل سنة مالية ، على أن تحدد نسبة عائد الاستثمار وفقاً لقرار من رئيس الهيئة وبناء على تقرير لجنة الخبراء وموافقة مجلس الإدارة . ٤- فى حالة استحقاق المعاش الإضافى ينقل رصيد الحساب الشخصى للمؤمن عليه إلى الحساب العام للمعاش الإضافى .

(المادة ٥٩): تحدد الاشتراكات الشهرية فى نظام المعاش الإضافى وفقاً لما يأتى : أولاً - العاملون لدى الغير : حصة بواقع (١٠٪) يلتزم بها المؤمن عليه من أجره الزائد عن الحد الأقصى لأجر الاشتراك وبما لا يجاوز (١٠٪) من الحد الأقصى لأجر الاشتراك . ثانياً - أصحاب الأعمال ومن فى حكمهم والعاملون المصريون بالخارج : حصة بواقع (١٠٪) من باقى دخل المؤمن عليه الزائد عن الحد الأقصى لدخل الاشتراك وبما لا يجاوز (١٠٪) من الحد الأقصى لدخل الاشتراك . وتسرى على الاشتراكات المستحقة عن المعاش الإضافى الأحكام الواردة بالفقرتين الثانية والثالثة من المادة (٧١) من هذه اللائحة .

(المادة ١٣٣): تكون نسبة الاشتراكات فى نظام المعاش الإضافى بواقع (١٠٪) شهرياً يتحملها المؤمن عليه ويكون الانتفاع بهذا النظام وفقاً للقواعد الآتية : أولاً - المؤمن عليه من الفئات الواردة بالمادة (٣) من هذه اللائحة : ١- يكون الاشتراك فى هذا النظام عن باقى أجر المؤمن عليه الزائد عن الحد الأقصى لأجر الاشتراك التأمينى وبما لا يجاوز (١٠٪) من الحد الأقصى لأجر الاشتراك . ٢- يلتزم صاحب العمل بأداء الاشتراكات فى المواعيد الدورية لأداء الاشتراكات ويسرى بشأن التأخير فى أداء الاشتراكات وتحصيلها ما يسرى بشأن اشتراكات التأمين الاجتماعى من أحكام . ٣- يلتزم المؤمن عليه بأداء الاشتراكات فى هذا النظام خلال المدد الآتية : (أ) مدد الإعارة الخارجية بدون أجر ومدد الإجازات الخاصة للعمل بالخارج . (ب) مدد الإجازات الخاصة بدون أجر التى أبدى المؤمن عليه الرغبة فى الاشتراك عنها . (ج) مدد الإجازات الدراسية بدون أجر . (د) مدد البعثات العلمية بدون أجر . ٤- يوقف انتفاع المؤمن عليه بهذا النظام إذا انتفى أى شرط من شروط الانتفاع المشار إليها بالبند أولاً من المادة (١٣٢) من هذه اللائحة . ثانياً - المؤمن عليه من الفئات الواردة بالمادتين (٥ ، ٦) من هذه اللائحة : ١- يحدد المؤمن عليه فى طلبه القيمة التى يريد الاشتراك عنها بما لا يجاوز (١٠٪) من أعلى فئة بجدول دخل الاشتراك . ٢- يلتزم المؤمن عليه

مادة ٣٩: تؤدي الاشتراكات الشهرية على أساس أجر أو دخل الاشتراك الزائد عن الحد الأقصى لأجر الاشتراك التأمينى بما لا يجاوز (١٠٪) من الحد الأقصى لأجر الاشتراك وفقاً لإجمالي نسبة الاشتراكات المستحقة عن تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة. وتسرى على هذا الحساب أحكام الفقرتين الثالثة والرابعة من المادة (٣٦) من هذا القانون.

**قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١**

بأداء الاشتراكات في هذا النظام في المواعيد الدورية لأداء الاشتراكات ويسرى بشأن التأخير في أداء الاشتراكات وتحصيلها ما يسرى بشأن اشتراكات التأمين الاجتماعي من أحكام . ٣- يوقف انتفاع المؤمن عليه بهذا النظام إذا انتفى أى شرط من شروط الانتفاع المشار إليها بالبند ثانياً من المادة (١٣٢) من هذه اللائحة . ٤- تعدل فئة دخل الاشتراك في تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة إلى أعلى فئة بالجدول رقم (١) المرافق سنوياً وفقاً لطلب الاشتراك في المعاش الإضافي .

(المادة ٣٢): تتولى لجنة الخبراء الاختصاصات الآتية : ١- تحديد الأسس والفروض وجداول الحياة التي يتم على أساسها إجراء التقييم الاكتواري . ٢- إجراء التقييم الاكتواري لحسابات التأمين الاجتماعي ويعتمد من الخبراء الاكتواريين ، ويقيم التقرير الاكتواري ما إذا كانت معدلات الاشتراكات المطبقة في تاريخ الفحص الاكتواري وأى زيادات لاحقة ينص عليها القانون كافية لمقابلة الالتزامات للمزايا الممنوحة في كل حساب وذلك على أساس مبادئ التمويل المحددة بالمادة (٢٨) من هذه اللائحة . وفي حالة عدم كفاية معدلات الاشتراك المطبقة في تاريخ الفحص الاكتواري وفقاً للفقرة السابقة ، يوصى التقرير الاكتواري بمعدلات الاشتراك المناسبة التي يتعين تطبيقها في السنوات اللاحقة . ٣- تحديد دفعة الحياة للمعاش الإضافي على أن يعاد النظر فيها كل خمس سنوات على أن يسرى التعديل على المعاشات التي تستحق بعد تاريخ التعديل . ٤- تقديم الخبرات والاستشارات سواء الاكتوارية أو التأمينية لمجلس الإدارة . ٥- إعداد الدراسات والأبحاث التي يكلفها بها مجلس الإدارة . ٦- إبداء الرأي في مشروعات قوانين التأمين الاجتماعي والقوانين المتعلقة بعمل الهيئة والقرارات الخاصة بتعديل اللائحة التنفيذية للقانون . ٧- إعداد تقرير للعرض على مجلس الإدارة تمهيداً لإصدار قرار بنسبة الزيادة السنوية للمعاشات .

(المادة ١٣٧): يستحق المعاش الإضافي في حالة استحقاق المؤمن عليه معاشاً وفقاً لأى حالة من حالات استحقاق المعاش في تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة . ويحسب المعاش الإضافي بقسمة رصيد الحساب الشخصي على دفعة الحياة في تاريخ الاستحقاق ، ويضاف هذا المعاش إلى المعاش المستحق في تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة مع مراعاة ما يأتى : ١- لصاحب الشأن تقديم طلب بصرف رصيد الحساب الشخصي إذا كانت قيمة المعاش تقل عن (١٠٪) من الحد الأقصى لأجر الاشتراك في تاريخ الاستحقاق . ٢- يستحق المعاش الإضافي دون التقيد بالحدود القصوى للمعاش المنصوص عليها بالقانون . ٣- يستحق المعاش الإضافي بالإضافة إلى الحدود الدنيا للمعاش المنصوص عليها بالقانون . ٤- يجمع المؤمن عليه من الفئات الواردة بالمادة (٣) من هذه اللائحة أو المستحقين عنه بحسب الأحوال بين المعاش الإضافي والمعاشات المستحقة في تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة وتأمين إصابات العمل بدون حدود . ٥- يدخل المعاش الإضافي في وعاء حساب زيادة المعاشات المقررة بالمادة (٣٥) من القانون . ٦- يسرى على المعاش الإضافي ما يسرى على معاش تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة من أحكام . ٧- فى حالة وفاة المؤمن عليه دون وجود مستحقين للمعاش يصرف الرصيد المتوافر في الحساب الشخصي للورثة الشرعيين . وفى جميع الأحوال لا يستحق معاش إضافي في أى تاريخ لاحق لصرف رصيد الحساب الشخصي .

مادة ٤٠ : يستحق المعاش الإضافي في حالة استحقاق المؤمن عليه معاشاً وفقاً لأحكام المادة (٢١) من هذا القانون. ويحسب المعاش الإضافي بقسمة رصيد الحساب الشخصي المشار إليه بالمادة (٣٨) من هذا القانون على دفعة الحياة، ويضاف هذا المعاش إلى المعاش المستحق وفقاً لأحكام هذا القانون، ويدخل هذا المعاش في وعاء حساب زيادة المعاش المشار إليها بالمادة (٣٥) من هذا القانون. ويتم تحديد دفعة الحياة من خلال لجنة الخبراء، ويصدر بها قرار من رئيس الهيئة بعد موافقة مجلس الإدارة، على أن يعاد النظر فيها كل خمس سنوات. وفي حالة استحقاق تعويض الدفعة الواحدة وفقاً لأحكام المادة (٢٦) من هذا القانون، يصرف الرصيد المتوافر في الحساب. وفي حالة وفاة المؤمن عليه وعدم استحقاق معاش يصرف هذا الرصيد لمستحقي المعاش أو تعويض الدفعة الواحدة وفقاً لأنصبتهم المحددة بالجدول رقم (٧) المرافق لهذا القانون، فإذا لم يوجد سوى مستحق واحد أدى إليه بالكامل، وفي حالة عدم وجود مستحقين للمعاش يصرف هذا الرصيد للورثة الشرعيين.

قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١

مادة ٤١: يصدر رئيس مجلس الوزراء بناء على عرض الوزير المختص بالتأمينات قرارا بتوحيد سن الشيخوخة تدريجيا ليكون الخامسة والستين اعتبارا من أول يوليو ٢٠٤٠

(المادة ١): في تطبيق أحكام هذه اللائحة يُقصد بالكلمات والعبارات التالية المعنى المبين قرين كل منها : ١- القانون : قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات الصادر بالقانون رقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩ . ٢- المؤمن عليه : كل من تسرى عليه أحكام القانون حتى تحقق واقعة استحقاق حقوقه التأمينية عن مدة اشتراكه في تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة . ٣- صاحب العمل : كل شخص طبيعي أو اعتباري يستخدم عاملاً أو أكثر من الخاضعين لأحكام البند (أولاً) من المادة (٢) من القانون . ٤- الهيئة : الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي . ٥- مجلس الإدارة : مجلس إدارة الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي . ٦- لجنة الخبراء : تتكون من خبراء اقتصاريين يزاولون أعمالهم وفقاً لأحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ بشأن الإشراف والرقابة على هيئات التأمين ، وخبراء ماليين وتأمينيين يرشحهم مجلس الإدارة ، ويكون من بينهم ممثل عن وزارة المالية متخصص في أعمال اللجنة يرشحه وزير المالية . ٧- معدل التضخم : التغير النسبي في الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين على مستوى الجمهورية خلال عام والصادر عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ويحدد في شهر أبريل من كل عام ، وتصدر قواعد تحديد التغير النسبي للرقم القياسي لأسعار المستهلكين على مستوى الجمهورية بقرار من رئيس الهيئة بالتنسيق مع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء . ٨- سعر الخصم الاكتواري : معدل التضخم مضافاً إليه نسبة (١٪) . ٩- أجر الاشتراك : المقابل النقدي الذي يحصل عليه المؤمن عليه من الفئات المشار إليها بالبند أولاً من المادة (٢) من القانون من جهة عمله الأصلية لقاء عمله الأصلي ، وتحدد عناصر هذا الأجر على النحو الآتي : (أ) الأجر الوظيفي . (ب) الأجر الأساسي . (ج) الأجر المكمل . (د) الحوافز . (هـ) العمولات . (و) الوهبة ، متى توفرت في شأنها الشروط الآتية : ١- أن يكون قد جرى العرف بأن يدفعها عملاء المنشأة على أساس نسبة مئوية محددة مقدماً من المبالغ المستحقة على العملاء . ٢- أن يكون لها صندوق مشترك في المنشأة توضع فيه حصيلتها لتوزيعها بين العمال . ٣- أن يكون هناك قواعد متفق عليها بين رب العمل والعمال تحدد بموجبها كيفية توزيعها عليهم . (ز) البدلات ، فيما عدا البدلات الآتية فلا تعتبر جزءاً من أجر الاشتراك : ١- بدل الانتقال وبدل السفر وبدل حضور الجلسات وغيرها من البدلات التي تصرف للمؤمن عليه مقابل ما تكلفه من أعباء تقتضيها أعمال وظيفته ، ويستثنى من ذلك بدل التمثيل . ٢- بدل السكن وبدل الملابس وبدل السيارة وغيرها من البدلات التي تصرف مقابل مزايا عينية . ٣- البدلات التي تستحق نتيجة ندب المؤمن عليه بعض الوقت داخل جهة عمله الأصلية أو خارجها . ٤- البدلات التي تستحق للمؤمن عليه لمواجهة أعباء المعيشة خارج البلاد . (ح) الأجور الإضافية . (ط) التعويض عن الجهود غير العادية . (ي) إعانة غلاء المعيشة . (ك) العلاوات الاجتماعية . (ل) العلاوات الاجتماعية الإضافية . (م) المنح الجماعية . (ن) المكافآت الجماعية . (س) ما زاد عن الحد الأقصى للأجر الأساسي . (ع) العلاوات الخاصة التي لم يتم ضمها للأجر الأساسي . ١٠- دخل الاشتراك : الدخل الذي يختاره المؤمن عليه من الفئات المنصوص عليها في البندين ثانياً وثالثاً من المادة (٢) من القانون للاشتراك عنه من الجدول رقم (١) المرافق ، بما لا يقل عن الحد الأدنى لأجر الاشتراك ولا يزيد على الحد الأقصى له . ١١- سن الشيخوخة : سن الستين بالنسبة للبندين أولاً وثالثاً من المادة (٢) من القانون ، وسن الخامسة والستين بالنسبة للمؤمن عليهم المشار إليهم بالبندين ثانياً ورابعاً ،

قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١

وذلك مع مراعاة حكم المادة (٤١) من القانون . ١٢- صاحب المعاش : من تحققت بشأنه واقعة استحقاق المعاش عن نفسه في تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة . ١٣- العجز الكلي المستديم : كل عجز من شأنه أن يحول كلية وبصفة مستديمة بين المؤمن عليه وبين مزاوَلته مهنته الأصلية أو أية مهنة أو نشاط يتكسب منه ، ويعتبر في حكم ذلك حالات الأمراض العقلية ، وكذلك الأمراض المزمنة والمستعصية التي يصدر بها قرارًا من رئيس مجلس إدارة الهيئة المعنية بالتأمين الصحي . ١٤- العجز الجزئي المستديم : كل عجز بخلاف حالات العجز الكلي من شأنه أن يحول بصفة مستديمة بين المؤمن عليه الخاضع للبند أولاً من المادة (٢) من القانون وبين عمله الأصلي . ١٥- دفعة الحياة : القيمة الحالية لدفعة المعاش للجنه الواحد التي سوف يحصل عليها صاحب المعاش عند تقاعده ولمدى الحياة والمستحقين . ١٦- إصابة العمل : الإصابة بأحد الأمراض المهنية المبينة بالجدول رقم (١) المرافق للقانون أو الإصابة نتيجة حادث وقع أثناء تأدية العمل أو بسببه . ويعتبر في حكم ذلك كل حادث يقع للمؤمن عليه خلال فترة ذهابه لمباشرة عمله أو عودته منه بشرط أن يكون الذهاب أو الإياب دون تخلف أو توقف أو انحراف عن الطريق الطبيعي ، وتعتبر الإصابة الناتجة عن الإجهاد أو الإرهاق من العمل إصابة عمل متى توفرت فيها الشروط والقواعد المحددة بالمادة (١٤٥) من هذه اللائحة . ١٧- المصاب : من أصيب بإصابة عمل . ١٨- المريض : من أصيب بمرض أو حادث غير إصابة عمل . ١٩- العاجز عن الكسب : كل شخص مصاب بعجز يحول كلية بينه وبين العمل أو ينقص قدرته على العمل بواقع (٥٠٪) على الأقل ويشترط أن يكون هذا العجز ناشئاً بالميلاد أو نتيجة حادث أو مرض يصاب به الشخص قبل سن الستين . ٢٠- الهيئة المعنية بالتأمين الصحي : الهيئة العامة للتأمين الصحي أو الهيئة المختصة داخل منظومة التأمين الصحي طبقاً لأحكام قانون نظام التأمين الصحي الشامل الصادر بالقانون رقم ٢ لسنة ٢٠١٨ في المحافظات التي تسرى عليها تلك المنظومة .

(المادة ٣٠٣:) دون الإخلال باختصاصات مجلس الإدارة المقررة قانوناً ، تتحدد مجالات تبعية الهيئة للوزير المختص بالتأمينات على سبيل الحصر في تولية ما يأتي : ١- عرض تخفيض نسبة استثمار احتياطات الأموال في أذون وسندات الخزانة وفقاً للمادة (١٦) من القانون بعد اقتراح رئيس الهيئة والاتفاق مع وزير المالية . ٢- عرض مشروع قرار رئيس الجمهورية بزيادة المعاشات وفقاً للمادة (٣٥) من القانون ، بالتنسيق مع وزير المالية ورئيس الهيئة ، وبعد موافقة مجلس الإدارة على تقرير لجنة الخبراء المعد لهذا الغرض . ٣- عرض مشروع قرار رئيس مجلس الوزراء بتوحيد سن الشيخوخة تدريجياً ليكون الخامسة والستين اعتباراً من أول يوليو ٢٠٤٠ . ٤- عرض مشروع قرار رئيس مجلس الوزراء بقواعد وأحكام تنفيذ المادة (١١١) من القانون بالاشتراك مع وزير المالية . ٥- عرض مشروعات قرارات تشكيل مجلس الإدارة على رئيس الجمهورية . ٦- التنسيق مع رئيس الهيئة فيما يخص السياسات والخطط الاستراتيجية للهيئة في ضوء السياسة العامة للدولة . ٧- عرض الموضوعات التالية بعد التنسيق مع رئيس الهيئة : (أ) مشروعات قرارات تشكيل مجلس أمناء صندوق استثمار أموال التأمين الاجتماعي ، وتعيين المدير التنفيذي للصندوق المشار إليه ، على رئيس مجلس الوزراء . (ب) مشروعات القوانين الخاصة

**قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١**

بالتأمينات الاجتماعية والمعاشات وتعديلاتها على مجلس الوزراء . (ج) مشروعات الاتفاقيات الدولية وأشكال التعاون الدولي في مجالات التأمينات الاجتماعية والمعاشات على الجهات المختصة . (د) القوائم المالية السنوية والربع سنوية الصادرة عن الهيئة على رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء ومجلس النواب . (هـ) نتائج الفحص الاكتواري لنظام التأمينات الاجتماعية والمعاشات على رئيس الجمهورية .	
خدمة أو عمل أو نشاط المؤمن عليه في حالة انتقاله بين (المادة ١٠٧): يفترض عدم انتهاء عليها بالمادة (٢) من القانون ، وتسوى حقوقه عند انتهاء خدمته عن الفئات أو البنود المنصوص اشتراكه المختلفة كوحدة واحدة باعتبارها مدة متصلة مجموع مدد	مادة ٤٢ : يفترض عدم انتهاء خدمة أو عمل أو نشاط المؤمن عليه في حالة انتقاله بين الفئات أو البنود المنصوص عليها بالمادة (٢) من هذا القانون، وتسوى حقوقه عند انتهاء خدمته عن مجموع مدد اشتراكه المختلفة كوحدة واحدة. وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون قواعد وأحكام تطبيق هذه المادة.
	مادة ٤٣ : في حالة عدم تنفيذ صاحب العمل لقرار اللجنة المشار إليها بالبند (٢) من المادة (٢١) من هذا القانون، يكون ملزماً بأداء الأجر المستحق حتى تاريخ التحاق المؤمن عليه بعمل آخر، ويتعين لإفادة المؤمن عليه من هذه الأحكام تنفيذ الشروط المنصوص عليها بالبند (٤) من المادة (٨٧) من هذا القانون، ويسقط حق المؤمن عليه في الأجر إذا رفض الالتحاق بالعمل المناسب. ومع عدم الإخلال بأحكام قانون العمل، لا يجوز لصاحب العمل إنهاء خدمة العامل خلال فترة عرضه على اللجنة المشار إليها بالفقرة السابقة وحتى صدور قرارها، كما يعتبر عقد العمل ممتداً خلال الفترة المشار إليها وحتى صدور قرار اللجنة. ويكون قرار الهيئة باستحقاق المؤمن عليه الأجر في هذه الحالة بمثابة سند تنفيذي.
المعاش المستحق وفقاً لتأمين الشيخوخة والعجز والوفاة ، إلى (المادة ١٠٨): إذا عاد صاحب لأحكام هذا التأمين ، فتعتبر مدة اشتراكه الجديدة مدة قائمة بذاتها ، وتحدد عمل أو نشاط يخضعه المعاش عن مدة حقوقه التأمينية عنها وفقاً لما يأتي : ١- إذا لم تتوفر الشروط المطلوبة لاستحقاق لأحكام المادة (١١٠) من الاشتراك الأخيرة استحق عنها تعويضاً من دفعة واحدة ويصرف وفقاً المعاش عن مدة الاشتراك الأخيرة هذه اللائحة . ٢- إذا توفرت الشروط المطلوبة لاستحقاق سبب الاستحقاق عن هذه المدة لغير العجز أو الوفاة فيسوى المعاش وفقاً لما يأتي : (أ) إذا كان الاستحقاق ويربط له معاش بمجموع المعاشين . (ب) إذا كان فيحسب المعاش عنها وفقاً لسبب هذه المدة للعجز أو للوفاة فيسوى المعاش عنها وفقاً لما يأتي : ١- إذا سبب استحقاق المعاش عن استحقاق المعاش عن المدة الأولى العجز فيسوى المعاش عن المدة الأخيرة دون رفع كان سبب الأولى لغير المعاش إلى (٦٥٪) من أجر التسوية . ٢- إذا كان سبب استحقاق المعاش عن المدة الأخيرة . ويربط له العجز فيسوى المعاش عن المدة الأخيرة وفقاً لسبب الاستحقاق عن المدة المعاشين على لـ (٨٠٪) من معاش بمجموع المعاشين . وفي جميع الأحوال يتعين ألا يزيد مجموع المدة الأخيرة الحد الأقصى لأجر الاشتراك في تاريخ الاستحقاق عن	مادة ٤٤ : إذا عاد صاحب المعاش المستحق وفقاً لتأمين الشيخوخة والعجز والوفاة، إلى عمل أو نشاط يخضعه لأحكام هذا التأمين، فتعتبر مدة اشتراكه الجديدة مدة قائمة بذاتها، وتحدد حقوقه التأمينية عنها وفقاً لأحكام هذا الباب. ويراعى في حالة استحقاق معاش عن المدة الأخيرة عدم تكرار الانتفاع بالحد الأدنى للمعاش في تاريخ الاستحقاق. ولا تسري أحكام تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة في شأن المؤمن عليه إذا تجاوزت سنه سن الشيخوخة. وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون قواعد وأحكام تنفيذ هذه المادة.
مجلس الأمناء مهام تنفيذية ولا يشترط فيه التفريغ ويتولى المهام (المادة ٥٢): لا يكون لرئيس الآتية : ١- دعوة مجلس الأمناء للاجتماع وتحديد جدول أعمال كل اجتماع والمذكرات والصلاحيات اجتماع أو جانب والتقارير المطلوب عرضها والتداول بشأنها . ٢- توجيه الدعوة للمشاركة في أي	

قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١

أو الهيئة أو مقدمى الخدمات منه لخبراء متخصصين أو أى من العاملين بالجهاز الإدارى للصندوق عمله واقتراح تشكيل اللجان المنبثقة عنه . ٤ - ٣ - إدارة اجتماعات مجلس الأمناء ومتابعة انتظام إلى مجلس الإدارة . ٥ - متابعة توثيق محاضر اجتماعات رفع تقارير مجلس الأمناء وتوصياته . وتوصياته مجلس الأمناء وقراراته .

لأجر الاشتراك بالنسبة للمؤمن عليهم المشار إليهم بالمادة (٣) من (المادة ٥٣): يتحدد الحد الأدنى اعتباراً من ٢٠٢٠/١/١ بواقع ١٠٠٠ جنيه شهرياً ويتحدد حده الأقصى بواقع ٧٠٠٠ هذه اللانحة منسوبة شهرياً . ويتم زيادة الحد الأدنى والأقصى بواقع (١٥٪) فى أول يناير من كل عام جنيه بنسبة التضخم ، ويراعى إليه فى شهر ديسمبر السابق لمدة سبع سنوات ثم يتم زيادة هذين الحدين وفى جميع الأحوال يجب ألا يجاوز . جبر الحدين الأدنى والأقصى الشهرى إلى أقرب مائة جنيه . من أجر اشتراك المؤمن عليه (30٪) مجموع البدلات المستبعدة من أجر الاشتراك

دخل الاشتراك الذى يختاره المؤمن عليه من الفئات المنصوص (المادة ٥٤): يُراعى فى تحديد من هذه اللانحة الضوابط الآتية : ١ - ألا يقل عن الحد الأدنى لأجر (6) عليها بالمادتين (٥) ، إذا ولا يزيد على الحد الأقصى له . ٢ - ألا يقل عن أجر أو دخل اشتراكه التأمينى الأخير الاشتراك لديه المنتفعين بأحكام كان قد سبق التأمين عليه . ٣ - ألا يقل عن أكبر أجر اشتراك شهرى للعاملين المتخذ أساساً لربط الضريبة عن السنة القانون . ٤ - ألا يقل عن المتوسط الشهرى لدخله السنوى اشتراك بالنسبة للمشاركين فى المعاش الإضافى . ويتعين السابقة . ٥ - ألا يقل عن أعلى فئة دخل الاشتراك الشهرى إلى فئة الدخل الأعلى التالية بعد مضي ثلاث سنوات على الهيئة تعديل دخل . على استمرار الاشتراك بفئة الدخل الأقل الأكثر

من الفئات المشار إليها بالمادة السابقة طلب تعديل دخل اشتراكه (المادة ٥٥): يجوز للمؤمن عليه الدخل الأعلى بشرط أن يكون قد أدى كافة المبالغ المستحقة عليه حتى تاريخ تقديمه إلى أى من فئات فئة الدخل بطلب التعديل لمكتب الهيئة المختص . كما يجوز له طلب تعديل فئة دخل الاشتراك إلى الذى يثبت انخفاض دخله عن الأقل مباشرة بعد تقديم طلب لمكتب الهيئة المختص مرفقاً به المستند الضرائب الذى يفيد عدم تحقيق أرباح العام السابق وعلى الأخص ما يأتى : ١ - كتاب من مصلحة بالنسبة للفئات الخاضعة لأحكام المادة (٥) من هذه خلال السنة السابقة على طلب التخفيض وذلك على أن تكون موثقة من القنصلية المصرية بالخارج أو معتمدة من اللانحة . ٢ - صورة عقد العمل والتى تفيد انخفاض أجر العامل وذلك بالنسبة للفئات الخاضعة لأحكام المادة (٦) وزارة الخارجية فئة هذه اللانحة . ويقدم طلب تعديل دخل الاشتراك فى ديسمبر من كل عام ، ويسرى تعديل من دخل الاشتراك اعتباراً من أول الشهر التالى لتاريخ تقديم طلب التعديل

المشار إليهم بالمادة السابقة طلب تعديل دخل مدد اشتراكه (المادة ٥٦): يجوز للمؤمن عليهم . اشتراكه فى النظام إلى دخل اشتراكه فى تاريخ طلب التعديل أو إلى أى دخل أعلى الفعلية منذ بدء أعلى . وفى كما يجوز له تعديل بعض فئات اشتراكه والتى تبدأ بالتتابع من أولى المدد إلى فئة يكون قد أدى كافة المبالغ جميع الأحوال يشترط لقبول طلب التعديل توفر الشروط الآتية : ١ - أن تقديم تقرير طبى صادر من الهيئة - 2 - المستحقة عليه للهيئة حتى تاريخ تقديم طلب التعديل

قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١

الصحية بصفة عامة على ألا تقل تلك الدرجة عن جيد ، المعنية بالتأمين الصحي يفيد درجة لياقته تكاليف التقرير الطبي . ويلتزم المؤمن عليه في حالة طلب التعديل على أن يتحمل المؤمن عليه الاشتراكات ومبلغ إضافي بنسبة متوسط إصدارات الخزانة من الأذون والسندات عن بأداء فروق على تاريخ إجمالي هذه الفروق وذلك اعتبارًا من تاريخ بدء الاشتراك حتى نهاية الشهر السابق سداد هذه المبالغ خلال سنة من الأداء . ولا يعتبر المؤمن عليه مشتركًا بالدخل المعدل إلا إذا تم من الحقوق المقررة بالقانون تاريخ إخطاره بتحديد لها وقبل تحقق واقعة استحقاق أى

تأمين الشيخوخة والعجز والوفاء للفئات المشار إليها بالمواد أرقام (المادة ٥٧): تتحدد اشتراكات هذه اللائحة على النحو الآتي : أولاً - العاملون لدى الغير : ١- حصة يلتزم بها (٧,٦,٥,٣) من يلتزم بها صاحب العمل بواقع (١٢٪) من أجور المؤمن عليهم العاملين لديه شهريًا . ٢- حصة الخاصة بالمؤمن عليهم المؤمن عليه بواقع (٩٪) من أجر اشتراكه شهريًا . مع مراعاة النسب مجلس الوزراء الذى يصدر فى هذا العاملين بالأعمال الصعبة والخطرة التى ترد بقرار رئيس والعاملون المصريون بالخارج : حصة بواقع الشأن . ثانياً - أصحاب الأعمال ومن فى حكمهم يختاره المؤمن عليه من الجدول رقم (١) المرافق . ثالثاً (٢١٪) من دخل الاشتراك الشهري الذى حصة يلتزم بها المؤمن عليه بواقع (٩٪) من الحد الأدنى لأجر - 1 : - العمالة غير المنتظمة . مساهمة الخزانة العامة بواقع (١٢٪) من الحد الأدنى لأجر الاشتراك شهريًا - 2 . الاشتراك شهريًا ، (1٪) وتزاد جميع نسب الاشتراكات السابقة كل سبع سنوات اعتباراً من ٢٠٢٠/١/١ بنسبة هذه اللائحة مناصفة . وتقسم هذه الزيادة بالنسبة لفئات المؤمن عليهم المشار إليهم بالمادة (٣) من للمؤمن عليهم المشار إليهم بالمادة بين صاحب العمل والمؤمن عليه كما تقسم هذه الزيادة بالنسبة العامة والمؤمن عليه وذلك ضمن القسط السنوى الذى (٧) من هذه اللائحة مناصفة بين الخزانة للهيئة . ومع عدم الإخلال بقرار رئيس مجلس الوزراء الذى يصدر فى تسدده الخزانة العامة للدولة الاشتراكات عليهم العاملين بالأعمال الصعبة والخطرة يراعى ألا تتجاوز إجمالي نسبة شأن المؤمن (26٪) .

فى نظام المكافأة للفئات المشار إليها بالمادة (٣) من هذه اللائحة (المادة ٥٨): تتحدد الاشتراكات الآتى : ١- حصة يلتزم بها صاحب العمل بواقع (١٪) من أجور اشتراك المؤمن عليهم على النحو . شهريًا العاملين لديه شهريًا . ٢- حصة يلتزم بها المؤمن عليه بواقع (١٪) من أجر اشتراكه

الشهرية فى نظام المعاش الإضافى وفقاً لما يأتى : أولاً - العاملون (المادة ٥٩): تتحدد الاشتراكات حصة بواقع (١٠٪) يلتزم بها المؤمن عليه من أجره الزائد عن الحد الأقصى لأجر : لدى الغير الأعمال ومن الاشتراك وبما لا يجاوز (١٠٠٪) من الحد الأقصى لأجر الاشتراك . ثانياً - أصحاب المؤمن عليه الزائد فى حكمهم والعاملون المصريون بالخارج : حصة بواقع (١٠٪) من باقى دخل الأقصى لدخل الاشتراك . عن الحد الأقصى لدخل الاشتراك وبما لا يجاوز (١٠٠٪) من الحد الأحكام الواردة بالفقرتين الثانية والثالثة وتسرى على الاشتراكات المستحقة عن المعاش الإضافى . من المادة (٧١) من هذه اللائحة

قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١

بأحكام قانون نظام التأمين الصحي الشامل الصادر بالقانون رقم ٢ (المادة ٦٠): مع عدم الإخلال صاحب العمل الاشتراكات المستحقة في تأمين إصابات العمل عن العاملين لديه لسنة ٢٠١٨ يتحمل لأحكام للنسب الآتية : ١- (١٪) من أجر الاشتراك للعاملين لديه بالنسبة لغير الخاضعين طبقاً من أجر الاشتراك (0.5%) - قانون نظام التأمين الصحي الشامل مقابل العلاج والرعاية الطبية . ٢ تبعاً لدرجة مخاطر نشاط المنشأة . (1٪) مقابل الحقوق المالية وتزداد هذه النسبة حتى تصل إلى بالنسبة لوحدات الجهاز الإداري للدولة والهيئات وتخفيض النسبة المقررة بالبند (٢) بواقع النصف الاعتبارية العامة ووحدات القطاع العام وقطاع الأعمال العام مقابل العامة وغيرها من الأشخاص تعويض الأجر ومصاريف الانتقال . كما تخفض هذه النسبة بواقع النصف إذا ما قيامهم بصرف المادة رئيس الهيئة لأصحاب الأعمال في غير الجهات المشار إليها بالفقرة السابقة من هذه رخص ويجدد سنوياً . يتحمل قيمة تعويض الأجر ومصاريف الانتقال . على أن يكون الترخيص لمدة عام إليهم بالبند (٤،٣،٢،١) ويعفى أصحاب الأعمال من أداء الاشتراكات عن المؤمن عليهم المشار أجراً . ويجوز للهيئة المعنية بالتأمين من المادة (١٤٤) من هذه اللائحة إذا كانوا لا يتقاضون ورعايته طبيًا وفقاً للشروط والأوضاع التي يحددها الصحي التصريح لصاحب العمل بعلاج المصاب المعنية بالتأمين الصحي بالاتفاق مع رئيس الهيئة ، وفي هذه الحالة رئيس مجلس إدارة الهيئة . العمل من أداء الاشتراكات المقابلة للعلاج والرعاية الطبية يعفى صاحب

بأحكام قانون نظام التأمين الصحي الشامل الصادر بالقانون رقم ٢ (المادة ٦١): مع عدم الإخلال نسب الاشتراكات المستحقة وفقاً لتأمين المرض على النحو الآتي : ١- حصة لسنة ٢٠١٨ تتحدد وتقدر على النحو الآتي : (أ) ٣٪ من أجور اشتراك المؤمن عليهم المشار إليهم في صاحب العمل وتلتزم هذه البنود (١ و ٢ و ٣) من المادة (٣) من هذه اللائحة وذلك للعلاج والرعاية الطبية ، من أجور (3.25٪) الجهات بأداء تعويض الأجر ومصاريف الانتقال عن تأمين المرض . (ب) حصة المؤمن عليه وتقدر على 2- . الاشتراك بالنسبة لباقي المؤمن عليهم من العاملين لدى الغير عليهم لدى الغير . (ب) ٤٪ من فئة دخل أو أجر النحو الآتي : (أ) ١٪ من أجور اشتراك المؤمن الفئات المشار إليهم بالمادتين (٧،٥) من هذه اللائحة . الاشتراك الشهري للمؤمن عليهم من المرض على الوجه الآتي : ١- (٤٪) للعلاج والرعاية الطبية . ٢- وتوزع اشتراكات تأمين تعويض الأجر ومصاريف الانتقال للمؤمن عليهم المنصوص عليهم بـ (ب) من البند (٢٥،٠٪) لأداء بعلاج من هذه المادة . وفي حالة تصريح الهيئة المعنية بالتأمين الصحي لصاحب العمل (1) والرعاية الطبية إلى المريض لديه ورعايته طبيًا يتم تخفيض نسبة الاشتراكات المخصصة للعلاج نسبة (٢٥،٠٪) لأداء تعويض (١٪) من أجور المؤمن عليهم يتحملها صاحب العمل بالإضافة إلى التخفيض اعتباراً من أول الشهر التالي الأجر ومصاريف الانتقال للمؤمن عليهم . ويسرى هذا حصة بواقع (١٪) من قيمة المعاش بالنسبة 3- . لصدر قرار الهيئة المعنية بالتأمين الصحي العلاج والرعاية الطبية . ٤- حصة بواقع (٢٪) من معاش لأصحاب المعاشات المنتفعين بأحكام العلاج والرعاية الطبية . وتسدد الاشتراكات المنصوص عليها بهذه المستحقين المنتفعين بأحكام الهيئة المعنية بالتأمين الصحي عدا نسبة الاشتراك المقابلة لتعويض الأجر ومصاريف المادة إلى الانتقال .

قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١

تأمين البطالة بواقع (١٪) من أجور اشتراك المؤمن عليهم يتحملها (المادة ٦٢): تتحدد اشتراكات صاحب العمل .

الاشتراكات التي يؤديها صاحب العمل عن المؤمن عليهم من (المادة ٦٣): يُراعى في تحديد للدولة والهيئات العامة والقطاع العام وقطاع الأعمال العام ما يأتي : ١- لا العاملين بالجهاز الإداري تخفيضاً تعتبر الاستقطاعات من الأجور بسبب الجزاء الإداري أو الغرامات أو خصم ساعات التأخير تستحق -للأجر ويتعين تحصيل الاشتراكات على أساس الأجر الإجمالي دون تخفيض . ٢ - الأجر المستحق للمؤمن الاشتراكات عن مدد الوقف عن العمل احتياطياً أو بقوة القانون على أساس المستحقة عن الجزء الموقوف صرفه من عليه خلال هذه المدد دون الإخلال بسداد الاشتراكات السابق سدادها عن مدة الإيقاف إذا ما تقرر فصل الأجر إذا تقرر صرفه إليه أو رد الاشتراكات الإيقاف . ٣- حالات الترخيص بالعمل جزء من الوقت مقابل المؤمن عليه بأثر رجعي من تاريخ الاشتراكات على أساس كامل هذا الأجر بافتراض مباشرة المؤمن عليه لعمله نسبة من الأجر تؤدي الأجر في حكم الوقت . ٤- تعتبر المدد التي لا يستحق عنها المؤمن عليه أجراً أو تعويضاً عن كامل الإجازة الخاصة بدون أجر طالما كانت علاقة العمل قائمة

المستحقة على أصحاب الأعمال في القطاع الخاص من واقع (المادة ٦٤): تحسب الاشتراكات وفقاً للنماذج أرقام (١) ، (٢) ، (٦) المرافقة لهذه اللائحة . فإذا لم يقدم البيانات المقدمة منهم المحددة العمل البيانات الخاصة بعمالة وأجورهم بموجب النماذج المشار إليها في المواعيد صاحب وذلك إلى حين حساب لذلك حسبت الاشتراكات الواجبة الأداء على أساس آخر بيان قدم منه للهيئة أو عدم وجود المستندات والسجلات الاشتراكات المستحقة فعلاً . وفي حالة عدم تقديم تلك البيانات المستحقة طبقاً لما تسفر عنه تحريات أجهزة التفتيش التي يلتزم بحفظها يكون حساب الاشتراكات التقرير مصدر التحريات والأسس التي بنى عليها . وتتم تحريات بالهيئة ، ويراعى أن يوضح أجهزة التفتيش وتثبت هذه التحريات في تقرير التحريات المعد لهذا الغرض من الهيئة عن طريق مناقشة طرفي العلاقة (العامل وصاحب العمل) وغيرهم ممن يمكن الاسترشاد بأقوالهم واقع عليها ويوقع والسجلات والدفاتر الموجودة لدى صاحب العمل أو أية مستندات أخرى يمكن الاعتماد المفتش تفصيلاً ويوضح كل من العامل وصاحب العمل على الاستثمارات المشار إليها على أن يوضح مصادر البيانات التي أثبتتها بالاستثمارات

إخطار صاحب العمل بنسبة الاشتراكات والمبالغ الأخرى المستحقة (المادة ٦٥): يتعين على الهيئة قيام الهيئة بحساب هذه المستحقات على أساس من تحرياتها ، ولصاحب العمل عليه وذلك في حالة على هذه المطالبة لدى الهيئة بالشروط الآتية : ١- أن يقدم طلب الاعتراض في خلال الاعتراض الهيئة . وعلى ثلاثين يوماً من تاريخ تسلمه الإخطار . ٢- أداء رسم اعتراض قيمته مائة جنيه إلى إليها ، ويكون لصاحب العمل الهيئة الرد على هذا الاعتراض خلال ثلاثين يوماً من تاريخ وروده عليها في المادة (١٤٨) من القانون طلب عرض اعتراضه على لجنة فحص المنازعات المنصوص الهيئة صاحب العمل بقرار اللجنة وتعديل المستحقات في حالة رفض الهيئة هذا الاعتراض . وتعطن الحساب نهائياً وتكون المستحقات واجبة الأداء بانقضاء موعد الطعن وفقاً لهذا القرار . ويصحب

**قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١**

فحص المنازعات أمام المحكمة المختصة دون حدوثه أو بعدم قيام صاحب العمل على قرار لجنة النزاع على لجنة فحص المنازعات حال رفض الهيئة لاعتراضه . ولا يقل الحكم الوارد بطلب عرض أجهزتها قيامها بالفقرة السابقة يد الهيئة عن تعديل قيمة المستحقات إذا ما تبين لها من خلال المستحقات في تلك بحسابها بالزيادة وبما لا يتفق وأحكام القانون على أن يصدر قرار تخفيض . الحالة من رئيس الهيئة أو نائبه المختص

بين العامل وصاحب العمل حول إثبات علاقة العمل يتم الاستعانة (المادة ٦٦): في حالة وجود نزاع للتحقيق في هذا النزاع وإذا كان النزاع حول الأجر يجوز للهيئة أن تسترشد بأجر بمكاتب العمل . المثل في ضوء مستويات الأجور ما لم يقدم صاحب العمل دليلاً على عكسها

الباب الرابع: في تأمين إصابات العمل

بأحكام نظام التأمين الصحي الشامل الصادر بالقانون رقم ٢ لسنة (المادة ١٤٤): مع عدم الإخلال هذا الباب على المؤمن عليهم الوارد ذكرهم في المادة (٣) من هذه اللائحة ٢٠١٨ تسري أحكام -2- إلى الفئات الآتية: ١- العاملين بالقطاع الخاص الذين تقل أعمارهم عن ١٨ سنة بالإضافة الصفي . ٤- المتدربين والتلاميذ الصناعيين . ٣- الطلاب المشتغلين في مشروعات التشغيل تسري في شأنهم أحكام تأمين المكلفين بالخدمة العامة . ٥- المتحقين بعمل بعد سن الشيخوخة ولا الشيخوخة والعجز والوفاة

مادة ٤٥: تسري أحكام هذا الباب على المؤمن عليهم الوارد ذكرهم في البند أولاً من المادة (٢) بالإضافة إلى الفئات الآتية: ١- العاملين بالقطاع الخاص الذين تقل أعمارهم عن ١٨ سنة. ٢- المتدربين والتلاميذ الصناعيين. ٣- الطلاب المشتغلين في مشروعات التشغيل الصفي. ٤- المكلفين بالخدمة العامة. ٥- المتحقين بعمل بعد سن الشيخوخة ولا تسري في شأنهم أحكام تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة.

بأحكام قانون نظام التأمين الصحي الشامل الصادر بالقانون رقم ٢ (المادة ٦٠): مع عدم الإخلال صاحب العمل الاشتراكات المستحقة في تأمين إصابات العمل عن العاملين لديه لسنة ٢٠١٨ يتحمل لأحكام للنسب الآتية: ١- (١٪) من أجر الاشتراك للعاملين لديه بالنسبة لغير الخاضعين طبقاً من أجر الاشتراك (0.5٪) -قانون نظام التأمين الصحي الشامل مقابل العلاج والرعاية الطبية . ٢ تبعاً لدرجة مخاطر نشاط المنشأة . (1٪) مقابل الحقوق المالية وتزداد هذه النسبة حتى تصل إلى بالنسبة لوحدات الجهاز الإداري للدولة والهيئات وتخفيض النسبة المقررة بالبند (٢) بواقع النصف الاعتبارية العامة ووحدات القطاع العام وقطاع الأعمال العام مقابل العامة وغيرها من الأشخاص تعويض الأجر ومصاريف الانتقال . كما تخفض هذه النسبة بواقع النصف إذا ما قيامهم بصرف المادة رئيس الهيئة لأصحاب الأعمال في غير الجهات المشار إليها بالفقرة السابقة من هذه رخص ويجدد سنوياً . بتحمل قيمة تعويض الأجر ومصاريف الانتقال . على أن يكون الترخيص لمدة عام إليهم بالبند (٤،٣،٢،١) ويعفى أصحاب الأعمال من أداء الاشتراكات عن المؤمن عليهم المشار أجراً . ويجوز للهيئة المعنية بالتأمين من المادة (١٤٤) من هذه اللائحة إذا كانوا لا يتقاضون ورعايته طبيياً وفقاً للشروط والأوضاع التي يحددها الصحي التصريح لصاحب العمل بعلاج المصاب المعنية بالتأمين الصحي بالاتفاق مع رئيس الهيئة ، وفي هذه الحالة رئيس مجلس إدارة الهيئة . العمل من أداء الاشتراكات المقابلة للعلاج والرعاية الطبية يعفى صاحب

مادة ٤٦: مع عدم الإخلال بأحكام قانون نظام التأمين الصحي الشامل الصادر بالقانون رقم ٢ لسنة ٢٠١٨ يمول تأمين إصابات العمل مما يأتي: ١- اشتراك شهري يؤديه صاحب العمل يتحدد بواقع (١٪) من أجر الاشتراك للعاملين لديه بالنسبة لغير الخاضعين لأحكام قانون نظام التأمين الصحي الشامل المشار إليه يؤدي إلى الهيئة المعنية بالتأمين الصحي مقابل العلاج والرعاية الطبية. ٢- اشتراك شهري يؤديه صاحب العمل يتحدد بواقع (٥،٠٪) من أجر الاشتراك للعاملين لديه مقابل الحقوق المالية التي تلتزم بها الهيئة، وتتم زيادة نسبة الاشتراك الشهري حتى تصل إلى (١٪) تبعاً لمخاطر نشاط المنشأة وفقاً لما تحدده اللائحة التنفيذية لهذا القانون في هذا الشأن. وتلتزم وحدات الجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة وغيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة ووحدات القطاع العام وقطاع الأعمال العام بصرف تعويض الأجر ومصاريف الانتقال في حالة الإصابة مقابل تخفيض نسبة الاشتراكات التي تلتزم بها وفقاً للبند (٢) من هذه المادة بواقع النصف. وللهيئة الموافقة على قيام صاحب العمل في غير الجهات المشار إليها بالفقرة السابقة من هذه المادة بأداء تعويض الأجر ومصاريف الانتقال مقابل تخفيض نسبة الاشتراكات التي تلتزم بها وفقاً للبند (٢) من هذه المادة بواقع النصف. ٣- ريع استثمار الاشتراكات المشار إليها. ويعفى أصحاب الأعمال من أداء الاشتراكات عن المؤمن عليهم المشار إليهم بالبند (١،٢،٣،٤) من المادة (٤٥) من هذا القانون إذا كانوا لا يتقاضون أجراً.

مادة ٤٧: يقصد بالعلاج والرعاية الطبية ما ورد بالمادة (٣) من قانون نظام التأمين الصحي الشامل الصادر بالقانون رقم ٢ لسنة ٢٠١٨

قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١

بمراعاة الحفاظ على التوازن المختصة بها إضافة خدمات أخرى إلى الخدمات المشار إليها ، وذلك طبيب الأسرة أو الممارس العام في جهات -المالى والاكتوارى . وتقدم تلك الخدمات من خلال : ١- بما فى ذلك ما يتعلق بطب وجراحة الفم والأسنان . ٣- العلاج المحددة . ٢- الأطباء المتخصصون الاقتضاء . ٤- العلاج والإقامة بالمستشفى أو المركز المتخصص الرعاية الطبية المنزلية عند الجراحية وأنواع العلاج الأخرى . ٥- الفحص بالتصوير الطبى والفحوصات وإجراء العمليات وغيرها من الفحوصات الطبية وما فى حكمها . ٦- الخدمات التأهيلية والعلاج الطبيعى المعملية بالهيئة . ٧- تحرير والأجهزة التعويضية طبقاً للقوائم الأساسية التى تصدر عن اللجان المتخصصة طبقاً للقوائم الأساسية والتكميلية الوصفات الطبية وصرف الأدوية والمستلزمات اللازمة للعلاج ، عمل التقارير الطبية اللازمة . ٨- الكشف الطبى التى تصدر عن اللجان المتخصصة بالهيئة ، وكذا للتحقق من لياقته الصحية والنفسية . ٩- العلاج بالخارج لمن الابتدائى والدورى لكل مرشح للعمل الخدمات المقدمة داخل جمهورية مصر العربية ويتوفر له علاج بالخارج يستحيل علاجه من خلال تقرير يصدر من لجنة مختصة بهذا الشأن تشكل بمعرفة الهيئة المعنية بالتأمين الصحى ، بناءً على انتهت مدة ولا يحول انتهاء خدمة المصاب لأى سبب دون استمرار علاجه من إصابته . وإذا . حاجة إلى علاج ، فعلى الإعارة أو الانتداب أو الإجازة للعمل بالخارج وكان المصاب لا يزال فى . علاجه صاحب العمل أن يحيله إلى جهة العلاج المحددة له لاستكمال

المعنية بالتأمين الصحى بعلاج المصاب ورعايته طبياً ويجوز لها (المادة ١٥٩): تختص الهيئة العمل بذلك وفقاً للشروط والأوضاع التى يصدر بها قرار من رئيس مجلس إدارة التصريح لصاحب المعنية بالتأمين الصحى بالاتفاق مع رئيس الهيئة . ويكون علاج المصاب وفقاً لأحكام الهيئة وفى جميع . الفقرة السابقة فى جهات العلاج التى تحددها له الهيئة المعنية بالتأمين الصحى إلى أن يشفى أو يثبت الأحوال تتولى الجهة المختصة بالعلاج مباشرة علاج المصاب ورعايته طبياً التأمينية على أن يتحمل فروق التكاليف عجزه . ويجوز للمصاب العلاج فى درجة أعلى من الدرجة . أو يتحملها صاحب العمل إذا وجد اتفاق بذلك

(المادة ١٧١): إذا حالت الإصابة بين المؤمن عليه وبين أداء عمله تؤدي الجهة المختصة بصرف تعويض الأجر خلال فترة تخلفه عن عمله بسببها تعويضاً عن أجره يعادل أجره المسدد عنه الاشتراك، ويصرف هذا التعويض للمصاب فى مواعيد صرف الأجور بالنسبة لمن يتقاضون أجورهم بالشهر، وأسبوعياً بالنسبة لغيرهم ويقدر التعويض اليومي على أساس الأجر الشهري المسدد عنه الاشتراك مقسوماً على ثلاثين ويسرى ذلك على كل حالة انتكاس أو مضاعفة تنشأ عن الإصابة . وفى جميع الأحوال يتحمل صاحب العمل أجر يوم الإصابة أياً كان وقت وقوعها .

(المادة ١٧٢): يستحق المؤمن عليه تعويض الأجر اعتباراً من اليوم التالى لتاريخ وقوع الإصابة بشرط تقدمه إلى جهة العلاج المختصة اعتباراً من هذا التاريخ فإذا تأخر عن تقديم نفسه لجهة العلاج بصرف تعويض الأجر عن الأيام التى عولج فيها لدى جهة أخرى إذا ما اعتمدت الهيئة المعنية بالتأمين الصحى الشهادات الطبية ومدة العلاج فى تلك الجهة . ويستمر صرف هذا التعويض طوال مدة عجز المصاب عن تأدية العمل بسبب الإصابة وحتى ثبوت عجزه المستديم أو وقوع وفاته

مادة ٤٨: مع عدم الإخلال بأحكام قانون نظام التأمين الصحى الشامل الصادر بالقانون رقم (٢) لسنة ٢٠١٨، تتولى الهيئة المعنية بالتأمين الصحى علاج المصاب ورعايته طبياً. ويجوز للمصاب العلاج فى درجة أعلى من الدرجة التأمينية على أن يتحمل فروق التكاليف أو يتحملها صاحب العمل إذا وجد اتفاق بذلك. ويجوز لصاحب العمل علاج المصاب ورعايته طبياً متى صرحت له الهيئة المعنية بالتأمين الصحى بذلك وفقاً للشروط والأوضاع التى يصدر بها قرار من رئيس مجلس إدارة الهيئة المعنية بالتأمين الصحى بالاتفاق مع رئيس الهيئة.

مادة ٤٩: إذا حالت الإصابة بين المؤمن عليه وبين أداء عمله تؤدي الجهة المختصة بصرف تعويض الأجر خلال فترة تخلفه عن عمله بسببها تعويضاً عن أجره يعادل كامل أجره المسدد عنه الاشتراك، ويصرف هذا التعويض للمصاب فى مواعيد صرف الأجور بالنسبة لمن يتقاضون أجورهم بالشهر، وأسبوعياً بالنسبة لغيرهم. ويستمر صرف هذا التعويض طوال مدة عجز المصاب عن أداء عمله أو حتى ثبوت العجز المستديم أو حدوث الوفاة. وتعتبر فى حكم الإصابة كل حالة انتكاس أو مضاعفة تنشأ عنها. ويتحمل صاحب العمل أجر يوم الإصابة أياً كان وقت وقوعها، ويقدر التعويض اليومي على أساس الأجر الشهري مقسوماً على ثلاثين.

قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١

أو بلوغه سن الشيخوخة . ويتم صرف التعويض في جميع حالات إصابة العمل دون حاجة لورود نتيجة التحقيق باستثناء حالات الإصابة الناتجة عن حوادث الطريق فيشترط لصرف التعويض ورود نتيجة هذا التحقيق . ويعتمد في صرف التعويض على الإخطار عن وقوع الإصابة والتقرير الطبي الأولى عن حالة المصاب وبطاقة التردد التي يوضح عليها بما يفيد استلام المؤمن عليه لتعويض الأجر . ويصرف تعويض الأجر للمصاب فإذا تعذر عليه الانتقال يتم الصرف لمن يوكله بموجب تفويض يخلو له الحق في الصرف ، كما يجوز أن ينتقل إليه مندوب الصرف لتسليمه هذا التعويض . وإذا انتهت خدمة المصاب لأي سبب قبل انتهاء علاجه تستمر الجهة الملزمة بالصرف في صرف هذا التعويض حتى تحقق إحدى الوقائع المشار إليها بالفقرة الثانية من هذه المادة والمودعة إلى انتهاء صرف هذا التعويض . وعند ورود الإخطار بانتهاء العلاج من جهة العلاج يتم مراجعة ما ورد به على مدد انقطاع العامل عن العمل وما تم صرفه من تعويض وذلك للتأكد من صحة التعويض المنصرف .

(المادة ١٦٣:) يلتزم صاحب العمل بمصاريف نقل المصاب أول مرة من مكان وقوع الإصابة إلى جهة العلاج التي تعينها له الهيئة المعنية بالتأمين الصحي .

(المادة ١٦٤:) تلتزم الجهة المختصة بصرف تعويض الأجر بمصاريف انتقال المصاب من محل الإقامة إلى مكان العلاج وبالعكس وفقاً للقواعد الآتية : ١- يستحق المصاب بمصاريف الانتقال بالوسائل الخاصة من محل الإقامة إلى مكان العلاج وبالعكس داخل أو خارج البلد الذي يقيم به إذا قرر الطبيب المعالج على بطاقة التردد للعلاج أو في الإخطار بانتهاء العلاج أن حالة المصاب لا تسمح باستعمال وسائل الانتقال العامة . ٢- يستحق المصاب بمصاريف الانتقال بالوسائل العادية من محل الإقامة إلى مكان العلاج وبالعكس إذا لم يقرر الطبيب المعالج أن حالة المصاب تتطلب استعمال وسيلة انتقال خاصة وكان مكان العلاج يقع خارج البلد الذي يقيم فيه المصاب أما إذا كان يقع داخله فلا يستحق مصاريف انتقال .

(المادة ١٦٧:) تتحمل الجهة الملزمة بتعويض الأجر بمصاريف الانتقال والإقامة الخاصة بالمرافق وفقاً للأحكام المقررة بالنسبة للمصاب إذا ما قررت الجهة الطبية أن حالة المصاب تستدعي وجود مرافق .

(المادة ١٧٥:) يسوى معاش العجز والوفاة في تأمين إصابات العمل وفقاً لما يأتي : أولاً - معاش العجز الكامل الإصابي أو الوفاة الإصابية : أجر التسوية عن المدة الخاضعة لأحكام القانون وفقاً لأحكام المادة (١٠٣) من هذه اللائحة. ولا يؤثر في ذلك أن يكون المؤمن عليه له مدة اشتراك سابقة على ٢٠٢٠/١/١ x ٨٠٪ ثانياً - معاش العجز الجزئي الإصابي إذا كانت نسبة العجز (٣٥٪) فأكثر : معاش العجز الكامل x نسبة العجز .

(المادة ١٧٧:) يستحق المعاش اعتباراً من أول الشهر الذي وقعت فيه الوفاة أو ثبت فيه العجز . ويزاد المعاش الإصابي متى كانت الوفاة أو العجز سبباً في إنهاء الخدمة بنسبة (١٪) سنوياً حتى

مادة ٥٠: يلتزم صاحب العمل عند حدوث الإصابة بنقل المصاب إلى مكان العلاج، وتحمل الجهة المختصة بصرف تعويض الأجر بأداء مصاريف انتقال المصاب بوسائل الانتقال العادية من محل الإقامة إلى مكان العلاج إذا كان يقع خارج المدينة التي يقيم بها وبأداء مصاريف الانتقال بوسائل الانتقال الخاصة داخل المدينة أو خارجها متى قرر الطبيب المعالج أن حالة المصاب لا تسمح باستعماله وسائل الانتقال العادية. ويتبع في تنظيم الانتقال ومصاريفه ما تقضى به القواعد التي تتضمنها اللائحة التنفيذية لهذا القانون في هذا الشأن.

مادة ٥١: إذا نشأ عن إصابة العمل عجز كامل أو وفاة سوى المعاش بنسبة (٨٠٪) من الأجر المنصوص عليه في المادة (٢٢) من هذا القانون. ويزاد هذا المعاش بنسبة (١٪) سنوياً حتى بلوغ المؤمن عليه سن الشيخوخة حقيقة أو حكماً إذا كان العجز أو الوفاة سبباً في إنهاء خدمة المؤمن عليه، وتعتبر كل زيادة جزءاً من المعاش عند تحديد مبلغ الزيادة التالية.

**قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١**

بلوغ المؤمن عليه سن الشيخوخة حقيقة أو حكماً ، وتحسب الزيادة على المعاش المستحق عن إصابة العمل فقط وتعتبر الزيادة جزءاً من المعاش عند حساب الزيادات التالية .

مادة ٥٢ : إذا نشأ عن الإصابة عجز جزئي مستديم تقدر نسبته بـ (٣٥٪) فأكثر ، استحق المصاب معاشاً يساوي نسبة ذلك العجز من المعاش المنصوص عليه بالمادة (٥١) من هذا القانون. وإذا أدى هذا العجز إلى إنهاء خدمة المؤمن عليه لثبوت عدم وجود عمل آخر له لدى صاحب العمل وفقاً للقواعد المنصوص عليها بالبند (٢) من المادة (٢١) من هذا القانون، يزداد معاشه وفقاً لحكم الفقرة الأخيرة من المادة (٥١) من هذا القانون.

الدفعة الواحدة الإصابي في الحالات التي تقل فيها نسبة العجز عن (المادة ١٧٩): يقدر تعويض (103) يأتي : أجر التسوية عن المدة الخاضعة لأحكام القانون وفقاً لأحكام المادة (٣٥٪) وفقاً لما من هذه اللائحة $\times ٨٠\%$ $\times$ نسبة العجز $\times ٤٨$ شهراً ويقدر تعويض الدفعة الواحدة الإصابي الإصابية لمن لا يتقاضى بالنسبة لمن لا يتقاضى أجراً وفقاً لما يأتي : معاش العجز الكامل أو الوفاة أجراً $\times$ نسبة العجز $\times ٤٨$ شهراً

مادة ٥٣ : مع مراعاة حكم البند (٢) من المادة (٢١)، إذا نشأ عن الإصابة عجز جزئي مستديم، لا تصل نسبته إلى (٣٥٪) استحق المصاب تعويضاً بنسبة ذلك العجز مضروباً في قيمة معاش العجز الكامل المنصوص عليه بالمادة (٥١) من هذا القانون وذلك عن ٤ سنوات، ويؤدي هذا التعويض دفعة واحدة. مادة ٥٤

أو العجز الكامل لمن لا يتقاضى أجراً بواقع الحد الأدنى للمعاش (المادة ١٧٦): يقدر معاش الوفاة بالفقرة الأخيرة من المادة (٢٤) من القانون ، وبما لا يقل عن الحد الأدنى الرقمي المنصوص عليه مستديم تقدر للمعاش المشار إليه بالمادة (١٦٣) من القانون . أما إذا نشأ عن الإصابة عجز جزئي المعاش المنصوص نسبته بـ (٣٥٪) فأكثر استحق المصاب معاشاً يساوي نسبة ذلك العجز من عليه بالفقرة السابقة

مادة ٥٤ : يكون معاش الوفاة أو العجز الكامل لمن لا يتقاضى أجراً من الفئات المنصوص عليها بالبنود (١، ٢، ٣، ٤) من المادة (٤٥) من هذا القانون بواقع الحد الأدنى للمعاش المنصوص عليه بالفقرة الأخيرة من المادة (٢٤) من هذا القانون، وبما لا يقل عن الحد الأدنى الرقمي للمعاش المشار إليه بالمادة (١٦٣) من هذا القانون. وإذا نشأ عن الإصابة عجز جزئي مستديم تقدر نسبته بـ (٣٥٪) فأكثر، استحق المصاب معاشاً يساوي نسبة ذلك العجز من المعاش المنصوص عليه بالفقرة السابقة. ويسري في شأن هذا المعاش حكم الفقرة الأخيرة من المادة (٥١) من هذا القانون. وإذا نشأ عن الإصابة عجز جزئي مستديم لا تصل نسبته إلى (٣٥٪) استحق المصاب تعويضاً يقدر بنسبة ذلك العجز مضروباً في قيمة المعاش المنصوص عليه بالفقرة الأولى من هذه المادة وذلك عن ٤ سنوات، ويؤدي هذا التعويض دفعة واحدة.

مادة ٥٥ : تقدر نسبة العجز الجزئي المستديم وفقاً للقواعد الآتية: ١- إذا كان العجز مبيناً بالجدول رقم (٢) المرافق لهذا القانون، روعيت النسبة المئوية من درجة العجز الكلي المبينة به. ٢- إذا لم يكن العجز مما ورد بالجدول المذكور، فتقدر نسبته بنسبة ما أصاب العامل من عجز في قدرته على الكسب على أن تبين تلك النسبة في الشهادة الطبية. ٣- إذا كان للعجز المتخلف تأثير خاص على قدرة المصاب على الكسب في مهنته الأصلية فيجب توضيح نوع العمل الذي يؤديه المصاب تفصيلاً مع بيان تأثير ذلك في زيادة درجة العجز في تلك الحالات على النسب المقررة لها في الجدول رقم (٢) المرافق لهذا القانون. ولرئيس الهيئة زيادة النسب الواردة في الجدول المذكور أو إضافة حالات جديدة إليه بناء على اقتراح مجلس الإدارة، ويحدد القرار تاريخ العمل به.

الإصابة تعرض المؤمن عليه لإصابة عمل جديدة يتخلف عنها نسبة (المادة ١٨٠): يقصد بتكرار المترتبة على تكرار الإصابة وفقاً لما يأتي : ١- إذا كان إجمالي نسب العجز عجزاً وتتحدد الآثار الأخيرة الناشئة عن الإصابة الحالية والسابقة أقل من (٣٥٪) : يتم صرف تعويض عن الإصابة إذا كانت إجمالي نسب - على أساس نسبة العجز الأخيرة وأجر التسوية في تاريخ العجز الأخير . ٢

مادة ٥٦ : إذا كان المصاب قد سبق أن أصيب بإصابة عمل، روعيت في تعويضه القواعد الآتية: ١- إذا كانت نسبة العجز الناشئ عن الإصابة الحالية والإصابة السابقة أقل من (٣٥٪) عوض المصاب عن إصابته الأخيرة على أساس نسبة العجز المتخلف عنها وحدها والأجر المشار إليه بالمادة (٢٢) من هذا القانون وقت ثبوت العجز الأخير. ٢- إذا كانت نسبة العجز الناشئ عن الإصابة الحالية

**قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١**

أكثر فيعوض كالاتي: (أ) إذا كان العجز الناشئة عن الإصابة الحالية والسابقة تساوى (٣٥٪) أو دفعة واحدة: يقدر له معاش على أساس المصاب قد عوض عن إصابته السابقة تعويضاً من الحالية والسابقة وأجر التسوية في تاريخ العجز الأخير إجمالى نسب العجز المتخلفة عن إصابته صرفه. (ب) إذا كان المصاب مستحقاً لمعاش عن إصابته السابقة: ١- ولا يرد التعويض السابق على أساس إجمالى نسب العجز المتخلفة عن إصابته الحالية والسابقة وأجر التسوية يقدر معاشه الإصابة تاريخ العجز الأخير، ويصرف المعاش اعتباراً من أول الشهر التالى لثبوت العجز عن فى عن الإصابة السابقة الأخيرة. ٢- ألا يقل المعاش الناتج عن هذه التسوية عن معاش المؤمن عليه هذه الإصابات على (١٠٠٪) فلا. ٣- إذا أدى تكرار الإصابة إلى زيادة إجمالى نسب العجز عن (100٪) يعتد إلا بنسبة

والإصابات السابقة تساوى (٣٥٪) أو أكثر فيعوض على الوجه الآتي: (أ) إذا كان المصاب قد عوض عن إصابته السابقة تعويضاً من دفعة واحدة يقدر معاشه على أساس نسبة العجز المتخلف عن إصابته جميعها والأجر المشار إليه بالمادة (٢٢) من هذا القانون وقت ثبوت العجز المتخلف عن الإصابة الأخيرة. (ب) إذا كان المصاب مستحقاً لمعاش العجز يقدر معاشه على أساس نسبة العجز المتخلف عن إصابته جميعها والأجر المشار إليه بالمادة (٢٢) من هذا القانون وقت ثبوت العجز عن الإصابة الأخيرة بشرط ألا يقل ذلك المعاش عن معاشه عن الإصابة السابقة.

التحقيق الذى يجرى بمعرفة الجهة المختصة أن الإصابة ليست إصابة (المادة ١٧٣): إذا ثبت من تعمد إصابة نفسه أو أن الإصابة حدثت بسبب سوء سلوك فاحش ومقصود من عمل أو أن المصاب ينشأ عن الإصابة وفاة المؤمن عليه أو تخلف عجز مستديم تزيد نسبته على (٢٥٪) من جانبته ولم بسبب الكامل، فللجهة المختصة بصرف تعويض الأجر أن تعتبر فترة انقطاع المؤمن عليه العجز الذى أدى إليه الإصابة إجازة مرضية ويتحمل العامل فى هذه الحالة بالفرق بين تعويض الأجر المرضية ويعتبر ديناً عليه بسبب الإصابة والأجر أو تعويض الأجر المستحق له نظير الإجازة المقررة قانوناً وذلك إذا كانت الهيئة هى التى يخصم من أجره أو مستحقاته لدى الهيئة فى الحدود. قامت بصرف تعويض الأجر

مادة ٥٧: لا يستحق تعويض الأجر وتعويض الإصابة فى الحالات الآتية: ١- إذا تعمد المؤمن عليه إصابة نفسه. ٢- إذا حدثت الإصابة بسبب سوء سلوك فاحش ومقصود من جانب المصاب. ويعتبر فى حكم ذلك: كل فعل يأتيه المصاب تحت تأثير الخمر أو المخدرات. كل مخالفة صريحة لتعليمات الوقاية المتعلقة فى أمكنة ظاهرة فى محل العمل. وذلك كله ما لم ينشأ عن الإصابة وفاة المؤمن عليه أو تخلف عنها عجز مستديم تزيد نسبته على (٢٥٪) من العجز الكامل. ولا يجوز التمسك بإحدى الحالتين (١ و ٢) إلا إذا ثبت ذلك من التحقيق الذى يجرى فى هذا الشأن وفقاً لحكم المادتين (٦١)، (٦٢) من هذا القانون.

الطبيب المنصوص عليها فى المادة (٥٨) من القانون خمس (المادة ١٨١): تكون إعادة الفحص لما يأتى: ١- مرة كل سنة أشهر خلال السنة الأولى من تاريخ ثبوت مرات خلال أربع سنوات وفقاً كل سنة خلال الثلاث سنوات التالية وعلى جهة العلاج أن تعيد تقدير درجة العجز. ٢- مرة درجة العجز كل مرة. ويراعى بشأن الحالات التى يثبت طبيباً حاجتها لإطالة مدة إعادة تقدير فى الملف الإصابى الخاص بكل حالة بعد المدد المشار إليها بالفقرة الأولى من هذه المادة أن يتم تقديم سنوات المقررة من تاريخ ثبوت العجز مطلوب إعادة تقدير درجة العجز لها بعد مرور الأربع الهيئة المعنية بالتأمين الصحى للنظر فى كل حالة للعرض على لجنة تشكل من رئيس مجلس إدارة. درجة العجز على حدة لإطالة مدة إعادة تقدير

مادة ٥٨: يجوز لكل من المصاب وجهة العلاج والهيئة طلب إعادة الفحص الطبى مرة كل ستة أشهر خلال السنة الأولى من تاريخ ثبوت العجز، ومرة كل سنة خلال الثلاث سنوات التالية، وعلى جهة العلاج أن تعيد تقدير درجة العجز فى كل مرة. ومع عدم الإخلال بحق المصاب فى العلاج والرعاية الطبية، لا يجوز إعادة تقدير درجة العجز بعد انتهاء أربع سنوات من تاريخ ثبوته. واستثناء من حكم الفقرة السابقة تحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون الحالات التى يثبت طبيباً حاجتها لإطالة مدة إعادة تقدير درجة العجز، ويسرى ذلك على الحالات السابقة مع عدم صرف فروق مالية عن الفترة السابقة.

المرتبة على تعديل نسبة العجز وفقاً لإعادة الفحص الطبى وفقاً لما (المادة ١٨٢): تتحدد الآثار إذا كان المؤمن عليه قد استحق معاشاً عن نسبة العجز السابق تقديرها يتم تحديد -يأتى: ١ يتم تعديل مستحقاته كما يأتى: (أ) إذا كانت نسبة العجز الناتجة عن إعادة الفحص (٣٥٪) فأكثر الأخيرة. (ب) إذا كانت قيمة المعاش، اعتباراً من أول الشهر التالى لتاريخ ثبوت درجة العجز إيقاف المعاش نهائياً من أول الشهر نسبة العجز الناتجة عن إعادة الفحص أقل من (٣٥٪) يتم دفعة واحدة إصابى ويعتبر صحيحاً ما سبق صرفه التالى لتاريخ إعادة الفحص ويتم صرف تعويض إعادة الفحص. ٢- إذا كان المؤمن عليه قد استحق من معاش حتى نهاية الشهر الذى تم فيه العجز السابق تقديرها يتم تحديد مستحقاته كما يأتى: (أ) إذا تعويضاً من دفعة واحدة عن نسبة

مادة ٥٩: يراعى فى حالة تعديل نسبة العجز عند إعادة الفحص الطبى وفقاً لحكم المادة (٥٨) من هذا القانون القواعد الآتية: ١- إذا كان المؤمن عليه صاحب معاش، يعدل معاش العجز اعتباراً من أول الشهر التالى لثبوت درجة العجز الأخيرة أو يوقف تبعاً لما يتضح من إعادة الفحص الطبى وذلك وفقاً لما يطرأ على درجة العجز زيادة أو نقصاً، وإذا نقصت درجة العجز عن (٣٥٪) أوقف صرف المعاش نهائياً ويمنح المصاب تعويضاً من دفعة واحدة وفقاً لأحكام المادة (٥٣) من هذا القانون. ٢- إذا كان المؤمن عليه قد سبق أن عوض عن درجة العجز الثابتة أولاً تعويضاً من دفعة واحدة يراعى ما يأتى: (أ) إذا كانت درجة العجز المقدرة عند إعادة الفحص تزيد على الدرجة المقدرة من قبل وتقل عن (٣٥٪)، استحق المصاب تعويضاً محسوباً على أساس النسبة الأخيرة

**قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١**

العجز الناتجة عن إعادة الفحص أقل من (٣٥٪) : ١- إذا كانت نسبة العجز الناتجة عن كانت نسبة صرفه ٢- إعادة الفحص مساوية أو أقل من النسبة السابقة لا يتم تعديل قيمة التعويض السابق تحديدها وأقل من (٣٥٪) إذا كانت نسبة العجز الناتجة عن إعادة الفحص أكبر من النسبة السابق الناتجة عن إعادة الفحص وأجر يتم إعادة تقدير تعويض الدفعة الواحدة على أساس نسبة العجز ويصرف الفرق للمؤمن عليه . (ب) إذا كانت التسوية في تاريخ ثبوت العجز في المرة الأولى ، فأكثر . يتم تحديد قيمة المعاش المستحق على (35٪) نسبة العجز الناتجة عن إعادة الفحص إعادة الفحص وأجر التسوية في تاريخ ثبوت العجز في المرة الأولى أساس نسبة العجز الناتجة عن المعاش اعتباراً من أول الشهر التالي لتاريخ ثبوت درجة العجز الأخيرة ، ويصرف إليه هذا الفرق بين التعويض السابق صرفه إليه وقيمة المعاش بافتراض استحقاقه له على مخصصاً منه من (133) درجة العجز المقدرة في المرة الأولى وذلك في الحدود المشار إليها بالمادة أساس القانون .

والأجر عند ثبوت العجز في المرة الأولى مخصصاً منه التعويض السابق صرفه، ولا يترتب على نقصان نسبة العجز عن النسبة المقدرة من قبل أي آثار. (ب) إذا كانت درجة العجز المقدرة عند إعادة الفحص تبلغ (٣٥٪) أو أكثر، استحق المصاب معاش العجز محسوباً وفقاً لأحكام المادة (٥٢) من هذا القانون على أساس الأجر عند ثبوت العجز في المرة الأولى، ويصرف إليه هذا المعاش اعتباراً من أول الشهر التالي لتاريخ ثبوت درجة العجز الأخيرة مخصصاً منه الفرق بين التعويض السابق صرفه إليه وقيمة المعاش، بافتراض استحقاقه له على أساس درجة العجز المقدرة في المرة الأولى، وذلك في الحدود المشار إليها بالمادة (١٣٣) من هذا القانون.

مادة ٦٠: يوقف صرف معاش العجز اعتباراً من أول الشهر التالي للتاريخ المحدد لإعادة الفحص الطبي وذلك إذا لم يتقدم صاحبه لإعادة الفحص الذي تطلبه جهة العلاج أو الهيئة في الموعد الذي تخطره به. ويستمر وقف صرف المعاش إلى أن يتقدم صاحبه لإعادة الفحص، فإذا أسفرت إعادة الفحص عن نقصان درجة العجز عن النسبة السابق تقديرها، اعتبرت النسبة الجديدة أساساً للتسوية اعتباراً من التاريخ الذي كان محدداً لإعادة الفحص الطبي. ويجوز للهيئة أن تتجاوز عن تخلف المصاب عن إعادة الفحص الطبي إذا قدم أسباباً مقبولة. ويتبع في صرف المستحق عن مدة الوقف ما تسفر عنه نتيجة إعادة الفحص الطبي.

في القطاع الخاص أو المسنول الفعلي عن الإدارة لديه بإبلاغ (المادة ١٤٧:) يلتزم صاحب العمل يقع لأحد عماله يعجزه عن العمل وذلك خلال ٤٨ ساعة من تاريخ تغيبه عن الشرطة عن كل حادث ويكون البلاغ مشتملاً على اسم المصاب وعنوانه وموعد عن الحادث وظروفه والعضو العمل والجهة التي نقل إليها المصاب لعلاج . كما يلتزم صاحب العمل بالنسبة للعمال المصاب كل حادث المنصوص عليهم بالبند (١ ، ٢ ، ٣) من المادة (٣) من هذه اللائحة بإبلاغ الشرطة عن بمعرفة السلطة يقع لعماله بالنسبة لحوادث الطريق . ويكتفى بمحضر تحقيق إداري بجرى وذلك بالنسبة للمؤمن عليهم المختصة لدى صاحب العمل في حالة وقوع الحادث داخل دائرة العمل . هذه اللائحة المشار إليهم في البنود (١ ، ٢ ، ٣) من المادة (٣) من

مادة ٦١: يلتزم صاحب العمل في القطاع الخاص أو المسنول الفعلي عن الإدارة لديه بإبلاغ الشرطة عن كل حادث يقع لأحد عماله يعجزه عن العمل وذلك خلال ٤٨ ساعة من تاريخ تغيبه عن العمل، ويكون البلاغ مشتملاً على اسم المصاب وعنوانه وموعد عن الحادث وظروفه والعضو المصاب والجهة التي نقل إليها المصاب لعلاج . ويكتفى بمحضر تحقيق إداري بجرى بمعرفة السلطة المختصة لدى صاحب العمل في حالة وقوع الحادث داخل دائرة العمل وذلك بالنسبة للمؤمن عليهم المشار إليهم في البندين (١ ، ٢) من أولاً من المادة (٢) من هذا القانون.

عليه بإبلاغ جهة الشرطة المختصة بإصابة العمل الناتجة عن حوادث (المادة ١٤٨:) يلتزم المؤمن تسمح حالته بذلك ، لتحري مذكرة أو محضر بالحادث ويخطر صاحب العمل برقم الطريق عندما وتاريخه للقيام بالالتزامات المقررة عليه . وفي جميع الأحوال يتعين أن يتضمن محضر المحضر بيان ما إذا -تحقيق الإصابة : ١- ظروف الحادث بالتفصيل . ٢- أقوال الشهود (إن وجدوا) . ٣- أقوال صاحب - 4- كان الحادث عمداً أو نتيجة سوء سلوك فاحش ومقصود من جانب المصاب المصاب إذا سمحت حالته . العمل أو مندوبه خاصة إذا وقع الحادث داخل دائرة العمل . ٥- أقوال التي ترد إليها ومراجعتها واستيفائها فور وعلى الهيئة اتخاذ ما تراه لازماً لحصر صور التحقيقات

مادة ٦٢: تجرى الجهة القائمة بأعمال التحقيق تحقيقاً من صورتين في كل بلاغ، ويبين في التحقيق ظروف الحادث بالتفصيل وأقوال الشهود إن وجدوا، كما يوضح بصفة خاصة ما إذا كان الحادث نتيجة عمد أو سوء سلوك فاحش ومقصود من جانب المصاب طبقاً لأحكام المادة (٥٧) من هذا القانون، وتبين فيه كذلك أقوال صاحب العمل أو مندوبه وأقوال المصاب إذا سمحت حالته بذلك، وعلى هذه الجهة موافاة الهيئة بصورة من التحقيق وللهيئة طلب استكمال التحقيق إذا رأت محلاً لذلك.

**قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١**

العاملين بالجهاز الإدارى للدولة أو الهيئات العامة أو ورودها وإرسال ما يخص المصابين من الأعمال العام إلى صاحب العمل وحفظ صور التحقيقات الخاصة بالمصابين القطاع العام أو قطاع . بالقطاع الخاص بملفات التأمين الاجتماعى الخاصة بهم من العاملين	
عليه أو المشرف على العمل بإبلاغ صاحب العمل فى القطاع الخاص (المادة ١٤٦): يلتزم المؤمن بأى حادث يقع فى مكان العمل يكون سبباً فى إصابة المؤمن عليه مبيئاً الظروف أو مندوبه فوراً وقع فيها . ويلتزم صاحب العمل بإخطار الهيئة عن كل حالة إصابة تقع بين عماله فور التى الإصابة وقوعها وذلك على النموذج رقم (٢٢) المرافق وعليه أن يوافق الهيئة بمستندات هذه عن الإخطار بالإصابة المبيئة بالنموذج المشار إليه فور توفرها . وفى حالة امتناع صاحب العمل أو محضر الشرطة بالحادث ، وعلى يجوز للمصاب أو من ينيبه أن يخطر الهيئة بالإصابة وتاريخها العمل عند حدوث الإصابة بنقل المصاب إلى الهيئة اتخاذ الإجراءات اللازمة . كما يلتزم صاحب المعنية بالتأمين الصحى ، ويسلم للمصاب عند نقله أو مرافقه مكان العلاج الذى تحدده له الهيئة . إليه فى الفقرة الثانية صورة الإخطار المشار	مادة ٦٣: على صاحب العمل أن يقدم الإسعافات الأولية للمصاب ولو لم تمنعه الإصابة من مباشرة عمله. وعلى صاحب العمل الذى يستخدم أحد المؤمن عليهم بالبند (٣، ٤، ٥) من أولا من المادة (٢) من هذا القانون أو المسنول الفعلي عن الإدارة لديه إخطار الهيئة على النموذج الذى تعده لهذا الغرض عن كل إصابة عمل تقع بين عماله فور وقوعها، وأن يسلم المصاب عند نقله لمكان العلاج أو مرافقه صورة من هذا الإخطار.
	مادة ٦٤: تلتزم الجهة المختصة بجميع الحقوق المقررة وفقا لأحكام هذا الباب حتى ولو كانت الإصابة تقتضي مسؤولية شخص آخر خلاف صاحب العمل دون إخلال بما يكون للمؤمن عليه من حق قبل الشخص المسنول.
المؤمن عليه أعراض مرض مهني خلال سنة من تاريخ انتهاء (المادة ١٥٠): إذا ظهرت على للإصابة بهذا المرض ، فعلى صاحب العمل الذى كان يعمل لديه خدمته من العمل المعرض فيه اللازمة لعلاج وحصوله من الجهة المختصة على حقوقه التى يكفلها هذا التأمين اتخاذ الإجراءات . متعطلاً المؤمن عليه المذكور التقدم إلى الجهة المختصة لاتخاذ تلك الإجراءات إذا كان . وعلى	مادة ٦٥: تلتزم الجهة المختصة بالحقوق التى يكفلها هذا الباب لمدة سنة ميلادية من تاريخ انتهاء خدمة المؤمن عليه وذلك إذا ظهرت عليه أعراض مرض مهني خلالها، سواء كان بلا عمل أو كان يعمل فى صناعة لا ينشأ عنها هذا المرض. ويستمر هذا الالتزام بالنسبة للأمراض التى لا تظهر أعراضها إلا بعد انقضاء المدة المشار إليها والتي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون بعد أخذ رأي الهيئة المعنية بالتأمين الصحي.
	مادة ٦٦: لا يجوز للمصاب أو المستحقين عنه التمسك ضد الهيئة بالتعويضات التى تستحق عن الإصابة طبقاً لأي قانون آخر. كما لا يجوز لهم ذلك أيضاً بالنسبة لصاحب العمل إلا إذا كانت الإصابة قد نشأت عن خطأ من جانبه.
عليه بأحكام العلاج والرعاية الطبية وتعويض الأجر طوال مدة (المادة ١٥٣): لا ينتفع المؤمن خارج البلاد إعارته أو انتدابه	مادة ٦٧: لا ينتفع المؤمن عليه بأحكام العلاج والرعاية الطبية وتعويض الأجر طوال مدة إعارته أو انتدابه خارج البلاد.
الطبي لصاحب العمل أحد الأمراض المهنية المبينة بالجدول رقم (المادة ١٥١): إذا اكتشف الجهاز أو أمراض أخرى ناشئة عن النشاط الذى يزاوله صاحب العمل غير مدرجة (١) المرافق للقانون فعلى صاحب العمل أن يخطر كل من الهيئة المعنية بالتأمين الصحى والهيئة بتقرير بهذا الجدول ، العامل ، وذلك الجهاز الطبي المشار إليه مبيئاً به نوع المرض والعمل أو الصناعة التى يعمل بها . لدراسة مدى إمكان تعديل جدول أمراض المهنة المرافق للقانون	مادة ٦٨: لرئيس الهيئة بقرار يصدره بناء على اقتراح مجلس الإدارة تعديل الجدول رقم (١) المرافق لهذا القانون بإضافة حالات جديدة إليه، ويسري هذا التعديل على الوقائع السابقة لصدوره.
أو صاحب المعاش أو المستحقون بين معاش الإصابة والمعاش (المادة ١٧٨): يجمع المؤمن عليه . الشيخوخة والعجز والوفاة وذلك بدون حد أقصى المنصوص عليه فى تأمين	مادة ٦٩: يجمع المؤمن عليه أو صاحب المعاش أو المستحقون بين المعاشات المقررة فى تأمين إصابات العمل والأجر أو الحقوق الأخرى المقررة بهذا القانون وفقاً لما يأتى: ١- يجمع المؤمن

قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١

عليه بين معاش الإصابة وأجره دون حدود. ٢- يجمع المؤمن عليه بين معاش الإصابة وتعويض البطالة دون حدود. ٣- يجمع المؤمن عليه أو صاحب المعاش أو المستحقون بين معاش الإصابة والمعاش المنصوص عليه في تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة وذلك دون حدود.

الاجتماعي والجهات الإدارية المختصة بوحدة الجهاز الإداري (المادة ٧٤): على جهاز التأمين وقوائم العامة والقطاع العام وقطاع الأعمال العام اتخاذ ما يأتي : ١- إعداد سجلات للدولة والهيئات الاشتراكات أجور المؤمن عليهم تتضمن حقولاً خاصة للأجور التي يسرى عليها حكم اقتطاع والأقساط المستحقة . وحصة كل من صاحب العمل والمؤمن عليه من اشتراكات التأمين الاجتماعي النموذج رقم (١٤) المرافق من ٢- إعداد حافظة بإجمالي الاشتراكات والأقساط المستحقة على تجميع أصول الحوافض المشار إليها 3- أصل وصورة لكل قائمة من قوائم صرف الأجور على حدة مع ما هو وارد بقوائم الأجور ثم تسجيل الاشتراكات بالبند السابق والاحتفاظ بها بعد مطابقتها إجمالي الاشتراكات والأقساط المعد لهذا الغرض . ٤- تفريغ والأقساط المستحقة في سجل قيد الواردة بالحوافض المنصوص عليها بالبند (٢) في حافظة واحدة وفقاً للنموذج رقم إجمالي البيانات مرفقاً المرافق . على أن تحرر الحافظة من أصل وصورتين ويرسل الأصل والصورة الأولى (15) الاجتماعى . ٥- موافاة الهيئة بهما مستند السداد إلى الهيئة وتحفظ الصورة الثانية بجهاز التأمين المالى للمنشأة على النموذج رقم (١٦) المرافق ، فى نهاية السنة المالية بإقرار معتمد من المدير خلال السنة المالية وقيمة اشتراكات صاحب العمل والعاملين لديه توضح به جملة الأجور المنصرفة الهيئة ، ويجب أن يتضمن إقراراً من المدير المالى بأن الأرقام الخاصة بجملة المؤداة لحساب يتعين على الجهات الأجور تشمل كل ما صرف للعاملين باعتباره أجراً وفقاً لأحكام القانون . كما . بنظام الحاسب الآلى كلما أمكن ذلك المشار إليها تسجيل كافة البيانات الواردة بالبند السابقة

فى القطاع الخاص بإمساك سجل لقيد أجور العاملين لديه وفقاً (المادة ٧٥): يلتزم صاحب العمل . المرافق (17) للنموذج رقم

بالاشتراكات والمبالغ المستحقة للهيئة بإحدى الطرق الآتية : ١- (المادة ٧٦): يكون الوفاء المصرفية والإلكترونية . ٢- كروت الائتمان . ٣- الإيداع لدى البنك بحساب الهيئة التحويلات الخاص . بموجب إذن توريد صادر من الهيئة . ٤- الشيك ، على أن يكون معتمد بالنسبة للقطاع للهيئة الاتفاق مع الجهات ٥- نقداً بالنسبة للمبالغ التي لا تتجاوز قيمتها خمسمائة جنيه . ويجوز على أن تقوم هذه الجهات بتوريدها فى المختلفة والبنوك لتحويل اشتراكات التأمين الاجتماعى . وذلك وفقاً للاتفاق المبرم فى هذا الشأن مواعيدها المحددة فور تحصيلها إلى الهيئة

بأحكام المادة (٧٦) من هذه اللائحة يجوز للهيئة قبول أداء (المادة ٧٧): مع عدم الإخلال لها على أصحاب الأعمال بأى من طرق الأداء بخلاف الأداء النقدي المديونيات المستحقة

الاشتراكات والمبالغ المقررة للهيئة وفقاً لما يأتي : ١- تاريخ (المادة ٧٨): يتحدد تاريخ سداد الهيئة بالنسبة للتحويلات المصرفية والإلكترونية . ٢- تاريخ الإيداع بحساب الإضافة لحساب تاريخ . 4- الهيئة فى حالة الوفاء بالإيداع فى البنك . ٣- تاريخ ورود الشيك قابلاً للصرف للهيئة

قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١

الإخلال بالقواعد والإجراءات إبطال السداد في حالة الوفاء نقدًا بخزينة الهيئة . وذلك مع عدم . الواردة باللائحة المالية للهيئة	
المبالغ المستحقة على أصحاب الأعمال ، وذلك بعد توقيع الحجز (المادة ٧٩): يجوز للهيئة تقسيط صاحب العمل التي تفي بسداد الدين أو أن يقدم صاحب العمل إلى الهيئة خطاب الإداري على أموال التقسيط صادر من أحد البنوك المعتمدة بقيمة تلك المبالغ على أن يكون الخطاب ساري لمدة ضمان المبالغ المستحقة على أصحاب وبالمبالغ الباقية للتقسيط . كما يجوز للهيئة الموافقة على تقسيط المادة (٣) من هذه اللائحة دون اتخاذ إجراءات الأعمال عن العاملين المشار إليهم بالبند (١) من ولا يخل قرار التقسيط بأحقية الهيئة في تحصيل مبالغ . الحجز الإداري أو تقديم خطاب ضمان من هذه اللائحة على المبالغ المستحقة على صاحب العمل من تاريخ (٧١) إضافية وفقًا للمادة تاريخ السداد . وتتحدد السلطة المختصة بالتقسيط وفقًا لقرار يصدر من رئيس وجوب أدائها حتى . في هذا الشأن الهيئة	
قرار التقسيط في الحالات الآتية : ١- الإفلاس أو التصفية أو (المادة ٨٠): يكون للهيئة إلغاء النهائية للبلاد . ٢- التنفيذ بالبيع على أموال صاحب العمل بناء على طلب دائن الهجرة أو المغادرة توفر 4- . آخر سواء كان الحجز إداريًا أو قضائيًا . ٣- التوقف عن سداد ثلاثة أقساط متتالية وتلك التي لم يحل موعد أسباب أخرى موجبة لإلغاء التقسيط . وتعتبر الأقساط التي لم يتم سدادها إجراءات تحصيلها جبرًا أو تحصيل قيمة سدادها واجبة الأداء فور إلغاء قرار التقسيط ، وتنفذ قانونًا في هذا الخصوص بحسب الأحوال . ويجوز خطاب الضمان أو وفقًا للإجراءات المرسومة صاحب العمل إذا زالت الأسباب التي دعت إلى إلغاء قرار إعادة تقسيط المبالغ المستحقة على العمل الوفاء بجميع المبالغ المستحقة عليه دفعة واحدة أو على التقسيط . كما يجوز لصاحب عن مدد التقسيط ، ويُعاد حساب المبالغ الإضافية في هذه الحالة حتى تاريخ دفعات في مدة نقل . بالمبالغ المستحقة الوفاء	
من الفئات الخاضعة لأحكام المواد أرقام (٥ ، ٦ ، ٧) من هذه (المادة ٨١): يكون للمؤمن عليه المبالغ المستحقة عليه على أقساط شهرية . ولا يخل قرار التقسيط بأحقية اللائحة طلب تقسيط على تحصيل مبالغ إضافية وفقًا للمادة (٧٢) من هذه اللائحة على الاشتراكات المستحقة الهيئة في بالتقسيط وفقًا للمؤمن عليه من تاريخ وجوب أدائها حتى تاريخ السداد . وتتحدد السلطة المختصة . لقرار يصدر من رئيس الهيئة في هذا الشأن	
باقتطاع الأقساط والمبالغ المستحقة على المؤمن عليهم من (المادة ٨٢): يلتزم صاحب العمل الهيئة مع الاشتراكات الشهرية وفي المواعيد المقررة لأداء هذه أجورهم ، ويوردها إلى . بالنموذج رقم (١٨) المرافق الاشتراكات مصحوبة	
بالآتي : ١- متابعة تحصيل الأقساط وسدادها للهيئة في مواعيد (المادة ٨٣): يلتزم صاحب العمل الشهرية وذلك على النموذج رقم (١٨) المرافق من أصل وثلاث صور . ٢- سداد الاشتراكات سجلات الأجور بأية تعديلات تطرأ على قيمة القسط الشهري ونهاية مدة التقسيط التأشير في . التعديل وإخطار الهيئة بذلك وفقًا للنموذج رقم (١٨) المرافق وأسباب	

قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١

يأتى : ١- تسجيل نوع القسط وقيمتة وبدايته ونهايته وأى تعديل من (المادة ٨٤): تلتزم الهيئة بما -إعادة تحصيله بنظام المعلومات بالهيئة أو فى السجلات المعدة لهذا الغرض . ٢ شأنه إيقافه أو مع إجمالى إخطار صاحب العمل بقيمة القسط بعد تحديده . ٣- مطابقة إجمالى الأقساط المستحقة اختلاف يخطر صاحب الأقساط التى تم توريدها الى الهيئة خلال كل شهر ، وفى حالة وجود أى . فى الأداء العمل وتطبق أحكام المادة (٧١) من هذه اللائحة فى حالة التأخير

المحسوبة وفقاً للجدول رقم (٤) المرافق للقانون فى حالة استحقاق (المادة ٨٥): تسقط الأقساط الوفاة ويقتصر ذلك على الأقساط المستحقة اعتباراً من تاريخ ثبوت العجز أو المعاش للعجز أو تعويضاً دون الأقساط المؤجل سدادها عن المدد التى لا يستحق عنها المؤمن عليه أجراً أو الوفاة استيفاء هذه الأقساط أو عنه وفى هذه الحالة يخصم القسط كاملاً من معاش المؤمن عليه إلى حين . من أنصبتهم بما لا يجاوز الربع من مستحقات المستحقين عنه فى حالة وفاته بنسبة المنصرف

المستحقة على المؤمن عليه فى جميع الحالات التى لا يستحق (المادة ٨٦): يوقف سداد الأقساط عن الأجر ويستأنف السداد فور استحقاق الأجر وتزداد مدة التقسيط بقدر عنها أجراً أو تعويضاً لدى أوقف فيها سداد الأقساط . ويستحق القسط كاملاً عن الشهر الذى تنتهى فيه الخدمة المدة التى الجديد إلا إذا صاحب العمل السابق ولا يستحق عن الشهر الذى تبدأ فيه الخدمة لدى صاحب العمل . كان شهراً كاملاً

أن يطلب حساب مدة ضمن مدة اشتراكه فى تأمين الشيخوخة (المادة ٨٧): يجوز للمؤمن عليه فى شأنها الشروط الآتية : ١- أن تكون المدة تالية لسن بداية الخضوع والعجز والوفاة إذا توفرت وغير القانون . ٢- أن تكون سنوات كاملة . ٣- أن تكون سابقة على مدة الاشتراك الأخيرة لأحكام رقم (٣) المرافق خاضعة لنظام التأمين الاجتماعى . وتقدر تكلفة حساب هذه المدة وفقاً للجدول لا يجاوز تاريخ انتهاء للقانون وتودى إما دفعة واحدة خلال سنة من تاريخ طلب حسابها بما المرافق للقانون ، ولا يعتبر المؤمن عليه (٤) الخدمة ، أو أدائها بالتقسيط وفقاً للجدول رقم للهيئة قبل تاريخ انتهاء الخدمة ، وفى حساب السن تعتبر كسور مشتركة إلا إذا تم سداد أول قسط وفى جميع الأحوال لا يجوز لأى سبب من الأسباب العدول عن طلب حساب المدة . السنة سنة كاملة

ندب المؤمن عليه ندباً كلياً إلى جهة داخل الجمهورية تلتزم الجهة (المادة ٨٨): فى حالة إعارة أو المنتدب إليها بسداد حصة صاحب العمل فى الاشتراكات وخصم حصة المؤمن عليه المعار أو وذلك فى أول والأقساط المستحقة من أجره وتوريدها شهرياً إلى الجهة المعار منها المؤمن عليه على أساس أجر المؤمن الشهر التالى للشهر المستحق عنه تلك الاشتراكات . وتحسب الاشتراكات ويلتزم صاحب العمل الأصلى بسداد الاشتراكات . عليه لدى الجهة المعار أو المنتدب إليها ندباً كلياً للهيئة عن المؤمن عليه المعار والمنتدب فى المواعيد الدورية والأقساط والمبالغ الأخرى المستحقة الاشتراكات دون تعليق ذلك على ورود المبالغ من الجهة المعار إليها وعليه متابعة المحددة لسداد إليها يلتزم صاحب انتظام تلك الجهة فى السداد . وفى حالة التأخير فى أداء أى من المبالغ المشار العامة- بسداد مبلغ إضافى وفقاً للنسبة العمل الأصلى - بما فى ذلك الجهاز الإدارى للدولة والهيئات

قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١

مجموع الاشتراكات والأقساط المستحقة عليه ، وذلك المحددة بالمادة (٧١) من هذه اللائحة عن حتى نهاية شهر السداد . ويتم الإعفاء من المبلغ الإضافي إذا تم عن المدة من تاريخ وجوب الأداء . عشر يومًا من تاريخ وجوب الأداء السداد خلال خمسة

الأصل بسداد الاشتراكات والمبالغ الأخرى المستحقة للهيئة في (المادة ٨٩): يلتزم صاحب العمل المحددة للسداد وذلك للمؤمن عليه المعار بالخارج ويتقاضى أجره من صاحب المواعيد الدورية الأصل ، ويتحمل كل من المؤمن عليه وصاحب العمل في هذه الحالة بحصته في الاشتراكات العمل .

التي يلتزم المؤمن عليه بأدائها عن مدد الإعارة الخارجية (المادة ٩٠): تتحدد الاشتراكات أجر للعمل بالخارج وفقًا لما يأتي : ١- حصة صاحب العمل وحصة والإجازات الخاصة بدون تأمين الشيخوخة والعجز والوفاء والمكافأة والمعاش الإضافي . ٢- النسبة التي المؤمن عليه في على التعويض عن العجز المستديم والوفاء في تأمين إصابات العمل . وتحسب الاشتراكات تغطي خاصة . أساس أجر الاشتراك بجهة عمله الأصلية بافتراض عدم إعارته أو حصوله على إجازة مدد الإعارة أو الإجازة -وتعتبر في حكم الإعارة أو الإجازة للعمل في الخارج الحالات الآتية : ١ الهيئات الدولية داخل الجمهورية . ٢- حالة الخاصة للعمل بإحدى المنظمات الدولية أو الإقليمية أو لغير العمل إذا ما ثبت التحاقه بإحدى الجهات المنصوص المؤمن عليه المرخص له بإجازة خاصة . ثبت التحاقه بعمل خارج البلاد وذلك من تاريخ التحاقه بالعمل عليها في البند السابق أو

بأداء الاشتراكات والأقساط المستحقة عليه عن مدد الإعارة أو (المادة ٩١): يلتزم المؤمن عليه للعمل بالخارج في المواعيد الدورية المحددة لأداء الاشتراكات بافتراض عدم قيامه بالإجازة الخاصة سعرًا بالبنك بالإعارة أو الإجازة . ويكون أداء الاشتراكات بإحدى العملات الأجنبية المعلن لها أو الإجازات الخاصة بدون المركزي المصري . كما يكون أداء الاشتراكات بالنسبة لمدد الإعارة العربية بإحدى العملات الأجنبية المعلن أجر للعمل بوحدات المنظمات الدولية داخل جمهورية مصر بالعملة المصرية . ويكون السداد بإحدى الطرق الآتية : لها سعر من البنك المركزي أو ما يعادلها بحساب الهيئة بموجب إذن توريد صادر من الهيئة . ٢- التحويلات المصرفية ١- الإيداع لدى البنك ويلتزم . الإلكترونية ٣- شبكات مصرفية أو سياحية مقبولة الدفع . ٤- الكروت الائتمانية أو المحددة بالمادة (٧١) من المؤمن عليه في حالة تأخره في السداد بأداء مبلغ إضافي وفقًا للنسبة عليه ، وذلك عن المدة من تاريخ وجوب هذه اللائحة عن مجموع الاشتراكات والأقساط المستحقة عليه من أداء المبلغ الإضافي في حالة السداد خلال الأداء حتى نهاية شهر السداد . ويعفى المؤمن الإعارة أو الإجازة وتكون مهلة الإعفاء بالنسبة لآخر سنة سنة أشهر شهر من تاريخ انتهاء سنة للإعفاء انتهاء الإعارة أو الإجازة . وفي حالة وفاة المؤمن عليه خلال المهلة المحددة من تاريخ الإجازة ، يعفى من المبالغ الإضافية قبل أداء المبالغ المستحقة عليه عن مدة الإعارة أو ستة أشهر من تاريخ الوفاة . المستحقون عنه من أداء المبالغ الإضافية إذا قاموا بالسداد خلال . التي تسدد بها الاشتراكات والأقساط ويتم سداد المبالغ الإضافية بذات العملة والكيفية

قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١

المؤمن عليه المشار إليه بالمادة السابقة بسداد الاشتراكات (المادة ٩٢): في حالة عدم قيام عليه حتى انتهاء المهلة المحددة للإعفاء من المبالغ الإضافية ، يلتزم صاحب الأقساط المستحقة للجدول بتحصيلها مضافاً إليها المبالغ الإضافية من أجر المؤمن عليه بطريق التقسيط وفقاً للعمل في المواعيد الدورية رقم (٤) المرافق ، ويلتزم صاحب العمل بسداد الأقساط المشار إليها للهيئة كانت قيمة القسط تجاوز ربع الأجر اعتباراً من أجر الشهر التالي لانتهاء مهلة الإعفاء . وإذا مراعاة أحكام المادة (٧١) من هذه اللائحة بإحدى فيجوز للمؤمن عليه طلب أداء هذه المبالغ مع إجمالى أجر المؤمن عليه في حدود الربع وفي حالة انتهاء طرق السداد الآتية : ١- الخصم من الحقوق التأمينية . ٢- التقسيط على خمس سنوات وذلك بعد موافقة الخدمة تخصم المبالغ من انتهاء المهلة المحددة للإعفاء من المبالغ الإضافية دون وجود علاقة عمل يلتزم الهيئة . وفي حالة غايته شهر من المؤمن عليه بسداد الاشتراكات والمبالغ الإضافية المستحقة دفعة واحدة في ميعاد خلال المهلة المشار إليها تحصل تاريخ تحقق واقعة استحقاق الحقوق التأمينية ، وإذا لم يتم السداد . القانون هذه المبالغ وفقاً لأحكام المادة (١٣٣) من

يبدأ رغبته في الاشتراك عن مدة الإجازة الخاصة لغير العمل قبل (المادة ٩٣): للمؤمن عليه أن كما يجوز له أن يبدأ هذه الرغبة في تاريخ لاحق لهذا الميعاد وبما لا يجاوز تاريخ قيامه بالإجازة ، الرغبة المشار إليه تحقق واقعة الاستحقاق في تأمين الشيخوخة والعجز والوفاء . ويقدم طلب إبداء يعدل عن رغبته في الاشتراك بأى على النموذج رقم (١٩) المرافق ، ولا يجوز للمؤمن عليه أن وفي حالة وفاة المؤمن عليه يجوز . حال من الأحوال وتشمل الرغبة سنوات تجديد الإجازة سبق في ميعاد غايته ثلاثة شهور من تاريخ للمستحقين عنه طلب حساب مدة الإجازة وفقاً لما على أن تؤدي المبالغ المستحقة دفعة واحدة خلال ثلاثة ورود طلب صرف الحقوق التأمينية للهيئة . الحساب شهور من تاريخ تقديم طلب

التي يلتزم المؤمن عليه بأدائها عن مدة الإجازة الخاصة بدون أجر (المادة ٩٤): تتحدد الاشتراكات النحو الآتي : ١- حصته وحصة صاحب العمل في اشتراكات تأمين الشيخوخة لغير العمل على والوفاء ونظام المكافأة والمعاش الإضافي وذلك إذا أبدى رغبته في حساب مدة الإجازة والعجز العمل في ضمن مدة الاشتراك في التأمين وفقاً لأحكام المادة السابقة . ٢- حصته وحصة صاحب تسرى في شأنه اشتراكات تأمين المرض التي تغطي حق العلاج والرعاية الطبية إذا كان ممن الإجازة داخل البلاد وذلك في جميع أحكام هذا التأمين عن مدة الإجازة الخاصة بدون أجر إذا قضيت اشتراك المؤمن عليه بافتراض عدم قيامه بالإجازة الأحوال . وتحسب الاشتراكات على أساس أجر مدة الإجازة الخاصة التي لم يبدأ الرغبة في الاشتراك عنها . ولا يجوز للمؤمن عليه طلب حساب . من هذه اللائحة (87) وفقاً لأحكام المادة

بأداء الاشتراكات المستحقة وفقاً لحكم المادة السابقة عن كل سنة (المادة ٩٥): يلتزم المؤمن عليه سنوات مدة الإجازة خلال شهر من تاريخ انتهاء سنة الإجازة . وفي حالة تخلفه عن على حدة من من هذه (71) السداد خلال هذا الميعاد يلتزم بأداء مبلغ إضافي وفقاً للنسبة المحددة بنص المادة نهاية شهر السداد . وإذا لم يتم اللائحة عن المدة من أول الشهر التالي لانتهاء سنة الإجازة وحتى

قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١

الاستحقاق في تأمين الشيخوخة والعجز والوفاء السداد خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تحقق واقعة عنه فتعتبر المدة التي لم يتم سداد المبالغ المستحقة عنها في بمعرفة المؤمن عليه أو المستحقين . مشترك عنها هذه الحالة مدة غير

المؤمن عليه بسداد الاشتراكات المستحقة عليه عن مدة الإجازة (المادة ٩٦): في حالة عدم قيام عودته إلى العمل يلتزم صاحب العمل بتحويلها مضافاً إليها المبالغ الإضافية الخاصة حتى تاريخ على أجر المؤمن عليه بطريق التقسيط وفقاً للجدول رقم (٤) المرافق وتحدد قيمة القسط من التالي لإبداء أساس سن المؤمن عليه في أول الشهر التالي لتاريخ العودة إلى العمل أو الشهر للهيئة في المواعيد الدورية الرغبة أيهما ألحق ويلتزم صاحب العمل بسداد الأقساط المشار إليها العمل أو إبداء الرغبة حسب الأحوال . وإذا كانت اعتباراً من أجر الشهر التالي لتاريخ العودة إلى فيجوز للمؤمن عليه طلب أداء هذه المبالغ مع مراعاة أحكام المادة قيمة القسط تجاوز ربع الأجر اللانحة بإحدى طرق السداد الآتية : ١- الخصم من إجمالي أجر المؤمن عليه في (٧١) من هذه خمس الربع وفي حالة انتهاء الخدمة تخصم المبالغ من الحقوق التأمينية . ٢- التقسيط على حدود . سنوات وذلك بعد موافقة الهيئة

بعدم تجديد الإجازة الخاصة للعمل بالخارج أو الإعارة الخارجية (المادة ٩٧): تلتزم كافة الجهات الإجازة الخاصة لغير العمل التي أبدى المؤمن عليه الرغبة في الاشتراك عنها ، قبل بدون أجر ، أو . المواد السابقة سداد جميع مستحقات الهيئة عن مدد الإجازات السابقة على التجديد بمراعاة أحكام

عليها من غير الخاضعين لأحكام قانون الخدمة المدنية الصادر (المادة ٩٨): إذا اختارت المؤمن والتي حصلت على إجازة لرعاية طفلها صرف تعويض الأجر فيتبع 2016 بالقانون رقم ٨١ لسنة الرغبة وأداء الاشتراكات المستحقة عن مدة الإجازة المشار إليها القواعد والإجراءات في شأن إبداء المؤمن المنصوص عليها في المواد أرقام (٩٣، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٧) من هذه اللانحة . وإذا اختارت عن مدة الإجازة عليها عدم صرف تعويض الأجر التزم صاحب العمل بأداء الاشتراكات المستحقة . في المواعيد الدورية

الإطلاع على جواز سفر المؤمن عليه قبل تجديد الإجازة الخاصة (المادة ٩٩): على صاحب العمل تقضى خارج البلاد وتطبق أحكام المواد أرقام (٩٠ ، ٩١ ، ٩٢) من هذه اللانحة لغير العمل والتي العمل ثبت التحاق المؤمن عليه بعمل خارج البلاد وذلك اعتباراً من تاريخ التحاقه بهذا إذا

الموفدة للبعثات العلمية بدون أجر أو الموفدة للمبعوثين على نفقة (المادة ١٠٠): تلتزم الجهة حصة صاحب العمل وحصة المؤمن عليه في الاشتراكات وتؤدي في المواعيد الدورية الدولة بسداد . لأحكام المادة (٧١) من هذه اللانحة وفقاً

تؤدي أجر المؤمن عليه خلال مدة الاستدعاء والاستبقاء بالقوات (المادة ١٠١): تلتزم الجهة التي صاحب العمل في الاشتراكات كما تلتزم هذه الجهة بخصم حصة المؤمن عليه المسلحة بسداد حصة . اللانحة وتؤدي الحصان للهيئة في المواعيد الدورية وفقاً لأحكام المادة (٧١) من هذه من أجره

قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١

عليه من الفئات الواردة بالمادة (٣) من هذه اللائحة ، أو صاحب (المادة ١١٩) : عند وفاة المؤمن منحة عن شهر الوفاة والشهرين التاليين . تُقدر منحة الوفاة عن الشهور الثلاثة المعاش تُستحق المؤمن بالأجر أو المعاش المستحق عن شهر الوفاة مع مراعاة ما يأتي : أولاً - في حالة وفاة الاجتماعي أو عليه : ١- لا تخصم من الأجر الذي تُقدر المنحة على أساسه اشتراكات التأمين الاشتراك التأميني ، حيث الضرائب أو أي استقطاعات أخرى . ٢- عدم التقيد بالحد الأقصى لأجر الاشتراك . ٣- يتم صرف المنحة دفعة تُقدر المنحة بكامل الأجر حتى لو تخطى الحد الأقصى لأجر في أجر أيام العمل خلال شهر الوفاة . ٥- تلتزم واحدة . ٤- لا تُسقط المنحة حق المؤمن عليه الأجر للمؤمن عليه . ثانياً - في حالة وفاة صاحب المعاش : ١- بالمنحة الجهة التي كانت تصرف صاحب المعاش عن شهر الوفاة شاملاً جميع ما أُضيف إليه من زيادات حتى تُقدر المنحة بمعاش لا تدخل إعانة العجز والمنحة المقررة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥٨ لسنة ٢٠٢١ . تاريخ وفاته في حالة - ضمن المعاش عند تحديد قيمة المنحة . ٣- يتم صرف المنحة دفعة واحدة . ثالثاً 1998 المنحة بمعاشه توفر صفتي المؤمن عليه وصاحب المعاش في المتوفى في تاريخ الوفاة فتقدر . وأجره على التحديد السابق بيانه

الوفاة لمستحقي المعاش بنسبة النصيب المستحق لكل منهم ، فإذا لم (المادة ١٢٠) : تستحق منحة واحد للمعاش استحق مبلغ المنحة بالكامل ، وإذا كانت نسبة التوزيع بين يوجد سوى مستحق نقل عن الواحد الصحيح يتم توزيع المنحة بالكامل على المستحقين بنسبة توزيع المعاش المستحقين بينهم . ولا تستحق المنحة في حالة عدم وجود مستحقين للمعاش

عليه أو صاحب المعاش يصرف للمستحقين عنه إعانة شهرية (المادة ١٢١) : عند فقد المؤمن فقد فيه وتقدر الإعانة وفقاً لما يأتي : ١- في حالة فقد المؤمن عليه اعتباراً من أول الشهر الذي المؤمن الفقد بمعاش الوفاة المقرر في تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة ، وإذا كان فقد تُقدر إعانة إصابات العمل ، وتُزاد عليه أثناء تأدية عمله يضاف إلى هذا المعاش معاش الوفاة المقرر بتأمين فقد صاحب المعاش تُقدر إعانة الفقد الإعانة بالزيادات السنوية المقررة للمعاش . ٢- في حالة الفقد ، وتُزاد الإعانة بالزيادات السنوية المقررة بقيمة المعاش المستحق لصاحب المعاش في تاريخ للمعاش

عليه أو صاحب المعاش من خلال تقديم المستندات التالية : ١- (المادة ١٢٢) : يثبت فقد المؤمن الشرطة المحرر عن الفقد . ٢- إفادة من قسم الشرطة بأن المفقود لم صورة رسمية من محضر ثلاثة أشهر من تاريخ الفقد . ٣- شهادة معتمدة من جهة العمل التابع لها المؤمن يعثر عليه خلال تأدية العمل عليه توضح تفصيلياً نوع العمل الذي فقد أثناء تأديته ، وذلك إذا كان الفقد أثناء

الفقد لمستحقي المعاش بافتراض وفاة المؤمن عليه أو صاحب (المادة ١٢٣) : تُصرف إعانة الإعانة ما يسرى بشأن المعاش من أحكام المعاش ، ويسرى بشأن هذه

لمدة أربع سنوات أو ثبوت الوفاة الحقيقية أو الحكمية أيهما (المادة ١٢٤) : تُصرف إعانة الفقد الوفاة الحقيقية أو الحكمية أو فوات أربع سنوات من تاريخ الفقد أيهما أسبق . وبعد ثبوت تاريخ ثبوت تاريخ الفقد هو تاريخ انتهاء الخدمة ويراعى ما يأتي : ١- يحدد المستحقين في يعتبر

قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١

يستمر صرف إعانة الفقد - الوفاة الحقيقية أو الحكمية أو فوات أربع سنوات من تاريخ الفقد . ٢
الوفاة الحقيقية أو الحكمية أو فوات أربع باعتبارها معاشًا وتوزع على المستحقين في تاريخ ثبوت
للمؤمن عليه تحسب الحقوق التأمينية الأخرى - المكافأة سنوات من تاريخ الفقد . ٣ - بالنسبة
تاريخ الفقد وتوزع على المستحقين في تاريخ ثبوت الوفاة الحقيقية أو والتعويض الإضافي - في
بعد فوات أربع سنوات من تاريخ الفقد أيهما أسبق . ٤ - بالنسبة لصاحب المعاش تحسب الحكمية أو
الحكمية أو بعد منحة الوفاة في تاريخ الفقد وتصرف لمستحقها في تاريخ ثبوت الوفاة الحقيقية أو
الجنائز في حالة عدم العثور فوات أربع سنوات من تاريخ الفقد أيهما أسبق ، ولا تصرف نفقات
على جثمان صاحب المعاش .

اتخاذ إجراءات إثبات فقد المؤمن عليه في حينه أو عدم تضمين الحكم (المادة ١٢٥): في حالة عدم
الوفاة الحكمية تاريخ الفقد يتم تقدير قيمة المعاش والحقوق الأخرى بمراعاة تاريخ الصادر بإثبات
. انتهاء الخدمة وتاريخ ثبوت الوفاة الحقيقية أو الحكمية

المؤمن عليه والعثور عليه حيًا وثبت من تحقيقات السلطات المختصة (المادة ١٢٦): في حالة فقد
بسبب خارج عن إرادته كفقْد الذاكرة أو الجنون أو الأسر أو غير ذلك من حالات القوة أن الفقد كان
تعتبر القاهرة فيعتبر صحيحًا ما صرف من إعانة الفقد إلى المستحقين ، وفي غير ذلك من حالات
للإجراءات المخولة للهيئة قانونًا المبالغ المنصرفة للمستحقين دينًا عليه وينعين اقتضاها منه وفقًا
، يعتبر صحيحًا ما صرف من إعانة الفقد إلى . وفي حالة فقد صاحب المعاش والعثور عليه حيًا
المستحق له ويؤدى إليه الفرق (إن وجد) . ويلتزم المستحقين عنه وتخضع من قيمة المعاش
جميع الحقوق التأمينية الأخرى التي تم صرفها للمستحقين عنه المؤمن عليه أو صاحب المعاش برد
.

عليهم المشار إليهم بالمادة (٣) من هذه اللائحة لنظام المكافأة (المادة ١٢٧): تخضع فئات المؤمن
. اشتراكات المكافأة في حساب شخصي لكل مؤمن عليه خاضع لنظام المكافأة . وتودع

بأحكام قانون حماية البيانات الشخصية المشار إليه وبمراعاة (المادة ١٢٨): مع عدم الإخلال
، تقوم الهيئة بإنشاء حساب شخصي لنظام المكافأة لكل مؤمن عليه تودع مقتضيات الأمن القومي
الاشتراكات المحصلة فعليًا لحساب المكافأة ، ويتكون الحساب الشخصي المشار إليه فيه حصيلة
الاشتراك الفعلية من الآتى : ١ - الاشتراكات التي تم تحصيلها فعليًا لحساب المكافأة سواء عن مدد
اشتراكات مكافأة . ٢ - المبالغ أو الإجازات الخاصة أو غيرها من مدد الاشتراك التي يحصل عنها
في سداد الاشتراكات . ٣ - عائد استثمار أموال الإضافية المحصلة عن نظام المكافأة نتيجة التأخير
الاشتراكات والمبالغ الإضافية المذكورة بالفقرة السابقة في الحساب هذا الحساب . وتودع حصيلة
عليه في موعد أقصاه نهاية شهر السداد وبعد أدنى سبعة أيام عمل . ويستحق الشخص المؤمن
عن المدد من المبالغ الفعلية المودعة في هذا الحساب المشار إليه بالفقرة الأولى عائد استثمار عن
على تاريخ استحقاق أول الشهر التالي لإيداع المبالغ في الحساب وحتى نهاية الشهر السابق
رئيس الهيئة وبناء على تقرير لجنة الحقوق التأمينية ، وتحدد نسبة عائد الاستثمار وفقًا لقرار من

قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١

استثمار أموال الحساب إلى رصيد الحساب الخبراء وموافقة مجلس الإدارة . ويُضاف عائد
. الشخصى للمؤمن عليه فى نهاية كل سنة مالية

تاريخ العمل بالقانون يوقف العمل بالقرارات والاتفاقات التى أبرمت مع (المادة ١٢٩): اعتباراً من
الاجتماعى التى طلبت زيادة اشتراك العاملين بها فى نظام المكافأة وفقاً لقانون التأمينات الاجتماعية
مراعاة ما يأتى : ١- إذا الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ والقوانين المعدلة والمكملة له مع
قبل تاريخ العمل بالقانون ، تحسب هذه المدة كانت الجهة الإدارية قامت بأداء تكلفة الشراء بالكامل
المكافأة عند حلول واقعة استحقاق المكافأة . ٢- إذا ضمن مدة اشتراك المؤمن عليهم فى نظام
بإيداع دفعة تحت حساب تكلفة المكافأة يتم رد ما تبقى من مبالغ للجهة كانت الجهة الإدارية قامت
بالقانون ويتم إيقاف حساب مدد فى نظام المكافأة للعاملين بالجهة اعتباراً من تاريخ العمل الإدارية
وفقاً لأحكام المادة الرابعة . ٣- بالنسبة للجهات الصادر لها قرار بزيادة الاشتراك فى نظام المكافأة
بهذه القرارات اعتباراً من تاريخ العمل عشر من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ يتم إيقاف العمل
المكافأة عند حلول واقعة الاستحقاق أن يتم حساب مدة بالقانون ، ويراعى عند حساب الحق فى
الإضافية عن المدة من بداية الاشتراك حتى ٢٠٢٠/١/١ الاشتراك فى نظام المكافأة

المستحقة وفقاً لأحكام القانون عند تحقق واقعة استحقاق الحقوق (المادة ١٣٠): تصرف المكافأة
يأتى لأحكام المادتين (١٠٢ ، ١١٠) من هذه اللائحة ، وتقدر قيمة المكافأة وفقاً لما التأمينية وفقاً
للمؤمن عليه : أولاً - تقدير المكافأة عن المدة الحالية : تقدر المكافأة برصيد الحساب الشخصى
السابقة : ١- تقدير المكافأة عن حتى تاريخ واقعة الاستحقاق . ثانياً - تقدير المكافأة عن المدة
أجر تسوية معاش الأجر الأساسى وفقاً لأحكام : المدة الفعلية والمدة المحسوبة بالمبالغ المدخنة
الاشتراك بالشهور ÷ ١٢ - تقدير المكافأة عن المدة (المادة ١٠٣) من هذه اللائحة x مدة
(أ) فى حالة بلوغ السن أو الوفاة وفقاً للمعادلة الآتية : أجر التسوية : المشتراة فى نظام المكافأة
المعاش المبكر لأحكام المادة (١٠٣) من هذه اللائحة x مدة الاشتراك بالسنوات (ب) فى حالة وفقاً
الشراء قد تم عن طريق جدول (٤) أو العجز الجزئى أو الكلى وفقاً للمعادلة الآتية : ١- إذا كان
بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ قبل تعديله بالقانون رقم المرافق لقانون التأمين الاجتماعى الصادر
وفقاً لأحكام المادة (١٠٣) من هذه اللائحة x مدة الاشتراك ١٢٠ لسنة ٢٠١٤ : أجر التسوية
المقابل للسن من جدول رقم (٤) - قبل تعديله بالقانون رقم ١٢٠ لسنة بالسنوات x المعامل
تاريخ العمل بالقانون x ٣٠٪ - ٢- إذا كان الشراء قد تم عن طريق جدول (٤) المرافق ٢٠١٤ - فى
رقم ١٢٠ لقانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بعد تعديله بالقانون
مدة الاشتراك بالسنوات x لسنة ٢٠١٤ : أجر التسوية وفقاً لأحكام المادة (١٠٣) من هذه اللائحة
بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ٢٠١٤ فى تاريخ x المعامل المقابل للسن من جدول رقم (٤) بعد تعديله
المدة المشتراة ، القيمة الحالية للأقساط المتبقية وفقاً العمل بالقانون وتخصم من قيمة المكافأة عن
لقرار وزير المالية رقم ٥٥٤ لسنة ٢٠٠٧ بشأن القواعد المنفذة لأحكام للجدول رقم (٢) المرافق
الذى التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ويراعى بشأن أجر التسوية قانون
للأجر الأساسى تحسب على أساسه المكافأة المشتراة استبعاد جميع العلاوات الخاصة التى ضمت
المكافأة الإضافية للجهات الصادر لها قرار بعد تاريخ الشراء ولم يتم الاشتراك عنها . ثالثاً - تقدير

قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١

وفقاً لأحكام المادة الرابعة عشر من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ بزيادة الاشتراك في نظام المكافأة يحدد وفقاً لقواعد حساب أجر التسوية عن معاش الأجر الأساسي : ١٩٨٤ : ١- أجر التسوية (من هذه اللائحة . ٢- مدة الاشتراك في نظام المكافأة الإضافية : (أ (103) الواردة بالمادة الجهة في نظام تحسب مدة الاشتراك في نظام المكافأة الإضافية اعتباراً من تاريخ بدء اشتراك تاريخ النقل لجهة أخرى المكافأة الإضافية أو تاريخ التعيين أيهما ألحق حتى ٢٠١٩/١٢/٣١ أو الإجازات الخاصة لغير العمل التي لم غير مشتركة في نظام المكافأة الإضافية . (ب) لا تدخل مدد ضمن مدة الاشتراك في نظام المكافأة الإضافية . (ج) لا يبد المؤمن عليه الرغبة في الاشتراك عنها يتم أداء الاشتراكات الأصلية عنها ضمن مدة الاشتراك في نظام المكافأة تدخل مدد الخدمة التي لم الإضافية حساب المكافأة الإضافية : أجر التسوية x مدة الاشتراك بنظام المكافأة - 3 . الإضافية على تاريخ ضم بالشهور ÷ ١٢ - ٤- يتم خصم قيمة المكافأة الإضافية عن مدة الخدمة السابقة لأحكام قانون الخدمة المدنية العلاوات الخاصة والزيادة المقررة بنسبة (٩٪) بالنسبة للخاضعين المكافأة الإضافية وفقاً للمعادلة الآتية : التي ضمت للأجر الأساسي من تاريخ الاشتراك في نظام فرق العلاوة) x مدة الاشتراك السابقة على ضم العلاوة في قيمة العلاوة الخاصة أو الزيادة (أو بالشهور ÷ ١٢ مع مراعاة أنه عند تطبيق قواعد حساب أجر التسوية ونتج نظام المكافأة الإضافية الأجر التي دخلت في حساب المتوسط يتم تخفيض قيمة العلاوة الخاصة بالقيمة التي عنها تخفيض ناتج البند (٤) . تم تخفيض الأجر بها . ٥- صافي المكافأة الإضافية = ناتج البند (٣) مطروحاً منه . الإضافية ٦- لا تطبق قواعد الحد الأدنى للمكافأة على نظام المكافأة

المؤمن عليه تصرف المكافأة لمستحق المعاش أو تعويض الدفعة (المادة ١٣١): في حالة وفاة للأنصبة المحددة بالجدول رقم (٧) المرافق للقانون ، فإن لم يوجد سوى مستحق واحد الواحدة وفقاً الصحيح ، توزع عن الواحد أدى إليه المبلغ بالكامل ، وإذا كانت نسبة التوزيع بين المستحقين تقل حالة عدم وجود مستحقين المكافأة بالكامل على المستحقين بنسبة توزيع المعاش بينهم ، وفي للمعاش يصرف هذا الرصيد للورثة الشرعيين

من الفئات الواردة بالمواد (٦،٥،٣) من هذه اللائحة الانتفاع (المادة ١٣٢): يجوز للمؤمن عليه : الإضافي وفقاً لأحكام المادة (٣٨) من القانون إذا توفرت بشأنهم الشروط الآتية بنظام المعاش أجر المؤمن أولاً - المؤمن عليه من الفئات الواردة بالمادة (٣) من هذه اللائحة : ١- أن يتجاوز الانتفاع بهذا النظام على عليه الحد الأقصى لأجر الاشتراك التأميني . ٢- تقديم المؤمن عليه طلب ألا يكون للهيئة أي مبالغ مستحقة -النموذج رقم (٢١) المرافق قبل بلوغه سن الشيخوخة . ٣ الطلب . ثانياً - المؤمن عليه من الفئات الواردة على المؤمن عليه وواجبة الأداء في تاريخ تقديم أن يكون المؤمن عليه مشتركاً عن أعلى فئة دخل اشتراك 1- بالمادتين (٦،٥) من هذه اللائحة المرافق . ٢- تقديم المؤمن عليه طلب الانتفاع بهذا النظام على النموذج رقم (1) بالجدول رقم المرافق قبل بلوغه سن الشيخوخة . ٣- ألا يكون للهيئة أي مبالغ مستحقة على المؤمن (21) عليه وواجبة الأداء في تاريخ تقديم الطلب

قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١

الاشتراكات في نظام المعاش الإضافي بواقع (١٠٪) شهرياً يتحملها (المادة ١٣٣): تكون نسبة الفئات ويكون الانتفاع بهذا النظام وفقاً للقواعد الآتية: أولاً - المؤمن عليه من المؤمن عليه باقى أجر المؤمن عليه الواردة بالمادة (٣) من هذه اللائحة: ١- يكون الاشتراك في هذا النظام عن يجاوز (١٠٠٪) من الحد الأقصى لأجر الزائد عن الحد الأقصى لأجر الاشتراك التأميني وبما لا الاشتراكات في المواعيد الدورية لأداء الاشتراكات ويسرى الاشتراك ٢- يلتزم صاحب العمل بأداء الاشتراكات وتحصيلها ما يسرى بشأن اشتراكات التأمين الاجتماعي من بشأن التأخير في أداء مدد يلتزم المؤمن عليه بأداء الاشتراكات في هذا النظام خلال المدد الآتية: (أ) - أحكام ٣ الإجازات الخاصة الإعارة الخارجية بدون أجر ومدد الإجازات الخاصة للعمل بالخارج (ب) مدد الإجازات الدراسية بدون (بدون أجر التي أبدى المؤمن عليه الرغبة في الاشتراك عنها (ج) انتفاع المؤمن عليه بهذا النظام إذا انتفى أى أجر (د) مدد البعثات العلمية بدون أجر ٤- يوقف بالبند أولاً من المادة (١٣٢) من هذه اللائحة ثانياً - شرط من شروط الانتفاع المشار إليها الواردة بالمادتين (٥ ، ٦) من هذه اللائحة: ١- يحدد المؤمن عليه في المؤمن عليه من الفئات التي يريد الاشتراك عنها بما لا يجاوز (١٠٠٪) من أعلى فئة بجدول دخل الاشتراك طلبه القيمة الاشتراكات يلتزم المؤمن عليه بأداء الاشتراكات في هذا النظام في المواعيد الدورية لأداء 2- اشتراكات التأمين الاجتماعي ويسرى بشأن التأخير في أداء الاشتراكات وتحصيلها ما يسرى بشأن إذا انتفى أى شرط من شروط الانتفاع المشار من أحكام ٣- يوقف انتفاع المؤمن عليه بهذا النظام من هذه اللائحة ٤- تعدل فئة دخل الاشتراك في تأمين (132) إليها بالبند ثانياً من المادة إلى أعلى فئة بالجدول رقم (١) المرافق سنوياً وفقاً لطلب الاشتراك في الشيخوخة والعجز والوفاء . الإضافي المعاش

باتشاء حساب شخصي للمعاش الإضافي لكل مؤمن عليه تودع فيه (المادة ١٣٤): تقوم الهيئة المحصلة فعلياً لحساب المعاش الإضافي ، ويتكون الحساب الشخصي المشار حصيلة الاشتراكات الآتى: ١- الاشتراكات التي تم تحصيلها فعلياً لحساب المعاش الإضافي سواء عن مدد إليه من اشتراكات الاشتراك الفعلية أو الإجازات الخاصة أو غيرها من مدد الاشتراك التي يحصل عنها نتيجة التأخير في سداد المعاش الإضافي ٢- المبالغ الإضافية المحصلة عن نظام المعاش الإضافي من أول الشهر التالي لإيداع المبالغ الاشتراكات ٣- عائد استثمار أموال هذا الحساب عن المدة مالية ، على أن تحدد نسبة عائد الاستثمار وفقاً في الحساب الشخصي ، ويودع في نهاية كل سنة تقرير لجنة الخبراء وموافقة مجلس الإدارة ٤- في حالة لقرار من رئيس الهيئة وبناء على ينقل رصيد الحساب الشخصي للمؤمن عليه إلى الحساب العام للمعاش استحقاق المعاش الإضافي . الإضافي

يصرف منه المعاش الإضافي المستحق لصاحب المعاش الإضافي (المادة ١٣٥): ينشأ حساب عام هذا الحساب مما يأتى: (أ) رصيد الحساب الشخصي للمؤمن عليهم والمستحقين ، ويتم تمويل المعاش الإضافي (ب) عائد استثمار رصيد الحساب العام عند استحقاق

قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١

الخبراء إعداد تقييم اكتواري للحساب العام للمعاش الإضافي على (المادة ١٣٦): تتولى لجنة الكامل، وتعرض نتيجة التقييم على مجلس الإدارة لاتخاذ ما يراه من إجراءات أساس نظام التمويل . هذا الشأن في

الإضافي في حالة استحقاق المؤمن عليه معاشًا وفقًا لأي حالة من (المادة ١٣٧): يستحق المعاش المعاش في تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة . ويحسب المعاش الإضافي بقسمة حالات استحقاق المعاش الحساب الشخصي على دفعة الحياة في تاريخ الاستحقاق ، ويضاف هذا المعاش إلى رصيد الشأن تقديم طلب المستحق في تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة مع مراعاة ما يأتي : ١- لصاحب الحد الأقصى لأجر بصرف رصيد الحساب الشخصي إذا كانت قيمة المعاش تقل عن (١٠٪) من التقيد بالحدود القصوى للمعاش الاشتراك في تاريخ الاستحقاق . ٢- يستحق المعاش الإضافي دون بالإضافة إلى الحدود الدنيا للمعاش المنصوص عليها بالقانون . ٣- يستحق المعاش الإضافي عليه من الفئات الواردة بالمادة (٣) من هذه اللائحة المنصوص عليها بالقانون . ٤- يجمع المؤمن الأحوال بين المعاش الإضافي والمعاشات المستحقة في تأمين الشيخوخة أو المستحقين عنه بحسب والوفاة وتأمين إصابات العمل بدون حدود . ٥- يدخل المعاش الإضافي في وعاء حساب والعجز ما يسرى زيادة المعاشات المقررة بالمادة (٣٥) من القانون . ٦- يسرى على المعاش الإضافي المؤمن عليه دون على معاش تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة من أحكام . ٧- في حالة وفاة للورثة الشرعيين . وفي وجود مستحقين للمعاش يصرف الرصيد المتوافر في الحساب الشخصي . رصيد الحساب الشخصي جميع الأحوال لا يستحق معاش إضافي في أي تاريخ لاحق لصرف

المؤمن عليه تعويض الدفعة الواحدة لعدم توفر شروط استحقاق (المادة ١٣٨): في حالة استحقاق الشيخوخة والعجز والوفاة ، يُصرف الرصيد المتوافر في الحساب الشخصي المعاش في تأمين . أو المستحقين لتعويض الدفعة الواحدة بحسب الأحوال للمؤمن عليه

الجمهورية بناءً على عرض الوزير المختص بالتأمينات الاجتماعية (المادة ١٣٩): يصدر رئيس المالية ورئيس الهيئة قرارًا بنسبة زيادة المعاشات المستحقة حتى ٣٠ يونيو بالتنسيق مع وزير مع (15%) عام اعتبارًا من أول يوليو بنسبة لا تقل عن معدل التضخم وبما لا يزيد على من كل إلى الحد الأقصى مراعاة ما يأتي : ١- لا تزيد قيمة الزيادة في المعاش عن نسبة الزيادة منسوبة التأمين الاجتماعي بصندوق لأجر الاشتراك الشهري في ٣٠ يونيو من كل عام . ٢- تتحمل حسابات حسب الأحوال ، بنسبة الزيادة عن جزء التأمين الاجتماعي المشار إليه بالمادة (٥) من القانون العامة بباقي قيمة الزيادة . ٣- تستحق الزيادة لمعاش المعاش الذي يلتزم به ، وتتحمل الخزنة المنهي للخدمة . ٤- تعتبر الزيادة جزءًا من المعاش عند حساب الزيادة العجز الجزئي الإصابي غير تاريخ ألا تقل قيمة المعاش بعد الزيادة عن (٦٥٪) من الحد الأدنى لأجر الاشتراك في -5. التالية غير المنهي للخدمة استحقاق الزيادة ، ولا يسرى حكم هذا البند على معاش العجز الجزئي الإصابي . في تاريخ استحقاق الزيادة . ٦- توزع الزيادة بين المستحقين بنسبة ما يصرف لهم من معاش

كان ابنًا أو العجز الكامل ، والولد العاجز عن الكسب سواء (المادة ١٤٠): يستحق صاحب معاش اثنتي عشرة سنة ميلادية كاملة ، إعانة عجز تقدر بنسبة (٢٠٪) من قيمة ما بنتًا متى بلغ سنه

قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١

من من معاش إذا قررت الهيئة المعنية بالتأمين الصحي أنه يحتاج إلى المعاونة الدائمة يستحقه شخص آخر للقيام بأعباء حياته اليومية	
العجز في الحالات الآتية : ١- فقد البصر كليًا . ٢- فقد الذراعين . (المادة ١٤١ :) تستحق إعانة عن الطرفين السفليين . ٤- الشلل الرباعي الكامل . ٥- شلل الطرفين السفليين المقعد ٣- فقد هبوط القلب المزمن -الحركة . ٦- الشلل النصفى التام المقعد عن الحركة . ٧- المرض العقلي ٨- العضلى التى تقعد عن الحركة . ١٠- الشديد . ٩- التشوهات الشديدة بالعظام والمفاصل والضمور الحركة . ١١- الحالات الأخرى التى تقرر الهيئة الأورام الخبيثة المصحوبة بمضاعفات تعجز عن للمعاونة الدائمة من شخص آخر للقيام بأعباء الحياة اليومية ، المعنية بالتأمين الصحي حاجتها . من رئيس مجلس إدارة الهيئة المعنية بالتأمين الصحي أو من ينوبه وتعتمد هذه الحالات	
صاحب الحالة على الهيئة المعنية بالتأمين الصحي بناء على (المادة ١٤٢ :) تقوم الهيئة بعرض سواء فى تاريخ استحقاق المعاش أو فى تاريخ لاحق لذلك ، وتصدر طلب يقدم من صاحب الشأن بالتأمين الصحي قرارها بمدى الحاجة إلى المعاونة الدائمة من شخص آخر . وإذا الهيئة المعنية فيجوز الهيئة المعنية بالتأمين الصحي عدم الحاجة للمعاونة اليومية الدائمة من شخص آخر قررت القانون . ويعاد لصاحب الشأن أن يطلب إعادة النظر فى قرارها وفقاً لأحكام المادة (١٤٨) من مدى استمرار حاجته توقيع الكشف الطبى على صاحب الشأن المقرر له هذه الإعانة لتقرير التى ترى الهيئة المعنية بالتأمين للمعاونة الدائمة اليومية من شخص آخر وذلك بالنسبة للحالات . لالنتهاء وفقاً للمواعيد التى تقررهما الصحي أن حاجتها للمعاونة اليومية قابلة	
اعتباراً من تاريخ استحقاق المعاش أو من أول الشهر التالى (المادة ١٤٣ :) تصرف إعانة العجز الطبية حاجة صاحب الشأن للمعاونة الدائمة اليومية من شخص آخر بالنسبة لتاريخ تقرير الجهة التى تتقدم بطلب بعد تاريخ استحقاق المعاش . وتقطع الإعانة اعتباراً من أول الشهر للحالات مزاوله أى مهنة التالى لتاريخ تحقق إحدى الحالات الآتية : ١- التحاق صاحب الشأن بأى عمل أو على إخطار من الهيئة المعنية . ٢- زوال الحاجة إلى المعاونة اليومية الدائمة من شخص آخر بناء توقيع الكشف الطبى عليه فى التاريخ المحدد بالتأمين الصحي . ٣- عدم تقدم صاحب الشأن لإعادة . لإعادة الفحص . ٤- الوفاة	
بأحكام نظام التأمين الصحي الشامل الصادر بالقانون رقم ٢ لسنة (المادة ١٤٤ :) مع عدم الإخلال هذا الباب على المؤمن عليهم الوارد ذكرهم فى المادة (٣) من هذه اللائحة ٢٠١٨ تسرى أحكام 2- إلى الفئات الآتية : ١- العاملين بالقطاع الخاص الذين تقل أعمارهم عن ١٨ سنة بالإضافة الصيغى . ٤- المتدربين والتلاميذ الصناعيين . ٣- الطلاب المشتغلين فى مشروعات التشغيل تسرى فى شأنهم أحكام تأمين المكلفين بالخدمة العامة . ٥- الملتحقين بعمل بعد سن الشيخوخة ولا . الشيخوخة والعجز والوفاة	
الإصابة الناتجة عن الإجهاد أو الإرهاق من العمل إصابة عمل ما (المادة ١٤٥ :) يشترط لاعتبار يكون المصاب قد بلغ سن الشيخوخة . ٢- أن يكون الإجهاد أو الإرهاق ناتجاً عن بذل يأتى : ١- ألا الأصلى مجهود إضافى يفوق المجهود العادى للمؤمن عليه سواء بذل هذا المجهود فى وقت العمل	

قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١

بإنجاز عمل معين فى أو فى غيره . ٣- أن يكون المجهود الإضافى ناتجاً عن تكليف المؤمن عليه تكليفه بإنجاز عمل معين فى وقت وقت محدد يقل عن الوقت اللازم عادة لإنجاز هذا العمل ، أو ارتباط مباشر بين حالة الإجهاد أو الإرهاق محدد بالإضافة إلى عمله الأصلي . ٤- أن يكون هناك تكون الفترة الزمنية للإجهاد أو الإرهاق كافية لوقوع الحالة من العمل والحالة المرضية . ٥- أن تكون الحالة الناتجة عن الإجهاد أو الإرهاق ذات مظاهر مرضية حادة . ٧- أن المرضية . ٦- أن نزيف (عن الإجهاد أو الإرهاق فى العمل إصابة المؤمن عليه بأحد الأمراض التالية : (أ) ينتج (ب) الانسداد . المخ أو انسداد شرايين المخ متى ثبت ذلك بوجود علامات إكلينيكية واضحة الحالة المرضية ناتجة عن بالشرايين التاجية للقلب متى ثبت ذلك بصفة قاطعة . ٨- ألا تكون إصابته بأى من مرضى الإجهاد أو مضاعفات أو تطور لحالة مرضية سابقة . ويراعى أن من ثبت من جهة عمله ، ولا يقبل ملف إصابة جديدة الإرهاق من العمل لا يتم تكليفه بأى أعمال إضافية . ناتجة عن الإجهاد أو الإرهاق

الباب الخامس: فى تأمين المرض

بأحكام قانون نظام التأمين الصحى الشامل الصادر بالقانون رقم ٢ (المادة ٦١): مع عدم الإخلال بنسب الاشتراكات المستحقة وفقاً لتأمين المرض على النحو الآتى : ١- حصة لسنة ٢٠١٨ تتحدد وتقدر على النحو الآتى : (أ) ٣٪ من أجور اشتراك المؤمن عليهم المشار إليهم فى صاحب العمل وتلتزم هذه البنود (١٢ و ٣) من المادة (٣) من هذه اللائحة وذلك للعلاج والرعاية الطبية ، من أجور (3.25٪) الجهات بأداء تعويض الأجر ومصاريف الانتقال عن تأمين المرض . (ب) حصة المؤمن عليه وتقدر على 2- . الاشتراك بالنسبة لباقي المؤمن عليهم من العاملين لدى الغير عليهم لدى الغير . (ب) ٤٪ من فئة دخل أو أجر النحو الآتى : (أ) ١٪ من أجور اشتراك المؤمن الفئات المشار إليهم بالمادتين (٧،٥) من هذه اللائحة . الاشتراك الشهري للمؤمن عليهم من المرض على الوجه الآتى : ١- (٤٪) للعلاج والرعاية الطبية . ٢- وتوزع اشتراكات تأمين تعويض الأجر ومصاريف الانتقال للمؤمن عليهم المنصوص عليهم بـ (ب) من البند (٢٥، ١٠) لأداء بعلاج من هذه المادة . وفى حالة تصريح الهيئة المعنية بالتأمين الصحى لصاحب العمل (1) والرعاية الطبية إلى المريض لديه ورعايته طبياً يتم تخفيض نسبة الاشتراكات المخصصة للعلاج نسبة (٢٥، ١٠)٪ لأداء تعويض (١٪) من أجور المؤمن عليهم يتحملها صاحب العمل بالإضافة إلى التخفيض اعتباراً من أول الشهر التالى الأجر ومصاريف الانتقال للمؤمن عليهم . ويسرى هذا حصة بواقع (١٪) من قيمة المعاش بالنسبة 3- . لصدر قرار الهيئة المعنية بالتأمين الصحى العلاج والرعاية الطبية . ٤- حصة بواقع (٢٪) من معاش لأصحاب المعاشات المنتفعين بأحكام العلاج والرعاية الطبية . وتسدد الاشتراكات المنصوص عليها بهذه المستحقين المنتفعين بأحكام الهيئة المعنية بالتأمين الصحى عدا نسبة الاشتراك المقابلة لتعويض الأجر ومصاريف المادة إلى الانتقال .

مع عدم الإخلال بأحكام قانون نظام التأمين الصحى الشامل الصادر بالقانون رقم ٢ لسنة ٢٠١٨ يمول تأمين المرض مما يأتي: ١- الاشتراكات الشهرية للمؤمن عليهم المشار إليهم بالمادة (٢) من هذا القانون وتشمل: (أ) حصة صاحب العمل وتقدر على النحو الآتى: ١- (٣٪) من أجور المؤمن عليهم المشار إليهم بالبندين (١، ٢) من البند (أولاً) من المادة (٢) من هذا القانون وذلك للعلاج والرعاية الطبية، وتلتزم الجهات المشار إليها بأداء تعويض الأجر ومصاريف الانتقال المنصوص عليها فى هذا الباب. ٢- (٣، ٢٥)٪ من أجور المؤمن عليهم المنصوص عليهم بالبنود (٣، ٤، ٥) من البند أولاً من المادة (٢) من هذا القانون. (ب) حصة المؤمن عليهم وتقدر على النحو الآتى: ١- (١٪) من الأجور بالنسبة للعاملين. ٢- (٤٪) من فئة دخل أو أجر الاشتراك الشهري للمؤمن عليهم من الفئات المشار إليها بالبندين ثانياً ورابعاً من المادة (٢) من هذا القانون. ٣- (١٪) من المعاش بالنسبة لأصحاب المعاشات المنتفعين بأحكام العلاج والرعاية الطبية الواردة فى هذا الباب. ٤- (٢٪) من المعاش بالنسبة للمستحقين المنتفعين بأحكام العلاج والرعاية الطبية الواردة فى هذا الباب. وتوزع نسب اشتراكات تأمين المرض وفقاً للآتى: (٤٪) للعلاج والرعاية الطبية لغير أصحاب المعاشات. (٢٥، ١٠)٪ لأداء تعويض الأجر ومصاريف الانتقال للمؤمن عليهم المنصوص عليهم بالبنود (٣، ٤، ٥) من البند أولاً من المادة (٢) من هذا القانون، ويجوز لرئيس الهيئة أن يعفى صاحب العمل من أداء هذا الاشتراك مقابل التزامه بأداء تعويض الأجر ومصاريف الانتقال. ويجوز لصاحب العمل علاج المريض ورعايته طبياً بتصريح من الهيئة المعنية بالتأمين الصحى وفقاً للشروط والأوضاع التى يتضمنها القرار المنصوص عليه بالمادة (٤٨) من هذا القانون وذلك مقابل تخفيض نسبة الاشتراكات المخصصة للعلاج والرعاية الطبية إلى (١٪) من أجور المؤمن عليهم يتحملها صاحب العمل بالإضافة إلى نسبة الاشتراكات المخصصة لتعويض الأجر ومصاريف الانتقال والمحددة بواقع (٢٥، ١٠)٪ من أجور المؤمن عليهم. ٢- ريع استثمار أموال هذا التأمين.

**قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١**

المادة ٧١: تسري أحكام هذا الباب تدريجياً على المؤمن عليهم الذين يصدر بتحديدهم قرار من رئيس مجلس إدارة الهيئة المعنية بالتأمين الصحي، وذلك دون الإخلال بحقوق المؤمن عليهم الذين انتفعوا بتأمين المرض وفقاً لأحكام قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون قواعد وإجراءات تحصيل الاشتراكات وتوريدها للهيئة بالنسبة للمؤمن عليهم من الفئات المشار إليها بالبندين ثانياً ورابعاً من المادة (٢) من هذا القانون.	المادة ٧٢: تسري أحكام هذا الباب على فئات أصحاب المعاشات والمستحقين وفقاً للقواعد والأولويات التي يصدر بها قرار من رئيس مجلس إدارة الهيئة المعنية بالتأمين الصحي بعد الاتفاق مع رئيس الهيئة، وذلك دون الإخلال بحقوق فئة أصحاب المعاشات والمستحقين الذين انتفعوا بتأمين المرض وفقاً لأحكام قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥
المؤمن عليه، الخاضع لأحكام هذا الفصل، بأحكام تأمين المرض (المادة ٢١٠): يشترط لانتفاع يكون قد روعي بشأنه كافة إجراءات التأمين المنصوص عليها بالمواد السابقة. ما يأتي: ١- أن يكون المؤمن عليه قد سدد كافة الاشتراكات المستحقة عليه حتى تاريخ اعتماد نموذج ٢- أن ٤- اشتراكه في تأمين المرض. ٣- أن يكون حاملاً لبطاقة اشتراك عامل مقاولات سارية الشهران يكون مشتركاً فيه لمدة ثلاثة أشهر متصلة أو ستة أشهر متقطعة، على أن يكون الأخيران متصلين.	المادة ٧٣: يشترط لانتفاع المريض بمزايا هذا التأمين أن يكون مشتركاً فيه لمدة ثلاثة أشهر متصلة أو ستة أشهر متقطعة بحيث يكون الشهران الأخيران متصلين، ويدخل في حساب هذه المدة مدد انتفاعه بمزايا العلاج التي يقدمها صاحب العمل على نفقته. ولا يسري الشرط المنصوص عليه في الفقرة السابقة على الفئات المشار إليها بالبندين (١، ٢) من البند أولاً من المادة (٢) من هذا القانون، كما لا يسري في شأن أصحاب المعاشات.
المادة ٧٤: مع عدم الإخلال بأحكام قانون نظام التأمين الصحي الشامل الصادر بالقانون رقم (٢) لسنة ٢٠١٨، يوقف سريان أحكام هذا التأمين خلال المدد الآتية: ١- مدة عمل المؤمن عليه لدى جهة لا تخضع لهذا التأمين. ٢- مدة التجنيد الإلزامي والاستبقاء والاستدعاء للقوات المسلحة. ٣- مدد الإجازات الخاصة والإجازات والإجازات الدراسية والبعثات العلمية، التي يقضيها المؤمن عليه خارج البلاد.	المادة ٧٥: تتولى الهيئة المعنية بالتأمين الصحي علاج المصاب أو المريض ورعايته طبياً إلى أن يشفى أو يثبت عجزه، وللهيئة الحق في ملاحظة المصاب أو المريض حيثما يجرى علاجه. ويقصد بالعلاج والرعاية الطبية ما هو منصوص عليه في المادة (٤٧) من هذا القانون، وكذلك الرعاية الطبية والعلاج للمؤمن عليهم أثناء الحمل والولادة.
المادة ٧٦: إذا حال المرض بين المؤمن عليه وبين أداء عمله، تلتزم الجهة المختصة بصرف تعويض الأجر أن تؤدي له خلال فترة مرضه تعويضاً يعادل (٧٥٪) من أجره اليومي المسدد عنه الاشتراكات لمدة تسعين يوماً ويزاد بعدها إلى ما يعادل (٨٥٪) من الأجر المذكور. ويشترط ألا يقل التعويض في جميع الأحوال عن الحد الأدنى المقرر قانوناً للأجر. ويستمر صرف التعويض طوال مدة مرضه أو حتى ثبوت العجز الكامل أو حدوث الوفاة بحيث لا تتجاوز مدة ١٨٠ يوماً في السنة الميلادية الواحدة. واستثناء من الأحكام المتقدمة، يمنح المريض بأحد الأمراض المزمنة تعويضاً يعادل أجر الاشتراك طوال مدة مرضه إلى أن يشفى أو تستقر حالته استقراراً يمكنه من العودة إلى مباشرة عمله أو يتبين عجزه عجزاً كاملاً. ويجوز للجهة الملزمة بتعويض الأجر أن تقرر وقف صرفه عن المدة التي يخالف فيها المؤمن عليه تعليمات العلاج. وعلى وحدات الجهاز الإداري	المادة ٧٦: إذا حال المرض بين المؤمن عليه وبين أداء عمله، تلتزم الجهة المختصة بصرف تعويض الأجر أن تؤدي له خلال فترة مرضه تعويضاً يعادل (٧٥٪) من أجره اليومي المسدد عنه الاشتراكات لمدة تسعين يوماً ويزاد بعدها إلى ما يعادل (٨٥٪) من الأجر المذكور. ويشترط ألا يقل التعويض في جميع الأحوال عن الحد الأدنى المقرر قانوناً للأجر. ويستمر صرف التعويض طوال مدة مرضه أو حتى ثبوت العجز الكامل أو حدوث الوفاة بحيث لا تتجاوز مدة ١٨٠ يوماً في السنة الميلادية الواحدة. واستثناء من الأحكام المتقدمة، يمنح المريض بأحد الأمراض المزمنة تعويضاً يعادل أجر الاشتراك طوال مدة مرضه إلى أن يشفى أو تستقر حالته استقراراً يمكنه من العودة إلى مباشرة عمله أو يتبين عجزه عجزاً كاملاً. ويجوز للجهة الملزمة بتعويض الأجر أن تقرر وقف صرفه عن المدة التي يخالف فيها المؤمن عليه تعليمات العلاج. وعلى وحدات الجهاز الإداري

**قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١**

الدولة والهيئات العامة ووحدات القطاع العام ووحدات قطاع الأعمال العام تنفيذ هذا النص دون حاجة إلى صدور قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة المعنية بالتأمين الصحي المشار إليه في المادة (٧٠) من هذا القانون.

مادة ٧٧ تستحق المؤمن عليها في حالة الحمل والوضع تعويضا عن الأجر يعادل (٧٥٪) من الأجر المشار إليه في الفقرة الأولى من المادة (٧٦) من هذا القانون تؤديه الجهة المختصة بصرف تعويض الأجر، وذلك عن مدة إجازة الحمل والوضع المنصوص عليها بقانون الطفل أو بقانون العمل أو بأنظمة العاملين المدنيين بالدولة أو بالقطاع العام أو بقطاع الأعمال العام بحسب الأحوال، بشرط ألا تقل مدة اشتراكها في التأمين عن عشرة أشهر.

المختصة بصرف تعويض الأجر بمصاريف انتقال المصاب من محل (المادة ١٦٤): تلتزم الجهة وبالعكس وفقاً للقواعد الآتية : ١- يستحق المصاب مصاريف الانتقال الإقامة إلى مكان العلاج إذا الخاصة من محل الإقامة إلى مكان العلاج وبالعكس داخل أو خارج البلد الذي يقيم به بالوسائل أن حالة المصاب لا قرر الطبيب المعالج على بطاقة التردد للعلاج أو في الإخطار بانتهاء العلاج مصاريف الانتقال بالوسائل العادية تسمح باستعمال وسائل الانتقال العامة . ٢- يستحق المصاب لم يقرر الطبيب المعالج أن حالة المصاب تتطلب من محل الإقامة إلى مكان العلاج وبالعكس إذا مكان العلاج يقع خارج البلد الذي يقيم فيه المصاب أما إذا كان استعمال وسيلة انتقال خاصة وكان . يستحق مصاريف انتقال يقع داخله فلا

مادة ٧٨ تتحمل الجهة المختصة بصرف تعويض الأجر مصاريف انتقال المريض بوسائل الانتقال العادية من محل الإقامة إلى مكان العلاج إذا كان يقع خارج المدينة التي يقيم بها، وبوسائل الانتقال الخاصة متى قرر الطبيب المعالج أن حالة المريض الصحية لا تسمح باستعماله وسائل الانتقال العادية. وتتبع في تنظيم الانتقال ومصاريفه القواعد التي يصدر بها قرار من رئيس الهيئة بناء على موافقة مجلس الإدارة. وفي جميع الأحوال، لا تسري أحكام تعويض الأجر ومصاريف الانتقال على أصحاب المعاشات أو المستحقين.

مادة ٧٩ لا تخل أحكام هذا التأمين بما قد يكون للمصاب أو المريض من حقوق مقررة بمقتضى القوانين أو اللوائح أو النظم الخاصة أو العقود المشتركة أو الاتفاقيات أو غيرها فيما يتعلق بتعويض الأجر ومستويات الخدمة وذلك بالنسبة للقدرة الزائد عن الحقوق المقررة في هذا التأمين.

مادة ٨٠ مع مراعاة أحكام المادة (٤٧) من هذا القانون، يكون علاج المصاب أو المريض ورعايته طبيا في جهات العلاج التي تحددها لهم الهيئة المعنية بالتأمين الصحي، ولا يجوز لهذه الهيئة أن تجرى ذلك العلاج أو تقدم الرعاية الطبية في العيادات أو المصحات النوعية أو المستشفيات العامة أو المراكز المتخصصة إلا بمقتضى اتفاقيات خاصة تعقد لهذا الغرض، ويحدد في هذه الاتفاقيات الحد الأدنى لمستويات الخدمة الطبية وأجرها، ولا يجوز أن يقل مستوى الخدمة الطبية في هذه الحالة عن الحد الأدنى الذي يصدر به قرار من رئيس مجلس إدارة الهيئة المعنية بالتأمين الصحي بالاتفاق مع رئيس الهيئة.

المعنية بالتأمين الصحي إجراء فحص طبي ابتدائي عام لكل مرشح (المادة ١٥٦): تتولى الهيئة الأمراض المهنية المنصوص عليها بالجدول رقم (١) المرافق للقانون للتحقق لعمل يعرضه لأحد الطبى لياقته صحياً للقيام بهذا العمل ، وذلك قبل تسلمه العمل . ويراعى فى إجراء الفحص من نظام التأمين طبيعة العمل ونوع المرض المعرض له المرشح للعمل . ومع عدم الإخلال بأحكام المعنية بالتأمين الصحى بفحص الصحى الشامل الصادر بالقانون رقم ٢ لسنة ٢٠١٨ تلتزم الهيئة إليها دورياً وتكون هى الجهة المسنولة المؤمن عليهم المعرضين للإصابة بأحد الأمراض المشار الأمراض المهنية ، وتحصل الهيئة المذكورة على مقابل عن تحديد أعداد المعرضين للإصابة بأحد

مادة ٨١ تلتزم الهيئة المعنية بالتأمين الصحي بفحص العاملين المعرضين للإصابة بأحد الأمراض المهنية المبينة في الجدول رقم (١) المرافق لهذا القانون، وذلك مقابل تحصيلها مقابل خدمة مقداره خمسون جنيها عن كل مؤمن عليه معرض للإصابة بالأمراض المذكورة ويتحمل به صاحب العمل.

قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١

كل مؤمن عليه تقوم بفحصه ويتحمل صاحب العمل بقيمة مقابل خدمة مقداره خمسون جنيهاً عن خلال عشرة أيام من تاريخ مطالبتها به . ويكون الفحص الطبى الدورى فى الخدمة ويلتزم بسداده الآتية : أولاً - مرة كل سنة أشهر بالنسبة إلى العمال المعرضين للإصابة بالأمراض الأوقات لأبخرة الرصاص المهنية الآتية : ١- التسمم بالرصاص ومضاعفاته إذا كانت طبيعة العمل تعرضهم للمماثلة ذات النشاط . ٢- الأمراض والأعراض الباثولوجية التى تنشأ عن الراديووم والمواد ومضاعفاته (أحد مركبات الكبريت) . الإشعاعى وأشعة إكس . ٣- التسمم بثانى كبريتور الكربون ومضاعفاته - فى عمليات الدباغة . ٥- التسمم بالبنزول . ٤- التأثير بالكروم وما ينشأ عنه من قرح مشتقاتها ومضاعفات ذلك التسمم . ثانياً - مرة كل سنة بالنسبة إلى العمال ومركباته أو مثيلاته أو العمليات المعرضين للإصابة بالأمراض المهنية الآتية : ١- التسمم بالرصاص ومضاعفاته فى غير ينشأ عنه من قرح أو الأعمال التى تعرض العمال لأبخرة الرصاص . ٢- التأثير بالكروم وما التسمم بالأنثيمون - 4 . ومضاعفات فى غير صناعة الدباغة . ٣- التسمم بالزئبق ومضاعفاته بالفسفور ومضاعفاته . ٧- التسمم ومضاعفاته . ٥- التسمم بالزرنيخ ومضاعفاته . ٦- التسمم ومضاعفاته . ٩- سرطان الجلد الأولى والتهابات بالمنجنيز ومضاعفاته . ٨- التسمم بالكبريت العين من الحرارة والضوء وما نشأ عنها من مضاعفات . ١١- الجلد والعين المزمنة . ١٠- تأثر عنه من قرح ومضاعفات . ١٢- التسمم بالبتروول أو غازاته أو مشتقاته التأثير بالنيكل وما ينشأ التسمم بالكلوروفورم ورابع كلورور الكربون . ١٤- التسمم برابع كلورور الأثيل - 13 . ومضاعفاته المجموعة وثالث كلورور الأثيلين والمشتقات الهالوجينية الأخرى للمركبات الأيدروكربونية من التسمم بالكادميوم ومضاعفاته - الأليفاتية . ١٥- التسمم بالنترات والنيتريانات النيتروجلوسرين . ١٦- المختلفة ومضاعفاته . ١٨- الأمراض . ١٧- التسمم بالكحول والجليكول والكيتون بأنواعها الأشعة فوق البنفسجية . (ب) الأشعة تحت (الناتجة عن الإشعاعات غير المؤينة مثل : أ) ثالثاً - مرة كل سنتين بالنسبة إلى العمال المعرضين . الحمراء . ١٩- التسمم بمبيدات الآفات المبينه بالجدول رقم (١) المرافق للقانون . وللجهة الطبية القائمة للإصابة بباقى الأمراض الدورى إعادة فحص أى عامل معرض لمرض مهنى بعد مدة من الفترات الدورية بالفحص الطبى الفحص إليها فى الفقرة السابقة إذا وجد أن حالته الصحية تستدعى ذلك . وثبتت نتيجة المشار أمام اسم كل عامل فى الطبى الابتدائى والدورى لكل عامل على البطاقة الخاصة به وتسجل النتائج البطاقة والسجل المشار إليهما وفقاً السجل المعد لهذا الغرض على أن يلتزم صاحب العمل بتوفير السرية التامة فيما يتعلق بنتائج الفحص الطبى ولا للنماذج التى تعد لهذا الغرض . ويجب مراعاة بين المختصين ويجوز إعطاء صورة من البيانات للعامل بناء على يجوز تداول هذه المعلومات إلا . طلب كتابى منه

بإخطار المصاب بانتهاء العلاج وبما يكون قد تخلف لديه من (المادة ١٦٢): تلتزم جهة العلاج يطلب إعادة النظر فى قرار جهة العلاج وفقاً لأحكام التحكيم الطبى عجز ونسبته وللمصاب أن فى الفصل العاشر من هذا الباب . كما تلتزم جهة العلاج بالإخطار المشار إليه فى المنصوص عليها العلاج (إن وجدت) الفقرة السابقة بالنسبة لكل من صاحب العمل والهيئة مع بيان أيام التخلف عن إدارة الهيئة المعنية بالتأمين وذلك وفقاً للشروط والأوضاع التى يصدر بها قرار من رئيس مجلس

مادة ٨٢ تلتزم جهة العلاج بإخطار المصاب أو المريض بانتهاء العلاج وبما يكون قد تخلف لديه من عجز ونسبته، وللمريض أن يطلب إعادة النظر فى تقرير انتهاء العلاج أو تخلف العجز وفقاً لأحكام التحكيم الطبى المنصوص عليه فى المادة (١٤٠) من هذا القانون. كما تلتزم جهة العلاج بالإخطار المشار إليه فى الفقرة السابقة بالنسبة لكل من صاحب العمل والهيئة مع بيان أيام التخلف عن العلاج إن وجدت، وذلك كله وفقاً للشروط والأوضاع التى يصدر بها قرار من رئيس مجلس إدارة

قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١

العلاج بمدة الإجازة المرضية ملزماً لصاحب الصحن بالاتفاق مع رئيس الهيئة . ويكون قرار جهة العمل .	الهيئة المعنية بالتأمين الصحي بالاتفاق مع رئيس الهيئة. ويكون قرار جهة العلاج بمدة الإجازة المرضية ملزماً لصاحب العمل.
	مادة ٨٣ تنبث حالات العجز المنصوص عليها في هذا القانون بشهادة من الهيئة المعنية بالتأمين الصحي، يحدد بياناتها قرار من رئيس الهيئة بناء على موافقة مجلس الإدارة. ويكون للهيئة المعنية بالتأمين الصحي أن تفوض المجالس الطبية في إثبات حالات العجز المشار إليها. وفي حالة تعارض قرار الهيئة المعنية بالتأمين الصحي مع قرار مجلس طبي آخر مختص، يرفع الأمر إلى لجنة يصدر بتشكيلها وتنظيم عملها قرار من رئيس الهيئة بالاتفاق مع رئيس مجلس إدارة الهيئة المعنية بالتأمين الصحي، ويكون قرارها في هذه الحالة ملزماً للجانبين.
	مادة ٨٤ يصدر رئيس مجلس إدارة الهيئة المعنية بالتأمين الصحي بالاتفاق مع رئيس الهيئة القرارات المنفذة لأحكام هذا الباب، إلا فيما ورد فيه نص خاص.
عليه المعار أو المنتدب خارج البلاد أو الموفد في مهمة عمل رسمية (المادة ١٤٩): يلتزم المؤمن المستحقين عنه عند حدوث الإصابة إخطار الهيئة على النموذج رقم (٢٣) مرفقاً به خارج البلاد أو المستندات المبينة به	
المؤمن عليه أعراض مرض مهني خلال سنة من تاريخ انتهاء (المادة ١٥٠): إذا ظهرت على للإصابة بهذا المرض ، فعلى صاحب العمل الذي كان يعمل لديه خدمته من العمل المعرض فيه اللازمة لعلاج وحصوله من الجهة المختصة على حقوقه التي يكفلها هذا التأمين اتخاذ الإجراءات متعطلاً المؤمن عليه المذكور التقدم إلى الجهة المختصة لاتخاذ تلك الإجراءات إذا كان . وعلى	
الطبي لصاحب العمل أحد الأمراض المهنية المبينة بالجدول رقم (المادة ١٥١): إذا اكتشف الجهاز أو أمراض أخرى ناشئة عن النشاط الذي يزاوله صاحب العمل غير مدرجة (١) المرافق للقانون فعلى صاحب العمل أن يخطر كل من الهيئة المعنية بالتأمين الصحي والهيئة بتقرير بهذا الجدول ، العامل ، وذلك الجهاز الطبي المشار إليه مبيناً به نوع المرض والعمل أو الصناعة التي يعمل بها . لدراسة مدى إمكان تعديل جدول أمراض المهنة المرافق للقانون	
بحكم المادة (١٤٦) من هذه اللائحة يلتزم صاحب العمل بإخطار (المادة ١٥٢): مع عدم الإخلال بالعلاج بحالة الإصابة الناشئة عن الإجهاد أو الإرهاق من العمل فور حدوثها على الجهة المختصة المتخلفة عن النموذج رقم (٢٤) المرافق . وتقدر الهيئة المعنية بالتأمين الصحي نسبة العجز . المرافق (5) الإصابة الناتجة عن الإجهاد أو الإرهاق في العمل وفقاً للجدول رقم	
عليه بأحكام العلاج والرعاية الطبية وتعويض الأجر طوال مدة (المادة ١٥٣): لا ينتفع المؤمن خارج البلاد إعارته أو انتدابه	
ببحث مدى اعتبار الحالة إصابة عمل من عدمه والانتهاه إلى قرار في (المادة ١٥٤): تلتزم الهيئة شهر من تاريخ ورود إخطار الإصابة مستوفياً المستندات المبينة به . وتنشأ بالهيئة هذا الشأن خلال إصابة عمل لجنة تختص بالبث في مدى اعتبار الإصابة الناتجة عن الإجهاد أو الإرهاق من العمل الهيئة المعنية . يصدر بتشكيلها قرار من رئيس الهيئة ويكون من بين أعضائها طبيبين من	

قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١

للجنة طلب أية مستندات ترى بالتأمين الصحي ويحدد القرار قواعد وإجراءات عمل اللجنة . ويكون تراه من التخصصات الطبية المختلفة لإبداء أنها لازمة لبحث الحالة ، كما يكون لها الاستعانة بمن الهيئة مرة أسبوعياً لمناظرة الحالات الرأى . وتعد اللجنة جلساتها بمقر

الشأن التظلم من القرار الذى تصدره اللجنة المشار إليها فى المادة (١٥٥) يجوز لأصحاب ثلاثين يوماً من تاريخ الإخطار به . وتنشأ بالهيئة لجنة لفحص هذه التظلمات يصدر السابقة خلال بالتأمين بتشكيلها قرار من رئيس الهيئة على أن يكون من بين أعضائها طبيب من الهيئة المعنية . التظلمات والإخطار بها الصحي ويحدد هذا القرار إجراءات ومواعيد انعقاد اللجنة والفصل فى

المعنية بالتأمين الصحي إجراء فحص طبي ابتدائي عام لكل مرشح (المادة ١٥٦) : تتولى الهيئة الأمراض المهنية المنصوص عليها بالجدول رقم (١) المرافق للقانون للتحقق لعمل يعرضه لأحد الطبي لياقته صحياً للقيام بهذا العمل ، وذلك قبل تسلمه العمل . ويراعى فى إجراء الفحص من نظام التأمين طبيعة العمل ونوع المرض المعرض له المرشح للعمل . ومع عدم الإخلال بأحكام المعنية بالتأمين الصحي بفحص الصحي الشامل الصادر بالقانون رقم ٢ لسنة ٢٠١٨ تلزم الهيئة إليها دورياً وتكون هى الجهة المسنولة المؤمن عليهم المعرضين للإصابة بأحد الأمراض المشار الأمراض المهنية ، وتحصل الهيئة المذكورة على مقابل عن تحديد أعداد المعرضين للإصابة بأحد كل مؤمن عليه تقوم بفحصه ويتحمل صاحب العمل بقيمة مقابل خدمة مقداره خمسون جنيهاً عن خلال عشرة أيام من تاريخ مطالبتها به . ويكون الفحص الطبى الدورى فى الخدمة ويلتزم بسداده الآتية : أولاً - مرة كل سنة أشهر بالنسبة إلى العمال المعرضين للإصابة بالأمراض الأوقات لأبخرة الرصاص المهنية الآتية : ١- التسمم بالرصاص ومضاعفاته إذا كانت طبيعة العمل تعرضهم للمماثلة ذات النشاط . ٢- الأمراض والأعراض الباثولوجية التى تنشأ عن الراديوم والمواد ومضاعفاته (أحد مركبات الكبريت) . الإشعاعى وأشعة إكس . ٣- التسمم بثانى كبريتور الكربون ومضاعفاته - فى عمليات الدباغة . ٥- التسمم بالبنزول ٤- التأثير بالكروم وما ينشأ عنه من قرح مشتقاتها ومضاعفات ذلك التسمم . ثانياً - مرة كل سنة بالنسبة إلى العمال ومركباته أو مثيلاته أو العمليات المعرضين للإصابة بالأمراض المهنية الآتية : ١- التسمم بالرصاص ومضاعفاته فى غير ينشأ عنه من قرح أو الأعمال التى تعرض العمال لأبخرة الرصاص . ٢- التأثير بالكروم وما التسمم بالأتينيمون 4- ومضاعفات فى غير صناعة الدباغة . ٣- التسمم بالزنابق ومضاعفاته بالفسفور ومضاعفاته . ٧- التسمم ومضاعفاته . ٥- التسمم بالزرنيخ ومضاعفاته . ٦- التسمم ومضاعفاته . ٩- سرطان الجلد الأولى والتهابات بالمنجنيز ومضاعفاته . ٨- التسمم بالكبريت العين من الحرارة والضوء وما نشأ عنها من مضاعفات . ١١- الجلد والعين المزمنة . ١٠- تأثر عنه من قرح ومضاعفات . ١٢- التسمم بالبترول أو غازاته أو مشتقاته التأثير بالنيكل وما ينشأ التسمم بالكلوروفورم ورابع كلورور الكربون . ١٤- التسمم برابع كلورور الأثيل 13- ومضاعفاته المجموعة وثالث كلورور الأثيل والمشتقات الهالوجينية الأخرى للمركبات الأيدروكربونية من التسمم بالكادميوم ومضاعفاته -الأليفاتية . ١٥- التسمم بالنترات والنيتروبنات النيتروجلسرين . ١٦ المختلفة ومضاعفاته . ١٨- الأمراض . ١٧- التسمم بالكحول والجليكول والكيوتون بأنواعها الأشعة فوق البنفسجية . (ب) الأشعة تحت (الناتجة عن الإشعاعات غير المؤينة مثل : أ)

قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١

ثالثاً - مرة كل سنتين بالنسبة إلى العمال المعرضين . الحمراء . ١٩ - التسمم بمبيدات الآفات المبيته بالجدول رقم (١) المرافق للقانون . وللجهة الطبية القائمة للإصابة بباقي الأمراض الدورية إعادة فحص أى عامل معرض لمرض مهني بعد مدة من الفترات الدورية بالفحص الطبى الفحص إليها فى الفقرة السابقة إذا وجد أن حالته الصحية تستدعى ذلك . وتثبت نتيجة المشار أمام اسم كل عامل فى الطبى الابتدائى والدورى لكل عامل على البطاقة الخاصة به وتسجل النتائج البطاقة والسجل المشار إليهما وفقاً السجل المعد لهذا الغرض على أن يلتزم صاحب العمل بتوفير السرية التامة فيما يتعلق بنتائج الفحص الطبى ولا للنماذج التى تعد لهذا الغرض . ويجب مراعاة بين المختصين ويجوز إعطاء صورة من البيانات للعامل بناء على يجوز تداول هذه المعلومات إلا . طلب كتابى منه

الطبيب الدورى أن يبين ما يأتى : ١- حالة الدم والجهاز العصبى (المادة ١٥٧): يُراعى فى الفحص والجهاز البولى بالنسبة إلى العمال المعرضين للتسمم بالرصاص . ٢- حالة الجهاز الهضمى حالة -العصبى والجهاز الهضمى والبولى بالنسبة إلى العمال المعرضين للتسمم بالزئبق . ٣- الجهاز المعرضين للتسمم الجهاز الهضمى والجهاز العصبى والجلد والأغشية المخاطية بالنسبة إلى العمال بالنسبة إلى العمال المعرضين للتسمم بالزرنيخ . ٤- حالة الجهاز الدورى والمجارى التنفسية العليا والعظام بالنسبة إلى العمال المعرضين للتسمم بالأتيمون . ٥- حالة الفك الأسفل والأسنان العصبى والجلد بالنسبة إلى العمال المعرضين للتسمم بالبنزول . بالفسفور . ٦- حالة الدم والجهاز العصبى والصدر والجلد بالنسبة إلى العمال المعرضين للتسمم بالمنجنيز . ٨- حالة الجهاز حالة الجلد - ٩ . الجهاز التنفسى والقلب والأغشية بالنسبة إلى العمال المعرضين للتسمم بالكبريت التنفسى والعيون للعمال المعرضين للعمال المعرضين للتأثر بالكروم والنيكل . ١٠- حالة الجهاز الجهاز التنفسى والجلد والعيون للعمال المعرضين للتسمم بالكلور والفلور والبروم . ١١- حالة والكلى والقلب والجهاز العصبى للعمال المعرضين للتسمم بالبتروول . ١٢- حالة الكبد الكربون ورابع كلورور الأثيل وثالث كلورور الأثيلين والمشتقات بالكلوروفورم ورابع كلورور للمركبات الأيدروكربونية من المجموعة الألفاتية . ١٣- حالة الدم والجلد الهالوجينية الأخرى ومدى امتصاص الإشعاع بالنسبة إلى العمال المعرضين للأمراض والأعراض الباثولوجية والعيون الجلد والعيون التى تنشأ عن الراديووم أو المواد ذات النشاط الإشعاعى وأشعة إكس . ١٤- حالة والتهابات الجلد والعيون المزمنة . بالنسبة إلى العمال المعرضين للإصابة بسرطان الجلد الأولى لتأثر العين من الحرارة والضوء . ١٦- حالة ١٥- حالة العيون بالنسبة إلى العمال المعرضين الفحص بالأشعة بالنسبة إلى العمال المعرضين لأمراض الغبار الجهاز التنفسى (الصدر) بما فى ذلك . ومرض الدرن الرئوية نيوموكميوزس ،

بالحضور للفحص الطبى فى المكان الذى يحدد لذلك ، كما يلتزم (المادة ١٥٨): يلتزم العامل الفترات الزمنية التى تستغرقها عملية الفحص الطبى الدورى ، كما يلتزم بتقديم صاحب العمل بأجر . المواعيد التى تحددها كافة التسهيلات والبيانات التى تطلبها الهيئة المعنية بالتأمين الصحى فى

قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١

المعنية بالتأمين الصحي بعلاج المصاب ورعايته طبيًا ويجوز لها (المادة ١٥٩): تختص الهيئة العمل بذلك وفقًا للشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من رئيس مجلس إدارة التصريح لمصاحب المعنية بالتأمين الصحي بالاتفاق مع رئيس الهيئة . ويكون علاج المصاب وفقًا لأحكام الهيئة وفى جميع . الفقرة السابقة فى جهات العلاج التي تحددها له الهيئة المعنية بالتأمين الصحي إلى أن يشفى أو يثبت الأحوال تتولى الجهة المختصة بالعلاج مباشرة علاج المصاب ورعايته طبيًا التأمينية على أن يتحمل فروق التكاليف عجزه . ويجوز للمصاب العلاج فى درجة أعلى من الدرجة . أو يتحملها صاحب العمل إذا وجد اتفاق بذلك	
استرداد تكاليف علاجه خارج الوحدات المتعاقدة مع الهيئة المعنية (المادة ١٦٠): للمصاب حق ، إذا كانت حالته المرضية طارئة ولها صفة الاستعجال ، بما لا تحتل معه تأخير التأمين الصحي . تسمح بذلك تقديم الخدمة العلاجية له ، على أن يقدم طلب الاسترداد متى كانت حالته الصحية	
والرعاية الطبية مجموعة الخدمات الصحية التأمينية لكافة الأمراض (المادة ١٦١): يقصد بالعلاج للمؤمن عليهم داخل جمهورية مصر العربية ، سواء كانت خدمات تشخيصية أو علاجية التي تقدم عرض اللجان تأهيلية أو فحوصات طبية أو معملية ، وللهيئة المعنية بالتأمين الصحي بناءً على أو بمراعاة الحفاظ على التوازن المختصة بها إضافة خدمات أخرى إلى الخدمات المشار إليها ، وذلك طبيب الأسرة أو الممارس العام فى جهات -المالى والاكتوارى . وتقدم تلك الخدمات من خلال : ١ بما فى ذلك ما يتعلق بطب وجراحة الفم والأسنان . ٣- العلاج المحددة . ٢- الأطباء المتخصصون الاقتضاء . ٤- العلاج والإقامة بالمستشفى أو المركز المتخصص الرعاية الطبية المنزلية عند الجراحية وأنواع العلاج الأخرى . ٥- الفحص بالتصوير الطبى والفحوصات وإجراء العمليات وغيرها من الفحوصات الطبية وما فى حكمها . ٦- الخدمات التأهيلية والعلاج الطبيعى المعملية بالهيئة . ٧- تحرير والأجهزة التعويضية طبقاً للقوائم الأساسية التي تصدر عن اللجان المتخصصة طبقاً للقوائم الأساسية والتكميلية الوصفات الطبية وصرف الأدوية والمستلزمات اللازمة للعلاج ، عمل التقارير الطبية اللازمة . ٨- الكشف الطبى التي تصدر عن اللجان المتخصصة بالهيئة ، وكذا للتحقق من لياقته الصحية والنفسية . ٩- العلاج بالخارج لمن الابتدائى والدورى لكل مرشح للعمل الخدمات المقدمة داخل جمهورية مصر العربية ويتوفر له علاج بالخارج يستحيل علاجه من خلال تقرير يصدر من لجنة مختصة بهذا الشأن تشكل بمعرفة الهيئة المعنية بالتأمين الصحي ، بناءً على انتهت مدة ولا يحول انتهاء خدمة المصاب لى سبب دون استمرار علاجه من إصابته . وإذا . حاجة إلى علاج ، فعلى الإعارة أو الانتداب أو الإجازة للعمل بالخارج وكان المصاب لا يزال فى . علاجه صاحب العمل أن يحيله إلى جهة العلاج المحددة له لاستكمال	
بإخطار المصاب بانتهاء العلاج وبما يكون قد تخلف لديه من (المادة ١٦٢): تلتزم جهة العلاج يطلب إعادة النظر فى قرار جهة العلاج وفقاً لأحكام التحكيم الطبى عجز ونسبته وللمصاب أن فى الفصل العاشر من هذا الباب . كما تلتزم جهة العلاج بالإخطار المشار إليه فى المنصوص عليها العلاج (إن وجدت) الفقرة السابقة بالنسبة لكل من صاحب العمل والهيئة مع بيان أيام التخلف عن إدارة الهيئة المعنية بالتأمين وذلك وفقاً للشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من رئيس مجلس	

قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١

العلاج بمدة الإجازة المرضية ملزماً لصاحب الصحى بالاتفاق مع رئيس الهيئة . ويكون قرار جهة العمل .	
بمصاريف نقل المصاب أول مرة من مكان وقوع الإصابة إلى (المادة ١٦٣): يلتزم صاحب العمل . الهيئة المعنية بالتأمين الصحى جهة العلاج التى تعينها له	
المختصة بصرف تعويض الأجر بمصاريف انتقال المصاب من محل (المادة ١٦٤): تلتزم الجهة وبالعكس وفقاً للقواعد الآتية : ١- يستحق المصاب مصاريف الانتقال الإقامة إلى مكان العلاج إذا الخاصة من محل الإقامة إلى مكان العلاج وبالعكس داخل أو خارج البلد الذى يقيم به بالوسائل أن حالة المصاب لا قرر الطبيب المعالج على بطاقة التردد للعلاج أو فى الإخطار بانتهاء العلاج مصاريف الانتقال بالوسائل العادية تسمح باستعمال وسائل الانتقال العامة . ٢- يستحق المصاب لم يقرر الطبيب المعالج أن حالة المصاب تتطلب من محل الإقامة إلى مكان العلاج وبالعكس إذا مكان العلاج يقع خارج البلد الذى يقيم فيه المصاب أما إذا كان استعمال وسيلة انتقال خاصة وكان . يستحق مصاريف انتقال يقع داخله فلا	
العلاج يقع خارج البلد الذى يقيم به المصاب وكانت حالته تستدعى (المادة ١٦٥): إذا كان مكان العلاج الداخلى فإنه يحق للمصاب وفقاً لما تقررره جهة العلاج أن يصرف إليه من التردد عليه دون العلاج الجهة المختصة بصرف تعويض الأجر بمصاريف انتقال الدرجة الثانية للذهاب إلى مكان . والعودة منه بعد انتهاء العلاج	
المصاب خارج الجمهورية وفقاً للقواعد المقررة يكون السفر (المادة ١٦٦): فى حالة علاج السباحية وتكون نفقات الإقامة خارج دور العلاج فى حدود ما تقررره لائحة بدل بالطائرة بالدرجة . الحكومية وفقاً لفئات أجر الاشتراك بالنسبة للمصاب السفر	
الملتزمة بتعويض الأجر بمصاريف الانتقال والإقامة الخاصة بالمرافق (المادة ١٦٧): تتحمل الجهة المقررة بالنسبة للمصاب إذا ما قررت الجهة الطبية أن حالة المصاب تستدعى وجود وفقاً للأحكام . مرافق	
المنصوص عليها فى المواد السابقة فى الحالات الآتية عند انتقال (المادة ١٦٨): تسرى القواعد مكان إجراء الفحوص الطبية أو المعملية لإعداد وتركيب جهاز التعويض اللازم المصاب : ١- إلى انتقاله للتأهيل على استعمال الجهاز . ٢- إلى جهة العلاج لتقدير درجة العجز المستديم وكذلك . اللائحة المتخلف عن الإصابة . ٣- لإعادة الفحص الطبى وفقاً لأحكام المادة (١٨١) من هذه	
المصاب لأى سبب قبل انتهاء علاجه تلتزم الجهة التى تقوم (المادة ١٦٩): إذا انتهت خدمة بالاستمرار فى صرف نفقات الانتقال المستحقة للمصاب وفقاً لأحكام هذه بصرف تعويض الأجر . اللائحة	
المصاب تلتزم الجهة التى تقوم بصرف تعويض الأجر بنفقات تجهيز (المادة ١٧٠): فى حالة وفاة مكان العلاج داخل أو خارج البلاد إلى محل إقامته وتؤدى هذه النفقات لمن الجثمان ونقله من إليهم نفقات الجنازة يصرف	

قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١

بين المؤمن عليه وبين أداء عمله تؤدي الجهة المختصة بصرف (المادة ١٧١): إذا حالت الإصابة تخلفه عن عمله بسببها تعويضاً عن أجره يعادل أجره المسدد عنه تعويض الأجر خلال فترة التعويض للمصاب في مواعيد صرف الأجور بالنسبة لمن يتقاضون أجورهم الاشتراك ويصرف هذا عنه وأسبوعياً بالنسبة لغيرهم ويقدر التعويض اليومي على أساس الأجر الشهري المسدد بالشهر عن الإصابة. الاشتراك مقسوماً على ثلاثين ويسرى ذلك على كل حالة انتكاس أو مضاعفة تنشأ وقوعها وفي جميع الأحوال يتحمل صاحب العمل أجر يوم الإصابة أيما كان وقت

عليه تعويض الأجر اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ وقوع الإصابة (المادة ١٧٢): يستحق المؤمن جهة العلاج المختصة اعتباراً من هذا التاريخ فإذا تأخر عن تقديم نفسه لجهة بشرط تقدمه إلى الهيئة العلاج يصرف تعويض الأجر عن الأيام التي عولج فيها لدى جهة أخرى إذا ما اعتمدت ويستمر صرف هذا. المعنية بالتأمين الصحي الشهادات الطبية ومدة العلاج في تلك الجهة ثبوت عجزه المستديم أو التعويض طوال مدة عجز المصاب عن تأدية العمل بسبب الإصابة وحتى جميع حالات إصابة العمل دون وقوع وفاته أو بلوغه سن الشيخوخة. ويتم صرف التعويض في الناتجة عن حوادث الطريق فيشترط لصرف حاجة لورود نتيجة التحقيق باستثناء حالات الإصابة في صرف التعويض على الإخطار عن وقوع الإصابة التعويض ورود نتيجة هذا التحقيق. ويعتمد المصاب وبطاقة التردد التي يوشح عليها بما يفيد استلام المؤمن والتقارير الطبية الأولى عن حالة ويصرف تعويض الأجر للمصاب فإذا تعذر عليه الانتقال يتم الصرف لمن. عليه لتعويض الأجر توكيل يخول له الحق في الصرف، كما يجوز أن ينتقل إليه مندوب الصرف لتسليمه يوكله بموجب الملزمة التعويض. وإذا انتهت خدمة المصاب لأي سبب قبل انتهاء علاجه تستمر الجهة هذا الثانية من هذه بالصرف في صرف هذا التعويض حتى تحقق إحدى الوقائع المشار إليها بالفقرة باتتهاء العلاج من جهة المادة والمؤدية إلى انتهاء صرف هذا التعويض. وعند ورود الإخطار العمل وما تم صرفه من تعويض وذلك العلاج يتم مراجعة ما ورد به على مدد انقطاع العامل عن. للتأكد من صحة التعويض المنصرف

التحقيق الذي يجري بمعرفة الجهة المختصة أن الإصابة ليست إصابة (المادة ١٧٣): إذا ثبت من تعمد إصابة نفسه أو أن الإصابة حدثت بسبب سوء سلوك فاحش ومقصود من عمل أو أن المصاب ينشأ عن الإصابة وفاة المؤمن عليه أو تخلف عجز مستديم تزيد نسبته على (٢٥٪) من جانبته ولم بسبب الكامل، فللجهة المختصة بصرف تعويض الأجر أن تعتبر فترة انقطاع المؤمن عليه العجز الذي أدى إليه الإصابة إجازة مرضية ويتحمل العامل في هذه الحالة بالفرق بين تعويض الأجر المرضية ويعتبر ديناً عليه بسبب الإصابة والأجر أو تعويض الأجر المستحق له نظير الإجازة المقررة قانوناً وذلك إذا كانت الهيئة هي التي يخصم من أجره أو مستحقاته لدى الهيئة في الحدود. قامت بصرف تعويض الأجر

معاراً أو منتدباً خارج الجمهورية أو موفداً في مهمة عمل رسمية (المادة ١٧٤): إذا كان المصاب بسبب وانتهت أو انتهت مدة الإعارة أو الانتداب وكان لا يزال عاجزاً عن تأدية عمله خارج البلاد أجر الإصابة التزمت الجهة المختصة بصرف تعويض الأجر بأداء هذا التعويض على أساس

**قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١**

توفر الشروط الاشتراك لدى جهة العمل الأصلية اعتبارًا من تاريخ عودته وذلك بعد التحقق من هذه اللائحة اللازمة لاعتبار حالته إصابة عمل مع مراعاة أحكام المادة (١٤٩) من

الباب السادس: في تأمين البطالة

البطالة على المؤمن عليهم المنصوص عليهم في البنود (٢) ، (المادة ١٩٠): تسري أحكام تأمين من القانون ، ويستثنى من ذلك الفئات الآتية : ١- العاملون الذين (٢) (٣) من (أولاً) من المادة أعمال عرضية أو مؤقتة وعلى الأخص عمال المقاولات وعمال المحاجر والملاحات يستخدمون في الزراعة التراحيل والعمال الموسميون وعمال الشحن والتفريغ وعمال النقل البري وعمال وعمال بالأسهم الذين وعمال الصيد . ٢- الشركاء المتضامنون في شركات الأشخاص وشركات التوصية يعملون بأجر في شركاتهم . ٣- العاملون الذين يبلغون سن الشيخوخة

مادة ٨٥ تسري أحكام هذا الباب على المؤمن عليهم المنصوص عليهم في البنود (٢) ، (٣) من أولاً من المادة (٢) من هذا القانون، ويستثنى من ذلك العاملون الذين يستخدمون في أعمال عرضية أو مؤقتة وعلى الأخص عمال المقاولان وعمال التراحيل والعمال الموسميون وعمال الشحن والتفريغ وعمال النقل البري وعمال الزراعة وعمال الصيد. ويشترط للانتفاع بهذا التأمين ألا تجاوز سن المؤمن عليه الستين.

تأمين البطالة بواقع (١٪) من أجور اشتراك المؤمن عليهم يتحملها (المادة ٦٢): تتحدد اشتراكات صاحب العمل

مادة ٨٦ يمول تأمين البطالة مما يأتي: ١- الحصة التي يلتزم بها صاحب العمل بواقع (١٪) من أجور المؤمن عليهم لديه شهرياً. ٢- ريع استثمار أموال هذا التأمين.

تعويض البطالة ما يأتي : ١- ألا يكون المؤمن عليه قد استقال (المادة ١٩١): يشترط لاستحقاق في حكم ذلك حالات الانقطاع عن العمل . ٢- ألا تكون قد انتهت خدمة المؤمن من الخدمة ويعتبر انتحاله نتيجة لحكم نهائي في جنائية أو جنحة ماسة بالشرف أو الأمانة أو الآداب العامة أو عليه عليه مشتركاً في شخصية غير صحيحة أو تقديمه شهادات أو أوراق مزورة . ٣- أن يكون المؤمن كل تعطل متصلة . ٤- أن يكون تأمين البطالة لمدة سنة على الأقل منها الستة أشهر السابقة على القوى العاملة المختص وأن يتردد على مكتب المؤمن عليه قد قيد اسمه في سجل المتعطلين بمكتب المواعيد التي تحدد بقرار من وزير القوى العاملة القوي العاملة المسجل فيه اسمه في

مادة ٨٧ يشترط لاستحقاق تعويض البطالة ما يأتي: ١- ألا يكون المؤمن عليه قد استقال من الخدمة، ويعتبر في حكم ذلك حالات الانقطاع عن العمل. ٢- ألا تكون قد انتهت خدمة المؤمن عليه نتيجة لحكم نهائي في جنائية أو جنحة ماسة بالشرف أو الأمانة أو الآداب العامة، أو انتحاله شخصية غير صحيحة أو تقديمه شهادات أو أوراق مزورة. ٣- أن يكون المؤمن عليه مشتركاً في هذا التأمين لمدة سنة على الأقل منها الستة أشهر السابقة على كل تعطل متصلة. ٤- أن يكون المؤمن عليه قد قيد اسمه في سجل المتعطلين بمكتب القوى العاملة المختص، وأن يتردد على مكتب القوى العاملة المسجل فيه اسمه في المواعيد التي تحدد بقرار من وزير القوى العاملة.

مادة ٨٨ يستحق تعويض البطالة ابتداء من اليوم الثامن لتاريخ انتهاء الخدمة أو عقد العمل بحسب الأحوال. ويستمر صرف التعويض إلى اليوم السابق لتاريخ التحاق المؤمن عليه بعمل أو لمدة ١٢ أسبوعاً أيهما سبق، وتمتد هذه المدة إلى ٢٨ أسبوعاً عند تعطل المؤمن عليه للمرة الأولى إذا كانت مدة الاشتراك في هذا التأمين تجاوز ٣٦ شهراً. كما يصرف التعويض خلال فترة التدريب المهني التي يقررها مكتب القوى العاملة.

مادة ٨٩ يقدر تعويض البطالة للمؤمن عليه خلال مدة التعطل وفقاً للنسب الآتية من أجر الاشتراك الأخير: ١- (٧٥٪) للأربعة أسابيع الأولى. ٢- (٦٥٪) للأربعة أسابيع الثانية. ٣- (٥٥٪) للأربعة أسابيع الثالثة. ٤- (٤٥٪) لباقي الأسابيع.

مادة ٩٠ استثناء من حكم المادة (٨٩) من هذا القانون، يستحق تعويض البطالة بنسبة (٤٠٪) من أجر الاشتراك الأخير إذا انتهت خدمة المؤمن عليه لأحد الأسباب الآتية: ١- ارتكابه خطأ نشأ عنه خسارة جسيمة لصاحب العمل، وأبلغ عنه صاحب العمل الجهات المختصة خلال ٢٤ ساعة من وقت علمه بوقوعه. ٢- عدم مراعاته التعليمات اللازم اتباعها لسلامة العاملين والمنشأة بشرط أن تكون هذه التعليمات مكتوبة ومعلقة في مكان ظاهر. ٣- عدم قيامه بتأدية التزامات العمل الجهرية. ٤- إفشائه الأسرار الخاصة بالعمل. ٥- وجوده أثناء العمل في حالة سكر بين أو متأثراً بما تعاطاه من

قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١

مادة مخدرة. ٦- اعتدائه على صاحب العمل أو المدير المسئول، وكذلك اعتدائه اعتداء جسيماً على أحد رؤسائه في العمل أثناء العمل أو بسببه.

مادة ٩١ يسقط الحق في صرف تعويض البطالة في الحالات الآتية: ١- إذا رفض المؤمن عليه الالتحاق بعمل يراه مكتب القوى العاملة المختص مناسباً له ويعتبر العمل مناسباً إذا توافرت فيه الشروط الآتية: (أ) أن يعادل أجره على الأقل (٧٥٪) من الأجر الذي يؤدي على أساسه تعويض البطالة. (ب) أن يكون العمل متفقاً مع مؤهلات المؤمن عليه وخبرته وقدراته المهنية والبدنية. (ج) أن يكون العمل المرشح له في دائرة المحافظة التي كان يعمل بها وقت تعطله. ٢- إذا ثبت اشتغال المؤمن عليه لحسابه الخاص. ٣- إذا ثبت اشتغال المؤمن عليه لحساب الغير بأجر يساوي قيمة التعويض أو يزيد عليه. ٤- إذا استحق المؤمن عليه معاشاً يساوي قيمة تعويض البطالة أو يزيد عليه، مع مراعاة أحكام البند (٢) من المادة (٦٩) من هذا القانون. ٥- إذا هاجر المؤمن عليه أو غادر البلاد نهائياً. ٦- إذا بلغ المؤمن عليه سن الشيخوخة.

مادة ٩٢ يوقف صرف تعويض البطالة في الحالات الآتية: ١- إذا لم يتردد المؤمن عليه على مكتب القوى العاملة الذي قيد اسمه فيه متعطلاً في المواعيد المحددة ما لم يكن ذلك لأسباب مقبولة. ٢- إذا رفض المؤمن عليه التدريب الذي يقرره مكتب القوى العاملة المختص. ويعود الحق في صرف التعويض في الحالتين السابقتين بزوال سبب الإيقاف وذلك للمدة الباقية من مدة الاستحقاق. ٣- إذا جند المؤمن عليه ويعود إليه الحق في صرف التعويض بانتهاء مدة التجنيد، ولا تحسب هذه المدة ضمن مدة استحقاق التعويض. ٤- إذا اشتغل المؤمن عليه لحساب الغير بأجر يقل عن قيمة تعويض البطالة. ٥- إذا استحق المؤمن عليه المتعطل معاشاً يقل عن قيمة تعويض البطالة. ويصرف في الحالتين المنصوص عليهما في البندين (٤ و ٥) ما يعادل الفرق بين تعويض البطالة المستحق والأجر أو المعاش وذلك للمدة الباقية من مدة الاستحقاق.

(المادة ١٩٢): على صاحب العمل موافاة الهيئة باستمارة نهاية الخدمة موضحاً بها أسباب إنهاء الخدمة على أن تكون موقعة منه ومن العامل، وفي حالة امتناع العامل عن التوقيع على هذه الاستمارة فعلى صاحب العمل أن يوضح بها أسباب هذا الامتناع. وإذا أثبت صاحب العمل في استمارة نهاية الخدمة أن انتهاء خدمة العامل يرجع إلى أحد الأسباب الآتية: ١- الاستقالة. ٢- ارتكابه لأفعال ماسة بالشرف، أو الأمانة، أو الآداب العامة. ٣- انتحاله شخصية غير صحيحة، أو تقديمه شهادات أو أوراق مزورة. ٤- ارتكابه خطأ نشأت عنه خسارة جسيمة لصاحب العمل بشرط أن يكون صاحب العمل قد أبلغ عنه الجهات المختصة خلال ٢٤ ساعة من وقت علمه بوقوعه. ٥- عدم مراعاته التعليمات اللازم اتباعها لسلامة العاملين أو المنشأة بشرط أن تكون هذه التعليمات مكتوبة ومعلقة في مكان ظاهر. ٦- غيابه دون سبب أكثر من المدة التي تنص عليها قوانين ولوائح التوظيف أو العمل بحسب الأحوال. ٧- عدم قيامه بتأدية التزامات العمل الجوهرية. ٨- إفشائه الأسرار الخاصة بالعمل. ٩- وجوده أثناء العمل في حالة سكر بين أو متأثراً بما تعاطاه من مادة مخدرة. ١٠- اعتدائه على صاحب العمل أو المدير المسئول وكذلك اعتدائه اعتداءً جسيماً على أحد رؤسائه في العمل أثناء العمل أو بسببه. واعتراض العامل على سبب انتهاء الخدمة

مادة ٩٣ إذا قام نزاع على سبب انتهاء الخدمة بصرف تعويض البطالة بنسبة (٤٠٪) من الأجر الأخير لمدة أربعة أسابيع يبدأ خلالها مكتب علاقات العمل المختص رأيه في النزاع وفقاً للإجراءات التي يبينها قرار من رئيس الهيئة بالاتفاق مع وزير القوى العاملة. وفي ضوء النتيجة التي ينتهي إليها المكتب المذكور من ظاهر الأوراق يتم الآتي: ١- صرف التعويض المستحق متى توافرت باقي الشروط المنصوص عليها في هذا الباب. ٢- استرداد ما سبق صرفه للمؤمن عليه إذا ثبت عدم استحقاقه للتعويض.

قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١

صراحة على الاستمارة سالفه الذكر أو بشكوى مقدمة للهيئة أو أبدى اعتراضه ضمناً بامتناعه عن التوقيع على هذه الاستمارة ، فإنه يتعين على الهيئة إرسال أوراق النزاع المشار إليها في اليوم التالي لوصولها إلى مكتب العمل الواقع في دائرته محل العمل على أن تسلم إليه باليد أو بالبريد المسجل المستعجل حسب الأحوال . ويصدر قرار من رئيس الهيئة بالتنسيق مع وزير القوى العاملة بالإجراءات التي تتبع عند قيام نزاع بين العامل وبين صاحب العمل على سبب انتهاء الخدمة ، وإجراءات نظر مكتب العمل لهذا النزاع وإبداء رأيه فيه .

(المادة ١٩٣:) على المؤمن عليه أن يتقدم بصورة نموذج الاستمارة رقم (٦) المرافق خلال الأسبوع الأول لتعطله إلى مكتب العمل المختص لقيد اسمه في سجل المتعطلين والحصول على شهادة قيد طبقاً لأحكام قانون العمل . وإذا كانت مدة اشتراك المؤمن عليه في التأمين تجزئ له صرف تعويض البطالة وثبت من نموذج الاستمارة رقم (٦) المرافق أنه قد رفض التوقيع أو اعترض على سبب انتهاء الخدمة وجب على الهيئة إحالة الاستمارة المشار إليها إلى مكتب العمل المختص لإبداء رأيه في النزاع القائم على سبب انتهاء الخدمة مع إخطار المؤمن عليه بذلك بكتاب موصى عليه مع علم الوصول ، وذلك كله وفقاً لحكم المادة (٩٣) من القانون .

التحكيم الطبي أن يحدد موعد انعقاد اللجنة خلال أسبوعين على (المادة ١٨٧:) على مقرر لجنة ورود الأوراق إليه ، وأن يخطر كل من أعضاء اللجنة وصاحب الشأن بهذا الموعد الأكثر من تاريخ أو بأى موصى عليه قبل موعد انعقاد اللجنة بأسبوع ويتم هذا الإخطار برقياً عند الضرورة بكتاب أو شهادات طبية إلى وسيلة الكترونية أخرى . ويجوز لطرفي النزاع تقديم أية بيانات أو مستندات . لجنة التحكيم الطبي حتى اليوم السابق على موعد انعقادها

الطبي أن تراعى حالة صاحب الشأن وقت صدور قرار الجهة (المادة ١٨٨:) على لجنة التحكيم قرار اللجنة بأغلبية الآراء ويجب أن يكون مسبباً ومتضمناً الآراء الطبية المطعون فيه ، ويصدر . شأن النزاع التي أبديت في

صاحب الشأن بقرار اللجنة بكتاب موصى عليه بعلم الوصول (المادة ١٨٩:) على الهيئة إخطار الأكثر من تاريخ صدور القرار ، ويكون القرار ملزماً لطرفي النزاع وعلى خلال ثلاثة أيام على تنفيذ ما يترتب عليه من التزامات . ويصدر رئيس الهيئة بعد موافقة مجلس الإدارة قرار الهيئة بقيمة البديل الذى يصرف لأعضاء اللجنة

البطالة على المؤمن عليهم المنصوص عليهم في البنود (٢) ، (المادة ١٩٠:) تسرى أحكام تأمين من القانون ، ويستثنى من ذلك الفئات الآتية : ١- العاملون الذين (2) (٣) من (أولاً) من المادة أعمال عرضية أو مؤقتة وعلى الأخص عمال المقاولات وعمال المحاجر والملاحات يستخدمون في الزراعة الترحيل والعمال الموسميون وعمال الشحن والتفريغ وعمال النقل البرى وعمال وعمال بالأسهم الذين وعمال الصيد . ٢- الشركاء المتضامنون في شركات الأشخاص وشركات التوصية . يعملون بأجر في شركاتهم . ٣- العاملون الذين يبلغون سن الشيخوخة

قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١

تعويض البطالة ما يأتي : ١- ألا يكون المؤمن عليه قد استقال (المادة ١٩١): يشترط لاستحقاق في حكم ذلك حالات الانقطاع عن العمل . ٢- ألا تكون قد انتهت خدمة المؤمن من الخدمة ويُعتبر انتحاله نتيجة لحكم نهائي في جنائية أو جنحة ماسة بالشرف أو الأمانة أو الآداب العامة أو عليه عليه مشتركاً في شخصية غير صحيحة أو تقديمه شهادات أو أوراق مزورة . ٣- أن يكون المؤمن كل تعطل متصلة . ٤- أن يكون تأمين البطالة لمدة سنة على الأقل منها الستة أشهر السابقة على القوى العاملة المختص وأن يتردد على مكتب المؤمن عليه قد قيد اسمه في سجل المتعطلين بمكتب المواعيد التي تحدد بقرار من وزير القوى العاملة القوى العاملة المسجل فيه اسمه في	
موافاة الهيئة باستمرار نهاية الخدمة موضعاً بها أسباب إنهاء (المادة ١٩٢): على صاحب العمل موقعة منه ومن العامل ، وفي حالة امتناع العامل عن التوقيع على هذه الخدمة على أن تكون فعلى صاحب العمل أن يوضح بها أسباب هذا الامتناع . وإذا أثبت صاحب العمل في الاستمارة الاستقالة . ٢- استمرار نهاية الخدمة أن انتهاء خدمة العامل يرجع إلى أحد الأسباب الآتية : ١ انتحاله شخصية غير صحيحة ، ٣- ارتكابه لأفعال ماسة بالشرف ، أو الأمانة ، أو الآداب العامة نشأت عنه خسارة جسيمة لصاحب العمل أو تقديمه شهادات أو أوراق مزورة . ٤- ارتكابه خطأ المختصة خلال ٢٤ ساعة من وقت علمه بشرط أن يكون صاحب العمل قد أبلغ عنه الجهات اتباعها لسلامة العاملين أو المنشأة بشرط أن تكون بوقوعه . ٥- عدم مراعاته التعليمات اللازمة في مكان ظاهر . ٦- غيابه دون سبب أكثر من المدة التي تنص هذه التعليمات مكتوبة ومعلقة التوظيف أو العمل بحسب الأحوال . ٧- عدم قيامه بتأدية التزامات العمل عليها قوانين ولوائح إفشائه الأسرار الخاصة بالعمل . ٩- وجوده أثناء العمل في حالة سكر بين أو ٨- الجوهرية وكذلك متأثراً بما تعاطاه من مادة مخدرة . ١٠- اعتدائه على صاحب العمل أو المدير المسئول واعتراض العامل على . اعتدائه اعتداءً جسيماً على أحد رؤسائه في العمل أثناء العمل أو بسببه مقدمة للهيئة أو أبدى سبب انتهاء الخدمة صراحة على الاستمارة سائلة الذكر أو بشكوى فإنه يتعين على الهيئة إرسال أوراق اعتراضه ضمناً بامتناعه عن التوقيع على هذه الاستمارة ، إلى مكتب العمل الواقع في دائرته محل العمل على أن النزاع المشار إليها في اليوم التالي لوصولها المسجل المستعجل حسب الأحوال . ويصدر قرار من رئيس الهيئة تسلم إليه باليد أو بالبريد القوى العاملة بالإجراءات التي تتبع عند قيام نزاع بين العامل وبين صاحب بالتنسيق مع وزير . على سبب انتهاء الخدمة ، وإجراءات نظر مكتب العمل لهذا النزاع وإبداء رأيه فيه العمل	
أن يتقدم بصورة نموذج الاستمارة رقم (٦) المرافق خلال (المادة ١٩٣): على المؤمن عليه مكتب العمل المختص لقيد اسمه في سجل المتعطلين والحصول على الأسبوع الأول لتعطله إلى لأحكام قانون العمل . وإذا كانت مدة اشتراك المؤمن عليه في التأمين تجيز له شهادة قيد طبقاً تعويض البطالة وثبت من نموذج الاستمارة رقم (٦) المرافق أنه قد رفض التوقيع أو صرف مكتب العمل اعتراض على سبب انتهاء الخدمة وجب على الهيئة إحالة الاستمارة المشار إليها إلى المؤمن عليه بذلك بكتاب المختص لإبداء رأيه في النزاع القائم على سبب انتهاء الخدمة مع إخطار . من القانون (93) موصى عليه مع علم الوصول ، وذلك كله وفقاً لحكم المادة	

قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١

أن يتقدم في ميعاد أقصاه نهاية الأسبوع الثاني لتعطله بطلب (المادة ١٩٤): على المؤمن عليه المرافق إلى الهيئة مرافقاً له صورة نموذج الاستمارة رقم (٦) المرافق (26) على النموذج رقم حالة القيد المشار إليها في المادة السابقة . وعلى الهيئة تحرير بطاقة صرف التعويض في وشهادة المؤمن عليه استحقاقه على النموذج رقم (٢٧) المرافق وتسليمها للمؤمن عليه ، ويتم تسليم بطاقة الصرف قبل موعد صرف الدفعة الأولى من التعويض .	
المتعطل إذا استحق معاشاً أو التحقق بأى عمل أو زاول أى نشاط (المادة ١٩٥): على المؤمن عليه . يبلغ الهيئة ومكتب العمل المختص بذلك أو مهنة أو حرفة أن	
الفصل على العمال الموضحة مهنتهم في الجدول رقم (٦) المرافق (المادة ١٩٦): تسرى أحكام هذا . عمال المقاولات الذين يرتبط عملهم بعمليات المقاولات أيًا كانت مدة العمل -1 : من الفئات الآتية عمال المحاجر . ٥- -عمال البناء والتشييد أيًا كان محل البناء . ٣- عمال الشحن والتفريغ . ٤- 2- عمال الملاحات	
التأمين الاجتماعى على فئات المؤمن عليهم المشار إليهم بالمادة السابقة (المادة ١٩٧): يشمل نظام تأمين إصابات -التأمينات الآتية : ١- تأمين الشبخوخة والعجز والوفاة . ٢- نظام المكافأة . ٣ . العمل . ٤- تأمين المرض	
الاشتراك الذى يؤدى على أساسه حصة المؤمن عليه فى اشتراكات (المادة ١٩٨): يتحدد أجر (7) بالنسبة للعاملين الذين تسرى فى شأنهم أحكام هذا الفصل وفقاً للجدول رقم التأمين الاجتماعى . المرافق	
التي يتم على أساسها حساب حصة صاحب العمل فى (المادة ١٩٩): يكون حساب الأجور العمليات التي يتم التعاقد عليها من تاريخ العمل بهذه اللائحة وفقاً لاشتراكات التأمين الاجتماعى فى القيمة الواردة بالجدول رقم (٨) المرافق وبمراعاة ما يأتى : ١- القيمة الكلية للمقولة للنسب أو إلى مقاولين من أو قيمة المبنى المراد تشييده وبمراعاة أنه فى حالة إسناد بعض عمليات المقولة الاشتراكات المستحقة عن الباطن تخصم قيمة الاشتراكات المستحقة عن هذه العمليات من قيمة لمقاولين من الباطن يجب ألا تقل الاشتراكات المقولة ، وفى حالة إسناد جميع عمليات المقولة الداخلة فى المقولة عن قيمة الاشتراكات المستحقة على القيمة المستحقة عن مجموع العمليات -وفى جميع الأحوال تخصم قيمة العمليات المعفاة من القيمة الكلية للمقولة . ٢ الكلية للمقولة ، المستخلصة من القيمة الإيجارية للمحجر أو الملاحه التي تستغل بطريق الإيجار . ٣- كمية المواد . المحجر أو الملاحه الذى يستغل عن طريق تصاريح الإتاوة	
الوعاء الذى يتم على أساسه تحديد الأجور التي يتم على أساسها (المادة ٢٠٠): يكون تحديد العمل فى الاشتراكات وفقاً للآتى : ١- العقد أو أمر التشغيل أو أمر التوريد أو حساب حصة صاحب ويراجع هذا الفاتورة أو المقاييس المعتمدة وغيرها من المستندات والوسائل بحسب الأحوال الجهة الإدارية المختصة التحديد على ختامى الأعمال . ٢- قيمة الترخيص أو المخالفة الصادرة من	

قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١

بأحكام قانون التأمين الصحي الشامل الصادر بالقانون رقم ٢ لسنة (المادة ٢٠١): مع عدم الإخلال الاشتراكات وفقاً للآتي : ١- حصة المؤمن عليه في الاشتراكات بواقع (١١٪) ٢٠١٨ تتحدد نسب والعجز الأجر المشار إليه بالمادة (١٩٨) من هذه اللائحة وتشمل هذه الحصة تأمين الشيخوخة من حصة صاحب 2- (1٪) والوفاة بواقع (٩٪) ، وتأمين المرض بواقع (١٪) ونظام المكافأة بواقع هذه اللائحة ، وتشمل هذه العمل بواقع (١٨,٢٥٪) من الأجر المشار إليها بالمادة (١٩٩) من (ب) نظام المكافأة بواقع (١٪) . (12٪) الحصة : (أ) تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة بواقع تأمين إصابات العمل : ١- (١٪) من أجر الاشتراك (ج) تأمين المرض بواقع (٣,٢٥٪) . (د) الخاضعين لأحكام قانون نظام التأمين الصحي الشامل المشار إليه يؤدي للعاملين لديه بالنسبة لغير بحد (1٪) المعنية بالتأمين الصحي مقابل العلاج والرعاية الطبية . ٢- (٠,٥٪) تزداد إلى للهيئة المالية . وتزداد نسب أقصى تبعاً لمخاطر المنشأة من أجر الاشتراك للعاملين لديه مقابل الحقوق اعتباراً من ٢٠٢٠/١/١ بنسبة الاشتراكات في تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة كل سبع سنوات على ألا يتجاوز إجمالي هذه النسبة (١٪) ، وتقسم مناصفة بين صاحب العمل والمؤمن عليه ، (26٪) .

التي تصدر تراخيص البناء أو الهدم أو التي تحرر مخالفاته بإبلاغ (المادة ٢٠٢): تلتزم الجهات الترخيص فور إصداره ، واسم وعنوان المقاول الذي يقوم بتنفيذه ، أو باسم وعنوان الهيئة ببيانات الصادر بشأنه مخالفات البناء

بإخطار الهيئة عن كل مقالة يقوم بتنفيذها قبل البدء في التنفيذ وبكل (المادة ٢٠٣): يلتزم المقاول على حجم المقولة ، ويرفق بهذا الإخطار صورة من أي من المستندات الواردة بالمادة تغيير يطرأ من من هذه اللائحة وذلك حسب طبيعة كل عملية ، حتى وإن كانت العملية مستثناة (200) اسم المقاول الخضوع لأحكام هذا الفصل وفقاً للمادة (٢١٤) من هذه اللائحة . ويوضح بالإخطار المقولة والقيمة الإجمالية لها وعنوانه ورقمه التأميني واسم ورقم منشأة المقاول كما يوضح مكان اتخاذ ما يأتي : ١- فتح ملف لعملية المقولة . ٢- أو قيمة التغيير الذي طرأ عليها ، وعلى الهيئة ونسبة الاشتراك . ويجوز بقرار من رئيس الهيئة الاستثناء من إخطار إخطار المقاول برقم العملية . ذلك العملية محل المقولة في العمليات التي يرى أنها بحسب طبيعتها أو حجمها تستلزم الهيئة عن

بموافاة الهيئة بالآتي : ١- بيان شهري بجميع العاملين في العملية (المادة ٢٠٤): يلتزم المقاول الباطن لأحكام هذا الفصل وفقاً للنموذج رقم (٣٩) المرافق . ٢- رقم الاشتراك لمقاولي الخاضعين وعلى الهيئة في . (إن وجدوا) . ٣- خطة المشروع (المدة - المراحل - عدد العمال لكل مرحلة) . ضوء ذلك فتح ملف تأميني للعمال غير المؤمن عليهم وتسجيلهم

بأن يسدد للهيئة الاشتراكات المستحقة عن كل دفعة أو مستخلص (المادة ٢٠٥): يلتزم المقاول أقصاه أول الشهر التالي لاستلام إخطار الدفعة أو المستخلص . وفي مستحق الصرف في ميعاد أداء الاشتراكات المشار إليها يستحق عليه مبلغ إضافي شهري عن مدة التأخير حالة التأخير عن المادة (٧١) تاريخ وجوب الأداء حتى نهاية شهر السداد ، ويحسب المبلغ الإضافي وفقاً لأحكام من خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ من هذه اللائحة . ويتم الإعفاء من المبلغ الإضافي إذا تم السداد

قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١

البناء أو الهدم ، فيلتزم بأداء الاشتراكات وجوب الأداء . وبالنسبة للصادر لصالحه ترخيص ميعاد غايته عام من تاريخ صدور الترخيص . وفي جميع التأمينات المستحقة عليه للهيئة في على ما تم تنفيذه فعلياً من أعمال وذلك وفقاً لما توضحه الجهة الأحوال يتم تحصيل الاشتراكات الترخيص . أما بالنسبة للمحرر له مخالفة البناء فيتم سداد الاشتراكات اعتباراً من الصادر عنها لصالحه الترخيص الشهر التالي لتاريخ تحرير المخالفة . وفي حالة التأخير في السداد يلتزم الصادر في المادة (٧١) من هذه أو المحرر له مخالفات البناء بأداء المبلغ الإضافي المنصوص عليه . عشر يوماً من تاريخ وجوب الأداء اللانحة ، ويعفى من هذا المبلغ إذا تم السداد خلال خمسة

الأعمال بالآتي : ١- إخطار الهيئة بكل عملية مقالة أو أى تغيير أو (المادة ٢٠٦:) يلتزم مسند الإقرار عليها قبل بدء تنفيذ المقالة أو التغيير أو التعديل على أن يرفق بالإخطار تعديل يقرأ المقالة طبقاً لأحكام المقدم من المقاول الذى يفيد التزامه بالتأمين على جميع العاملين بعملية التعاقدات التى تبرمها الجهات العامة المادة (٢٣) من القانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ بشأن تنظيم وعنوانه ورقمه التأمينى واسم المسند إليه عملية . ويوضح مسند الأعمال بالإخطار اسم المقاول المقالة والقيمة الإجمالية لها وقيمة التغيير بحسب الأحوال ويرفق المقالة ورقمه التأمينى ومكان صورة طبق الأصل من عقد المقالة محرراً باللغة العربية . ٢- إخطار الهيئة ببيان بهذا الإخطار وكذا كل دفعة أو مستخلص مستحق الصرف موضحاً به تاريخ استلام المقاول إخطار الاستحقاق طبقاً لختامى ختامى العملية . ٣- تعليق صرف كل دفعة أو مستخلص أو صرف الدفعة النهائية عن المقالة . وإذا أخل الأعمال على تقديم المقاول الشهادة الدالة على سداد مستحقات الهيئة بالتضامن مع المقاول عن سداد الاشتراكات مسند الأعمال بأى التزام مما سبق فإنه يكون مسئولاً وفقاً لحكم المادة (١٤٤) من القانون والمبالغ الإضافية المستحقة عنها وذلك

القائمة على التأجير أو التعاقد أو التصريح باستغلال المحجر أو (المادة ٢٠٧:) تلتزم الجهات أيام الهيئة بكل تعاقد باستغلال محجر أو ملاحه ، وبكل تغيير يقرأ عليه خلال ثلاثة الملاحه بإخطار اشتراكه بالهيئة من تاريخ التعاقد أو التصريح أو التغيير ويوضح بالإخطار اسم صاحب العمل ورقم كما تلتزم الجهات المشار إليها . ومكان المحجر أو الملاحه وقيمة عقد الإيجار أو التصريح ومدته المقاول على تقديمه ما يفيد سداد اشتراكات بتعليق التعامل مع مستغل المحجر أو الملاحه أو . التأمين الاجتماعى عن هذه الأعمال

العمال الخاضعين لأحكام هذا الفصل أن يتقدم إلى الهيئة بطلب (المادة ٢٠٨:) على كل عامل من النظام ، ويحرر هذا الطلب على النموذج رقم (٤٠) المرافق . وعلى الهيئة اتخاذ اشتراك فى هذا بطاقة الاشتراك الإجراءات التالية : ١- التأمين على العامل فور تقديمه بطلب الاشتراك وتسليمه العامل خطاباً بحالته التأمينية للتقدم وفقاً للنموذج الذى يصدر به قرار من رئيس الهيئة . ٢- تسليم مهارته . ٣- عرض العامل على اللجنة الطبية بالهيئة به إلى وزارة القوى العاملة لتحديد مستوى لإجراء الفحص الطبى الابتدائى وإثبات حالته الصحية ومدى لياقته المعنية بالتأمين الصحى المطلوب الاشتراك عنها ، وذلك خلال شهر من تاريخ بدء اشتراكه فى التأمين لممارسة المهنة أو للعامل إجراء قياس مستوى المهارة والكشف الطبى الابتدائى فى أى مكتب من المكاتب ويكون

قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١

ويتم موافاة الهيئة الفروع التابعة لكل من وزارة القوى العاملة والهيئة المعنية بالتأمين الصحي ، بالنتيجة فور اتخاذ الإجراء	
القوى العاملة بتكلفة قياس مهارة العامل ، وتحمل الهيئة برسم (المادة ٢٠٩) : تتحمل وزارة الابتدائي على العامل . وتتحدد تكلفة الكشف الطبي بموجب اتفاق يبرم بين رئيس الكشف الطبي العامل في الهيئة ورئيس الهيئة المعنية بالتأمين الصحي . ويتم إعادة توقيع الكشف الطبي على حالة تغيير مهنته ، كما يتم قياس مستوى مهارته في هذه المهنة	
المؤمن عليه ، الخاضع لأحكام هذا الفصل ، بأحكام تأمين المرض (المادة ٢١٠) : يشترط لانتفاع يكون قد روعى بشأته كافة إجراءات التأمين المنصوص عليها بالمواد السابقة . ما يأتي : ١- أن يكون المؤمن عليه قد سدد كافة الاشتراكات المستحقة عليه حتى تاريخ اعتماد نموذج ٢- أن أن 4- اشتراكه في تأمين المرض . ٣- أن يكون حاملاً لبطاقة اشتراك عامل مقاولات سارية الشهران يكون مشتركاً فيه لمدة ثلاثة أشهر متصلة أو ستة أشهر متقطعة ، على أن يكون الأخيران متصلين	
بطاقة اشتراك المؤمن عليه مدة اشتراك في التأمين ، ويتعين (المادة ٢١١) : تعتبر مدة صلاحية وبالنسبة للفترات التي لم يتم أداء حصة المؤمن عليه عنها خلال مدة . أداء الاشتراكات عنها حالة البطاقة فيلتزم المؤمن عليه بأن يؤدي حصته في الاشتراكات عن تلك المدد . وفي صلاحية آخر سداد حتى وفاة المؤمن عليه يكون لورثته الحق في أداء الاشتراكات عن المدة من تاريخ ثلاثة أشهر من تاريخ تقديم طلب تاريخ الوفاة أو تاريخ انتهاء مدة البطاقة أيهما أسبق وذلك خلال . التأمينية صرف الحقوق التأمينية أو خصمها من الحقوق	
الإصابة اللذان يقعان للمؤمن عليه بينه وبين مزاولة العمل أو (المادة ٢١٢) : إذا حال المرض أو الاشتراك ، فتعتبر مدة اشتراكه مستمرة خلال هذه الفترة إذا ثبت العجز الكامل أو تجديد بطاقة عمل آخر العجز الجزئي وصدر قرار اللجنة المنصوص عليها بالمادة (٢١) من القانون بعدم وجود الأجر المستحق له أو وقعت وفاته ، ويتم تحصيل الاشتراكات المستحقة عنها خصماً من تعويض الفترات التي يحول المرض له خلال هذه الفترة . وتختص الهيئة المعنية بالتأمين الصحي بتحديد . أو الإصابة خلالها بين المؤمن عليه وبين أداء عمله	
عليه في تعديل مستوى مهارته فعليته الحصول من الهيئة على (المادة ٢١٣) : إذا رغب المؤمن والتقدم به إلى وزارة القوى العاملة . ويعدل أجر اشتراك المؤمن عليه اعتباراً بيان بحالته التأمينية . أول الشهر التالي لتاريخ تعديل المهنة أو مستوى المهارة من	
بأحكام المادتين رقمي (٢٠٣ ، ٢٠٦) من هذه اللائحة لا تسري (المادة ٢١٤) : مع عدم الإخلال شأن العمليات الآتية : ١- العمليات التي يقوم بتنفيذها الجهاز الإداري للدولة أحكام هذا الفصل في بذاتها . ٢- والهيئات العامة ووحدات الإدارة المحلية ووحدات القطاع العام وقطاع الأعمال العام وفقاً لأحكام هذا الفصل أثناء العمليات التي يتقدم صاحب العمل بطلب باعفائه من أداء الاشتراكات المشكلة بالمادة (٢١٧) من هذه اللائحة أنها بحسب التنفيذ وقبل انتهاء العملية إذا رأت اللجنة	

قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١

بالعمالة الدائمة لصاحب العمل ٣- عمليات التوريد أو التأجير إذا طبيعتها وحجمها يتم تنفيذها الشيء المورد أو المؤجر بمقتضى عقد التوريد أو الإيجار على مجرد التوريد أو تقديم اقتصر دور أن تشترك الجهة (٢ ، ١٣) محل الإيجار . ويشترط في العمليات المنصوص عليها في البنود لقواعد الاشتراك النمطى ٤- عمليات القائمة بالتنفيذ عن العمال القائمين بالعمل لدى الهيئة طبقاً عنصر الخرسانة المسلحة سواء بالأساسات أو الأعمدة . المباني السكنية التى لا يستخدم فى بنائها يتم تنفيذها بالجهود الذاتية ولا تكون جزءاً من مبنى مستقل لغير ٥- عمليات دور العبادة التى بالجهود الذاتية التطوع للعمل فى تشييد المبنى بدون أجر وليس التبرع بقيمة العبادة ، ويقصد العمليات المشار إليها التكلفة المالية . ويصدر قرار من رئيس الهيئة بتحديد الحد الأقصى لتكلفة . بالبندين (٤، ٥) من هذه المادة

وجود عمالة مؤقتة غير مؤمن عليها فى العمليات المنصوص عليها (المادة ٢١٥:) إذا تبين للهيئة من المادة السابقة التزمّت الجهة بأداء الاشتراكات على أساس نسب (٣ فى البندين رقمى ٢) فى المحددة بالجدول رقم (٨) المرافق . أما فى حالة وجود عمالة مؤقتة غير مؤمن عليها الأجور بالاشتراك عن هذه العمليات المنصوص عليها فى البند رقم (١) من المادة السابقة فتلتزم الجهة بالإخطار وفقاً لأحكام المادتين رقمى (٢٠٣) العمالة نمطياً ، وفى حالة عدم قيام الجهة المشار إليها . أساس نسب الأجور المحددة بالجدول رقم (٨) المرافق ، ٢٠٦) تلتزم بأداء الاشتراكات على

الأعمال الذين تسند إليهم عمليات مقاولات ويستخدمون فى تنفيذها (المادة ٢١٦:) يجوز لأصحاب مهنتهم بالجدول رقم (٦) المرافق ومؤمن عليهم تأميناً نمطياً ، طلب استرداد ما عمالة ممن وردت أدائه من اشتراكات فى تأمين الشيوخوخة والعجز والوفاة محسوبة على أساس نسبة من تم ويوليو من كل عام الاشتراكات السابق سدادها . ويقدم طلب الاسترداد إلى الهيئة وذلك فى يناير وفقاً للنموذج رقم (٤١) المرافق . عن الستة أشهر السابقة ويرفق به بيان معتمد من جهة الإسناد . الاسترداد ويصدر قرار من رئيس الهيئة بإجراءات وشروط

لأعمال المقاولات والمحاجر والملاحات بقرار من رئيس الهيئة (المادة ٢١٧:) تشكل لجنة فنية من ذوى الخبرة فى مجال أعمال المقاولات المختلفة من بين العاملين تضم فى عضويتها عدداً الإدارى للدولة والهيئات العامة . ويجوز لرئيس الهيئة فى العمليات ذات الطبيعة الخاصة بالجهاز بناء على أن يطلب الاستعانة بمن يراه من أساتذة الجامعات ومن المهندسين الاستشاريين وذلك من عدد كاف من عرض من رئيس اللجنة . كما تشكل بقرار من رئيس الهيئة أمانة فنية للجنة . العاملين بالهيئة من ذوى الخبرة

المشار إليها فى المادة السابقة بإبداء رأى فى المسائل الفنية التى (المادة ٢١٨:) تختص اللجنة الهيئة أو من بشأنها خلاف عند تطبيق أحكام هذا الفصل . ويتم اعتماد قرار اللجنة من رئيس يثور . يفوضه

ورود إخطار عن أعمال المقاولات من المقاول أو الجهة المسندة (المادة ٢١٩:) على الهيئة عند الأجور فى العملية وفقاً للجدول رقم (٨) المرافق وإخطار المقاول بها على أن تقوم بتحديد نسبة بموجب رقم (٤٣) المرافق خلال ثلاثة أيام على الأكثر من تاريخ استلام الإخطار وذلك النموذج

قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١

التوقيع بالاستلام أمام خطاب موصى عليه بعلم الوصول أو بتسليمه للمقاول أو وكيله باليد بعد تعديل نسب الأجور أثناء تنفيذ الموظف المختص ، أو بأى وسيلة أخرى معتمدة ، وفى حالة موصى عليه بعلم الوصول أو بأى وسيلة أخرى الأعمال تلتزم الهيئة بإخطار المقاول بذلك بخطاب لهذه النسبة عليه التقدم بطلب اعتراض للهيئة مع أداء رسم معتمدة . وفى حالة عدم قبول المقاول بالمادة (١٢٠) من القانون وذلك خلال ثلاثين يوماً من تاريخ استلام الإخطار وإلا الاعتراض المقرر بعرض ملف أصبحت النسبة نهائية ، وفى حالة تقديم الطلب فى الميعاد المشار إليه تقوم الهيئة اللانحة لإبداء رأى وفقاً العملية على اللجنة الفنية المشار إليها فى المادة (٢١٧) من هذه اللانحة وعلى الهيئة إخطار المقاول لاختصاصها المحدد فى البند (٣) من المادة (٢١٨) من وروده . ولا يترتب على الاعتراض المقدم من المقاول بقرار اللجنة خلال ثلاثة أيام من تاريخ المستحقة عليه فى المواعيد المحددة لذلك وفقاً لنسبة الأجور التى تم توقفه عن سداد الالتزامات . إخطاره بها	
نسبة للعملية المعروضة على الهيئة بالجدول رقم (٨) تلتزم (المادة ٢٢٠): فى حالة عدم وجود تحديد نسبة بصفة مؤقتة استرشاداً بأقرب عملية مشابهة بالجدول وإخطار -الهيئة بما يأتى : ١ على النموذج رقم (٤٢) المرافق وفقاً للمادة السابقة . ٢- اتخاذ إجراءات عرض ملف المقاول بها المقاول . ٣- إخطار العملية على اللجنة الفنية خلال خمسة عشر يوماً على الأكثر من تاريخ إخطار . تاريخ تحديدها المقاول بقرار اللجنة بتحديد النسبة خلال خمسة عشر يوماً من	
المستحقة للهيئة عن المقاولات والأعمال المحدد قيمتها بعملة أجنبية (المادة ٢٢١): تحدد المبالغ الصرف المعلن (سعر البيع) فى تاريخ السداد للهيئة ، ويجوز للمقاول السداد بذات على أساس سعر العملة	
بإبلاغ الهيئة المعنية بالتأمين الصحى بما يتوفر لديها من بيانات (المادة ٢٢٢): تقوم الهيئة عن أعداد المؤمن عليهم وتوزيعهم ومهنتهم وكل ما تطلبه ويكون متعلقاً بنشاط إحصائية لازمة شأنهم المعنية بالتأمين الصحى . كما تقوم الهيئة بإعطاء المؤمن عليهم الذين تتوفر فى الهيئة المعنية بالتأمين شروط الانتفاع بتأمين المرض المستند الدال على ذلك ، على أن تقوم الهيئة الصحى باعتماد واستخراج البطاقة الصحية فى ضوء ذلك	
يقوم لحساب نفسه بأحد الأعمال المنصوص عليها بالجدول (المادة ٢٢٣): يعتبر الشخص الذى . المقاول رقم (٨) المرافق فى حكم	
التعليمات وتعد الاستثمارات والنماذج اللازمة لتنفيذ أحكام هذا الفصل (المادة ٢٢٤): تصدر الهيئة الإخلال بما تختص به هذه اللانحة أو أى جهة أخرى وفقاً للقانون ، كما تقوم بتسجيل وذلك دون . مدد وسدادات المؤمن عليه فى نظام المعلومات بالحاسب الآلى	
الفصل على عمال صيد الأسماك لدى أصحاب مراكب الصيد (المادة ٢٢٥): تسرى أحكام هذا وفقاً لأحكام قانون صيد الأسماك والأحياء المائية وتنظيم المزارع السمكية الميكانيكية أو الشراعية .	

قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١

التأمين الاجتماعي على فئات المؤمن عليهم المشار إليهم بالمادة السابقة (المادة ٢٢٦): يشمل نظام تأمين إصابات - التأمينات الآتية: ١ - تأمين الشيخوخة والعجز والوفاء. ٢ - نظام المكافأة. ٣ - العمل

الصيادين الخاضعين لأحكام هذا الفصل التقدم إلى الهيئة (المادة ٢٢٧): على كل صياد من عليه على النموذج رقم (٤٠) مرفقاً بها المستندات الآتية: ١- صورة باستمارة بدء اشتراك مؤمن شهادة الميلاد المميكنة. ٢- صورة ضوئية من بطاقة الرقم القومي. ٣- صورة ضوئية ضوئية من الثروة السمكية مع من بطاقة الصيد سارية صادرة من مكاتب المصايد التابعة للهيئة العامة لتنمية من الجهة المختصة بالهيئة مطابقتها على الأصل بمعرفة الموظف المختص. ٤- تقرير طبي صادر ، على أن تتحمل الهيئة تكاليف إجراء المعنية بالتأمين الصحي تفيد لياقته الطبية لمهنة صياد . المعنية بالتأمين الصحي في هذا الشأن الكشف الطبي وفق الاتفاق الذي يتم مع الهيئة

بطاقة الصيد مدة اشتراك وفقاً لأحكام القانون ويتعين أداء (المادة ٢٢٨): تعتبر مدة سريان عنها . وفي حالة وفاة المؤمن عليه يكون لورثته الحق في أداء الاشتراكات المستحقة وذلك من تاريخ آخر سداد حتى تاريخ الوفاة أو تاريخ انتهاء مدة البطاقة أيهما أسبق عن المدة . الحقوق التأمينية خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تقديم طلب صرف الحقوق التأمينية أو خصمها من

للهيئة حصته في الاشتراكات في تأمين الشيخوخة والعجز (المادة ٢٢٩): يؤدي المؤمن عليه المكافأة بواقع (١٪) شهرياً من الحد الأدنى لأجر الاشتراك اعتباراً من والوفاء بواقع (٩٪) ونظام . إصدار بطاقة الصيد وحتى تاريخ انتهائها تاريخ

العمل في اشتراكات التأمين الاجتماعي المطلوبة من أصحاب (المادة ٢٣٠): تتحدد حصة صاحب الخاص على أساس الحد الأدنى للأجر مضروباً في العدد المكون منه طاقم مراكب الصيد في القطاع المراكب الآلية بالمياه البحرية والذي تم تحديده بمراعاة فترات التوقف عن مزاولة العمل على حتى اثني عشر مهنة الصيد للأسباب المختلفة خلال العام وفقاً لما يأتي : طول المركب طاقم العمل أكبر من أربعة وعشرين متراً متراً واحد أكبر من اثني عشر متراً حتى أربعة وعشرين متراً اثنان مهنة الصيد للأسباب المختلفة خلال العام من ثلاثة يُراعى عدم استبعاد فترات التوقف عن مزاولة . تحديد عدد أفراد طاقم العمل مدة الحساب حيث تم مراعاتها عند

بأحكام قانون التأمين الصحي الشامل الصادر بالقانون رقم ٢ لسنة (المادة ٢٣١): مع عدم الإخلال صاحب العمل بواقع (١٥٪) من الأجر المشار إليها بالمادة (٢٣٠) من هذه ٢٠١٨ تتحدد حصة وتشمل هذه الحصة: ١- تأمين الشيخوخة والعجز والوفاء بواقع (١٢٪). ٢- نظام المكافأة اللاحقة لديه بالنسبة لغير بواقع (١٪). ٣- تأمين إصابات العمل : (أ) نسبة (١٪) أجر الاشتراك للعاملين يؤدي للهيئة المعنية بالتأمين الخاضعين لأحكام قانون نظام التأمين الصحي الشامل المشار إليه تزداد إلى (١٪) بحد أقصى تبعاً لمخاطر المنشأة الصحي مقابل العلاج والرعاية الطبية . (ب) ٥,٠٪ مقابل الحقوق المالية . وتزداد نسب الاشتراكات في تأمين من أجر الاشتراك للعاملين لديه كل سبع سنوات اعتباراً من ٢٠٢٠/١/١ بنسبة (١٪) ، وتقسم مناصفة الشيخوخة والعجز والوفاء

قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١

والمؤمن عليه ، على ألا تتجاوز إجمالي نسبة الاشتراكات لكل من المؤمن عليه بين صاحب العمل . (26%) العمل وصاحب	
المركب بسداد حصته في الاشتراكات سنوياً وفي حالة التأخير في (المادة ٢٣٢): يلتزم صاحب المواعيد المحددة يلتزم بأداء مبلغ إضافي وفقاً لأحكام (المادة ٧١) من هذه أداء الاشتراكات في (اللائحة).	
المختصة بتعليق إصدار أو تجديد بطاقات الصيد أو تراخيص المراكب (المادة ٢٣٣): تلتزم الجهات . تفيد سداد كافة الاشتراكات التأمينية المستحقة للهيئة على تقديم شهادة	
الإصابة اللذان يقعان للمؤمن عليه بينه وبين مزاولة العمل أو (المادة ٢٣٤): إذا حال المرض أو فتعتبر مدة اشتراكه مستمرة خلال هذه الفترة إذا ثبت العجز الكامل أو العجز تجديد بطاقة الصيد الجزئي وصدر قرار اللجنة الخماسية بعدم وجود عمل آخر له أو وقعت وفاته ، يتم تحصيل التي يحول الاشتراكات المستحقة عنها . وتختص الهيئة المعنية بالتأمين الصحي بتحديد الفترات . المرض أو الإصابة خلالها بين المؤمن عليه وبين أداء عمله	
التعليمات وتعد الاستثمارات والنماذج اللازمة لتنفيذ أحكام هذا الفصل (المادة ٢٣٥): تصدر الهيئة . بتسجيل مدد وسدادات المؤمن عليه في نظام المعلومات بالحاسب الآلي كما تقوم	
الفصل على الفئات الآتية : ١- السائقين في القطاع الخاص (المادة ٢٣٦): تسري أحكام هذا القيادة وفقاً لأحكام قانون المرور وفقاً لما يأتي : (أ) السائق الحاصل على الحاصلين على رخص رخصة قيادة رخصة قيادة مهنية من الدرجات الأولى والثانية والثالثة . (ب) السائق الحاصل على اشتغاله على عربات جرار زراعي بمقطورة . (ج) السائق الذي يحمل رخصة قيادة خاصة متى ثبت السياحى . (د) السائق الصادر له كارت النقل الخفيفة أو سيارات الأجرة التي تعمل في مجال النقل باستخدام تكنولوجيا المعلومات . (هـ) السائق الذي تشغيل للعمل ضمن منظومة النقل البرى للركاب (توك توك) . ٢- التبايعين العاملين على سيارات النقل في القطاع يحمل رخصة قيادة دراجة نارية . الخاص	
التأمين الاجتماعى على فئات المؤمن عليهم المشار إليهم بالمادة السابقة (المادة ٢٣٧): يشمل نظام تأمين إصابات العمل -التأمينات الآتية : ١- تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة . ٢- نظام المكافأة . ٣ .	
الفئات المنصوص عليها بالبند (١) من المادة (٢٣٦) من هذه (المادة ٢٣٨): على العامل من الهيئة بطلب الاشتراك على النموذج رقم (٤٠) المرافق مرفقاً به : ١- خطاب اللائحة أن يتقدم إلى إدارة المرور المختصة يفيد تقدمه بطلب الحصول على ترخيص بالقيادة مع أخذ إقرار عليه من صدورهما . ٢- يتضمن موافاة الهيئة بصورة من رخصة القيادة الصادرة له من إدارة المرور فور الجماعى التي تعمل ضمن صورة من كارت التشغيل الذى يصدر لقائدى المركبات ووسائل النقل صورة ضوئية من شهادة الميلاد -3 . منظومة النقل البرى للركاب باستخدام تكنولوجيا المعلومات . القومى المميكنة . ٤- صورة ضوئية من بطاقة الرقم	

قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١

يتقدم إلى الهيئة بطلب الاشتراك على النموذج رقم (٤٠) المرافق (المادة ٢٣٩): على التبايع أن شهادة قيد من مكتب العمل المختص . ٢- صورة ضوئية من شهادة الميلاد المميكنة -مرفقًا به : ١ صورة ضوئية من بطاقة الرقم القومي . ٤- تقرير طبي صادر من الهيئة المعنية بالتأمين . ٣ . الصحي يفيد مدى لياقته الطبية لممارسة المهنة

حصته في تأمين الشيخوخة والعجز والوفاء ونظام المكافأة وفقًا (المادة ٢٤٠): يؤدي المؤمن عليه الفترة من أول شهر بدء سريان الترخيص أو تجديده وحتى نهاية السنة المالية لما يأتي : ١- عن يجوز خلالها الترخيص وتؤدي الاشتراكات عن المدة المتبقية من مدة الترخيص شهريًا ولا الصادر النقل الجماعي التي التجديد له قبل أداء الاشتراكات المتأخرة . ٢- يؤدي قاندي المركبات ووسائل المعلومات الاشتراكات المستحقة وفقًا تعمل ضمن منظومة النقل البري للركاب باستخدام تكنولوجيا التبايع الاشتراكات شهريًا كما يجوز له أن يؤدي مقدمًا لمدة كارت التشغيل الصادر له . ٣- يؤدي الفترة من أول الشهر الذي صدرت فيه شهادة القيد وحتى نهاية السنة الاشتراكات المستحقة عن خلالها شهادة القيد ، وتعتبر مدة سريان شهادة القيد مدة اشتراك بالنسبة له . على المالية الصادر . أن يتم تسجيل السدادات آليًا ببيانات التغطية للمؤمن عليه

العمل في اشتراكات التأمين الاجتماعي المطلوبة من أصحاب كل (المادة ٢٤١): تحدد حصة صاحب السيارات في القطاع الخاص على أساس الأجر المحدد للفئات المرخص لها بالعمل نوع من أنواع . كل منها طبقًا لنوعها ووفقًا للحصص الواردة بالجدول رقم (٩) المرافق على

بأحكام قانون التأمين الصحي الصادر بالقانون رقم ٢ لسنة (المادة ٢٤٢): مع عدم الإخلال التي تؤدي على أساسها حصة كل من المؤمن عليه وصاحب العمل في ٢٠١٨ تتحدد النسب للآتي : ١- حصة المؤمن عليه في تأمين الشيخوخة والعجز والوفاء بواقع (٩٪) الاشتراكات وفقًا صاحب نظام المكافأة بواقع (١٪) من الأجر المحدد بالجدول رقم (١٠) المرافق . ٢- حصة وفي بواقع (١٢٪) . العمل بواقع (١٥٪) وتشمل هذه الحصة : (أ) تأمين الشيخوخة والعجز والوفاء من أجر الاشتراك (1٪) - 1 : (ب) نظام المكافأة بواقع (١٪) . (ج) تأمين إصابات العمل بواقع نظام التأمين الصحي الشامل المشار إليه يؤدي للعاملين لديه بالنسبة لغير الخاضعين لأحكام قانون مقابل العلاج والرعاية الطبية . ٢ - (٥٠,٥٪) تزداد إلى (١٪) بحد للهيئة المعنية بالتأمين الصحي المنشأة من أجر الاشتراك للعاملين لديه مقابل الحقوق المالية . وتزداد نسب أقصى تبعًا لمخاطر بنسبة الاشتراكات في تأمين الشيخوخة والعجز والوفاء كل سبع سنوات اعتبارًا من ٢٠٢٠/١/١ نسبة (١٪) ، وتقسم مناصفة بين صاحب العمل والمؤمن عليه ، على ألا تتجاوز إجمالي . (26٪) الاشتراكات لكل من المؤمن عليه وصاحب العمل

شهادة على النموذج رقم (٤٥) المرافق للمؤمن عليه ، تفيد (المادة ٢٤٣): على الهيئة إصدار اشتراكات التأمين الاجتماعي في الحالات الآتية : ١- التقدم لأول مرة للحصول على سداد حصته في . رخصة القيادة . ٢- انتهاء رخصة القيادة وطلب تجديدها . ٣- طلب تعديل درجة رخصة القيادة

العمل في اشتراكات التأمين الاجتماعي مقدمًا بأي وسيلة من (المادة ٢٤٤): تسدد حصة صاحب سريان رخصة السيارة وتؤدي هذه الاشتراكات إلى الهيئة . ويستمر صاحب وسائل الدفع عن مدة

قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١

عن حصته في الاشتراكات حتى تمام نقل ملكية السيارة بإدارة المرور وفقا لأحكام العمل مسنولا اشتراكات قانون المرور . وعلى الهيئة أن تصدر شهادة لصاحب السيارة تفيد سداد حصته في التأمين الاجتماعي .	
السيارة في الحالات الآتية : ١- نقل ملكية السيارة للغير بموجب (المادة ٢٤٥): ينهي اشتراك الملكية معتمدة من إدارة المرور المختصة وفي هذه الحالة يتعين اتخاذ كافة شهادة تنفيذ نقل تكهين السيارة -الإجراءات القانونية نحو إخضاع صاحب العمل الجديد للاشتراك عن السيارة . ٢- المختصة . ٣- سرقة أو بيعها خردة بموجب فواتير موثقة أو بموجب خطاب من إدارة المرور تاريخ سرقته ويتم إنهاء السيارة ويثبت ذلك بموجب خطاب صادر من إدارة المرور موضحا به جديدة محل السيارة القديمة طبقا لقانون الاشتراك اعتبارا من ذلك التاريخ . ٤- إحلال سيارة أن يدرج رقم المنشأة القديمة ببيانات المنشأة الجديدة . المرور بعد إجراء التسويات اللازمة على حكم قضائي نهائي اعتبارا من تاريخ المصادرة . ٦- تسليم لوحات ٥- مصادرة السيارة بموجب المرور المختصة ويثبت ذلك بموجب شهادة صادرة من إدارة المرور . ٧- القبض السيارة لإدارة المرور . السيارة أو التحفظ عليها أو فقدانها أو احتراقها ويثبت ذلك بشهادة صادرة من إدارة على المختصة بشرط عدم ٨- نهاية آخر ترخيص للسيارة ويثبت ذلك بخطاب صادر من إدارة المرور التي تعمل ضمن منظومة النقل ضبطها . ٩- إلغاء تصريح تشغيل المركبة أو وسيلة النقل الجماعي طلب إنهاء الاشتراك على النموذج رقم (٤٤) البرى للركاب باستخدام تكنولوجيا المعلومات . ويقدم مرفقا به المستندات المطلوبة	
وأجهزة المرور أن تعلق إصدار أو تجديد أو تعديل درجة الرخصة (المادة ٢٤٦): على إدارات العاملين في نشاط النقل البرى في القطاع الخاص أو إصدار أو تجديد رخص الخاصة بالسانقين تصاريح التشغيل للسيارات بهذا القطاع أو كارت التشغيل الذى يصدر لقائدى المركبات تسيير أو ضمن ووسائل النقل الجماعي أو تصريح تشغيل المركبة أو وسيلة النقل الجماعي التي تعمل طالبيها الشهادة منظومة النقل البرى للركاب باستخدام تكنولوجيا المعلومات ، على تقديم المنصوص عليها في المادتين (٢٤٣، ٢٤٤) من هذه اللائحة	
المؤمن عليه ممتدة إذا حال المرض أو الإصابة اللذان يقعان له (المادة ٢٤٧): تعتبر مدة اشتراك بينه وبين تجديد الرخصة أو مزاولة العمل على أن يؤدي الاشتراكات المستحقة أثناء مدة اشتراكه بالمادة هذه الفترة وحتى ثبوت العجز أو وقوع الوفاة أو صدور قرار اللجنة المشار إليها خلال الهيئة المعنية (٢١) من القانون بعدم وجود عمل آخر بالنسبة للتابع بحسب الأحوال . وتختص خلالها بين المؤمن عليه وبين أداء بالتأمين الصحى بتحديد الفترات التي يحول المرض أو الإصابة عمله	
التعليمات وتعد الاستثمارات والنماذج اللازمة لتنفيذ أحكام هذا الفصل (المادة ٢٤٨): تصدر الهيئة بتسجيل مدد وسدادات المؤمن عليه في نظام المعلومات بالحاسب الآلى كما تقوم	
الفصل على العاملين بالمخابز البلدية بالقطاع الخاص من أصحاب (المادة ٢٤٩): تسرى أحكام هذا . (عجان أو زمبيل - خراط أو رئيس معجن - طولجى أو مرحلاتى - فران) : المهن الآتية	

قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١

التأمين الاجتماعي على فئات المؤمن عليهم المشار إليهم بالمادة السابقة (المادة ٢٥٠): يشمل نظام تأمين إصابات -التأمينات الآتية: ١- تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة. ٢- نظام المكافأة. ٣- العمل. ٤- تأمين المرض.

الاشتراك الذي تؤدي على أساسه حصة كل من المؤمن عليه وصاحب (المادة ٢٥١): يتحدد أجر التأمين الاجتماعي بالنسبة للعاملين الذين تسري في شأنهم أحكام هذا الفصل العمل في اشتراكات الأدنى لأجر الاشتراك التأميني بالحد

العمل والمؤمن عليه في اشتراكات التأمين الاجتماعي شهرياً (المادة ٢٥٢): تتحدد حصتي صاحب زنة مائة كيلو جرام بواقع ٥٦٧ قرشاً (خمسمائة وسبعة وستون قرشاً) عن كل جوال دقيق منتج محسوباً وفقاً للمعادلة الآتية: قيمة الاشتراك عن كل جوال = (نسب 1/1/2020 اعتباراً من أربع عمال) ÷ الاشتراك وفقاً للمادة (٢٥١) من هذه اللائحة × الحد الأدنى لأجر الاشتراك لعدد القيمة المشار إليها سنوياً عدد الأجله المنتجة شهرياً (بحد أدنى ٢١٠ جوال للمخيز). وتُراد ذلك في يناير من كل عام بمراعاة زيادة الحد الأدنى لأجر الاشتراك التأميني

العامة للسلع التموينية بسداد المبالغ المستحقة للهيئة القومية للتأمين (المادة ٢٥٣): تلتزم الهيئة الخاص خصماً الاجتماعي عن اشتراكات التأمين الاجتماعي الخاصة بعمال المخازن البلدية بالقطاع حالة التأخير في الأداء من تكلفة تصنيع رغيف الخبز في أول الشهر التالي لشهر الاستحقاق وفي أحكام المادة (٧١) من هذه اللائحة تلتزم الهيئة المذكورة بأداء المبالغ الإضافية وفقاً

بالتأمين على العاملين لديه من أصحاب المهن المشار إليهم (المادة ٢٥٤): يلتزم صاحب العمل الفصل بحد أقصى عدد أربعة عمال بالمادة الأولى من هذا

الباب السابع: في الرعاية الاجتماعية لأصحاب المعاشات

مادة ٩٤ تسري أحكام هذا الباب على أصحاب المعاشات الذين يصدر بتحديدهم قرار من رئيس الهيئة بعد موافقة مجلس الإدارة.

مادة ٩٥ ينشأ في الصندوق المشار إليه بالمادة (٥) من هذا القانون حساب للرعاية الاجتماعية لأصحاب المعاشات، وتتكون أمواله من الموارد الآتية: ١- ما قد يخصصه صندوق التأمين الاجتماعي لصالح حساب الرعاية الاجتماعية لأصحاب المعاشات والتي يحددها مجلس إدارة الهيئة. ٢- ما قد تخصصه الخزنة العامة للدولة لصالح حساب الرعاية الاجتماعية لأصحاب المعاشات. ٣- عائد استثمار أموال واحتياطات حساب الرعاية الاجتماعية لأصحاب المعاشات. ٤- نسبة (٣٠٪) مما يقضى به من غرامات وفقاً لأحكام هذا القانون. ٥- التبرعات والهبات والمنح التي يقبلها مجلس الإدارة. ٦- أي موارد أخرى تخصص لهذا الصندوق.

(المادة ٢٧): يُخصص في صندوق التأمين الاجتماعي المنصوص عليه في المادة (٥) من القانون الحسابات الآتية: ١- حساب تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة. ٢- حساب تأمين إصابات العمل. ٣- حساب تأمين المرض. ٤- حساب تأمين البطالة. ٥- حساب المكافأة ويخصص به حساب شخصي لكل مؤمن عليه. ٦- حساب المعاش الإضافي ويخصص به حساب شخصي لكل مؤمن عليه. ٧- حساب الرعاية الاجتماعية لأصحاب المعاشات.

(المادة ٢٩): تتكون أموال كل حساب من حسابات التأمين الاجتماعي المشار إليها بالمادة (٢٧) من هذه اللائحة من رصيد أول المدة المحدد وفقاً للمادة (٢٨) من هذه اللائحة مضافاً إليه ما يأتي: أولاً - حساب تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة: ١- الاشتراكات والأقساط عن تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة التي يؤديها أصحاب الأعمال عن العاملين لديهم. ٢- الاشتراكات التي يؤديها المؤمن عليهم. ٣- المبالغ الإضافية المستحقة نتيجة التأخير في سداد الاشتراكات والأقساط عن

قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١

تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة . ٤- ما يخصص لحساب تأمين الشيخوخة والعجز والوفاء بناء على تقرير لجنة الخبراء من المبالغ التي تؤديها الخزنة العامة وفقاً لأحكام المواد (١١٠ ، ١١١ ، ١١٣) من القانون . ٥- حصيلة استثمار أموال الحساب . ٦- ما يخصصه مجلس الإدارة من البنود الآتية : (أ) حصيلة المقابل النقدي للخدمات المقررة بموجب القانون . (ب) حصيلة الغرامات المقضى بها عن مخالفة أحكام القانون . (ج) الإعانات والتبرعات والهبات التي يقرر مجلس الإدارة قبولها . (د) الموارد الأخرى الناتجة عن نشاط الصندوق . ثانياً - حساب المكافأة : ١- الاشتراكات والأقساط في نظام المكافأة التي يؤديها أصحاب الأعمال عن العاملين لديهم . ٢- الاشتراكات التي يؤديها المؤمن عليهم . ٣- المبالغ الإضافية المستحقة نتيجة التأخير في سداد الاشتراكات والأقساط عن نظام المكافأة . ٤- حصيلة استثمار أموال الحساب . ويتم إنشاء حساب شخصي لكل مؤمن عليه تتكون إيراداته من البنود المشار إليها بعاليه . ثالثاً - حساب المعاش الإضافي : ١- الاشتراكات والأقساط في نظام المعاش الإضافي التي يقطعها أصحاب الأعمال من أجور العاملين لديهم . ٢- الاشتراكات التي يؤديها المؤمن عليهم . ٣- المبالغ الإضافية المستحقة نتيجة التأخير في سداد الاشتراكات والأقساط عن نظام المعاش الإضافي . ٤- حصيلة استثمار أموال الحساب . ويتم إنشاء حساب شخصي لكل مؤمن عليه رغب في الاشتراك في نظام المعاش الإضافي تتكون إيراداته من البنود المشار إليها بعاليه . رابعاً - حساب تأمين إصابات العمل : ١- الاشتراكات والأقساط عن تأمين إصابات العمل التي يؤديها أصحاب الأعمال عن العاملين لديهم . ٢- الاشتراكات التي يؤديها المؤمن عليهم . ٣- المبالغ الإضافية المستحقة نتيجة التأخير في سداد الاشتراكات والأقساط عن تأمين إصابات العمل . ٤- ما يخصص لحساب تأمين إصابات العمل مقابل الالتزامات طويلة الأجل بناءً على تقرير لجنة الخبراء من المبالغ التي تؤديها الخزنة العامة وفقاً لأحكام المواد (١١٠ ، ١١١ ، ١١٣) من القانون . ٥- حصيلة استثمار أموال الحساب . ٦- ما يخصصه مجلس الإدارة من البنود الآتية : (أ) حصيلة المقابل النقدي للخدمات المقررة بموجب القانون . (ب) حصيلة الغرامات المقضى بها عن مخالفة أحكام القانون . (ج) الإعانات والتبرعات والهبات التي يقرر مجلس الإدارة قبولها . (د) الموارد الأخرى الناتجة عن نشاط الصندوق . خامساً - حساب تأمين المرض : ١- الاشتراكات والأقساط عن تأمين المرض التي يؤديها أصحاب الأعمال عن العاملين لديهم . ٢- الاشتراكات التي يؤديها المؤمن عليهم . ٣- المبالغ الإضافية المستحقة نتيجة التأخير في سداد الاشتراكات والأقساط عن تأمين المرض . ٤- حصيلة استثمار أموال الحساب . ٥- ما يخصصه مجلس الإدارة من البنود الآتية : (أ) حصيلة المقابل النقدي للخدمات المقررة بموجب القانون . (ب) حصيلة الغرامات المقضى بها عن مخالفة أحكام القانون . (ج) الإعانات والتبرعات والهبات التي يقرر مجلس الإدارة قبولها . (د) الموارد الأخرى الناتجة عن نشاط الصندوق . سادساً - حساب تأمين البطالة : ١- الاشتراكات والأقساط عن تأمين البطالة التي يؤديها أصحاب الأعمال عن العاملين لديهم . ٢- المبالغ الإضافية المستحقة نتيجة التأخير في سداد الاشتراكات والأقساط عن تأمين البطالة . ٣- حصيلة استثمار أموال الحساب . ٤- ما يخصصه مجلس الإدارة من البنود الآتية : (أ) حصيلة المقابل النقدي للخدمات المقررة بموجب القانون . (ب) حصيلة الغرامات المقضى بها عن مخالفة أحكام القانون . (ج) الإعانات والتبرعات والهبات التي يقرر مجلس الإدارة

قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١

قبولها . (د) الموارد الأخرى الناتجة عن نشاط الصندوق . سابقاً - حساب الرعاية الاجتماعية لأصحاب المعاشات : ١- ما قد يخصصه صندوق التأمين الاجتماعي لصالح حساب الرعاية الاجتماعية لأصحاب المعاشات والتي يحددها مجلس الإدارة . ٢- ما قد تخصصه الخزنة العامة للدولة لصالح حساب الرعاية الاجتماعية لأصحاب المعاشات . ٣- عائد استثمار أموال واحتياطيات حساب الرعاية الاجتماعية لأصحاب المعاشات . ٤- نسبة (٣٠٪) مما يقضى به من غرامات وفقاً لأحكام القانون . ٥- التبرعات والهبات والمنح التي يقبلها مجلس الإدارة . ٦- أى موارد أخرى تخصص لهذا الصندوق .

(المادة ٣٠): تكون نفقات كل حساب من حسابات التأمين الاجتماعي المشار إليها بالمادة (٢٧) من هذه اللائحة وفقاً لما يأتي : أولاً - حساب تأمين الشيخوخة والعجز والوفاء : ١- المعاش وزياداته . ٢- تعويض الدفعة الواحدة . ٣- المكافأة عن المدة السابقة على ٢٠٢٠/١/١ - ٤- إعانة الفقد . ٥- إعانة المرافق . ٦- التعويض الإضافي . ٧- منحة الوفاة . ٨- نفقات الجنازة . ٩- منحة القطع والزواج . ١٠- نصيب الحساب من المصروفات الإدارية . ثانياً - حساب المكافأة : ١- قيمة المكافأة عن مدة الاشتراك التي تبدأ من ٢٠٢٠/١/١ - ٢- نصيب الحساب من المصروفات الإدارية . ثالثاً - حساب المعاش الإضافي : ١- المعاش الإضافي وزياداته . ٢- رصيد الحساب في حالة صرفه دفعة واحدة . ٣- نصيب الحساب من المصروفات الإدارية . رابعاً - حساب تأمين إصابات العمل : ١- المعاش وزياداته . ٢- تعويض الدفعة الواحدة . ٣- تعويض الأجر ومصروفات الانتقال . ٤- نصيب الحساب من المصروفات الإدارية . خامساً - حساب تأمين المرض : ١- تعويض الأجر ومصروفات الانتقال . ٢- نصيب الحساب من المصروفات الإدارية . سادساً - حساب تأمين البطالة : ١- تعويض البطالة . ٢- نصيب الحساب من المصروفات الإدارية . سابقاً - حساب الرعاية الاجتماعية لأصحاب المعاشات : كافة النفقات التي يستلزمها تقديم الخدمات التي تقدم لأصحاب المعاشات وفقاً للقانون . ويعتبر كل حساب من الحسابات المشار إليها حساب مستقل عن الآخر في إيراداته ومصروفاته ، ولا يجوز الصرف من الحساب إلا في حدود النفقات المشار إليها بكل حساب .

مادة ٩٦ يختص مجلس الإدارة باقتراح الأنشطة والخدمات المختلفة التي يتم تقديمها لأصحاب المعاشات ووضع الضوابط والشروط للانتفاع بها، وعلى الأخص ما يلي: ١- المساعدة في توصيل المعاشات إلى المنازل للمرضى والعاجزين وكبار السن من أصحاب المعاشات والمستحقين عنهم. ٢- توفير الوسائل الترفيهية كالرحلات ومشاهدة عروض المسارح والإقامة في المصايف والمشتات وزيارة الحدائق العامة. ٣- الاتفاق مع الجهات المختلفة للحصول على مزايا وخدمات لأصحاب المعاشات وتفعيل القوانين والقرارات الخاصة بالحقوق والمزايا الإضافية لأصحاب المعاشات. ٤- أي أنشطة اجتماعية إضافية أخرى تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون.

مادة ٩٧ يصدر رئيس مجلس الوزراء بناء على عرض رئيس الهيئة قراراً بمنح أصحاب المعاشات المنتفعين بأحكام هذا الباب تيسيرات خاصة، وعلى الأخص ما يأتي: ١- تخفيض نسبي في تعريفة المواصلات بالسكك الحديدية، وكذا وسائل المواصلات العامة المملوكة للدولة داخل المدن. ٢- تخفيض في أسعار دخول النوادي والمتاحف والمعارض ودور السينما والمسارح المملوكة للدولة.

قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١

٣- تخفيض نفقات الإقامة في دور العلاج التابعة للجهاز الإداري للدولة. ٤- تخفيض نفقات الرحلات التي ينظمها الجهاز الإداري للدولة أو الهيئات العامة أو المؤسسات العامة أو الوحدات الاقتصادية التابعة لأي منها داخل الجمهورية وخارجها. ويكون التخفيض في جميع الأحوال بما لا يجاوز (٧٥٪) من القيمة الرسمية. ٥- أولويات في التسهيلات التي يقررها مجلس إدارة شركة مصر للطيران بالنسبة لأجور السفر بطائراتها. ٦- أولويات في التيسيرات التي تقدمها الهيئة العامة لبنك ناصر الاجتماعي والبنوك والجهات الأخرى.

الباب الثامن: المستحقون في المعاش

(المادة ٢٥٥): إذا توفي المؤمن عليه أو صاحب المعاش كان للمستحقين عنه تقاضي معاش وفقاً للأنصبة المحددة بالجدول رقم (٧) المرافق للقانون من أول الشهر الذي حدثت فيه الوفاة .

(المادة ٢٥٦): يقصد بالمستحقين الأرملة والأرمل والأولاد والوالدان والإخوة والأخوات الذين تتوفر في شأنهم في تاريخ وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش شروط استحقاق المعاش المنصوص عليها في المواد التالية .

المادة ٩٨ إذا توفي المؤمن عليه أو صاحب المعاش كان للمستحقين عنه الحق في تقاضي معاش وفقاً للأنصبة المقررة بالجدول رقم (٧) المرافق لهذا القانون من أول الشهر الذي حدثت فيه الوفاة. ويقصد بالمستحقين الأرمل والأرملة والأبناء والبنات والوالدان والإخوة والأخوات الذين تتوافر فيهم في تاريخ وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش شروط الاستحقاق المنصوص عليها في هذا الباب.

(المادة ٢٥٧): يشترط لاستحقاق الأرملة أن يكون الزواج موثقاً ، أو ثابتاً بموجب حكم قضائي بات . ويُقبل إثبات الزواج بموجب الإعلام الشرعي أو بشهادة ميلاد أحد الأولاد في الحالات التي جرت فيها العادة على عدم توثيق الزواج في الوحدات المحلية التي يجري فيها العرف بذلك . وتعتبر المطلقة طلاقاً رجعيّاً في حكم الأرملة في الحالتين الآتيتين : ١- المطلقة التي توفي عنها المؤمن عليه أو صاحب المعاش خلال فترة عدتها والتي تقدر بمائة يوم من تاريخ الطلاق . ٢- المطلقة الحامل التي توفي عنها المؤمن عليه أو صاحب المعاش حتى تضع حملها .

مادة ٩٩ يشترط لاستحقاق الأرملة والأرمل أن يكون الزواج موثقاً أو ثابتاً بحكم قضائي بات، وألا يكون الأرمل متزوجاً بأخرى. وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون الحالات التي يقبل فيها إثبات الزواج بغير الوسائل المحددة بالفقرة السابقة ووسائل هذا الإثبات.

(المادة ٢٥٨): يشترط لاستحقاق الأرمل ما يأتي : ١- أن يكون الزواج موثقاً ، أو ثابتاً بموجب حكم قضائي بات . ويُقبل إثبات الزواج بموجب الإعلام الشرعي أو بشهادة ميلاد أحد الأولاد في الحالات التي جرت فيها العادة على عدم توثيق الزواج في الوحدات المحلية التي يجري فيها العرف بذلك . ٢- ألا يكون متزوجاً بأخرى في تاريخ وفاة المؤمن عليها أو صاحبة المعاش . وتعتبر علاقة الزواج قائمة في تاريخ وفاة المؤمن عليها أو صاحبة المعاش خلال فترة العدة من طلاق رجعي وتحدد هذه الفترة بمائة يوم من تاريخ الطلاق ، أو وفاة المؤمن عليها أو صاحبة المعاش الحامل قبل وضع الحمل .

مادة ١٠٠ : يشترط لاستحقاق الابنة ألا تكون متزوجة. ويشترط لاستحقاق الابن ألا يكون قد بلغ سن الحادية والعشرين، ويستثنى من هذا الشرط الحالات الآتية: ١- العاجز عن الكسب. ٢- الطالب بإحدى مراحل التعليم التي لا تجاوز مرحلة الحصول على مؤهل الليسانس أو البكالوريوس أو ما يعادلها بشرط عدم تجاوزه سن السادسة والعشرين ولم يلتحق بعمل أو لم يزاول مهنة. ٣- من حصل على مؤهل نهائي لا يجاوز المرحلة المشار إليها بالبند السابق ولم يلتحق بعمل أو لم يزاول

(المادة ٢٥٩): يشترط لاستحقاق الابن ألا يكون قد بلغ سن الحادية والعشرين ويستثنى من هذا الشرط ما يأتي : ١- الطالب بأحد مراحل التعليم التي لا تجاوز مرحلة الليسانس أو البكالوريوس متى توفرت في شأنه الشروط الآتية : (أ) ألا يعمل لدى الغير ولا يزاول مهنة . (ب) عدم بلوغ سن السادسة والعشرين . ٢- الحاصل على مؤهل نهائي لا يجاوز مرحلة الليسانس أو البكالوريوس متى توفرت بشأنه الشروط الآتية : (أ) ألا يكون قد التحق بعمل ولم يزاول مهنة . (ب) ألا يكون قد بلغ سن السادسة والعشرين بالنسبة للحاصلين على مؤهل الليسانس أو البكالوريوس وسن

**قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١**

مهنة ولم يكن قد بلغ سن السادسة والعشرين بالنسبة للحاصلين على مؤهل الليسانس أو البكالوريوس وسن الرابعة والعشرين بالنسبة للحاصلين على المؤهلات الأقل.

الرابعة والعشرين بالنسبة للحاصلين على المؤهلات الأقل . ٣- العاجز عن الكسب ويثبت العجز عن الكسب بشهادة من الهيئة المعنية بالتأمين الصحى .

(المادة ٢٦٠): يشترط لاستحقاق الابنة ألا تكون متزوجة .

مادة ١٠١: يشترط لاستحقاق الإخوة والأخوات بالإضافة إلى شروط استحقاق الأبناء والبنات أن يثبت إعالة المؤمن عليه أو صاحب المعاش إياهم وفقاً للشروط والأوضاع التي تحددها اللائحة التنفيذية. ويتم إعادة بحث شروط الإعالة المشار إليها بالفقرة السابقة عند كل تعديل يطرأ على حالة المعاش.

(المادة ٢٦١): يشترط لاستحقاق الإخوة والأخوات توفر شروط استحقاق الأبناء والبنات بحسب الأحوال بالإضافة إلى شروط الإعالة الآتية : ١- ألا يكون أى من أولاد المؤمن عليه أو صاحب المعاش سبق استحقاقه فى المعاش . ٢- ألا يكون للأخ أو الأخت دخلاً من أى مصدر يعادل قيمة نصيبه فى المعاش أو يزيد عليه ، ولا تعتبر المساعدة الضمانية من قبيل الدخل . ٣- ألا يكون للأخ أو الأخت والد أو ابن أو بنت متوسط دخولهم جميعاً من أى مصدر يعادل قيمة معاش المؤمن عليه أو صاحب المعاش أو يزيد عليه ، ولا يعتبر من هذا الدخل المعاش المستحق عن الغير .

(المادة ٢٦٢): يُعاد بحث شروط الإعالة المشار إليها بالمادة (٢٦١) من هذه اللائحة للإخوة والأخوات المستحقين فى المعاش عند كل تعديل يطرأ على حالة المعاش ، وعلى الأخص فى الحالات الآتية : ١- توفر شروط استحقاق المعاش لأحد المستحقين . ٢- قطع معاش أحد المستحقين . ٣- مراعاة حدود الجمع بين المعاشات لأى مستحق فى المعاش .

مادة ١٠٢: إذا توافرت فى أحد المستحقين شروط الاستحقاق لأكثر من معاش من الهيئة ومن الخزانة العامة فلا يستحق منها إلا معاشاً واحداً، وتكون أولوية الاستحقاق وفقاً للترتيب الآتى: ١- المعاش المستحق عن نفسه. ٢- المعاش المستحق عن الزوج أو الزوجة. ٣- المعاش المستحق عن الوالدين. ٤- المعاش المستحق عن الأولاد. ٥- المعاش المستحق عن الإخوة والأخوات. وإذا كانت المعاشات مستحقة عن مؤمن عليهم أو أصحاب معاشات من فئة واحدة فيستحق المعاش الأسبق فى الاستحقاق. وإذا نقص المعاش المستحق وفقاً لما تقدم عن المعاش الآخر أدى إليه الفرق من هذا المعاش. على أن يتم تحديد مدى استحقاق الفرق من المعاش الآخر بقيمته فى ضوء تطور قيمة كل من المعاشين فى أى تاريخ لاحق إعمالاً لنصوص هذا الباب، وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون ضوابط وإجراءات تطبيق هذه المادة.

(المادة ٢٦٤): إذا توفرت فى المستحق شروط الاستحقاق لأكثر من معاش من الهيئة أو من الخزانة العامة ، فلا يستحق منها إلا معاشاً واحداً وتكون أولوية الاستحقاق وفقاً للترتيب الآتى : ١- المعاش المستحق عن النفس . ٢- المعاش المستحق عن الزوج أو الزوجة . ٣- المعاش المستحق عن الوالد أو الوالدة . ٤- المعاش المستحق عن الابن أو الابنة . ٥- المعاش المستحق عن الأخ أو الأخت . وإذا كانت المعاشات مستحقة عن مؤمن عليهم أو أصحاب معاشات من فئة واحدة فيستحق المعاش الأسبق فى الاستحقاق أيّاً كانت قيمته ، وإذا كان المعاش الأحدث قيمته أكبر فيربط له من المعاش الأحدث معاشاً بمقدار الفرق بين المعاشين . وإذا نقص المعاش المستحق ذو الأولوية الأعلى عن المعاش ذو الأولوية الأدنى أدى إليه الفرق .

(المادة ٢٦٦): تطبق قواعد حدود الجمع بين المعاشات المشار إليها فى المادة (٢٦٤) من هذه اللائحة فى تاريخ وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش ، وعند كل تغيير يطرأ على قيم المعاشات المستحقة نتيجة أى من الوقائع الآتية : ١- إعادة توزيع المعاش بين المستحقين فى معاش الأولوية الأعلى أو الأدنى . ٢- تعديل النصيب المستحق نتيجة قطع معاش أحد المستحقين فى معاش الأولوية الأعلى أو الأدنى . ٣- استحقاق معاش ذو أولوية أعلى بعد تاريخ استحقاق المعاش ذو الأولوية الأدنى .

(المادة ٢٦٧): يراعى فى تطبيق حدود الجمع بين المعاشات أن تتم وفقاً لما يأتى : ١- تطبيق حدود الجمع بين المعاشات على أساس الأنصبة المستحقة وليس الأنصبة المنصرفة . ٢- تطبيق حدود الجمع بين المعاشات على جميع المستحقين من ذات الفئة فى وقت واحد . ٣- تطبيق حدود الجمع

قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١

بين المعاشات على فئات المستحقين بالترتيب الآتي : (أ) فئة الإخوة والأخوات . (ب) فئة الوالدين . (ج) فئة الأولاد . وإذا ترتب على تطبيق حدود الجمع بين المعاشات عدم استحقاق فئة الأولاد يتم بحث شروط استحقاق المعاش لفئة الإخوة والأخوات .

(المادة ٢٦٩): يقصد بصافي الأجر الذي يتم مراعاة حدود الجمع بين المعاش وبينه ما يأتي : ١- الدخل الصافي الذي يتحقق من العمل لدى الغير سواء كان في القطاع الحكومي أو القطاع العام أو قطاع الأعمال العام أو القطاع الخاص ، دائماً كان أو مؤقتاً ، داخل البلاد أو خارجها . ٢- يتم تحديد الدخل الصافي وفقاً للخطوات الآتية : (أ) تحديد الدخل بالنسبة للعاملين بالجهاز الإداري للدولة الخاضعين لأحكام قانون الخدمة المدنية الصادر بالقانون رقم ٨١ لسنة ٢٠١٦ : ١- الأجر الوظيفي في تاريخ استحقاق المعاش أو تاريخ الالتحاق بالعمل أو في يناير من كل عام بحسب الأحوال . ٢- الأجر المكمل وهو باقى الأجر ويحدد بمتوسط ما استحق منه خلال سنة سابقة على تاريخ استحقاق المعاش أو أول يناير من كل عام بحسب الأحوال أو الأجر في تاريخ الالتحاق بالعمل إذا كان تالياً لتاريخ استحقاق المعاش . (ب) تحديد الدخل بالنسبة لمن يتقاضى أجراً أساسياً ومتغيراً : ١- الأجر الأساسى فى تاريخ استحقاق المعاش أو تاريخ الالتحاق بالعمل أو فى يناير من كل عام بحسب الأحوال . ٢- الأجر المتغير يمثل مجموع ما يأتى : ما يستحق من عناصر الأجر غير المرتبطة بإنتاجية المؤمن عليه كالبديلات (البديلات التى لها صفة الثبات والدورية وهى البدلات التى تقتضيها ظروف أو مخاطر الوظيفة ، بدلات الإقامة فى المناطق التى تتطلب ظروف الحياة فيها تقرير هذا البديل ، البدلات الوظيفية التى يقتضيها أداء وظائف بذاتها وتستلزم منع شاغليها من مزاولة المهنة والعلاوات الخاصة والعلاوات الاجتماعية وغير ذلك من عناصر الأجر ، وتحدد فى تاريخ استحقاق المعاش أو تاريخ الالتحاق بالعمل أو فى يناير من كل عام بحسب الأحوال . عناصر الأجر المرتبطة بإنتاجية المؤمن عليه كالحوافز والمكافآت والأجور الإضافية وغير ذلك من عناصر الأجر ، تحدد بمتوسط ما استحق منها خلال سنة سابقة على تاريخ استحقاق المعاش أو أول يناير من كل عام بحسب الأحوال أو الأجر فى تاريخ الالتحاق بالعمل إذا كان تالياً لتاريخ استحقاق المعاش . (ج) يتم تحديد صافى الدخل بخضم ما يلى من مجموع الدخل المحسوب وفقاً للبندين (أ ، ب) من البند (٢) من هذه المادة : ١- حصة المستحق فى اشتراكات التأمين الاجتماعى عن هذا الدخل . ٢- الضرائب المستحقة عن هذا الدخل . ٣- المنحة المقررة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥٨ لسنة ١٩٩٨ (د) بالنسبة لمن يتقاضون أجورهم بغير الشهر (عمال المقاولات - السيارات - المخازن - الصيد) يعتد بالحد الأدنى للأجر المقرر وفقاً لأحكام قانون العمل ، وفى حالة عدم تحديد حد أدنى للأجر بقانون العمل يعتد بأجر الاشتراك الذى يؤدي العامل على أساسه اشتراكات التأمين الاجتماعى مع ضرورة خصم حصة العامل فى اشتراكات التأمين الاجتماعى عن هذا الأجر . (هـ) بالنسبة للمستحق من فئة العمالة غير المنتظمة يحدد دخله بالحد الأدنى للأجر فى قانون العمل ، وفى حالة عدم تحديد حد أدنى للأجر بقانون العمل يعتد بالحد الأدنى للأجر الاشتراك بالقانون ، مع ضرورة خصم حصة العامل فى اشتراكات التأمين الاجتماعى عن هذا الأجر .

مادة ١٠٣ : يوقف صرف معاش المستحق في الحالات الآتية: ١- الالتحاق بأي عمل والحصول منه على دخل صاف يساوي قيمة المعاش أو يزيد عليه، فإذا نقص الدخل عن المعاش صرف إليه الفرق في تاريخ التحاقه بالعمل ثم في يناير من كل سنة، وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون المقصود بالدخل الصافي. ٢- مزاولة مهنة تجارية أو غير تجارية منظمة بقوانين أو لوائح لمدة تزيد على خمس سنوات متصلة أو متقطعة، ويعود الحق في صرف المعاش في حالة ترك مزاولة هذه المهنة اعتباراً من أول الشهر التالي لتاريخ ترك المهنة، وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون حالات وشروط مزاولة المهنة.

(المادة ٢٧٠): تطبق قواعد حدود الجمع بين المعاش والدخل الصافي من العمل فى أى من

قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١

التواريخ التالية بحسب الأحوال : ١- وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش . ٢- استحقاق المعاش إذا كان لاحقاً لتاريخ الوفاة . ٣- تاريخ الالتحاق بعمل . ٤- يناير من كل عام . ٥- إعادة توزيع المعاش بين المستحقين . ٦- قطع معاش أحد المستحقين وتطبيق قواعد الرد والأيلولة . ٧- تطبيق حدود الجمع بين المعاشات . وإذا كان الدخل الصافي من العمل يساوى أو يزيد على قيمة النصيب المستحق في المعاش يتم إيقاف صرف المعاش . وإذا قل الدخل الصافي عن قيمة النصيب المستحق في المعاش يتم صرف الفرق من المعاش .

(المادة ٢٧١): يراعى بشأن حدود الجمع بين المعاش والدخل من المهنة ما يأتي : ١- يقصد بالدخل من المهنة الدخل الذى يحصل عليه المستحق نتيجة لعمله لحساب نفسه بمهنة منظمة بقوانين أو لوائح سواء كانت المهنة تجارية أو غير تجارية ولا يعتبر من قبيل هذا الدخل ، الدخل الناتج من الممتلكات . ٢- يجمع المستحق بين الدخل من مهنة وبين نصيبه في المعاش لمدة خمس سنوات متصلة أو متقطعة من تاريخ مزاولة المهنة ولمرة واحدة فقط . ٣- بعد مضي خمس سنوات متصلة أو متقطعة من مزاولة المهنة يتم الجمع بين المعاش والدخل في حدود الحد الأدنى للمعاش المقرر بالفقرة الأخيرة من المادة (٢٤) من القانون ، وإذا كان الدخل من المهنة أكبر من الحد الأدنى للمعاش يتم إيقاف المعاش ، ويتم التعامل على أساس الدخل الصافي الخاضع للضريبة أو الدخل الخاضع لاشتراكات التأمين الاجتماعى أيهما أكبر . ٤- لا يشترط لتطبيق أحكام مراعاة حدود الجمع بين المعاش والدخل من مهنة التأمين على المستحق وفقاً لأحكام القانون .

(المادة ٢٧٢): يراعى بشأن حدود الجمع بين المعاش والدخل من المهنة لحالات قيد المستحقين بالنقابات المهنية ما يأتي : أولاً - النقابات التى أنشأت جدولاً لغير المشتغلين : ١- يعتبر القيد في جداول المشتغلين مزاولة للمهنة اعتباراً من تاريخ القيد . ٢- يعتبر القيد في جدول غير المشتغلين ترك لمزاولة المهنة اعتباراً من تاريخ القيد . ثانياً - النقابات التى لم تنشئ جدولاً لغير المشتغلين : يعتبر القيد في جداول النقابة مزاولة للمهنة اعتباراً من تاريخ القيد ، وبقبل إثبات العكس بتقديم المستندات الدالة على عدم مزاولة المهنة كعدم وجود ملف ضريبي . كما يعتبر انتهاء العضوية بالنقابة انتهاء لمزاولة المهنة . ثالثاً - لا تدخل مدة التمرين أو التدريب الإجبارى ضمن مدة مزاولة المهنة بالنسبة لجميع النقابات .

(المادة ٢٦٥): يُستثنى من قاعدة حظر الجمع بين المعاشات المشار إليها بالمادة (٢٦٤) من هذه اللائحة ما يأتي : ١- تجمع الأرملة بين المعاش المستحق لها عن نفسها والمعاش المستحق عن الزوج بدون حدود . ٢- يجمع الأرملة بين المعاش المستحق له عن نفسه والمعاش المستحق عن الزوجة بدون حدود . ٣- يجمع الأولاد بين المعاشين المستحقين عن والديهم بدون حدود . ٤- يجمع المستحق بين المعاشات المستحقة عن شخص واحد بدون حدود . ٥- يجمع المستحق بين المعاشات المستحقة والمعاش المستحق عن الشهيد بدون حدود . ٦- يجمع المستحقون في غير الحالات الواردة في البنود أرقام (٤،٣،٢،١) من هذه المادة بين المعاشات المستحقة في حدود قيمة الحد الأدنى للمعاش المقرر بالفقرة الأخيرة من المادة (٢٤) من القانون ، ويكمل المعاش إلى هذا

مادة ١٠٤: استثناء من أحكام حظر الجمع المنصوص عليها في المادتين (١٠٢، ١٠٣) يجمع المستحق بين المعاشات أو بين الدخل من العمل أو المهنة والمعاش في الحدود الآتية: ١- يجمع المستحق بين المعاشات في حدود قيمة الحد الأدنى للمعاش المقرر بالفقرة الأخيرة من المادة (٢٤) من هذا القانون، ويكمل المعاش إلى هذا المقدار وفقاً للترتيب المنصوص عليه في المادة (١٠٢) من هذا القانون. ٢- يجمع المستحق بين الدخل والمعاش في حدود قيمة الحد الأدنى للمعاش المقرر بالفقرة الأخيرة من المادة (٢٤) من هذا القانون. ٣- تجمع الأرملة بين معاشها عن زوجها وبين معاشها بصفتها منتفعة بأحكام هذا القانون، كما تجمع بين معاشها عن زوجها وبين دخلها من العمل أو المهنة وذلك دون حدود. ٤- يجمع الأرملة بين معاشه عن زوجته وبين معاشه بصفته

قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١

المقدار وفقاً للترتيب المنصوص عليه بالمادة (٢٦٤) من هذه اللائحة .

(المادة ٢٧٤) : استثناءً من قواعد وأحكام حدود الجمع بين المعاش والدخل من عمل أو مهنة يراعى ما يأتى : ١- تجمع الأرملة أو الأرملة بين الدخل من العمل أو المهنة والمعاش المستحق عن الزوج أو الزوجة بدون حدود . ٢- يجمع المستحقون فى غير الحالة السابقة من هذه المادة بين الدخل من العمل أو المهنة والمعاش فى حدود قيمة الحد الأدنى للمعاش المقرر بالفقرة الأخيرة من المادة (٢٤) من القانون .

منتفعا بأحكام هذا القانون، كما يجمع بين معاشه عن زوجته وبين دخله من العمل أو المهنة وذلك دون حدود. ٥- يجمع الأولاد بين المعاشين المستحقين عن والديهم دون حدود. ٦- يجمع المستحق بين المعاشات المستحقة له عن شخص واحد وذلك بدون حدود.

مادة ١٠٥: يقطع معاش المستحق من أول الشهر التالي للشهر الذي تتحقق فيه إحدى الحالات الآتية: ١- وفاة المستحق. ٢- زواج الأرملة أو الأرملة أو البنت أو الأخ. ٣- بلوغ الابن أو الأخ سن الحادية والعشرين ويستثنى من ذلك الحالات الآتية: (أ) العاجز عن الكسب حتى زوال حالة العجز. (ب) الطالب حتى تاريخ التحاقه بعمل أو مزاولته مهنة أو تاريخ بلوغه سن السادسة والعشرين أيهما أقرب، ويستمر صرف معاش الطالب الذي يبلغ سن السادسة والعشرين خلال السنة الدراسية حتى نهاية تلك السنة. (ج) الحاصل على مؤهل نهائي حتى تاريخ التحاقه بعمل أو مزاولته مهنة أو تاريخ بلوغه سن السادسة والعشرين بالنسبة للباحثين على الليسانس أو البكالوريوس وسن الرابعة والعشرين بالنسبة للباحثين على المؤهلات النهائية الأقل، أي التاريخين أقرب. ٤- توافر شروط استحقاق معاش آخر بمراعاة أحكام المادتين (١٠٢، ١٠٤) من هذا القانون. وتصرف للابن أو الأخ في حالة قطع المعاش لغير الوفاة أو استحقاق معاش ذي أولوية أعلى، وللابنة أو الأخت في حالة قطع المعاش للزواج، منحة تساوي معاش سنة بحد أدنى مقداره خمس مائة جنيه، ولا تصرف هذه المنحة إلا لمرة واحدة وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون قواعد وإجراءات صرف هذه المنحة.

مادة ١٠٦: في حالة إيقاف أو قطع معاش أحد المستحقين كله أو بعضه ينول إلى باقي المستحقين من فئة هذا المستحق، وفي حالة عدم وجود مستحقين آخرين من هذه الفئة يتم الرد على باقي المستحقين بالفئات الأخرى فإذا زاد نصيب المردود عليه على أقصى نصيب له بالجدول رقم (٧) المرافق لهذا القانون وفقاً للحالة في تاريخ الرد إلى الباقي على الفئة التالية وذلك بمراعاة الترتيب الذي يرد باللائحة التنفيذية لهذا القانون في هذا الشأن. وفي حالة زوال سبب إيقاف المعاش كله أو بعضه لأحد المستحقين يعاد توزيع المعاش بين جميع المستحقين في تاريخ زوال السبب. ويتحدد نصيب المستحق الذي يرد عليه جزء من المعاش بما لا يجاوز الحد الأقصى للنصيب المحدد بالجدول رقم (٧) المرافق لهذا القانون. وفي حالة قطع معاش الوالدين في الحالة رقم (٢) من الجدول رقم (٧) المرافق ينول الباقي من نصيبهما بعد الرد على فئة الأرمال إلى الأخوة والأخوات الذين تتوافر في شأنهم شروط استحقاق المعاش في هذا التاريخ وذلك في حدود الربع. وفي حالة قطع معاش فئة الأرمال في الحالة المشار إليها بالفقرة السابقة ينول ربع معاش صاحب المعاش إلى الإخوة والأخوات الذين تتوافر في شأنهم شروط استحقاق المعاش في هذا التاريخ.

(المادة ٢٦٨): يتم رد النصيب فى المعاش الذى يقطع كلياً أو جزئياً نتيجة إعمال قواعد حدود الجمع بين المعاشات وفقاً لما يأتى : ١- رد النصيب المقطوع كلياً أو جزئياً على المستحقين من ذات الفئة أولاً بالتساوى على أن يكون ذلك على مرحلتين كما يأتى : المرحلة الأولى : رد المعاش المقطوع كلياً على المستحقين الذين استحقوا أنصيبهم بالكامل أو جزئياً . المرحلة الثانية : رد المعاش المقطوع جزئياً على المستحقين الذين استحقوا أنصيبهم بالكامل فقط . ٢- فى حالة عدم وجود مستحقين من ذات الفئة أو زاد نصيب المردود عليه على أقصى نصيب له بالجدول رقم (٧) المرافق للقانون وفقاً للحالة فى تاريخ الرد يتم الرد على المستحقين من الفئات الأخرى مع مراعاة الترتيب الآتى : فئة المستحق المقطوع معاشه فئة المستحق الذى يرد عليه المعاش الأرملة أو الأرملة ١- الأولاد . ٢- الوالدان . ٣- الإخوة والأخوات . الأولاد ١- الأرملة أو الأرملة . ٢- الوالدان . ٣- الإخوة والأخوات . ٢- الأرملة أو الأرملة . ٣- فى جميع الأحوال يراعى ألا يزيد نصيب المستحق الذى يتم الرد عليه عن الحد الأقصى لنصيبه المحدد بالجدول رقم (٧) المرافق للقانون . ٤- يقصد بالنصيب المستحق النصيب بعد مراعاة حدود الجمع بين المعاشات ، وإعمال قواعد الرد والأيلولة الناتجة عن ذلك .

قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١

(المادة ٢٨٠): يتم رد النصيب في المعاش الذي يتم قطعه تطبيقاً لأحكام قطع المعاش على باقى المستحقين من أول الشهر التالي للشهر الذى تحققت فيه واقعة قطع المعاش وفقاً لقواعد الرد والأيلولة الواردة بالمادة (٢٦٨) من هذه اللائحة . ويراعى في الحالات التى يعاد فيها تطبيق حدود الجمع بين المعاشات إعادة توزيع المعاش بين المستحقين أولاً قبل تطبيق حدود الجمع بين المعاشات .

(المادة ٢٨١): يُستحق المعاش للحالات التى لم تتوفر فى شأنها شروط الاستحقاق فى تاريخ وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش ، كما يعود الحق فى المعاش السابق قطعه ، وذلك فى الأحوال الآتية : ١- طلاق أو ترميل الابنة أو الأخت . ٢- عجز الابن أو الأخ عن الكسب . وذلك بمراعاة توفر شروط الإعالة بالنسبة للإخوة والأخوات فى تاريخ تحقق الواقعة المنشئة للاستحقاق .

(المادة ٢٨٢): يُعاد توزيع المعاش بين المستحقين فى الحالات المشار إليها بالمادة (٢٨١) من هذه اللائحة من أول الشهر التالى لتحقيق واقعة الاستحقاق .

مادة ١٠٧ : يعاد توزيع المعاش بين المستحقين من أول الشهر التالي لتحقيق إحدى الوقائع الآتية:
١- طلاق أو ترميل البنت أو الأخت. ٢- عجز الابن أو الأخ عن الكسب. وتتضمن اللائحة التنفيذية لهذا القانون قواعد وإجراءات تنفيذ أحكام هذا الباب.

مادة ١٠٨ : تسري أحكام هذا الباب على المستحقين عن المعاملين بقوانين المعاشات الخاصة وذلك فيما لم يرد بشأنه نص خاص.

على فئات المستحقين الذين تتوفر فى شأنهم شروط الاستحقاق (المادة ٢٦٣): يتم توزيع المعاش عليه أو صاحب المعاش وفقاً للنسب الواردة بالجدول رقم (٧) المرافق فى تاريخ وفاة المؤمن مراعاة أنه عند توزيع المعاش فى تاريخ وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش لا يقدر للقانون مع المستحقين اعتباراً نصيب للحمل المستكن ، وعند انفصاله حياً يعاد توزيع المعاش باعتباره أحد . من أول الشهر التالى لتاريخ انفصاله حياً

المستحق شروط الاستحقاق لأكثر من معاش من الهيئة أو من (المادة ٢٦٤): إذا توفرت فى يستحق منها إلا معاشاً واحداً وتكون أولوية الاستحقاق وفقاً للترتيب الآتى : الخزانة العامة ، فلا المعاش المستحق عن النفس . ٢- المعاش المستحق عن الزوج أو الزوجة . ٣- المعاش ١- المستحق عن الوالد أو الوالدة . ٤- المعاش المستحق عن الابن أو الابنة . ٥- المعاش المستحق معاشات من فئة عن الأخ أو الأخت . وإذا كانت المعاشات مستحقة عن مؤمن عليهم أو أصحاب كان المعاش الأحدث قيمته واحدة فيستحق المعاش الأسبق فى الاستحقاق أيّاً كانت قيمته ، وإذا بين المعاشين . وإذا نقص المعاش أكبر فيربط له من المعاش الأحدث معاشاً بمقدار الفرق . الأولوية الأدنى أدى إليه الفرق المستحق ذو الأولوية الأعلى عن المعاش ذو

حظر الجمع بين المعاشات المشار إليها بالمادة (٢٦٤) من هذه (المادة ٢٦٥): يُستثنى من قاعدة تجمع الأملة بين المعاش المستحق لها عن نفسها والمعاش المستحق عن -اللائحة ما يأتى : ١ حدود . ٢- يجمع الأرمل بين المعاش المستحق له عن نفسه والمعاش المستحق عن الزوج بدون -بدون حدود . ٣- يجمع الأولاد بين المعاشين المستحقين عن والديهم بدون حدود . ٤ الزوجة بين يجمع المستحق بين المعاشات المستحقة عن شخص واحد بدون حدود . ٥- يجمع المستحق فى غير المعاشات المستحقة والمعاش المستحق عن الشهيد بدون حدود . ٦- يجمع المستحقون

قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١

المستحقة في حدود الحالات الواردة في البنود أرقام (٤،٣،٢،١) من هذه المادة بين المعاشات من القانون ، ويكمل المعاش إلى (24) قيمة الحد الأدنى للمعاش المقرر بالفقرة الأخيرة من المادة . بالمادة (٢٦٤) من هذه اللائحة هذا المقدار وفقاً للترتيب المنصوص عليه	
الجمع بين المعاشات المشار إليها في المادة (٢٦٤) من هذه (المادة ٢٦٦): تطبيق قواعد حدود المؤمن عليه أو صاحب المعاش ، وعند كل تغيير يطرأ على قيم المعاشات اللائحة في تاريخ وفاة نتيجة أي من الوقائع الآتية : ١- إعادة توزيع المعاش بين المستحقين في معاش الأولوية المستحقة معاش الأعلى أو الأدنى . ٢- تعديل النصيب المستحق نتيجة قطع معاش أحد المستحقين في استحقاق المعاش ذو الأولوية الأعلى أو الأدنى . ٣- استحقاق معاش ذو أولوية أعلى بعد تاريخ الأولوية الأدنى	
حدود الجمع بين المعاشات أن تتم وفقاً لما يأتي : ١- تطبيق حدود (المادة ٢٦٧): يراعى في تطبيق المعاشات على أساس الأنصبة المستحقة وليس الأنصبة المنصرفة . ٢- تطبيق حدود الجمع بين المعاشات على جميع المستحقين من ذات الفئة في وقت واحد . ٣- تطبيق حدود الجمع (ب) فئة . بين المعاشات على فئات المستحقين بالترتيب الآتي : (أ) فئة الإخوة والأخوات المعاشات عدم استحقاق فئة الوالدين . (ج) فئة الأولاد . وإذا ترتب على تطبيق حدود الجمع بين . والأخوات الأولاد يتم بحث شروط استحقاق المعاش لفئة الإخوة	
المعاش الذي يقطع كلياً أو جزئياً نتيجة إعمال قواعد حدود (المادة ٢٦٨): يتم رد النصيب في وفقاً لما يأتي : ١- رد النصيب المقطوع كلياً أو جزئياً على المستحقين من الجمع بين المعاشات رد المعاش : الفئة أولاً بالتساوي على أن يكون ذلك على مرحلتين كما يأتي : المرحلة الأولى ذات المرحلة الثانية : رد . المقطوع كلياً على المستحقين الذين استحقوا أنصبتهم بالكامل أو جزئياً أنصبتهم بالكامل فقط . ٢- في حالة عدم المعاش المقطوع جزئياً على المستحقين الذين استحقوا المردود عليه على أقصى نصيب له بالجدول رقم (٧) وجود مستحقين من ذات الفئة أو زاد نصيب تاريخ الرد يتم الرد على المستحقين من الفئات الأخرى مع مراعاة المرافق للقانون وفقاً للحالة في فئة المستحق المقطوع معاشه فئة المستحق الذي يرد عليه المعاش الأرملة أو : الترتيب الآتي الوالدان - 2 . الأولاد . ٢- الوالدان - ٣ . الإخوة والأخوات . الأولاد ١- الأرملة أو الأرملة - 1 الأرملة والأخوات . ٣- في جميع الأحوال يراعى . الوالدان ١- الأرملة أو الأرملة . ٢- الأولاد . ٣- الإخوة عن الحد الأقصى لنصيبه المحدد بالجدول رقم (٧) ألا يزيد نصيب المستحق الذي يتم الرد عليه المستحق النصيب بعد مراعاة حدود الجمع بين المعاشات ، المرافق للقانون . ٤- يقصد بالنصيب . والأيلولة الناتجة عن ذلك وإعمال قواعد الرد	
الذي يتم مراعاة حدود الجمع بين المعاش وبينه ما يأتي : ١- (المادة ٢٦٩): يقصد بصافي الأجر يتحقق من العمل لدى الغير سواء كان في القطاع الحكومي أو القطاع العام أو الدخل الصافي الذي يتم تحديد - 2 . الأعمال العام أو القطاع الخاص ، دائماً كان أو مؤقتاً ، داخل البلاد أو خارجها قطاع للعاملين بالجهاز الإداري للدولة الدخل الصافي وفقاً للخطوات الآتية : (أ) تحديد الدخل بالنسبة بالقانون رقم ٨١ لسنة ٢٠١٦ : ١- الأجر الخاضعين لأحكام قانون الخدمة المدنية الصادر	

قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١

الالتحاق بالعمل أو في يناير من كل عام بحسب الوظيفة في تاريخ استحقاق المعاش أو تاريخ الأجر ويحدد بمتوسط ما استحق منه خلال سنة سابقة على الأحوال . ٢- الأجر المكمل وهو باقى أول يناير من كل عام بحسب الأحوال أو الأجر في تاريخ الالتحاق تاريخ استحقاق المعاش أو أساسيا تاليا لتاريخ استحقاق المعاش . (ب) تحديد الدخل بالنسبة لمن يتقاضى أجرا بالعمل إذا كان بالعمل أو في يناير من ومتغيرا : ١- الأجر الأساسي في تاريخ استحقاق المعاش أو تاريخ الالتحاق يأتي : ما يستحق من عناصر الأجر كل عام بحسب الأحوال . ٢- الأجر المتغير يمثل مجموع ما البدلات التي لها صفة الثبات والدورية وهي البدلات (غير المرتبطة بإنتاجية المؤمن عليه كالبدلات الوظيفية ، بدلات الإقامة في المناطق التي تتطلب ظروف الحياة التي تقتضيها ظروف أو مخاطر البديل ، البدلات الوظيفية التي يقتضيها أداء وظائف بذاتها وتستلزم منع شغلها فيها تقرير هذا الأجر ، وتحدد من مزاولة المهنة) والعلاوات الخاصة والعلاوات الاجتماعية وغير ذلك من عناصر كل عام بحسب الأحوال . في تاريخ استحقاق المعاش أو تاريخ الالتحاق بالعمل أو في يناير من والمكافآت والأجور الإضافية وغير ذلك من عناصر الأجر المرتبطة بإنتاجية المؤمن عليه كالحوافز منها خلال سنة سابقة على تاريخ استحقاق المعاش أو عناصر الأجر ، تحدد بمتوسط ما استحق الأحوال أو الأجر في تاريخ الالتحاق بالعمل إذا كان تاليا لتاريخ أول يناير من كل عام بحسب المعاش . (ج) يتم تحديد صافي الدخل بخصم ما يلى من مجموع الدخل المحسوب وفقا استحقاق التأمين الاجتماعي للبدين (أ) ، (ب) من البند (٢) من هذه المادة : ١- حصة المستحق في اشتراكات المقررة بقرار رئيس عن هذا الدخل . ٢- الضرائب المستحقة عن هذا الدخل . ٣- المنحة أجورهم بغير الشهر (عمال الجمهورية رقم ٥٨ لسنة ١٩٩٨ (د) بالنسبة لمن يتقاضون الأدنى للأجر المقرر وفقا لأحكام قانون العمل المقاولات - السيارات - المخازن - الصيد) يعتد بالحد للأجر بقانون العمل يعتد بأجر الاشتراك الذى يودى العامل على ، وفي حالة عدم تحديد حد أدنى التأمين الاجتماعي مع ضرورة خصم حصة العامل في اشتراكات التأمين أساسه اشتراكات الأجر . (هـ) بالنسبة للمستحق من فئة العمالة غير المنتظمة يحدد دخله بالحد الاجتماعي عن هذا يعتد بالحد الأدنى الأدنى للأجر في قانون العمل ، وفي حالة عدم تحديد حد أدنى للأجر بقانون العمل اشتراكات التأمين الاجتماعي عن هذا لأجر الاشتراك بالقانون ، مع ضرورة خصم حصة العامل في الأجر .

الجمع بين المعاش والدخل الصافي من العمل في أى من (المادة ٢٧٠): تطبيق قواعد حدود الأحوال : ١- وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش . ٢- استحقاق المعاش التواريخ التالية بحسب توزيع لاحقا لتاريخ الوفاة . ٣- تاريخ الالتحاق بعمل . ٤- يناير من كل عام . ٥- إعادة إذا كان والأيلولة . ٧- تطبيق المعاش بين المستحقين . ٦- قطع معاش أحد المستحقين وتطبيق قواعد الرد يساوى أو يزيد على قيمة النصيب حدود الجمع بين المعاشات . وإذا كان الدخل الصافي من العمل قل الدخل الصافي عن قيمة النصيب المستحق في المعاش يتم إيقاف صرف المعاش . وإذا . المستحق في المعاش يتم صرف الفرق من المعاش

الجمع بين المعاش والدخل من المهنة ما يأتي : ١- يقصد (المادة ٢٧١): يراعى بشأن حدود الذى يحصل عليه المستحق نتيجة لعمله لحساب نفسه بمهنة منظمة بالدخل من المهنة الدخل

قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١

سواء كانت المهنة تجارية أو غير تجارية ولا يعتبر من قبيل هذا الدخل ، الدخل بقوانين أو لوائح خمس من الممتلكات . ٢- يجمع المستحق بين الدخل من مهنة وبين نصيبه في المعاش لمدة الناتج خمس سنوات متصلة أو متقطعة من تاريخ مزاولة المهنة ولمرة واحدة فقط . ٣- بعد مضي حدود الحد الأدنى سنوات متصلة أو متقطعة من مزاولة المهنة يتم الجمع بين المعاش والدخل في وإذا كان الدخل من المهنة أكبر من للمعاش المقرر بالفقرة الأخيرة من المادة (٢٤) من القانون ، التعامل على أساس الدخل الصافي الخاضع للضريبة الحد الأدنى للمعاش يتم إيقاف المعاش ، ويتم التأمين الاجتماعي أيهما أكبر . ٤- لا يشترط لتطبيق أحكام مراعاة أو الدخل الخاضع لاشتراكات المعاش والدخل من مهنة التأمين على المستحق وفقاً لأحكام القانون حدود الجمع بين

الجمع بين المعاش والدخل من المهنة لحالات قيد المستحقين (المادة ٢٧٢): يراعى بشأن حدود يأتي : أولاً - النقابات التي أنشأت جدولاً لغير المشتغلين : ١- يعتبر القيد في النقابات المهنية ما جدول غير المشتغلين جداول المشتغلين مزاولة للمهنة اعتباراً من تاريخ القيد . ٢- يعتبر القيد في النقابات التي لم تنشئ جدولاً لغير المشتغلين : - ترك لمزاولة المهنة اعتباراً من تاريخ القيد . ثانياً مزاولة للمهنة اعتباراً من تاريخ القيد ، ويقبل إثبات العكس بتقديم يعتبر القيد في جداول النقابة الدالة على عدم مزاولة المهنة كعدم وجود ملف ضريبي . كما يعتبر انتهاء العضوية المستندات الإجباري ضمن مدة مزاولة بالنقابة انتهاء لمزاولة المهنة . ثالثاً - لا تدخل مدة التمرين أو التدريب المهنة بالنسبة لجميع النقابات

المستحق بعمل لدى الغير وكان في ذات الوقت يزاول مهنة يطبق بشأنه (المادة ٢٧٣): إذا التحق إذا لم يمض على تاريخ مزاولة المستحق للمهنة مدة خمس سنوات متصلة أو - ما يأتي : ١ تطبيق أحكام البند (١) من المادة (١٠٣) من القانون . ٢- إذا مضي على تاريخ مزاولة متقطعة يتم . المستحق للمهنة مدة خمس سنوات متصلة أو متقطعة يتم إيقاف صرف المعاش للمستحق

قواعد وأحكام حدود الجمع بين المعاش والدخل من عمل أو مهنة (المادة ٢٧٤): استثناء من تجمع الأرملة أو الأرملة بين الدخل من العمل أو المهنة والمعاش المستحق -يراعى ما يأتي : ١ أو الزوجة بدون حدود . ٢- يجمع المستحقون في غير الحالة السابقة من هذه المادة عن الزوج بالفقرة الأخيرة بين الدخل من العمل أو المهنة والمعاش في حدود قيمة الحد الأدنى للمعاش المقرر . من المادة (٢٤) من القانون

بين الدخل والمعاش على فئات المستحقين وفقاً للترتيب التالي : (المادة ٢٧٥): تطبيق حدود الجمع والأخوات . ٢- فئة الوالدين . ٣- فئة الأولاد . وفي جميع الأحوال تطبيق حدود ١- فئة الإخوة . الجمع على جميع المستحقين من ذات الفئة في وقت واحد

يتم رد النصيب في المعاش الذي يوقف كلياً أو جزئياً نتيجة إعمال أحكام مراعاة حدود الجمع بين المعاش والدخل وفقاً للقواعد المشار إليها بالمادة (٢٦٨) من هذه اللائحة مع مراعاة ما يأتي : ١- يسمى النصيب المستحق لكل مستفيد بعد مراعاة حدود الجمع بين المعاش والدخل وإعمال قواعد الرد والأيلولة للنصيب في المعاش الذي يوقف كلياً أو جزئياً بالنصيب المنصرف . ٢- لا يتم إعادة

قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١

تطبيق أحكام مراعاة حدود الجمع بين المعاشات مرة ثانية بعد تطبيق أحكام الرد والأيلولة للنصيب في المعاش الذي يوقف كلياً أو جزئياً .	
المعاش الموقوف كلياً أو جزئياً اعتباراً من أول الشهر التالي (المادة ٢٧٧): يعود الحق في صرف الحالات الآتية : ١- انتهاء العمل لدى الغير . ٢- ترك مزاولة المهنة . عند عودة لتحقيق إحدى المستحقين الحق في صرف المعاش الموقوف كلياً أو جزئياً يُعاد تحديد الأنصبة المنصرفة لجميع المستحقة لهم بإعادة مراعاة حدود الجمع بين المعاش والدخل على أساس الأنصبة	
المستحق في الحالات الآتية : ١- وفاة المستحق . ٢- زواج الأرملة (المادة ٢٧٨): يقطع معاش البنت أو الأخت . ٣- بلوغ الابن أو الأخ سن الحادية والعشرين ويستثنى من ذلك أو الأرملة أو تاريخ التحاقه الحالات الآتية : (أ) العاجز عن الكسب حتى زوال حالة العجز . (ب) الطالب حتى أقرب ، ويستمر صرف يعمل أو مزاولة مهنة أو تاريخ بلوغه سن السادسة والعشرين أيهما الدراسية حتى نهاية تلك السنة . (ج) معاش الطالب الذي يبلغ سن السادسة والعشرين خلال السنة يعمل أو مزاولة مهنة أو تاريخ بلوغه سن السادسة الحاصل على مؤهل نهائى حتى تاريخ التحاقه الليسانس أو البكالوريوس وسن الرابعة والعشرين بالنسبة والعشرين بالنسبة للحاصلين على النهائية الأقل ، أى التاريخين أقرب . ٤- توفر شروط استحقاق معاش للحاصلين على المؤهلات أحكام المادتين (١٠٢ ، ١٠٤) من القانون . ٥- انتفاء شرط من شروط الإعالة آخر بمراعاة للأخ أو الأخت . ويقطع المعاش المستحق اعتباراً من أول الشهر التالي لتحقيق إحدى بالنسبة . الحالات المشار إليها	
الابنة أو الأخت للزواج ، أو قطع معاش الابن أو الأخ لغير (المادة ٢٧٩): في حالة قطع معاش معاش آخر ذى أولوية أعلى ، يتم صرف منحة تساوى المعاش المستحق الوفاة أو الحصول على مراعاة ما يأتى : ١- تحسب المنحة على إجمالى المعاش المستحق حتى الشهر عن مدة سنة مع من (35) على تاريخ قطع المعاش مستبعداً منه ما يأتى : (ب) إعانة العجز المقررة بالمادة السابق يكون الحد -2 القانون . (ج) المنحة المقررة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٥٨ لسنة ١٩٩٨ فى حالة استحقاق منحة -4 . الأدنى للمنحة خمسمائة جنيه . ٣- لا تستحق المنحة إلا لمرة واحدة من قبيل التركة وتصرف للورثة الزواج أو القطع ثم وقعت وفاة المستحق قبل صرفها فتعتبر الشرعيين .	
المعاش الذى يتم قطعه تطبيقاً لأحكام قطع المعاش على باقى (المادة ٢٨٠): يتم رد النصيب في الشهر التالى للشهر الذى تحققت فيه واقعة قطع المعاش وفقاً لقواعد الرد المستحقين من أول فيها تطبيق حدود والأيلولة الواردة بالمادة (٢٦٨) من هذه اللائحة . ويراعى فى الحالات التى يعاد تطبيق حدود الجمع بين الجمع بين المعاشات إعادة توزيع المعاش بين المستحقين أولاً قبل المعاشات .	
للحالات التى لم تتوفر فى شأنها شروط الاستحقاق فى تاريخ وفاة (المادة ٢٨١): يُستحق المعاش صاحب المعاش ، كما يُعود الحق فى المعاش السابق قطعه ، وذلك فى الأحوال المؤمن عليه أو	

قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١

طلاق أو ترميل الابنة أو الأخت . ٢- عجز الابن أو الأخ عن الكسب . وذلك بمراعاة -1 : الآتية . للاستحقاق توفر شروط الإعالة بالنسبة للإخوة والأخوات في تاريخ تحقق الواقعة المنشئة	
المعاش بين المستحقين في الحالات المشار إليها بالمادة (٢٨١) من (المادة ٢٨٢) : يُعاد توزيع . أول الشهر التالي لتحقيق واقعة الاستحقاق هذه اللائحة من	
الحقوق التأمينية المستحقة للمؤمن عليهم المشار إليهم بالمواد (المادة ٢٨٣) : يشترط لصرف . اللائحة أداء الالتزامات المقررة وفق أحكام القانون (٧٠٦،٥) من هذه	
الحقوق التأمينية أو أية مبالغ مستحقة طبقاً لأحكام القانون خلال (المادة ٢٨٤) : يقدم طلب صرف تاريخ الاستحقاق وفي حالة تقديم الطلب بعد هذا الميعاد فيتم صرف المعاش خمس سنوات من أول الشهر الذي قدم فيه طلب الصرف بالإضافة إلى قيمة المعاشات المستحقة عن اعتباراً وتعتبر . الخمس سنوات السابقة على تاريخ تقديم الطلب ، ويسقط الحق في صرف باقى الحقوق على حدة . إعانة الفقد حق دورى متجدد تسقط بمضى خمس سنوات على تاريخ استحقاق كل شهر بباقى تلك الحقوق . وتعتبر المطالبة بأى من الحقوق المقررة بأحكام القانون شاملة المطالبة إذا تقدم أحدهم بطلب فى الموعد وينقطع سريان الميعاد المشار إليه بالنسبة للمستحقين جميعاً لمدة ستة أشهر وتسرى أحكام الفقرة الأولى عند المحدد . ويوقف أداء المعاش الذى لا يتم صرفه صرف المعاش . ويقدم طلب الصرف على أى من النماذج تقديم طلب من صاحب الشأن لإعادة التأمينية للمؤمن عليه على النموذج رقم (٢٠) المرافق . ٢- طلب الآتية : ١- طلب صرف الحقوق التأمينية لحالات المستفيدين عن المؤمن عليه أو صاحب المعاش على النموذج رقم صرف الحقوق (29) المرافق . ٣- طلب صرف الحقوق التأمينية للإخوة والأخوات على النموذج رقم (28) صاحب المعاش المرافق . ٤- طلب صرف المعاش لحالات الاستحقاق بعد وفاة المؤمن عليه أو رقم (٣١) المرافق على النموذج رقم (٣٠) المرافق . ٥- طلب صرف تعويض الأجر على النموذج طلب صرف منحة الزواج . - ٦- طلب صرف تعويض البطالة على النموذج رقم (٢٦) المرافق . ٧ . أو القطع على النموذج رقم (٣٢) المرافق	
الموارد البشرية ب وحدات الجهاز الإدارى للدولة والهيئات العامة (المادة ٢٨٥) : على إدارات جهاز وقطاع الأعمال العام فى حالة انتهاء خدمة المؤمن عليه للعجز أو الوفاة إبلاغ وقطاع العام صدور قرار إنهاء الخدمة التأمين الاجتماعى بالوحدة كتابة فور العلم بالواقعة دون تعليق ذلك على التأمين الاجتماعى وفقاً لأحكام الباب ، وعلى جهاز التأمين الاجتماعى استيفاء كافة مستندات ملف خلال مدة أقصاها أسبوع من تاريخ صدور قرار انتهاء الأول من هذه اللائحة وإرساله إلى الهيئة الاجتماعى بالوحدة فى حالات استحقاق المعاش لبلوغ سن الشيخوخة الخدمة . وعلى جهاز التأمين مستندات ملف التأمين الاجتماعى للمؤمن عليه وإرساله للهيئة قبل ثلاثة أشهر من استيفاء كافة المستحقة له تاريخ بلوغ السن . ويتعين على الهيئة إخطار صاحب المعاش بقيمة الحقوق التأمينية . بصفة نهائية على النموذج رقم (٣٣) المرافق	
بأداء مبلغ إضافى فى حالة تأخرها عن أداء الحقوق التأمينية عن (المادة ٢٨٦) : تلتزم الهيئة توفر الشرطين الآتيين مجتمعين : ١- تقديم صاحب الشأن طلب صرف الحقوق أربعة أسابيع بشرط	

قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١

مشفوعاً بكافة المستندات المطلوبة . ٢- تقديم صاحب الشأن طلباً خاصاً لصرف المبلغ التأمينية تاريخ رفع الإضافة . ويراعى عدم الأحقية فى صرف المبلغ الإضافى فى حالة المنازعات إلا من المبالغ الإضافية التى الدعوى القضائية ، وترجع الهيئة على المتسبب فى تأخير الصرف بقيمة . وفقاً للتحقيق الذى يجرى فى هذا الشأن التزم بها ، ما لم يثبت أن التأخير راجع لخطأ مرفقى

العمل بخصم نفقة شرعية من راتب المؤمن عليه فعليه التأشير على (المادة ٢٨٧:) إذا قام صاحب للحكم الصادر بالنفقة الشرعية بما يفيد قيمة ما تم صرفه منها وتاريخ الصرف الصورة التنفيذية النفقة من بيان قيمة المتجمد من النفقة حتى تاريخ انتهاء الخدمة . وعلى الهيئة خصم متجمد مع النفقة خصماً من المعاش الحقوق التأمينية فى الحدود الجائز الحجز عليها قانوناً . ويستمر صرف عليه بها أو صدور حكم بإيقاف النفقة ، دورياً إلى مستحقها إلى أن تنتهى مدتها أو وفاة المحكوم تقدم صاحب المعاش للصرف إيقاف صرف النفقة ، ولا يترتب على وقف صرف المعاش نتيجة عدم المستحقين فى حالة وجود متجمد للنفقة إلا من المبالغ التى ولا يجوز خصم قيمتها من حقوق هذه الحالة بكاملها . وعلى مستحقى النفقة الامتناع عن صرفها فور علمهم تعتبر تركه وتخصم فى المحكوم عليه بها ويؤخذ عليهم إقراراً بذلك عند بدء الصرف لهم بوفاة

باستيفاء بيانات نموذج طلب الصرف المعد لهذا الغرض فإذا (المادة ٢٨٨:) يلتزم المستحقون بعضهم فيتم صرف النصيب المستحق لمن استوفيت بياناته بافتراض استحقاق تعذر استيفاء بيانات يوقعوا على النموذج . وعلى الهيئة فور ورود ملف التأمين الاجتماعى إخطار المستحقين الذين لم وتسوية الذين لم يوقعوا على النموذج بكتاب موصى عليه لاستيفاء البيانات الخاصة بهم إخطار أصحاب الشأن المستحقات بصفة نهائية بعد استيفاء تلك البيانات . ويتعين على الهيئة رقم (٣٤) المرافق بقيمة الحقوق التأمينية المستحقة لهم بصفة نهائية على النموذج

الحقوق المقررة بالتشريعات المتعلقة بالتأمين الاجتماعى (المادة ٢٨٩:) تتولى الهيئة صرف الجهات الإدارية صرفها ، وذلك على حساب الخزانة العامة . وتلتزم جميع والتي كانت تتولى من الإدارية بموافاة الهيئة بكافة البيانات والملفات المطلوبة عن كافة المعاشات المنصرفة الجهات بيانات أصحاب طرفها وذلك خلال ستة أشهر من تاريخ العمل بهذه اللائحة ، على أن تشمل على حتى يمكن تسجيل الحالات المعاشات والمستحقين عنهم ، مع استيفاء النموذج رقم (٣٥) المرافق المعاشات المشار إليها وتسجيلها على على قواعد بيانات الهيئة . وتتولى الهيئة مراجعة بيانات تاريخ العمل بهذه اللائحة قواعد البيانات فى موعد غايته عامان من

والمبالغ المستحقة للقصر إلى والدتهم دون حاجة إلى صدور (المادة ٢٩٠:) تصرف المعاشات فيتم الصرف إلى الولي الشرعى فإذا لم يوجد فتصرف إلى من يتقدم قرار وصاية فإذا لم توجد وصياً . ويستمر صرف معاشات القصر فى حالة بلوغهم سن الرشد إلى من كان بقرار تعيينه المعاش ما لم يتقدم أحدهم بطلب لصرف المعاش باسمه . وإذا زادت قيمة المبالغ يصرف إليه الحظر على المستحقة للقصر دون متجمد المعاش على مبلغ يحدد بقرار من رئيس الهيئة فيتعين فإذا قررت المحكمة أن صرف هذه المبالغ إلا بعد الحصول على إذن من نيابة الأحوال الشخصية ،

قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١

الإجراءات الخاصة لتنفيذ هذا يصرف المعاش أو تلك المبالغ لشخص آخر فعلى جهة الصرف اتخاذ . بالقرار القرار اعتباراً من الشهر التالي لإخطار الجهة	
الوصى أو القيم أو الولي أو الوكيل ، يصرف المعاش لصاحب الشأن (المادة ٢٩١): فى حالة تغيير من معاش الشهر التالي للشهر الذى قدم فيه قرار الوصاية أو القوامة أو التوكيل الجديد اعتباراً . وكذلك المعاشات التى لم تصرف حتى هذا التاريخ	
أو المستحق أو من يصرف باسمه المعاش إبلاغ الهيئة بكل (المادة ٢٩٢): على صاحب المعاش أو الصرف يودى إلى قطع المعاش أو وقفه أو خفضه على النموذج تغيير فى شروط الاستحقاق . وذلك خلال شهر على الأكثر من تاريخ التغيير رقم (٣٦) المرافق	
أى من الجهات التالية أو تبعاً لما تقررته الهيئة : ١- هيئة (المادة ٢٩٣): تصرف المعاشات من الاجتماعى . ٣- البنوك . ٤- شركات الاتصالات (المحافظ الإلكترونية) . البريد . ٢- بنك ناصر تاريخ صرف المعاشات اعتباراً من اليوم الأول من كل شهر فإذا ما صادف عطلة رسمية ويتحدد رقم طويلة يجوز للهيئة تقديم الصرف . ويجوز صرف المعاشات بمقتضى توكيل على النموذج أو البنوك أن (٣٧) المرافق . ويجوز للهيئة بنفسها أو من خلال التعاقد مع الشركات المتخصصة والمستحقين وغير ذلك تقدم خدمات تكنولوجية لأصحاب العمل والمؤمن عليهم وأصحاب المعاشات يتقدم القائم بالصرف بطلب إلى من الجهات الأخرى . ويتعين لصرف المستحقات التأمينية أن المحول عليها المعاش متضمناً الموافقة على الهيئة مرفقاً به خطاب معتمد ومختوم من الجهة بطاقات الصرف أو المحافظ الإلكترونية أو أى وسيلة تحويل المستحقات على الحساب الجارى أو الخطاب الاسم رباعى ورقم الحساب الجارى والرقم القومى ورقم صرف أخرى ، على أن يتضمن التليفون المحمول حسب الأحوال، ويرفق به صورة بطاقة الرقم القومى بطاقة الصرف أو رقم . على أن تكون سارية للقائم بالصرف	
الوسائل اللازمة لتحصيل الاشتراكات ومستحقاتها المالية الأخرى (المادة ٢٩٤): للهيئة استخدام وغيرها من الحقوق المقررة فى القانون بما فى ذلك الأدوات المالية والوسائل وصرف المعاشات الإلكترونية واستخدام شبكات السداد والتحصيل الإلكتروني المصرفية والحكومية	
المعاش أثناء وجود صاحبه فى السجن أحد الإجراءين الآتيين : ١- (المادة ٢٩٥): يتبع فى صرف إلى من يحدده صاحب المعاش بإقرار منه يعتمده مأمور السجن الموجود به . أن يصرف المعاش يودع بالحساب الجارى باسم صاحب المعاش فى أحد البنوك بناء على طلب منه يعتمده ٢- أن المعاش إليه مأمور السجن وموافقة البنك . وفى حالة تعيين قيم فتتخذ الإجراءات الخاصة بصرف إلى متجمد المعاشات التى لم اعتباراً من معاش الشهر التالي لتاريخ تقديم قرار القوامة بالإضافة . يتم صرفها	
المخصصة من الاشتراكات بالقدر الذى يزيد على المبالغ المستحقة (المادة ٢٩٦): تعتبر المبالغ الهيئة وفقاً لأحكام القانون نتيجة لإجراء المقاصة بين ما أداه صاحب العمل لصاحب العمل لدى	

قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١

مضافا ومستحققات الهيئة في حكم الاشتراكات المتأخرة ويلتزم صاحب العمل برد قيمتها إلى الهيئة . إليها المبالغ الإضافية المقررة وفقاً لأحكام المادة (٧١) من هذه اللائحة

التي تصرف عن طريق إيداعها بالحسابات الجارية في أي من (المادة ٢٩٧): تعتبر المعاشات بدفاتر التوفير بهيئة البريد قد تم صرفها بمجرد إيداعها بالحساب الجاري البنوك أو هيئة البريد أو البريد التوفير لصاحب الشأن . ومع عدم الإخلال بنص الفقرة السابقة تلتزم البنوك ومكاتب أو دفتر التوفير طالما لم يتم سحبها برد المعاشات غير المستحقة التي أودعت بالحسابات الجارية أو بدفاتر وتلتزم البنوك باخطار الهيئة بالحسابات . ، وذلك خلال مدة لا تجاوز شهر من تاريخ العلم بذلك . لمدة سنتين بخلاف المعاشات الجارية التي لم يطرأ عليها حركة معاملات

رسماً مقداره (٠,٢٪) من قيمة المبالغ المستحقة بما لا (المادة ٢٩٨): يتحمل صاحب الشأن صرف أي من المبالغ المستحقة . ويعفى من هذا الرسم حالات صرف يجاوز عشرين جنيهاً مقابل الهيئة توصيلها لأصحاب الشأن بالمنازل والتي لا تزيد قيمتها عن الحد الأدنى المعاش التي تتولى من الرسم المقرر بالفقرة الأخيرة من المادة (٢٤) من القانون ، كما تعفى المعاشات المرتدة مستحق لا يزيد الرسم المشار إليه عند إعادة صرفها . وفي حالة وجود قائم بالصرف عن أكثر من تحصيله من رسم إلى الحساب الخاص الذي يتحملونه عن الحد الأقصى المشار إليه . ويُرحل ما تم الصرف منه على النحو التالي : ١- نسبة لا المنصوص عليه بالمادة (١٥٠) من القانون ، ويتم نقداً لأصحاب المعاشات والمستحقين عنهم من غير تزيد على (١٠٪) للجهات القائمة بالصرف هذه النسبة لحساب العاملين القانونيين بصرف المعاشات أصحاب الحسابات ، ويتم تخصيص نصف الحساب يوزع كالتالي : (أ) نسبة لا تقل عن (٧٥٪) لأوجه في تلك الجهات . ٢- باقى رصيد للعاملين بالهيئة . (ب) نسبة لا تزيد على (٢٥٪) للرعاية الصحية لأصحاب الرعاية الاجتماعية من من العاملين السابقين بالهيئة . ويتم اعتماد النسب المشار إليها بالفقرة السابقة المعاشات . مجلس الإدارة

المعاش بموجب توكيل أن يقدم إلى الهيئة كل ثلاث سنوات (المادة ٢٩٩): على من يتولى صرف إقراراً من الموكل على النموذج رقم (٣٨) المرافق ، على أن يتم تقديم تبدأ من تاريخ العمل به المشار إليه عند أول طلب صرف بموجب التوكيل . ويتم التنسيق مع البنك المركزى النموذج على تعليماته للبنوك الخاضعة لإشرافه بعدم صرف أية معاشات من الحسابات الجارية بناء لإصدار . توكيل إلا بعد استيفاء النموذج المشار إليه

الباب التاسع: الخزانة العامة

مادة ١٠٩: أموال صندوق التأمين الاجتماعي المشار إليه بالمادة (٥) من هذا القانون أموال خاصة، وتتمتع بجميع أوجه وأشكال الحماية المقررة للأموال العامة، وهي وعواندها حق للمستفيدين منها، ويجب على الهيئة وجميع جهات الدولة أن تتعامل معها على أنها أموال خاصة، ولا يجوز الصرف منها إلا في الأغراض التي أنشئت من أجلها وحددت بموجب هذا القانون.

قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١

مادة ١١٠: الحقوق التي تقرر طبقاً لأحكام هذا القانون هي وحدها التي يلتزم بها صندوق التأمين الاجتماعي المشار إليه بالمادة (٥) من هذا القانون، فإذا استحق المؤمن عليه أو صاحب المعاش أو المستحقين عن أيهما زيادة عليها تطبيقاً لقوانين أو قرارات خاصة، فلتلتزم الخزنة العامة بتلك الزيادة. ويجوز للخزنة العامة تفويض الهيئة في الصرف نيابة عنها على أن تسدد ما قامت الهيئة بصرفه وذلك خلال ثلاثين يوماً من تاريخ الصرف، وفي حالة التأخير تلتزم الخزنة العامة بسداد فائدة على المبالغ التي لم تسدد عن المدة من تاريخ الصرف حتى تاريخ السداد، وتحسب الفائدة بواقع متوسط العائد على إصدارات الخزنة من الأذون والسندات خلال ذات المدة.

(المادة ٣٠٠): الحقوق التي تقرر طبقاً لأحكام القانون هي وحدها التي يلتزم بها صندوق التأمين الاجتماعي المشار إليه بالمادة (٥) من القانون، فإذا استحق المؤمن عليه أو صاحب المعاش أو المستحقين عن أيهما زيادة عليها تطبيقاً لقوانين أو قرارات خاصة، صدرت اعتباراً من ٢٠١٩/٨/٢٠، فلتلتزم الخزنة العامة بتلك الزيادة، وفي هذه الحالة يجوز للخزنة العامة تفويض الهيئة في الصرف وفقاً للاتفاق الذي يتم بين وزير المالية ورئيس الهيئة.

(المادة ٣٠١): تلتزم الخزنة العامة بسداد ما قامت الهيئة بصرفه وفقاً لأحكام المادة (٣٠٠) من هذه اللائحة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ الصرف، وفي حالة التأخير تلتزم الخزنة العامة بسداد فائدة على المبالغ التي لم تسدد عن المدة من تاريخ الصرف حتى تاريخ السداد، وتحسب الفائدة بواقع متوسط العائد على إصدارات الخزنة من الأذون والسندات خلال ذات المدة. ومع عدم الإخلال بأحكام الفقرة السابقة، تلتزم الجهة الإدارية في حالة تقرير مزايا إضافية تأمينية للعاملين بها بعد تاريخ العمل بهذا القانون وتحملها الخزنة العامة طبقاً للمادة (١١١) من القانون بسداد ما قامت الهيئة بصرفه من هذه المزايا خلال ثلاثين يوماً من تاريخ الصرف بناءً على مطالبة شهرية من الهيئة، وذلك من موازنة تلك الجهة مباشرة دون تحميل الخزنة العامة للدولة أية أعباء في هذا الشأن، وفي حالة التأخير تطبق أحكام الفقرة السابقة على الجهة الإدارية.

مادة ١١١: تلتزم الخزنة العامة بسداد قسط سنوي للهيئة بواقع ١٦٠,٥ مليار جنيه، يزداد بنسبة (٥,٧٪) مركبة سنوياً، ويؤدي هذا القسط لمدة خمسين سنة، وذلك مقابل قيام صندوق التأمين الاجتماعي المنصوص عليه بالمادة (٥) من هذا القانون بتحمل ما يلي: ١- التزامات الخزنة العامة في المعاشات المستحقة حتى تاريخ العمل بهذا القانون. ٢- التزامات الخزنة العامة المقررة بموجب أحكام هذا القانون المنصوص عليها في المادتين الثانية والثالثة من قانون الإصدار، والمواد أرقام ١٩ (بند ب من البند ٣)، ٢٣ (بند ٤)، ٢٧، ٢٨ (بند ج)، ٢٩، ٣٥، ١٥٩، ١٦٣ من هذا القانون. ٣- مساهمة الخزنة العامة بالنسبة للفئات المشار إليها بالبند رابعا من المادة (٢) من هذا القانون. ٤- المبالغ المودعة لحساب صندوق التأمين الاجتماعي لدى بنك الاستثمار القومي في تاريخ العمل بأحكام هذا القانون. ٥- مبالغ الصكوك التي صدرت من وزارة المالية لصندوق التأمين الاجتماعي قبل تاريخ العمل بأحكام هذا القانون. ٦- كامل المديونية المستحقة على الخزنة العامة لصندوق التأمين الاجتماعي قبل تاريخ العمل بأحكام هذا القانون. ٧- العجز الإكتواري في نظام التأمين الاجتماعي الحالي في تاريخ العمل بهذا القانون. ولا يشمل القسط السنوي المشار إليه ما يلي: ١- المعاشات الاستثنائية المقررة بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٤ والتي تتقرر اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القانون. ٢- أي مزايا إضافية تتقرر بعد تاريخ العمل بهذا القانون وتتحمل بها الخزنة العامة سواء بزيادة المزايا أو استحداث مزايا إضافية لبعض الفئات. وعلى الخزنة العامة بعد انتهاء مدة الخمسين سنة المنصوص عليها بالفقرة الأولى من هذه المادة أداء المستحقات المالية المقررة وفقاً لأحكام هذا القانون إلى الهيئة. ويصدر قرار من رئيس مجلس الوزراء بناءً على عرض وزير المالية والوزير المختص بالتأمينات الاجتماعية بقواعد وأحكام تنفيذ هذه المادة.

باختصاصات مجلس الإدارة المقررة قانوناً، تحدد مجالات تبعية (المادة ٣٠٣): دون الإخلال المختص بالتأمينات على سبيل الحصر في تولى ما يأتي: ١- عرض تخفيض نسبة الهيئة للوزير احتياطات الأموال في أذون وسندات الخزنة وفقاً للمادة (١٦) من القانون بعد اقتراح استثمار بزيادة رئيس الهيئة والاتفاق مع وزير المالية. ٢- عرض مشروع قرار رئيس الجمهورية الهيئة، وبعد موافقة المعاشات وفقاً للمادة (٣٥) من القانون، بالتنسيق مع وزير المالية ورئيس عرض مشروع قرار رئيس مجلس - ٣. مجلس الإدارة على تقرير لجنة الخبراء المعد لهذا الغرض والسنتين اعتباراً من أول يوليو ٢٠٤٠ - ٤. الوزراء بتوحيد سن الشيخوخة تدريجياً ليكون الخامسة وأحكام تنفيذ المادة (١١١) من القانون عرض مشروع قرار رئيس مجلس الوزراء بقواعد مشروعات قرارات تشكيل مجلس الإدارة على رئيس بالاشتراك مع وزير المالية. ٥- عرض الهيئة فيما يخص السياسات والخطط الاستراتيجية للهيئة في الجمهورية. ٦- التنسيق مع رئيس للدولة. ٧- عرض الموضوعات التالية بعد التنسيق مع رئيس الهيئة: (أ) ضوء السياسة العامة قرارات تشكيل مجلس أمناء صندوق استثمار أموال التأمين الاجتماعي، وتعيين المدير مشروعات الخاصة بالتنفيذ للصندوق المشار إليه، على رئيس مجلس الوزراء. (ب) مشروعات القوانين مشروعات الاتفاقيات (بالتأمينات الاجتماعية والمعاشات وتعديلاتها على مجلس الوزراء. (ج) الاجتماعية والمعاشات على الجهات المختصة الدولية وأشكال التعاون الدولي في مجالات التأمينات سنوية الصادرة عن الهيئة على رئيس الجمهورية ومجلس. (د) القوائم المالية السنوية والربع نتائج الفحص الإكتواري لنظام التأمينات الاجتماعية والمعاشات على الوزراء ومجلس النواب. (هـ) رئيس الجمهورية.

**قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١**

مادة ١١٢: يعاد النظر في مدى كفاية قيمة القسط المستحق على الخزانة العامة بعد ثلاثين عاما من تاريخ العمل بهذا القانون، وذلك من خلال إعداد دراسة مالية وإكتوارية لنظام التأمين الاجتماعي بمعرفة لجنة الخبراء، وإذا انتهت الدراسة إلى زيادة قيمة القسط يتم اتخاذ الإجراءات التشريعية اللازمة لتنفيذ ذلك.

مادة ١١٣: تلتزم الخزانة العامة بسداد القسط السنوي المشار إليه بالمادة (١١٢) من هذا القانون بواقع جزء من اثني عشر جزءا خلال السنة المستحق عنها القسط، على أن يتم سداد جزء القسط المستحق خلال شهر الاستحقاق بما لا يجاوز نهايته، وفي حالة التأخير تلتزم الخزانة العامة بسداد فائدة على المبالغ التي لم تسدد عن المدة من تاريخ الصرف حتى تاريخ السداد، وتحسب الفائدة بواقع متوسط العائد على إصدارات الخزانة من الأذون والسندات خلال ذات المدة.

مادة ١١٤: مع عدم الإخلال بأحكام المادة (١١٣) من هذا القانون تلتزم الخزانة العامة عند عرض مشروع قانون الموازنة العامة على مجلس النواب بتقديم تقرير يفيد قيام الخزانة العامة بأداء المبالغ المنصوص عليها بالمادة (١١١) من هذا القانون. ولا يجوز إقرار مشروع قانون الموازنة العامة للدولة إلا بعد إدراج المبالغ المنصوص عليها بالمادة (١١١) من هذا القانون في المشروع.

الباب العاشر: الأحكام العامة والمتنوعة

الفصل الأول: قواعد حساب الاشتراكات

مادة ١١٥: يلتزم صاحب العمل بأداء الاشتراكات المستحقة عن العاملين لديه وفقا لأحكام هذا القانون، وتشمل الحصة التي يلتزم بها والحصة التي يلتزم باقتطاعها من أجر المؤمن عليه. وتحسب الاشتراكات التي يؤديها صاحب العمل بالنسبة للمؤمن عليهم المشار إليهم في أولا من المادة (٢) وفقا لما يأتي: (أ) بالنسبة للبنيين (١، ٢): على أساس ما يستحقه المؤمن عليه من أجر خلال كل شهر. (ب) بالنسبة لباقي البنود: خلال سنة ميلادية على أساس أجورهم في شهر يناير من كل عام، وإذا كان التحاق العامل بالخدمة بعد الشهر المذكور فتحسب الاشتراكات على أساس أجر شهر الالتحاق بالخدمة وذلك حتى يناير التالي ثم يعامل بعد ذلك على الأساس المتقدم. ويراعى في حساب الأجر تحديد عدد أيام العمل في الشهر بثلاثين يوما بالنسبة لمن لا يتقاضون أجورهم مشاهرة. ولا تستحق الاشتراكات عن الشهر الذي تبدأ فيه الخدمة إلا إذا كان شهرا كاملا وتستحق الاشتراكات كاملة عن الشهر الذي تنتهي فيه الخدمة. ويعفى المؤمن عليه وصاحب العمل من الاشتراكات المستحقة عن مدة التجنيد الإلزامي.

مادة ١١٦: مع عدم الإخلال بالحد الأدنى لأجر الاشتراك، تحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون أجر اشتراك بعض فئات المؤمن عليهم وطريقة حسابه، وطريقة حساب الاشتراكات والملتزم بها ومواعيد أدائها.

العامة بسداد القسط السنوي المشار إليه بالمادة (١١١) من القانون (المادة ٣٠٢): تلتزم الخزانة اثني عشر جزءا خلال السنة المستحق عنها القسط، على أن يتم سداد جزء القسط بواقع جزء من تلتزم الخزانة المستحق اعتبارا من أول شهر الاستحقاق بما لا يجاوز نهايته، وفي حالة التأخير الشهر التالي للشهر المستحق عنه العامة بسداد فائدة على المبالغ التي لم تسدد عن المدة من أول متوسط العائد على إصدارات الخزانة من الأذون القسط حتى تاريخ السداد، وتحسب الفائدة بواقع . والسندات خلال ذات المدة

بأداء الاشتراكات المستحقة عن العاملين لديه وفقا لأحكام (المادة ٧٠): يلتزم صاحب العمل التي يلتزم بها والحصة التي يلتزم باقتطاعها من أجر المؤمن عليه. القانون وتشمل الحصة المادة الاشتراكات التي يؤديها صاحب العمل بالنسبة للمؤمن عليهم المشار إليهم في وتحسب إليهم بالبنود (١، ٢، ٣) (٣) من هذه اللائحة وفقا لما يأتي: ١- بالنسبة للمؤمن عليهم المشار المؤمن عليه من أجر خلال كل شهر. ٢- من المادة (٣) من هذه اللائحة: على أساس ما يستحقه بالمادة (٣) من هذه اللائحة: خلال سنة ميلادية على بالنسبة لباقي المؤمن عليهم المشار إليهم يناير من كل عام، وإذا كان التحاق العامل بالخدمة بعد شهر يناير أساس الأجر أو الدخل في شهر بعد الاشتراكات على أساس أجر شهر الالتحاق بالخدمة وذلك حتى يناير التالي ثم يعامل فتحسب العمل في الشهر ذلك على الأساس المتقدم. ويراعى في حساب أجر الاشتراك تحديد عدد أيام تستحق الاشتراكات عن الشهر الذي بثلاثين يوما بالنسبة لمن لا يتقاضون أجورهم مشاهرة. ولا وتستحق الاشتراكات كاملة عن الشهر الذي تنتهي فيه الخدمة إلا إذا كان شهرا كاملا وصاحب العمل من الاشتراكات المستحقة عن مدة التجنيد الإلزامي الخدمة. ويعفى المؤمن عليه

(المادة ٥٣): يتحدد الحد الأدنى لأجر الاشتراك بالنسبة للمؤمن عليهم المشار إليهم بالمادة (٣) من هذه اللائحة اعتبارا من ٢٠٢٠/١/١ بواقع ١٠٠٠ جنيه شهريا ويتحدد حده الأقصى بواقع ٧٠٠٠ جنيه شهريا. ويتم زيادة الحد الأدنى والأقصى بواقع (١٥٪) في أول يناير من كل عام منسوبة إليه في شهر ديسمبر السابق لمدة سبع سنوات ثم يتم زيادة هذين الحدين بنسبة التضخم، ويراعى

قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١

جبر الحدين الأدنى والأقصى الشهري إلى أقرب مائة جنيه . وفي جميع الأحوال يجب ألا يجاوز مجموع البدلات المستبعدة من أجر الاشتراك (٣٠٪) من أجر اشتراك المؤمن عليه .

(المادة ٥٤): يُراعى في تحديد دخل الاشتراك الذي يختاره المؤمن عليه من الفئات المنصوص عليها بالمادتين (٥ ، ٦) من هذه اللائحة الضوابط الآتية : ١- ألا يقل عن الحد الأدنى لأجر الاشتراك ولا يزيد على الحد الأقصى له . ٢- ألا يقل عن أجر أو دخل اشتراكه التأميني الأخير إذا كان قد سبق التأمين عليه . ٣- ألا يقل عن أكبر أجر اشتراك شهري للعاملين لديه المنتفعين بأحكام القانون . ٤- ألا يقل عن المتوسط الشهري لدخله السنوي المتخذ أساساً لربط الضريبة عن السنة السابقة . ٥- ألا يقل عن أعلى فئة دخل اشتراك بالنسبة للمشتريين في المعاش الإضافي . ويتعين على الهيئة تعديل دخل الاشتراك الشهري إلى فئة الدخل الأعلى التالية بعد مضي ثلاث سنوات على الأكثر على استمرار الاشتراك بفئة الدخل الأقل .

من الفئات المشار إليها بالمادة السابقة طلب تعديل دخل اشتراكه (المادة ٥٥): يجوز للمؤمن عليه الدخل الأعلى بشرط أن يكون قد أدى كافة المبالغ المستحقة عليه حتى تاريخ تقديمه إلى أى من فئات فئة الدخل بطلب التعديل لمكتب الهيئة المختص . كما يجوز له طلب تعديل فئة دخل الاشتراك إلى الذي يثبت انخفاض دخله عن الأقل مباشرة بعد تقديم طلب لمكتب الهيئة المختص مرفقاً به المستند الضرائب الذي يفيد عدم تحقيق أرباح العام السابق وعلى الأخص ما يأتي : ١- كتاب من مصلحة بالنسبة للفئات الخاضعة لأحكام المادة (٥) من هذه خلال السنة السابقة على طلب التخفيض وذلك على أن تكون موثقة من القنصلية المصرية بالخارج أو معتمدة من اللائحة . ٢- صورة عقد العمل والتي تفيد انخفاض أجر العامل وذلك بالنسبة للفئات الخاضعة لأحكام المادة (٦) وزارة الخارجية فئة هذه اللائحة . ويقدم طلب تعديل دخل الاشتراك في ديسمبر من كل عام ، ويسرى تعديل من دخل الاشتراك اعتباراً من أول الشهر التالي لتاريخ تقديم طلب التعديل

مادة ١١٧: يجوز للمؤمن عليه من الفئات المشار إليها بالبندين ثانياً وثالثاً من المادة (٢) من هذا القانون طلب تعديل دخل اشتراكه إلى فئة الدخل الأعلى بشرط أن يكون قد أدى جميع المبالغ المستحقة عليه حتى تاريخ تقديمه بطلب التعديل، كما يجوز له طلب تعديل فئة دخل الاشتراك إلى فئة الدخل الأقل مباشرة بعد تقديم الأسباب المبررة لذلك، ولا يتم التعديل إلا بعد بحث هذه الأسباب وموافقة الهيئة. ويسري تعديل فئة دخل الاشتراك اعتباراً من أول الشهر التالي لتاريخ تقديم طلب التعديل. ويتعين تعديل دخل الاشتراك الشهري للمؤمن عليهم المشار إليهم إلى فئة الدخل الأعلى التالية بعد مضي ثلاث سنوات على الأكثر على استمرار الاشتراك بفئة الدخل الأقل. وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون الشروط والإجراءات اللازمة لتنفيذ هذه الأحكام.

مادة ١١٨: يجوز للمؤمن عليه المشار إليه في المادة (١١٧) طلب تعديل دخل مدد اشتراكه الفعلية منذ بدء اشتراكه في النظام إلى دخل اشتراكه في تاريخ طلب التعديل أو إلى أي دخل أعلى، كما يجوز له تعديل بعض فئات اشتراكه والتي تبدأ بالتتابع من أولى المدد إلى فئة أعلى. وفي جميع الأحوال، يشترط لقبول طلب التعديل توافر الشروط الآتية: ١- أن يكون قد أدى جميع المبالغ المستحقة عليه للهيئة حتى تاريخ تقديم طلب التعديل. ٢- أن تقرر الجهة الطبية لياقته الصحية، وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون إجراءات تحديد الحالة الصحية للمؤمن عليه. ويلتزم المؤمن عليه في حالة طلب التعديل بأداء فروق الاشتراكات ومبلغ إضافي بنسبة متوسط إصدارات الخزنة من الأذون والسندات من إجمالي هذه الفروق وذلك اعتباراً من تاريخ بدء الاشتراك حتى نهاية الشهر السابق على تاريخ الأداء. ولا يعتبر المؤمن عليه مشتركاً بالدخل المعدل إلا إذا تم سداد هذه المبالغ خلال سنة من تاريخ إخطاره بتحديد ما قبل تحقق واقعة استحقاق أي من الحقوق المقررة بهذا القانون.

المشار إليهم بالمادة السابقة طلب تعديل دخل مدد اشتراكه (المادة ٥٦): يجوز للمؤمن عليهم اشتراكه في النظام إلى دخل اشتراكه في تاريخ طلب التعديل أو إلى أي دخل أعلى الفعلية منذ بدء أعلى . وفي كما يجوز له تعديل بعض فئات اشتراكه والتي تبدأ بالتتابع من أولى المدد إلى فئة يكون قد أدى كافة المبالغ جميع الأحوال يشترط لقبول طلب التعديل توفر الشروط الآتية : ١- أن تقديم تقرير طبي صادر من الهيئة - 2 . المستحقة عليه للهيئة حتى تاريخ تقديم طلب التعديل الصحية بصفة عامة على ألا تقل تلك الدرجة عن جيد ، المعنية بالتأمين الصحي يفيد درجة لياقته تكاليف التقرير الطبي . ويلتزم المؤمن عليه في حالة طلب التعديل على أن يتحمل المؤمن عليه الاشتراكات ومبلغ إضافي بنسبة متوسط إصدارات الخزنة من الأذون والسندات عن بأداء فروق على تاريخ إجمالي هذه الفروق وذلك اعتباراً من تاريخ بدء الاشتراك حتى نهاية الشهر السابق سداد هذه المبالغ خلال سنة من الأداء . ولا يعتبر المؤمن عليه مشتركاً بالدخل المعدل إلا إذا تم من الحقوق المقررة بالقانون تاريخ إخطاره بتحديد ما قبل تحقق واقعة استحقاق أي

قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١

مادة ١١٩: تستحق الاشتراكات عن المدد الآتية وذلك وفقا للقواعد والأحكام المبينة قرين كل منها:

- ١- مدد الإعارات الخارجية بدون أجر ومدد الإجازات الخاصة للعمل بالخارج: يلتزم المؤمن عليه بحصته وحصة صاحب العمل في الاشتراكات وتؤدي بإحدى العملات الأجنبية. وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون بعد الاتفاق مع الوزير المختص نوع العملات الأجنبية، وسعر التحويل، وكيفية ومواعيد أداء الاشتراكات والمبالغ الإضافية التي تستحق في حالة التأخير في السداد، وذلك وفقا للنسب المقررة في المادة (١٢١) من هذا القانون. ٢- مدد الإجازات الخاصة بدون أجر: يلتزم المؤمن عليه بحصته وحصة صاحب العمل في الاشتراكات إذا رغب في حسابها ضمن مدة اشتراكه في التأمين، وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون الأحكام المنظمة لكيفية ومواعيد إبداء الرغبة وأداء الاشتراكات والمبالغ الإضافية التي تستحق في حالة التأخير في الأداء، وذلك وفقا للنسب المقررة في المادة (١٢١) من هذا القانون. وإذا ثبت التحاق المؤمن عليه بعمل خلال مدة الإجازة فيتم الالتزام بسداد حصة المؤمن عليه وحصة صاحب العمل في الاشتراكات وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون مواعيد الأداء والملتزم بها والمبالغ الإضافية وفقا للنسب المقررة في المادة (١٢١) من هذا القانون التي تستحق في حالة التأخير في الأداء. ٣- مدد الإجازات الدراسية بدون أجر: يلتزم صاحب العمل بحصته في الاشتراكات وتؤدي في المواعيد الدورية ويلتزم المؤمن عليه بحصته، ويؤديها في المواعيد المحددة باللائحة التنفيذية لهذا القانون. ٤- مدد البعثات العلمية بدون أجر: تلتزم الجهة الموفدة للبعثة بحصة صاحب العمل وحصة المؤمن عليه في الاشتراكات وتؤدي في المواعيد الدورية. ٥- مدد الإعارة الداخلية: تلتزم الجهة المعار إليها بحصة صاحب العمل في الاشتراكات كما تلتزم بخصم حصة المؤمن عليه من أجره، وتؤدي للجهة المعار منها في المواعيد المحددة لسدادها للهيئة في المواعيد الدورية. ويسري حكم هذا البند في شأن حالات النذب الكلي. ٦- مدد الاستدعاء والاستبقاء: تلتزم الجهة التي تؤدي أجر المؤمن عليه خلال تلك المدد بحصة صاحب العمل في الاشتراكات كما تلتزم هذه الجهة بخصم حصة المؤمن عليه من أجره وتؤدي الحصتان للهيئة في المواعيد الدورية.

(المادة ٩٠): تتحدد الاشتراكات التي يلتزم المؤمن عليه بأدائها عن مدد الإعارات الخارجية والإجازات الخاصة بدون أجر للعمل بالخارج وفقا لما يأتي: ١- حصة صاحب العمل وحصة المؤمن عليه في تأمين الشيخوخة والعجز والوفاء والمكافأة والمعاش الإضافي. ٢- النسبة التي تغطي التعويض عن العجز المستديم والوفاء في تأمين إصابات العمل. وتحسب الاشتراكات على أساس أجر الاشتراك بجهة عمله الأصلية بافتراض عدم إعارته أو حصوله على إجازة خاصة. وتعتبر في حكم الإعارة أو الإجازة للعمل في الخارج الحالات الآتية: ١- مدد الإعارة أو الإجازة الخاصة للعمل بإحدى المنظمات الدولية أو الإقليمية أو الهيئات الدولية داخل الجمهورية. ٢- حالة المؤمن عليه المرخص له بإجازة خاصة لغير العمل إذا ما ثبت التحاقه بإحدى الجهات المنصوص عليها في البند السابق أو ثبت التحاقه بعمل خارج البلاد وذلك من تاريخ التحاقه بالعمل.

(المادة ٩١): يلتزم المؤمن عليه بأداء الاشتراكات والأقساط المستحقة عليه عن مدد الإعارة أو الإجازة الخاصة للعمل بالخارج في المواعيد الدورية المحددة لأداء الاشتراكات بافتراض عدم قيامه بالإعارة أو الإجازة. ويكون أداء الاشتراكات بإحدى العملات الأجنبية المعلن لها سعرا بالبنك المركزي المصري. كما يكون أداء الاشتراكات بالنسبة لمدد الإعارات أو الإجازات الخاصة بدون أجر للعمل بوحدة المنظمات الدولية داخل جمهورية مصر العربية بإحدى العملات الأجنبية المعلن لها سعر من البنك المركزي أو ما يعادلها بالعملة المصرية. ويكون السداد بإحدى الطرق الآتية:

- ١- الإيداع لدى البنك بحساب الهيئة بموجب إذن توريد صادر من الهيئة. ٢- التحويلات المصرفية أو الإلكترونية. ٣- شيكات مصرفية أو سياحية مقبولة الدفع. ٤- الكروت الائتمانية. ويلتزم المؤمن عليه في حالة تأخره في السداد بأداء مبلغ إضافي وفقا للنسبة المحددة بالمادة (٧١) من هذه اللائحة عن مجموع الاشتراكات والأقساط المستحقة عليه، وذلك عن المدة من تاريخ وجوب الأداء حتى نهاية شهر السداد. ويعفى المؤمن عليه من أداء المبلغ الإضافي في حالة السداد خلال شهر من تاريخ انتهاء سنة الإعارة أو الإجازة وتكون مهلة الإعفاء بالنسبة لآخر سنة ستة أشهر من تاريخ انتهاء الإعارة أو الإجازة. وفي حالة وفاة المؤمن عليه خلال المهلة المحددة للإعفاء من المبالغ الإضافية قبل أداء المبالغ المستحقة عليه عن مدة الإعارة أو الإجازة، يعفى المستحقون عنه من أداء المبالغ الإضافية إذا قاموا بالسداد خلال ستة أشهر من تاريخ الوفاة. ويتم سداد المبالغ الإضافية بذات العملة والكيفية التي تسدد بها الاشتراكات والأقساط.

(المادة ٩٢): في حالة عدم قيام المؤمن عليه المشار إليه بالمادة السابقة بسداد الاشتراكات والأقساط المستحقة عليه حتى انتهاء المهلة المحددة للإعفاء من المبالغ الإضافية، يلتزم صاحب العمل بتحويلها مضافا إليها المبالغ الإضافية من أجر المؤمن عليه بطريق التقسيط وفقا للجدول رقم (٤) المرفق، ويلتزم صاحب العمل بسداد الأقساط المشار إليها للهيئة في المواعيد الدورية اعتبارا من أجر الشهر التالي لانتهاء مهلة الإعفاء. وإذا كانت قيمة القسط تتجاوز ربع الأجر فيجوز للمؤمن عليه طلب أداء هذه المبالغ مع مراعاة أحكام المادة (٧١) من هذه اللائحة بإحدى طرق السداد الآتية: ١- الخصم من إجمالي أجر المؤمن عليه في حدود الربع وفي حالة انتهاء الخدمة تخصم المبالغ من الحقوق التأمينية. ٢- التقسيط على خمس سنوات وذلك بعد موافقة الهيئة. وفي

قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١

حالة انتهاء المهلة المحددة للإعفاء من المبالغ الإضافية دون وجود علاقة عمل يلتزم المؤمن عليه بسداد الاشتراكات والمبالغ الإضافية المستحقة دفعة واحدة في ميعاد غايته شهر من تاريخ تحقق واقعة استحقاق الحقوق التأمينية ، وإذا لم يتم السداد خلال المهلة المشار إليها تحصل هذه المبالغ وفقاً لأحكام المادة (١٣٣) من القانون .

(المادة ٩٣): للمؤمن عليه أن يبدي رغبته في الاشتراك عن مدة الإجازة الخاصة لغير العمل قبل قيامه بالإجازة ، كما يجوز له أن يبدي هذه الرغبة في تاريخ لاحق لهذا الميعاد وبما لا يجاوز تاريخ تحقق واقعة الاستحقاق في تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة . ويقدم طلب إبداء الرغبة المشار إليه على النموذج رقم (١٩) المرافق ، ولا يجوز للمؤمن عليه أن يعدل عن رغبته في الاشتراك بأي حال من الأحوال وتشمل الرغبة سنوات تجديد الإجازة . وفي حالة وفاة المؤمن عليه يجوز للمستحقين عنه طلب حساب مدة الإجازة وفقاً لما سبق في ميعاد غايته ثلاثة شهور من تاريخ ورود طلب صرف الحقوق التأمينية للهيئة على أن تؤدي المبالغ المستحقة دفعة واحدة خلال ثلاثة شهور من تاريخ تقديم طلب الحساب .

(المادة ٩٤): تتحدد الاشتراكات التي يلتزم المؤمن عليه بأدائها عن مدة الإجازة الخاصة بدون أجر لغير العمل على النحو الآتي : ١- حصته وحصة صاحب العمل في اشتراكات تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة ونظام المكافأة والمعاش الإضافي وذلك إذا أبدى رغبته في حساب مدة الإجازة ضمن مدة الاشتراك في التأمين وفقاً لأحكام المادة السابقة . ٢- حصته وحصة صاحب العمل في اشتراكات تأمين المرض التي تغطي حق العلاج والرعاية الطبية إذا كان ممن تسرى في شأنه أحكام هذا التأمين عن مدة الإجازة الخاصة بدون أجر إذا قضيت الإجازة داخل البلاد وذلك في جميع الأحوال . وتحسب الاشتراكات على أساس أجر اشتراك المؤمن عليه بافتراض عدم قيامه بالإجازة . ولا يجوز للمؤمن عليه طلب حساب مدة الإجازة الخاصة التي لم يبد الرغبة في الاشتراك عنها وفقاً لأحكام المادة (٨٧) من هذه اللائحة .

(المادة ٩٥): يلتزم المؤمن عليه بأداء الاشتراكات المستحقة وفقاً لحكم المادة السابقة عن كل سنة على حدة من سنوات مدة الإجازة خلال شهر من تاريخ انتهاء سنة الإجازة . وفي حالة تخلفه عن السداد خلال هذا الميعاد يلتزم بأداء مبلغ إضافي وفقاً للنسبة المحددة بنص المادة (٧١) من هذه اللائحة عن المدة من أول الشهر التالي لانتهاء سنة الإجازة وحتى نهاية شهر السداد . وإذا لم يتم السداد خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تحقق واقعة الاستحقاق في تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة بمعرفة المؤمن عليه أو المستحقين عنه فتعتبر المدة التي لم يتم سداد المبالغ المستحقة عنها في هذه الحالة مدة غير مشترك عنها .

(المادة ١٨): يلتزم صاحب العمل بالقطاع الخاص أن يوافي الهيئة ببيان التعديلات التي طرأت على بيانات العاملين لديه وأجورهم في يناير من كل عام وفقاً للنموذج رقم (٢) المرافق . وفي جميع الأحوال يتعين على صاحب العمل موافاة الهيئة بكافة بيانات المؤمن عليهم والتعديلات التي تطرأ على تلك البيانات وعلى الأخص بيانات الأجور والاشتراكات المقطوعة شهرياً على ملف إلكتروني ،

مادة ١٢٠: يلتزم صاحب العمل في القطاع الخاص بأن يقدم للهيئة بيانات العاملين وأجورهم واشتراكاتهم وذلك وفق النماذج التي تعدها الهيئة وبالشروط والأوضاع المنصوص عليها في المادة (١٢٧) من هذا القانون . وتحسب الاشتراكات على أساس البيانات الواردة في هذه النماذج . فإذا لم يقدم صاحب العمل البيانات المشار إليها ، يكون حساب الاشتراكات على أساس آخر بيان قدم منه

قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١

وذلك وفقاً للقرار الذى يصدر من رئيس الهيئة وفقاً لأحكام المادة (١٣) من هذه اللائحة .

(المادة ١٩): يلتزم صاحب العمل بالقطاع الخاص بأن يقدم للهيئة بيانات العاملين وأجورهم واشتراكاتهم وذلك وفق النماذج التى تعدها الهيئة مرفقاً بها المستند الرسمى الدال على تاريخ ميلاد العامل أو صورة ضوئية منه وصورة من عقد العمل (إن وجد) بعد مطابقتها على الأصل والتأشير بذلك من الموظف المختص وذلك خلال أسبوعين من تاريخ تحقق إحدى الحالات الآتية : ١- التحاق أى عامل بالعمل لديه . ٢- التحاق عمال متدربين أو تلاميذ صناعيين أو طلاب مشغولين فى مشروعات التشغيل الصيفى أو المكلفين بالخدمة العامة . ٣- التحاق أحد العاملين ممن تقل أعمارهم عن ١٨ سنة بالعمل لديه .

(المادة ٦٤): تحسب الاشتراكات المستحقة على أصحاب الأعمال فى القطاع الخاص من واقع البيانات المقدمة منهم وفقاً للنماذج أرقام (١) ، (٢) ، (٦) المرفقة لهذه اللائحة . فإذا لم يقدم صاحب العمل البيانات الخاصة بعمالة وأجورهم بموجب النماذج المشار إليها فى المواعيد المحددة لذلك حسبت الاشتراكات الواجبة الأداء على أساس آخر بيان قدم منه للهيئة وذلك إلى حين حساب الاشتراكات المستحقة فعلاً . وفى حالة عدم تقديم تلك البيانات أو عدم وجود المستندات والسجلات التى يلتزم بحفظها يكون حساب الاشتراكات المستحقة طبقاً لما تسفر عنه تحريات أجهزة التفتيش بالهيئة ، ويراعى أن يوضح التقرير مصدر التحريات والأسس التى بنى عليها . وتتم تحريات الهيئة عن طريق أجهزة التفتيش وتثبت هذه التحريات فى تقرير التحريات المعد لهذا الغرض من واقع مناقشة طرفى العلاقة (العامل وصاحب العمل) وغيرهم ممن يمكن الاسترشاد بأقوالهم والسجلات والدفاتر الموجودة لدى صاحب العمل أو أية مستندات أخرى يمكن الاعتماد عليها ويوقع كل من العامل وصاحب العمل على الاستثمارات المشار إليها على أن يؤشر المفتش تفصيلاً ويوضح مصادر البيانات التى أثبتتها بالاستثمارات .

(المادة ٦٥): يتعين على الهيئة إخطار صاحب العمل بنسبة الاشتراكات والمبالغ الأخرى المستحقة عليه وذلك فى حالة قيام الهيئة بحساب هذه المستحقات على أساس من تحرياتها ، ولصاحب العمل الاعتراض على هذه المطالبة لدى الهيئة بالشروط الآتية : ١- أن يقدم طلب الاعتراض فى خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تسلمه الإخطار . ٢- أداء رسم اعتراض قيمته مائة جنيه إلى الهيئة . وعلى الهيئة الرد على هذا الاعتراض خلال ثلاثين يوماً من تاريخ وروده إليها ، ويكون لصاحب العمل طلب عرض اعتراضه على لجنة فحص المنازعات المنصوص عليها فى المادة (١٤٨) من القانون فى حالة رفض الهيئة هذا الاعتراض . وتعلن الهيئة صاحب العمل بقرار اللجنة وتعديل المستحقات وفقاً لهذا القرار . ويصبح الحساب نهائياً وتكون المستحقات واجبة الأداء بانقضاء موعده الطعن على قرار لجنة فحص المنازعات أمام المحكمة المختصة دون حدوثه أو بعدم قيام صاحب العمل بطلب عرض النزاع على لجنة فحص المنازعات حال رفض الهيئة لاعتراضه . ولا يغل الحكم الوارد بالفقرة السابقة يد الهيئة عن تعديل قيمة المستحقات إذا ما تبين لها من خلال أجهزتها قيامها

للهيئة أو طبقاً لما تسفر عنه تحرياتها، وفى تلك الحالة تلتزم الهيئة بأن تخطر صاحب العمل بقيمة الاشتراكات والمبالغ الأخرى المستحقة عليه، ويكون لصاحب العمل الاعتراض على هذه المطالبة لدى المكتب المختص خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تسلمه الإخطار مع أداء رسم اعتراض قيمته مائة جنيه يرحل إلى الحساب المنصوص عليه فى المادة (١٥٠) من هذا القانون، ولا يعتبر الاعتراض مقبولاً إلا بعد أداء الرسم المشار إليه. وعلى الهيئة الرد على هذا الاعتراض خلال ثلاثين يوماً من تاريخ وروده إليها. وفى حالة رفض الهيئة اعتراض صاحب العمل يكون له أن يطلب عرض النزاع على لجنة فحص المنازعات المنصوص عليها بالمادة (١٤٨) من هذا القانون، وتعلن الهيئة صاحب العمل بقرار اللجنة وتعديل المستحقات وفقاً لهذا القرار. ولصاحب العمل الطعن على قرار اللجنة أمام المحكمة المختصة خلال الثلاثين يوماً التالية لصدوره، ويصبح الحساب نهائياً وتكون المستحقات واجبة الأداء بانقضاء موعده الطعن دون طعن، أو برفض الهيئة لاعتراض صاحب العمل وعدم قيامه بطلب عرض النزاع على لجنة فحص المنازعات خلال ثلاثين يوماً من تاريخ استلامه الإخطار بالرفض.

قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١

بحسابها بالزيادة وبما لا يتفق وأحكام القانون على أن يصدر قرار تخفيض المستحقات في تلك الحالة من رئيس الهيئة أو نائبه المختص .

(المادة ٧١): يلتزم صاحب العمل المشار إليه بالمادة (٧٠) من هذه اللائحة ممن يستخدم عمالاً ، بأداء المبالغ التالية بياناتها في الموعد المحدد قرين كل منها : ١- الاشتراكات المستحقة عن الشهر بما في ذلك الاشتراكات المستحقة عن المعاش الإضافي ، وذلك من أول الشهر التالي لشهر الاستحقاق . ٢- الأقساط المستحقة على المؤمن عليه ، وذلك من أول الشهر التالي لشهر الاستحقاق . ٣- الأقساط المستحقة عن المبالغ المتأخرة وذلك في أول الشهر المستحق عنه القسط . ٤- المبالغ التي يقوم صاحب العمل بخصمها شهرياً من أجر المؤمن عليه في الحدود الجائز الحجز عليها أو النزول عنها والتي صرفت للمؤمن عليه من الهيئة دون وجه حق وذلك في أول الشهر التالي لتاريخ إخطار صاحب العمل . وفي حالة التأخير في أداء أى من المبالغ المشار إليها في الفقرة الأولى يستحق على صاحب العمل - بما في ذلك الجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة - مبلغ إضافي شهري عن مدة التأخير من تاريخ وجوب الأداء حتى نهاية شهر السداد ، وبحسب المبلغ الإضافي بنسبة تساوي متوسط العائد على إصدارات الخزنة من الأذون والسندات في الشهر السابق للشهر الذي يتعين فيه سداد المبالغ مضافاً إليه (٢٪) . ويتم الإعفاء من المبلغ الإضافي إذا تم السداد خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ وجوب الأداء .

(المادة ٧٢): يؤدي المؤمن عليهم من الفئات الواردة بالمواد أرقام (٥ ، ٦ ، ٧) من هذه اللائحة المبالغ التالية بياناتها في الموعد المحدد قرين كل منها : ١- الاشتراكات المستحقة عن الشهر بما في ذلك الاشتراكات المستحقة عن المعاش الإضافي بحسب الأحوال ، وذلك من أول الشهر التالي لشهر الاستحقاق . ٢- الأقساط المستحقة عن المبالغ المتأخرة وذلك في أول الشهر المستحق عنه القسط . وفي حالة التأخير في أداء أى من المبالغ المشار إليها في الفقرة الأولى يستحق مبلغ إضافي شهري عن مدة التأخير من تاريخ وجوب الأداء حتى نهاية شهر السداد ، وبحسب المبلغ الإضافي بنسبة تساوي متوسط العائد على إصدارات الخزنة من الأذون والسندات في الشهر السابق للشهر الذي يتعين فيه سداد المبالغ مضافاً إليه (٢٪) . ويتم الإعفاء من المبلغ الإضافي إذا تم السداد خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ وجوب الأداء . ويجوز للمؤمن عليه من العاملين المصريين بالخارج سداد الاشتراكات مقدماً كل ستة أشهر أو سنوياً تبعاً لاختياره ، ولا يعتبر أداء الاشتراكات عن مدة تالية للشهر المستحق عنه الاشتراك استكمالاً للمدة الموجبة لاستحقاق الحقوق التأمينية المقررة بالنظام .

طبقاً لأحكام القانون هي وحدها التي يلتزم بها صندوق التأمين (المادة ٣٠٠): الحقوق التي تقرر إليه بالمادة (٥) من القانون ، فإذا استحق المؤمن عليه أو صاحب المعاش أو الاجتماعي المشار من المستحقين عن أيهما زيادة عليها تطبيقاً لقوانين أو قرارات خاصة ، صدرت اعتباراً للخزنة العامة تفويض ٢٠١٩/٨/٢٠ ، فتلتزم الخزنة العامة بتلك الزيادة ، وفي هذه الحالة يجوز . ورئيس الهيئة الهيئة في الصرف وفقاً للاتفاق الذي يتم بين وزير المالية

مادة ١٢١: يلتزم صاحب العمل بالنسبة للمؤمن عليهم المشار إليهم في البند أولاً من المادة (٢) من هذا القانون كما يلتزم المؤمن عليه وفقاً لأحكام البنود ثانياً وثالثاً ورابعاً من ذات المادة، بحسب الأحوال، بأداء المبالغ التالية بياناتها في المواعيد المحددة قرين كل منها: ١- الاشتراكات المستحقة عن الشهر، وذلك في أول الشهر التالي لشهر الاستحقاق. ٢- الأقساط المستحقة على المؤمن عليه، وذلك في أول الشهر التالي لشهر الاستحقاق. ٣- الأقساط المستحقة عن المبالغ المتأخرة، وذلك في أول الشهر المستحق عنه القسط. ٤- المبالغ التي يقوم بخصمها شهرياً من أجر المؤمن عليه في الحدود الجائز الحجز عليها أو النزول عنها والتي صرفت للمؤمن عليه بدون وجه حق من الهيئة وذلك اعتباراً من أول الشهر التالي لتاريخ إخطار صاحب العمل. وفي حالة التأخير في أداء أي من المبالغ المشار إليها يستحق على الملتزم بالأداء، بما في ذلك الجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة، مبلغ إضافي شهري عن مدة التأخير من تاريخ وجوب الأداء حتى نهاية شهر السداد، وبحسب المبلغ الإضافي بنسبة تساوي متوسط إصدارات الخزنة من الأذون والسندات في الشهر السابق للشهر الذي يتعين فيه سداد المبالغ مضافاً إليه (٢٪). ويتم الإعفاء من المبلغ الإضافي إذا تم السداد خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ وجوب الأداء. وفي جميع الأحوال، يتحمل الملتزم بالأداء بنفقات إرسال الاشتراكات والمبالغ المستحقة إلى الهيئة، ويجوز للهيئة أن تقوم بالحصول مقابل واحد في الألف من قيمة المبالغ المحصلة بحد أدنى مقداره عشرة جنيهات و بحد أقصى مقداره مائة جنيه ويرحل هذا المبلغ إلى الحساب المنصوص عليه في المادة (١٥٠) من هذا القانون. واستثناء من أحكام الفقرات السابقة، يجوز للهيئة بعد موافقة مجلس الإدارة أن تتبع في تحصيل الاشتراكات طرقاً ووسائل أخرى في الحالات التي تحتاج فيها إلى ذلك وعلى الأخص ما يأتي: ١- إسناد تحصيل اشتراكات التأمين الاجتماعي إلى الجهات الإدارية بالاتفاق مع السلطات المختصة، ويتعين على هذه الجهات تحصيل الاشتراكات وتوريدها في مواعيدها المحددة فور تحصيلها إلى الهيئة في ميعاد غايته أول الشهر التالي لشهر التحصيل وذلك مقابل نسبة لا تزيد عن (١٪) من قيمة المبالغ المحصلة تخصص لحساب العاملين القائمين بالتحصيل، ويكون لهذه الجهات في سبيل استيفاء مستحقات الهيئة سلطة توقيع الحجز الإداري وفقاً لحكم المادة (١٣٢) من هذا القانون. ٢- تحديد المبالغ الإضافية التي تستحق على الملتزم بالحصول في حالة التأخر في التوريد عن المواعيد المقررة وذلك بما لا يجاوز النسب المقررة بهذه المادة. وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون في جميع الحالات المواعيد والشروط والإجراءات التي تتبع في تحصيل الاشتراكات والمبالغ المستحقة للهيئة طبقاً لأحكام هذا القانون.

قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١

العمامة بسداد ما قامت الهيئة بصرفه وفقاً لأحكام المادة (٣٠٠) من (المادة ٣٠١): تلتزم الخزانة بسداد خلال ثلاثين يوماً من تاريخ الصرف ، وفي حالة التأخير تلتزم الخزانة العامة هذه اللائحة ، وتحسب الفائدة فائدة على المبالغ التي لم تسدد عن المدة من تاريخ الصرف حتى تاريخ السداد خلال ذات المدة . ومع عدم بواقع متوسط العائد على إصدارات الخزانة من الأذون والسندات في حالة تقرير مزايا إضافية تأمينية للعاملين الإخلال بأحكام الفقرة السابقة ، تلتزم الجهة الإدارية وتحملها الخزانة العامة طبقاً للمادة (١١١) من القانون بسداد ما بها بعد تاريخ العمل بهذا القانون بصرفه من هذه المزايا خلال ثلاثين يوماً من تاريخ الصرف بناءً على مطالبة شهرية قامت الهيئة أية أعباء في من الهيئة ، وذلك من موازنة تلك الجهة مباشرة دون تحميل الخزانة العامة للدولة . الإدارية هذا الشأن ، وفي حالة التأخير تطبيق أحكام الفقرة السابقة على الجهة

العمامة بسداد القسط السنوي المشار إليه بالمادة (١١١) من القانون (المادة ٣٠٢): تلتزم الخزانة اثني عشر جزءاً خلال السنة المستحق عنها القسط ، على أن يتم سداد جزء القسط بواقع جزء من تلتزم الخزانة لا يجاوز نهايته ، وفي حالة التأخير المستحق اعتباراً من أول شهر الاستحقاق بما الشهر التالي للشهر المستحق عنه العمامة بسداد فائدة على المبالغ التي لم تسدد عن المدة من أول متوسط العائد على إصدارات الخزانة من الأذون القسط حتى تاريخ السداد ، وتحسب الفائدة بواقع . والسندات خلال ذات المدة

الفصل الثاني: أحكام خاصة بأداء الاشتراك لبعض فئات المؤمن عليهم

مادة ١٢٢: مع عدم الإخلال بالمادة (١٢٠) من هذا القانون، يؤدي صاحب العمل في القطاع الخاص الاشتراكات كاملة إذا كان عقد العمل موقوفاً أو كانت أجور المؤمن عليهم لا تكفي لذلك. وتعتبر المبالغ التي يؤديها صاحب العمل عن المؤمن عليهم في حكم القرض ويكون الوفاء بها طبقاً للأحكام التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون. ويلتزم صاحب العمل في القطاع الخاص بأن يعلق في أماكن العمل الشهادة الدالة على سداد اشتراكه في الهيئة، وتتضمن اللائحة التنفيذية لهذا القانون البيانات الخاصة بهذه الشهادة.

مادة ١٢٣: للهيئة استخدام الوسائل اللازمة لتحصيل الاشتراكات ومستحققاتها المالية الأخرى وصرف المعاشات وغيرها من الحقوق المقررة في هذا القانون بما في ذلك الأدوات المالية والوسائل الإلكترونية واستخدام شبكات السداد والتحصيل الإلكتروني المصرفية والحكومية.

(المادة ٧٦): يكون الوفاء بالاشتراكات والمبالغ المستحقة للهيئة بإحدى الطرق الآتية : ١- التحويلات المصرفية والإلكترونية . ٢- كروت الائتمان . ٣- الإيداع لدى البنك بحساب الهيئة بموجب إذن توريد صادر من الهيئة . ٤- الشيك ، على أن يكون معتمد بالنسبة للقطاع الخاص . ٥- نقداً بالنسبة للمبالغ التي لا تجاوز قيمتها خمسمائة جنيه . ويجوز للهيئة الاتفاق مع الجهات المختلفة والبنوك لتحصيل اشتراكات التأمين الاجتماعي على أن تقوم هذه الجهات بتوريدها في مواعيدها المحددة فور تحصيلها إلى الهيئة وذلك وفقاً للاتفاق المبرم في هذا الشأن .

(المادة ٢٩٤): للهيئة استخدام الوسائل اللازمة لتحصيل الاشتراكات ومستحققاتها المالية الأخرى وصرف المعاشات وغيرها من الحقوق المقررة في القانون بما في ذلك الأدوات المالية والوسائل الإلكترونية واستخدام شبكات السداد والتحصيل الإلكتروني المصرفية والحكومية .

قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١

الفصل الثالث: في الإعفاء من الضرائب ومقابل أداء الخدمات

مادة ١٢٤: تعفي قيمة الاشتراكات المستحقة وفقا لأحكام هذا القانون من جميع الضرائب والرسوم أيا كان نوعها المفروضة حاليا والتي تفرض مستقبلا. وتعفي الاستثمارات والمستندات والبطاقات والعقود والمخالصات والشهادات والمطبوعات وجميع المحررات التي يتطلبها تنفيذ هذا القانون من رسوم الدمغة. وتعفي أموال الهيئة الثابتة والمنقولة وجميع عملياتها الاستثمارية مهما كان نوعها من جميع أنواع الضرائب بما في ذلك الضريبة على القيمة المضافة والضريبة على العقارات المبنية والرسوم المفروضة حاليا أو التي تفرض مستقبلا من الحكومة أو أي سلطة عامة أخرى داخل جمهورية مصر العربية، وكذا من رسوم التوثيق والشهر والدمغة في أي عمل من أعمال الشهر أو التوثيق. كما تعفي العمليات التي تباشرها الهيئة من الخضوع لأحكام القوانين الخاصة بالإشراف والرقابة على هيئات التأمين. وتعفي الهيئة من أداء الضرائب والرسوم على الأصناف اللازمة لأعمالها التي تستوردها من الخارج.

مادة ١٢٥: تعفي جميع الحقوق والمبالغ التي تؤدي وفقا لأحكام هذا القانون من الخضوع للضرائب والرسوم بجميع أنواعها، كما يسري هذا الإعفاء على متجمد هذه الحقوق.

مادة ١٢٦: تعفي من الرسوم القضائية في جميع درجات التقاضي الدعاوى التي ترفعها الهيئة أو المؤمن عليهم أو أصحاب المعاشات أو المستحقون طبقا لأحكام هذا القانون، ويكون نظرها على وجه الاستعجال وللمحكمة في جميع الأحوال الحكم بالنفاذ المعجل وبلا كفالة.

مادة ١٢٧: تقدر الحقوق المقررة وفقا لهذا القانون على أساس البيانات والمستندات الواردة في ملف التأمين الاجتماعي الخاص بالمؤمن عليه دون الرجوع إلى ملف الخدمة. وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون السجلات والدفاتر التي يلتزم صاحب العمل بحفظها والملفات التي ينشئها لكل مؤمن عليه والمستندات التي تودع بها، وكذلك البيانات والنماذج التي يلتزم بتقديمها للهيئة عن العاملين لديه وأجورهم واشتراكاتهم ومواعيد تقديم هذه البيانات والنماذج.

(المادة ٩): تنشئ الهيئة ملف تأمين اجتماعي لكل مؤمن عليه من الخاضعين لأحكام القانون على أن يتضمن هذا الملف البيانات والمستندات اللازمة لتحديد وحساب أي التزام قد يتحمل به المؤمن عليه وفقا لأحكام القانون، كما يمكنها من تقدير وحساب قيمة الحقوق التأمينية المقررة وصرفها للمؤمن عليه عند تحقق إحدى حالات الاستحقاق وفقا للقانون. وعلى صاحب العمل بوحدة الجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة والقطاع العام وقطاع الأعمال العام أن ينشئ جهازا للتأمين الاجتماعي لتنفيذ أحكام القانون ولائحته التنفيذية، يعمل به عدد كاف من العاملين المؤهلين المدربين. ويجوز لرئيس الهيئة أو من يفوضه الترخيص لمنشآت القطاع الخاص بإنشاء الجهاز المشار إليه بشرط قيام صاحب العمل بإنشاء ملف إلكتروني يتضمن كافة بيانات العاملين بالمنشأة. وعلى صاحب العمل أن يتخذ كافة الإجراءات التي تكفل التنسيق بين جهاز التأمين الاجتماعي والأجهزة الأخرى المعنية لديه.

(المادة ١٠): تختص الهيئة والجهاز المشار إليه بالمادة السابقة باتخاذ كل إجراء ضروري في سبيل تنفيذ أحكام القانون ولائحته التنفيذية وذلك دون الإخلال بما تختص به هذه اللائحة أو أي جهة أخرى وفقا للقانون، وعلى الأخص ما يأتي: ١- إعداد الكشوف والبيانات والإخطارات والاستمارات والنماذج وإمساك السجلات والدفاتر والملفات التي يتطلبها تنفيذ أحكام القانون والاحتفاظ بها. ٢- استيفاء الاستثمارات الخاصة بالاشتراك لدى الهيئة. ٣- استيفاء الاستثمارات الخاصة بتحديد وأداء الاشتراكات والأقساط وغيرها من المبالغ المستحقة للهيئة واتخاذ إجراءات

قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١

سدادها . ٤- إعداد الاستثمارات الخاصة بحساب المبالغ المستحقة لحساب أو الاشتراك عن المدد التي يجوز حسابها أو الاشتراك عنها ، كمدد الإعارة الخارجية بدون أجر والإجازات الخاصة للعمل بالخارج والإجازات الخاصة بدون أجر والإجازات الدراسية بدون أجر . ٥- إعداد سجل لقيود طلبات حساب المدد المشتركة والأقساط المستحقة عنها وفقاً لنموذج السجل رقم (٧) المرافق . ٦- اتخاذ إجراءات صرف تعويض الأجر ومصاريف الانتقال المقررة للمؤمن عليهم المصابين والمرضى . ٧- إعداد سجل لقيود جميع البيانات الخاصة بالمؤمن عليهم المعارين إعارة داخلية أو خارجية والذين في إجازات خاصة أو إجازات دراسية بدون أجر . ٨- إنشاء واستيفاء ملفات التأمين الاجتماعي الخاصة بالمؤمن عليهم . كما يختص الجهاز المشار إليه بتلقى المكاتبات وتنفيذ التوصيات وإزالة أسباب المناقضات التي توجهها الهيئة وموافاتها بما تم تنفيذه خلال أسبوعين على الأكثر . ولجهاز التأمين الاجتماعي لدى صاحب العمل أن يقوم باتخاذ وإعداد واستيفاء وإنشاء كافة كشوف والبيانات والنماذج والاستثمارات والإجراءات المشار إليها بالفقرة الأولى إلكترونياً . وتلتزم الهيئة بتوفير الوسائل التي تتيح تلقيها كافة ما تضمنته الفقرة الأولى من أوراق ونماذج ومستندات من كافة فئات المؤمن عليهم فضلاً عن أصحاب الأعمال من خلال الوسائل الإلكترونية بما في ذلك الموقع الإلكتروني للهيئة . وفي جميع الأحوال يجب أن تكون الملفات الإلكترونية مذيبة بالتوقيع الإلكتروني .

(المادة ١٢): يلتزم صاحب العمل الذي لديه جهاز تأمين اجتماعي أو الهيئة بإنشاء ملف خاص بالتأمين الاجتماعي لكل مؤمن عليه يتضمن كافة المستندات الخاصة به ويراعى في جميع الأحوال استيفاء هذه المستندات أولاً بأول على أن يتضمن على الأخص المستندات الآتية : أولاً - المستندات التي تستوفى عند بدء مدة الاشتراك : ١- بالنسبة لفئة العاملين لدى الغير : (أ) صورة شهادة الميلاد المميكنة . (ب) صورة بطاقة الرقم القومي . (ج) قرار التعيين أو بيان معتمد بتاريخ بدء مدة الاشتراك أو نسخة من عقد العمل للعاملين بالقطاع الخاص (إن وجد) . (د) طلب اشتراك مؤمن عليه بالنسبة للعاملين بالقطاع الخاص ، وفقاً للنموذج رقم (١) المرافق . (هـ) إقرار استلام العمل (إن وجد) . (و) صحيفة البيانات الأساسية ، وفقاً للنموذج رقم (٣) المرافق في حالة وجود مدد سابقة . (ز) بيان من المؤمن عليه بمدد الاشتراك السابقة أو مدى استحقاقه معاش آخر ، وفقاً للنموذج رقم (٤) المرافق . (ح) تقرير اللياقة الطبية الصادر من الجهة الطبية المختصة عند بدء الاشتراك أو صورة منه . (ط) استثمار بيانات التغطية التأمينية للمؤمن عليه ، وفقاً للنموذج رقم (٥) المرافق . ٢- بالنسبة لفئة أصحاب الأعمال : (أ) المستندات الواردة في (أ ، ب ، د ، و ، ز ، ح) من البند (١) من هذه المادة . (ب) صورة المستند المثبت لبدء النشاط أو توفر الصفة الموجبة للخضوع لأحكام القانون وعلى الأخص ما يأتي : ١- صورة السجل التجاري . ٢- صورة البطاقة الضريبية . ٣- صورة الترخيص الصادر من جانب أى من الجهات الإدارية المختصة . ٤- ما يثبت القيد في جدول المشتغلين بالنقابات المهنية . ٥- شهادة الملكية أو الحيازة الزراعية الصادرة من الجمعية الزراعية أو الجهة المختصة . ٦- صورة من عقد الإيجار أو عقد الشركة بحسب الأحوال . ٧- خطاب مأمورية الضرائب العقارية المختصة بالقيمة الإيجارية السنوية للعقار المتخذة أساساً

قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١

لربط الضريبة بحسب الأحوال . ٣- بالنسبة لفئة العاملين المصريين بالخارج : (أ) المستندات الواردة فى (أ ، ب ، د ، و ، ز ، ح) من البند (١) من هذه المادة ، على أن يراعى بالنسبة للمستند المشار إليه بالبند (ح) موافاة الهيئة به لمن اتخذ إجراءات اشتراكه من الخارج حال أول زيارة له للبلاد . (ب) صورة المستند المثبت لبدء العمل أو النشاط الموجب للخضوع لأحكام القانون وعلى الأخص ما يأتى : ١- صورة من جواز السفر على أن يكون ساريًا . ٢- صورة موثقة من عقد العمل فى الخارج . ٣- صورة من عقد العمل بالمنظمة الدولية أو الإقليمية أو السفارة الأجنبية . ٤- صورة من عقد العمل على السفن الأجنبية وصورة جواز السفر البحرى سارى المفعول . ٤- بالنسبة لفئة العمالة غير المنتظمة : (أ) المستندات الواردة فى (أ ، ب ، د ، و ، ز ، ح) من البند (١) من هذه المادة على أن تكون المهنة المراد الاشتراك عنها مدونة ببطاقة الرقم القومى السارية . (ب) شهادة الملكية أو الحيازة الزراعية الصادرة من الجمعية الزراعية أو الجهة المختصة . (ج) بيان بتدرج المهنة صادر من مصلحة الأحوال المدنية . ثانيًا - المستندات التى تستوفى خلال مدة الاشتراك وبمراجعة فئة الخضوع : ١- بيان تدرج أجر الاشتراك . ٢- طلب التعديل لفئة الدخل الأعلى أو الأدنى بحسب الأحوال . ٣- استمارة حساب أو الاشتراك عن مدد ، وفقًا للنموذج رقم (٨) المرافق . ٤- القرارات الخاصة بمدد الإعارة والإجازات الخاصة بدون أجر والإجازات الدراسية بدون أجر والبعثات العلمية والاستثمارات والمستندات الدالة على السداد عن تلك المدد . ٥- بيان معتمد من الجهة المختصة بالمدد التى تقضى أية قوانين أو قرارات بإضافتها إلى مدة الاشتراك فى التأمين . ٦- إخطارات تحصيل الأقساط . ٧- شهادة تقدير العجز الجزئى المستديم . ثالثًا - المستندات التى تستوفى عند انتهاء الخدمة وبمراجعة فئة الخضوع : ١- صورة معتمدة من قرار إنهاء الخدمة أو مستخرج رسمى منه . ٢- الاستمارة الخاصة بالإخطار عن انتهاء الاشتراك بالنسبة للعاملين بالقطاع الخاص ، وفقًا لنموذج الاستمارة رقم (٦) المرافق . ٣- أصل شهادة الوفاة أو مستخرج رسمى منها أو ملخص معتمد لشهادة الوفاة أو شهادة تقدير العجز . ٤- قرار اللجنة المشار إليها بالمادة (٢١) من القانون بعدم وجود عمل آخر للمؤمن عليه لدى صاحب العمل . ٥- النموذج الخاص بإضافة مدة خدمة اعتبارية فى حساب المعاش أو تعويض الدفعة الواحدة للعمل فى بعض المحافظات وفقًا للنموذج رقم (٩) المرافق . ٦- المستند الذى يثبت انتهاء النشاط كصورة من شطب السجل التجارى أو خطاب من مصلحة الضرائب يفيد تاريخ إنهاء النشاط أو أى مستند آخر يكون قاطع الدلالة فى إثبات ذلك . ٧- صورة من جواز السفر الذى يثبت العودة للوطن . ٨- صورة من بطاقة الرقم القومى تثبت تغيير المهنة ، أو أى مستند آخر يكون قاطع الدلالة فى إثبات ذلك . ٩- صورة من شهادة الجمعية الزراعية أو الجهة المختصة التى تفيد انتهاء حالة الملكية أو الحيازة . ١٠- صورة من المستند الذى يثبت زوال الصفة أو الوضع الموجب للخضوع لأحكام القانون . ١١- خطاب مأمورية الضرائب العقارية المختصة بالقيمة الإيجارية السنوية للعقار المتخذة أساسًا لربط الضريبة بحسب الأحوال . ويراعى تعليية جميع المستندات المشار إليها فى هذا الفصل على غلاف الملف مع إثبات أرقامها وتواريخها . ويجوز لصاحب العمل تقديم البيانات والاستمارات المطلوبة منه إلكترونياً مذبلة بالتوقيع الإلكتروني . وتلتزم الهيئة بحفظ أصول المستندات والنماذج والاستمارات المشار إليها وأية مستندات أخرى ترى الهيئة حفظها إلكترونياً

قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١

بالأرشيف الإلكتروني على أن يتضمن الوصف الأرشفة تحديداً لمن قام بالحفظ ومن قام بالمراجعة ويعتد بهذا المستند الإلكتروني في صرف جميع الحقوق التأمينية . وعلى الهيئة إنشاء ملف إلكتروني لكل مؤمن عليه يتضمن كافة البيانات والمعلومات الخاصة به والتي يتضمنها ملف التأمين الاجتماعي المشار إليه على أن يتم تحديثها بصورة دورية منتظمة .

الفصل الرابع: مستندات الصرف ومواعيد تقديم طلب الصرف ومواعيد المنازعة

مادة ١٢٨ : تحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون بناء على اقتراح مجلس إدارة الهيئة الشروط والأوضاع والمستندات اللازمة لتسوية وصرف الحقوق المقررة بهذا القانون.

الحقوق التأمينية أو أية مبالغ مستحقة طبقاً لأحكام القانون خلال (المادة ٢٨٤) : يقدم طلب صرف تاريخ الاستحقاق وفي حالة تقديم الطلب بعد هذا الميعاد فيتم صرف المعاش خمس سنوات من أول الشهر الذي قدم فيه طلب الصرف بالإضافة إلى قيمة المعاشات المستحقة عن اعتباراً وتعتبر . الخمس سنوات السابقة على تاريخ تقديم الطلب ، ويسقط الحق في صرف باقي الحقوق على حدة . إعانة الفقد حق دوري متجدد تسقط بمضي خمس سنوات على تاريخ استحقاق كل شهر بباقي تلك الحقوق . وتعتبر المطالبة بأى من الحقوق المقررة بأحكام القانون شاملة المطالبة إذا تقدم أحدهم بطلب في الموعد وينقطع سريان الميعاد المشار إليه بالنسبة للمستحقين جميعاً لمدة ستة أشهر وتسرى أحكام الفقرة الأولى عند المحدد . ويوقف أداء المعاش الذي لا يتم صرفه صرف المعاش . ويقدم طلب الصرف على أى من النماذج تقديم طلب من صاحب الشأن لإعادة التأمينية للمؤمن عليه على النموذج رقم (٢٠) المرافق . ٢- طلب الآتية : ١- طلب صرف الحقوق التأمينية لحالات المستفيدين عن المؤمن عليه أو صاحب المعاش على النموذج رقم صرف الحقوق (29) المرافق . ٣- طلب صرف الحقوق التأمينية للأخوة والأخوات على النموذج رقم (28) صاحب المعاش المرافق . ٤- طلب صرف المعاش لحالات الاستحقاق بعد وفاة المؤمن عليه أو رقم (٣١) المرافق على النموذج رقم (٣٠) المرافق . ٥- طلب صرف تعويض الأجر على النموذج طلب صرف منحة الزواج . ٦- طلب صرف تعويض البطالة على النموذج رقم (٢٦) المرافق . ٧ . أو القطع على النموذج رقم (٣٢) المرافق

مادة ١٢٩ : استثناء من أحكام القانون المدني، يجب تقديم طلب صرف المعاش أو التعويض أو أي مبالغ مستحقة طبقاً لأحكام هذا القانون في ميعاد أقصاه خمس سنوات من التاريخ الذي نشأ فيه سبب الاستحقاق، وإذا قدم الطلب بعد انتهاء الميعاد المشار إليه فيتم صرف المعاش اعتباراً من أول الشهر الذي قدم فيه الطلب بالإضافة إلى قيمة المعاشات المستحقة عن الخمس سنوات السابقة على تاريخ تقديم طلب الصرف، ويسقط الحق في صرف باقي الحقوق. وتعتبر المطالبة بأي من الحقوق المقررة بأحكام هذا القانون شاملة المطالبة بباقي تلك الحقوق. وينقطع سريان الميعاد المشار إليه بالنسبة إلى المستحقين جميعاً إذا تقدم أحدهم في الموعد المحدد. ويوقف أداء المعاش الذي لا يتم صرفه لمدة ستة أشهر، وتسرى أحكام الفقرة الأولى عند تقديم طلب من صاحب الشأن لإعادة صرف المعاش.

بأداء مبلغ إضافي في حالة تأخرها عن أداء الحقوق التأمينية عن (المادة ٢٨٦) : تلتزم الهيئة توفير الشرطين الآتيين مجتمعين : ١- تقديم صاحب الشأن طلب صرف الحقوق أربعة أسابيع بشرط مشفوعاً بكافة المستندات المطلوبة . ٢- تقديم صاحب الشأن طلباً خاصاً لصرف المبلغ التأمينية تاريخ رفع الإضافي . ويراعى عدم الأحقية في صرف المبلغ الإضافي في حالة المنازعات إلا من المبالغ الإضافية التي الدعوى القضائية ، وترجع الهيئة على المتسبب في تأخير الصرف بقيمة . وفقاً للتحقيق الذي يجرى في هذا الشأن التزمت بها ، ما لم يثبت أن التأخير راجع لخطأ مرفقى

مادة ١٣٠ : على الهيئة أن تتخذ من الوسائل ما يكفل تقدير الحقوق التأمينية وصرفها خلال أربعة أسابيع من تاريخ تقديم المؤمن عليه أو المستحقين طلباً بذلك مشفوعاً بجميع المستندات المطلوبة. فإذا تأخر صرف المبالغ المستحقة عن المواعيد المشار إليها بالفقرة السابقة التزمت الهيئة بناء

**قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١**

على طلب صاحب الشأن بدفعها مضافا إليها مبلغ إضافي عن كل شهر يتأخر فيه الصرف عن الميعاد المحدد، ويحسب المبلغ الإضافي بنسبة تساوي متوسط إصدارات الخزانة من الأذون والسندات وذلك من تاريخ استيفاء المؤمن عليه أو المستفيدين المستندات المطلوبة منهم، وبما لا يجاوز قيمة أصل المستحقات. وترجع الهيئة على المتسبب في تأخير الصرف بقيمة المبالغ الإضافية المشار إليها التي التزمت بها، ما لم يثبت أن التأخير راجع لخطأ مرفقي. ولا تستحق المبالغ الإضافية المشار إليها في حالات المنازعات إلا من تاريخ رفع الدعوى.

مادة ١٣١: مع عدم الإخلال بأحكام المادتين (٥٦، ٥٩) من هذا القانون، لا يجوز للهيئة تعديل الحقوق المقررة بهذا القانون بانقضاء ثلاث سنوات من تاريخ الإخطار بربط الحقوق التأمينية بصفة نهائية، كما تسقط دعوى المطالبة بتعديل تلك الحقوق بعد انقضاء الميعاد المشار إليه، وذلك فيما عدا الحالات الآتية: ١- صدور حكم قضائي بات. ٢- صدور قانون لاحق يقرر زيادة الحقوق التأمينية. ٣- الأخطاء المادية التي تقع في الحساب عند التسوية. ٤- حالات الغش والتدليس. ٥- الحالات التي لا يكون لصاحب الشأن فيها الأحقية في أصل الحق التأميني. وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون نموذج الإخطار المشار إليه في الفقرة الأولى. وفي جميع الأحوال، يسقط الحق في رفع دعوى المطالبة بتعديل تلك الحقوق بانقضاء خمس عشرة سنة من تاريخ الاستحقاق.

الفصل الخامس: ضمانات التحصيل

(المادة ٧٩): يجوز للهيئة تقسيط المبالغ المستحقة على أصحاب الأعمال، وذلك بعد توقيع الحجز الإداري على أموال صاحب العمل التي تفي بسداد الدين أو أن يقدم صاحب العمل إلى الهيئة خطاب ضمان صادر من أحد البنوك المعتمدة بقيمة تلك المبالغ على أن يكون الخطاب ساري لمدة التقسيط وبالمبالغ الباقية للتقسيط. كما يجوز للهيئة الموافقة على تقسيط المبالغ المستحقة على أصحاب الأعمال عن العاملين المشار إليهم بالبند (١) من المادة (٣) من هذه اللائحة دون اتخاذ إجراءات الحجز الإداري أو تقديم خطاب ضمان. ولا يخل قرار التقسيط بأحقية الهيئة في تحصيل مبالغ إضافية وفقاً للمادة (٧١) من هذه اللائحة على المبالغ المستحقة على صاحب العمل من تاريخ وجوب أدائها حتى تاريخ السداد. وتحدد السلطة المختصة بالتقسيط وفقاً لقرار يصدر من رئيس الهيئة في هذا الشأن.

مادة ١٣٢: يكون للمبالغ المستحقة للهيئة بمقتضى أحكام هذا القانون امتياز على جميع أموال المدين من منقول وعقار، وتستوفى قبل المصروفات القضائية. وللهيئة حق تحصيل هذه المبالغ بطريق الحجز الإداري، ويجوز لها تقسيط المبالغ المستحقة على صاحب الشأن وذلك بالشروط والأوضاع التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون.

(المادة ٨٠): يكون للهيئة إلغاء قرار التقسيط في الحالات الآتية: ١- الإفلاس أو التصفية أو الهجرة أو المغادرة النهائية للبلاد. ٢- التنفيذ بالبيع على أموال صاحب العمل بناء على طلب دائن آخر سواء كان الحجز إدارياً أو قضائياً. ٣- التوقف عن سداد ثلاثة أقساط متتالية. ٤- توفر أسباب أخرى موجبة لإلغاء التقسيط. وتعتبر الأقساط التي لم يتم سدادها وتلك التي لم يحل موعد سدادها واجبة الأداء فور إلغاء قرار التقسيط، وتنفذ إجراءات تحصيلها جبراً أو تحصيل قيمة خطاب الضمان أو وفقاً للإجراءات المرسومة قانوناً في هذا الخصوص بحسب الأحوال. ويجوز إعادة تقسيط المبالغ المستحقة على صاحب العمل إذا زالت الأسباب التي دعت إلى إلغاء قرار التقسيط. كما يجوز لصاحب العمل الوفاء بجميع المبالغ المستحقة عليه دفعة واحدة أو على دفعات في مدة

قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١

تقل عن مدد التقسيط ، ويُعاد حساب المبالغ الإضافية في هذه الحالة حتى تاريخ الوفاء بالمبالغ المستحقة .

(المادة ٨١): يكون للمؤمن عليه من الفئات الخاضعة لأحكام المواد أرقام (٥ ، ٦ ، ٧) من هذه اللائحة طلب تقسيط المبالغ المستحقة عليه على أقساط شهرية . ولا يخل قرار التقسيط بأحقية الهيئة في تحصيل مبالغ إضافية وفقاً للمادة (٧٢) من هذه اللائحة على الاشتراكات المستحقة على المؤمن عليه من تاريخ وجوب أدائها حتى تاريخ السداد . وتحدد السلطة المختصة بالتقسيط وفقاً لقرار يصدر من رئيس الهيئة في هذا الشأن .

العمل بخصم نفقة شرعية من راتب المؤمن عليه فعلياً التأشير على (المادة ٢٨٧): إذا قام صاحب للحكم الصادر بالنفقة الشرعية بما يفيد قيمة ما تم صرفه منها وتاريخ الصرف الصورة التنفيذية النفقة من بيان قيمة المتجمد من النفقة حتى تاريخ انتهاء الخدمة . وعلى الهيئة خصم متجمد مع النفقة خصماً من المعاش الحقوق التأمينية في الحدود الجائز الحجز عليها قانوناً . ويستمر صرف عليه بها أو صدور حكم بإيقاف النفقة ، دورياً إلى مستحقها إلى أن تنتهي مدتها أو وفاة المحكوم تقدم صاحب المعاش للصرف بإيقاف صرف النفقة ، ولا يترتب على وقف صرف المعاش نتيجة عدم المستحقين في حالة وجود متجمد للنفقة إلا من المبالغ التي ولا يجوز خصم قيمتها من حقوق هذه الحالة بكاملها . وعلى مستحق النفقة الامتناع عن صرفها فور علمهم تعتبر تركة وتخصم في المحكوم عليه بها ويؤخذ عليهم إقراراً بذلك عند بدء الصرف لهم بوفاء .

مادة ١٣٣: لا يجوز الحجز أو النزول عن مستحقات المؤمن عليه أو صاحب المعاش أو المستفيدين لدى الهيئة . واستثناء من حكم الفقرة السابقة، يجوز الحجز أو النزول عن المستحقات المشار إليها لسداد الحقوق الآتية: ١- النفقات بمراجعة أحكام القانون رقم ١ لسنة ٢٠٠٠ بشأن تنظيم بعض أوضاع وإجراءات التقاضي في مسائل الأحوال الشخصية. ٢- ما تجمد للهيئة من مبالغ على صاحب الشأن. ٣- المبالغ المستحقة للمعاشات العسكرية والضمان الاجتماعي. ويراعى بالنسبة للمعاش الشهري أن يكون الخصم في حدود (٢٥٪) منه، وفي حالة التزام يبدأ بخصم دين النفقة في حدود الجزء الجائز الحجز عليه مخصصاً منه ثمن المعاش للوفاء بدين الهيئة. ٤- أقساط قروض بنك ناصر الاجتماعي. ٥- الأقساط المستحقة للهيئة. ٦- الحالات التي يوافق عليها مجلس الإدارة نزولاً على رغبة صاحب الشأن. وبمراجعة الفقرة السابقة، يكون للهيئة خصم ما يكون قد استحق على المؤمن عليه أو صاحب المعاش من مبالغ قبل وفاته من إجمالي الحقوق التأمينية للمستفيدين تقسم بينهم بنسبة ما يصرف لكل منهم. ويجوز للهيئة قبول أداء المبالغ المستحقة لها على المؤمن عليه بالتقسيط وفقاً للجدول رقم (٤) المرفق، وتسقط الأقساط المتبقية في حالة استحقاق المعاش للعجز أو الوفاة وفقاً لأحكام المادة (٢١) من هذا القانون. ولا يتم صرف المعاش المستحق وفقاً للبند رقم (٦) من المادة (٢١) من هذا القانون إلا بعد أداء المبالغ المستحقة على المؤمن عليه والقيمة الحالية للأقساط وفقاً لجدول القيمة الحالية المرفق بلائحة التنفيذية لهذا القانون. وفي حالة صرف تعويض الدفعة الواحدة مع عدم استحقاق معاش، تخصم القيمة الحالية للأقساط المستحقة على المؤمن عليه من المبالغ المستحقة له. ويوقف سداد الأقساط المستحقة على المؤمن عليه في جميع الحالات التي لا يستحق عنها أجراً أو تعويضاً عن الأجر ويستأنف السداد فور استحقاق الأجر وتزداد مدة التقسيط بقدر المدة التي أوقف فيها سداد الأقساط. ويجوز للهيئة قبول تقسيط المبالغ المستحقة لها قبل المؤمن عليه أو صاحب المعاش أو المستفيدين على خمس سنوات. كما يكون للهيئة الحجز على أجر المؤمن عليه لسداد متجمد الاشتراكات ومتجمد المبالغ المستحقة لها وذلك مع مراعاة الحدود والقواعد المنصوص عليها في الفقرة الثانية من هذه المادة.

المؤمن عليه أو صاحب المعاش أو المستحقين طلب بيان عن حالته (المادة ٣٠٩): يجوز لكل من أداء مبلغ مقداره عشرة جنيهاً عن كل طلب وذلك على النموذج رقم (٤٦) المرافق التأمينية مقابل مقابل والذي يقدم إلى الموظف المختص بالهيئة ويحصل صاحب الشأن على إيصال يثبت توريده . أداء الخدمة

مادة ١٣٤: يجوز للمؤمن عليه أو صاحب المعاش أو المستحقين طلب أي بيانات عن حالته التأمينية مقابل أداء مبلغ لا يتجاوز عشرة جنيهاً عن كل طلب وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون قيمة مقابل أداء الخدمة وإجراءات الحصول على البيانات وحالات الإعفاء من المقابل المشار إليه.

**قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١**

مادة ١٣٥ : يحدد مجلس الإدارة مقابل الانتفاع بالخدمات التأمينية التي تقدمها الهيئة للغير.

مادة ١٣٦ : تلتزم الهيئة بإعطاء أصحاب الأعمال في القطاع الخاص شهادة مقابل أداء مبلغ لا يتجاوز عشرة جنيهات تدل على انتظامهم في الاشتراك في الهيئة عن جميع العاملين لديهم، وعليهم أن يعلقوا هذه الشهادة في أماكن ظاهرة بمقر عملهم وتجدد هذه الشهادة سنوياً. ويلتزم كل مؤمن عليه من الفئات المشار إليها بالبند رابعا من المادة (٢) بالتقدم إلى مكتب الهيئة التابع له محل إقامته لتسجيل نفسه لدى الهيئة، ويعتد في تحديد مهنته بالمهنة المثبتة ببطاقة الرقم القومي دون غيرها. وعلى جميع أجهزة الدولة أن تعلق التعامل مع أصحاب الأعمال أو المؤمن عليهم على تقديمهم الشهادة الدالة على الاشتراك بالهيئة. وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون قواعد وإجراءات تنفيذ هذه المادة بعد التنسيق مع الوزراء المختصين.

(المادة ٣٠٦): تلتزم الهيئة بإعطاء أصحاب الأعمال في القطاع الخاص شهادة سنوية مقابل أداء مبلغ مقداره عشرة جنيهات تدل على انتظامهم في الاشتراك في الهيئة عن كافة العاملين لديهم، وعليهم أن يعلقوا هذه الشهادة في أماكن ظاهرة بمقر عملهم. وعلى الجهات الحكومية والهيئات العامة أن تعلق التعامل مع أصحاب الأعمال أو المؤمن عليهم من غير العاملين بالجهاز الإداري للدولة والقطاع العام وقطاع الأعمال العام على تقديم الشهادة الدالة على الاشتراك بالهيئة وفقاً للنموذج رقم (٤٥) المرافق وفقاً للقواعد والإجراءات الآتية : ١- تشكل الهيئة لجنة عليا تختص بحصر كافة الخدمات التي تقدمها الوزارات والهيئات للفئات المشار إليها بهذه الفقرة بالتنسيق مع تلك الجهات . ٢- تحدد اللجنة الخدمات التي يمكن تعليقها لحين تقديم الشهادة الدالة على الاشتراك بالهيئة . ٣- تلتزم الهيئة بالعمل على تحقيق الربط الآلي بين قواعد البيانات مع تلك الجهات من خلال المحول الرقمي الحكومي (G2G) خلال عامين من تاريخ العمل بهذه اللائحة .

(المادة ٣٠٧): يلتزم كل مؤمن عليه من الفئات المشار إليها بالمادة (٧) من هذه اللائحة بالتقدم إلى الهيئة لتسجيل نفسه لدى الهيئة ويعتد في تحديد المهنة التي يمارسها بالمهنة المثبتة ببطاقة الرقم القومي دون غيرها . كما يلتزم كل مؤمن عليه من الفئات المشار إليها بالبند السابع من هذه اللائحة بتسجيل نفسه لدى الهيئة . ويكون للهيئة الرجوع إلى الوزارات المختلفة وقطاع الأحوال المدنية والجمعيات الزراعية والنقابات والروابط والاتحادات المختلفة بطلب أية بيانات تحتاجها في سبيل إحصاء وحصر وتسجيل المؤمن عليهم المشار إليهم بالفئتين السابقتين ولا يجوز لأية جهة من الجهات المشار إليها الامتناع عن إمداد الهيئة بما تطلبه من بيانات في هذا الخصوص وذلك دون أن تلتزم الهيئة بأداء أي مقابل أو رسوم . وذلك كله دون الإخلال بأحكام قانون حماية البيانات الشخصية المشار إليه وبمراعاة مقتضيات الأمن القومي .

مادة ١٣٧ : تتول حصيله الرسوم وحصيله مقابل أداء الخدمات المقررة بموجب هذا القانون إلى الحساب المنصوص عليه في المادة (١٥٠) منه.

مادة ١٣٨ : تضمن المنشأة، بجميع عناصرها المادية والمعنوية في أي يد كانت، جميع مستحقات الهيئة. ويكون الخلف مسئولاً بالتضامن مع أصحاب الأعمال السابقين سواء كانوا ملاكاً أو مستأجرين للمين محل النشاط عن الوفاء بجميع الالتزامات المستحقة عليهم. على أنه في حالة انتقال أحد عناصر المنشأة إلى الغير بالبيع أو بالإدماج أو بالوصية أو بالارث أو بالنزول أو بغير انتقال أحد عناصر المنشأة إلى الغير بالبيع أو بالإدماج أو بالوصية أو بالارث أو بالنزول أو بغير ذلك من تصرفات، فتكون مسئولية الخلف في حدود قيمة ما آلت إليه. ولا يحول دون دفع المسئولية وفقاً لما سبق سوى تقديم من آلت إليه المنشأة أو العين شهادة صادرة من الهيئة في تاريخ سابق على التعامل على المنشأة تثبت عدم وجود مديونية على المنشأة في التاريخ الذي آلت إليه المنشأة أو العين.

بكافة عناصرها المادية والمعنوية في أي يد كانت كافة مستحقات (المادة ٣٠٨): تضمن المنشأة الخلف مسئولاً بالتضامن مع أصحاب الأعمال السابقين سواء كانوا ملاكاً أو الهيئة، ويكون في حالة مستأجرين للمين محل النشاط عن الوفاء بجميع الالتزامات المستحقة عليهم. على أنه بالارث أو بالنزول أو بغير انتقال أحد عناصر المنشأة إلى الغير بالبيع أو بالإدماج أو بالوصية أو آلت إليه. ولا يحول دون دفع ذلك من تصرفات، فتكون مسئولية الخلف في حدود قيمة ما المنشأة أو العين شهادة صادرة من الهيئة في المسئولية وفقاً لما سبق سوى تقديم من آلت إليه تثبت عدم وجود مديونية على المنشأة في التاريخ الذي آلت تاريخ سابق على التعامل على المنشأة إليه المنشأة أو العين.

الحقوق التأمينية المستحقة للمؤمن عليهم المشار إليهم بالمواد (المادة ٢٨٣): يشترط لصرف اللائحة أداء الالتزامات المقررة وفق أحكام القانون (٧،٦،٥) من هذه

مادة ١٣٩ : يشترط لصرف الحقوق التأمينية المستحقة للمؤمن عليهم المشار إليهم بالبند ثانياً وثالثاً ورابعاً من المادة (٢) من هذا القانون أداء الالتزامات المقررة وفقاً لأحكام هذا القانون.

قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١

الفصل السادس: أحكام متنوعة

مادة ١٤٠: للمؤمن عليه أن يتقدم بطلب إعادة النظر في قرار جهة العلاج وذلك خلال أسبوع من تاريخ إخطاره بانتهاء العلاج أو بتاريخ العودة إلى العمل أو بعدم إصابته بمرض مهني، وخلال شهر من تاريخ إخطاره بعدم ثبوت العجز أو بتقدير نسبته. كما يكون للابن أو الأخ أن يتقدم بطلب إعادة النظر في قرار الجهة الطبية بعدم ثبوت عجزه عن الكسب، وذلك خلال شهر من تاريخ إخطاره بعدم ثبوت العجز. ويقدم الطلب إلى لجنة التحكيم الطبي بالهيئة مرفقا به الشهادات الطبية المؤيدة لوجهة نظره مع أداء مبلغ عشرين جنيها مقابل أداء خدمة. وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون الأحكام المنظمة لتشكيل لجنة التحكيم الطبي وإجراءات وتنظيم عملها ووسيلة الإخطار بنتيجة قرار اللجنة بعد الاتفاق مع وزير القوى العاملة.

(المادة ١٨٣): يكون للمؤمن عليه الحق في التقدم بطلب إعادة النظر في قرار جهة العلاج في المواعيد الآتية: ١- خلال أسبوع من أي من التواريخ الآتية: (أ) تاريخ إخطاره بانتهاء العلاج. (ب) تاريخ إخطاره بالعودة إلى العمل. (ج) تاريخ إخطاره بعدم إصابته بمرض مهني. ٢- خلال شهر من أي من التواريخ الآتية: (أ) تاريخ إخطاره بعدم ثبوت العجز. (ب) تاريخ إخطاره بتقدير نسبة العجز. كما يكون للابن أو الأخ أن يتقدم بطلب إعادة النظر في قرار الجهة الطبية بعدم ثبوت عجزه عن الكسب، وذلك خلال شهر من تاريخ علمه بعدم ثبوت العجز. ويقدم الطلب إلى لجنة التحكيم الطبي بالهيئة مرفقا به الشهادات الطبية المؤيدة لطلبه مع أداء مبلغ عشرين جنيها مقابل أداء خدمة.

(المادة ١٨٤): تشكل لجنة التحكيم الطبي المنصوص عليها في المادة (١٤٠) من القانون للمؤمن عليه على الوجه التالي: ١- طبيب الصحة المهنية بمديرية القوى العاملة الواقع في دائرة اختصاصها مكان العمل. ٢- طبيب من الهيئة المعنية بالتأمين الصحي. ٣- طبيب إخصائي يختاره مدير مديرية الشؤون الصحية بالمحافظة تيمنا لحالة صاحب الشأن طالب التحكيم وذلك بناء على طلب المقرر. ٤- مقرر يحدد بقرار من رئيس الهيئة، ولا يكون له صوت معدود. كما تشكل لجنة التحكيم الطبي للابن أو الأخ المنصوص عليه بالفقرة الثانية من المادة (١٤٠) من القانون وفقاً لما يأتي: ١- طبيب الصحة المهنية بمديرية القوى العاملة الواقع في دائرة اختصاصها محل إقامة صاحب الشأن. ٢- طبيب من الهيئة المعنية بالتأمين الصحي. ٣- طبيب إخصائي من مديرية الشؤون الصحية بالمحافظة الواقع في دائرتها محل إقامة صاحب الشأن. ٤- مقرر يحدد بقرار من رئيس الهيئة، ولا يكون له صوت معدود. وتعقد اللجان بمقر مكاتب الهيئة. وتعقد اللجنة في مكان وجود صاحب الشأن إذا ثبت بشهادة طبية عدم قدرته على الانتقال إلى مقر اللجنة. (المادة ١٨٥): يحرر طلب التحكيم الذي يقدمه صاحب الشأن على النموذج رقم (٢٥) المرافق، ويسلم هذا الطلب مرفقا به الشهادات الطبية المؤيدة له بإيصال إلى الهيئة. ويجوز أن يرسل طلب التحكيم بكتاب موصى عليه بعلم الوصول. ويؤدي صاحب الشأن رسم تحكيم مقداره عشرين جنيها إلى الهيئة.

(المادة ١٨٦): يسقط حق صاحب الشأن في التحكيم في الحالتين الآتيتين: ١- إذا لم يتقدم بطلب التحكيم في المواعيد المقررة بالمادة (١٨٣) من هذه اللائحة. ٢- إذا لم يقم بأداء رسم التحكيم. ويمتنع على لجنة التحكيم أن تنظر في طلب التحكيم في هاتين الحالتين. (المادة ١٨٨): على لجنة التحكيم الطبي أن تراعي حالة صاحب الشأن وقت صدور قرار الجهة الطبية المطعون فيه، ويصدر قرار اللجنة بأغلبية الآراء ويجب أن يكون مسبباً ومتضمناً الآراء التي أبديت في شأن النزاع.

بالوفاء بالتزاماتها المقررة كاملة بالنسبة للمؤمن عليهم والمستحقين (المادة ٣٠٤): تلتزم الهيئة بقم صاحب العمل بالاشتراك عنهم في الهيئة وتقدر الحقوق وفقاً للأحكام المنصوص حتى ولو لم

مادة ١٤١: تلتزم الهيئة بالوفاء بالتزاماتها المقررة كاملة بالنسبة للمؤمن عليهم والمستحقين حتى ولو لم يقم صاحب العمل بالاشتراك عنهم في الهيئة وتقدر الحقوق وفقاً للأحكام المنصوص عليها

قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١

في هذا القانون. وإذا لم تتثبت الهيئة من صحة البيانات الخاصة بمدة الاشتراك في التأمين أو الأجر ربط المعاش أو التعويض على أساس المدة والأجر غير المتنازع عليهما. ويؤدي المعاش أو الأجر غير المتنازع على أساس الحد الأدنى المقرر قانوناً للأجر في حالة عدم إمكان التثبت من قيمة الأجر. واستثناء من قواعد وأحكام الاشتراكات يلتزم صاحب العمل بأن يؤدي إلى صندوق التأمين الاجتماعي القيمة الرأسمالية للمعاش وقيمة المستحقات التأمينية الأخرى المترتبة على ثبوت علاقة العمل. وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون قواعد وأحكام حساب القيمة الرأسمالية.

في التأمين أو عليها في القانون. وإذا لم تتثبت الهيئة من صحة البيانات الخاصة بمدة الاشتراك عليهما. ويؤدي المعاش الأجر ربط المعاش أو التعويض على أساس المدة والأجر غير المتنازع في حالة عدم إمكان التثبت من قيمة أو التعويض على أساس الحد الأدنى المقرر قانوناً للأجر يلتزم صاحب العمل الذي لم يشترك عن العامل الأجر. واستثناء من قواعد وأحكام الاشتراكات للاستحقاق بأن يؤدي للهيئة القيمة الرأسمالية للمعاش وقيمة حتى تاريخ تحقق الواقعة الموجبة الأخرى المترتبة على ثبوت علاقة العمل ويتم حساب القيمة الرأسمالية المستحقات التأمينية للجدول رقم (٣) المرافق للمعاش وفقاً

مادة ١٤٢: يلتزم صاحب العمل بموافاة الهيئة ببيان بأسماء العاملين لديه الذين تنتهي خدمته بسبب بلوغ سن استحقاق المعاش، وذلك قبل موعد انتهاء الخدمة بثلاثة أشهر على الأقل. ويلتزم صاحب العمل في القطاع الخاص عن كل شهر يتأخر فيه عن إخطار الهيئة بانتهاء خدمة المؤمن عليه بأداء مبلغ إضافي بنسبة (٢٠٪) من قيمة الاشتراك المستحق عن الشهر الأخير من مدة اشتراك المؤمن عليه، وذلك في الحالات وبالشروط والقواعد التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون.

(المادة ٢٠): يلتزم صاحب العمل بالقطاع الخاص أن يوافق الهيئة بنموذج الاستمارة رقم (٦) المرافق وذلك خلال أسبوع من تاريخ تحقق إحدى الوقائع الآتية: ١- انتهاء خدمة المؤمن عليه. ٢- انتهاء مدة التلمذة الصناعية أو التدرج. ٣- انتهاء العمل بالمشروع الصيفي للطلبة. وفي حالة إخلاله بالإخطار في الموعد المشار إليه بالنسبة للمؤمن عليهم في البند (١) من هذه المادة يلتزم بأداء مبلغ إضافي يقدر بنسبة (٢٠٪) من قيمة الاشتراك المستحق عن الشهر الأخير وذلك عن كل شهر تأخير عن المدة من تاريخ انتهاء الخدمة حتى تاريخ إرسال الاستمارة للهيئة، وفي حساب مدة التأخير يحذف كسر الشهر. ولا يستحق المبلغ الإضافي المشار إليه اعتباراً من تاريخ تحقق إحدى الوقائع الآتية: ١- ورود استمارة الإخطار بانتهاء الخدمة في المواعيد المحددة دون استيفاء بعض بياناتها، متى كان مثبتاً بها تاريخ انتهاء الخدمة. ٢- انتهاء خدمة المؤمن عليه في تاريخ انتقال المنشأة إلى الغير بالبيع أو الإيجار أو الإدماج أو الوصية أو الهبة أو النزول أو غير ذلك من التصرفات، بشرط أن يقر المؤمن عليه بصحة تاريخ انتهاء الخدمة. ٣- قيام صاحب العمل بالتوقيع على استمارة الإخطار بانتهاء الخدمة في الحالات التي يتم تحريرها بمعرفة مفتش الهيئة أو إذا قام بالتوقيع على محضر لجنة فحص المنازعات أو على كشف الحصر المحرر بمعرفة مفتش الهيئة، بشرط أن يتضمن المحضر أو كشف الحصر تاريخ انتهاء خدمة المؤمن عليه أو إذا قام بإخطار الهيئة بانتهاء خدمة المؤمن عليه بموجب خطاب. ٤- التحاق المؤمن عليه بالعمل لدى صاحب عمل آخر أو تجنيده. ٥- شهر إفلاس صاحب العمل أو تصفية المنشأة أو غلقها أو حلها. ٦- صدور حكم قضائي في مواجهة الهيئة بانتهاء خدمة المؤمن عليه. ٧- تقديم صاحب العمل استمارة الإخطار بانتهاء خدمة المؤمن عليه الذي ينقطع عن العمل بغير إذن وذلك خلال شهرين من تاريخ الانقطاع عن العمل.

(المادة ٢٨٥): على إدارات الموارد البشرية بولايات الجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة والقطاع العام وقطاع الأعمال العام في حالة انتهاء خدمة المؤمن عليه للعجز أو الوفاة إبلاغ جهاز التأمين الاجتماعي بالوحدة كتابة فور العلم بالواقعة دون تعليق ذلك على صدور قرار إنهاء الخدمة، وعلى جهاز التأمين الاجتماعي استيفاء كافة مستندات ملف التأمين الاجتماعي وفقاً لأحكام الباب الأول من هذه اللائحة وإرساله إلى الهيئة خلال مدة أقصاها أسبوع من تاريخ صدور قرار إنهاء الخدمة. وعلى جهاز التأمين الاجتماعي بالوحدة في حالات استحقاق المعاش لبلوغ سن الشيخوخة استيفاء كافة مستندات ملف التأمين الاجتماعي للمؤمن عليه وإرساله للهيئة قبل ثلاثة أشهر من

قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١

تاريخ بلوغ السن . ويتعين على الهيئة إخطار صاحب المعاش بقيمة الحقوق التأمينية المستحقة له بصفة نهائية على النموذج رقم (٣٣) المرفق .

المادة (١٤٣) من القانون يكون للمفتشين الذين تنتدبهم الهيئة (المادة ٦٧:) مع مراعاة أحكام العمل بما في ذلك المنشآت المقامة في المناطق الحرة وغيرها من المناطق الحق في دخول محال العمل الطبية القانونية الخاصة في مواعيد العمل المعتادة لإجراء التحريات اللازمة والإطلاع ذات تتعلق بتنفيذ أحكام السجلات والدفاتر والأوراق والمحركات والمستندات المالية التي والميزانيات والإطلاع على ملفات القانون ويكون لهم الحق في فحص المستندات والدفاتر الحسابية والتثبت من تنفيذ ما يستلزمه القانون من العاملين للتحقق من الوفاء بكافة مستحقات الهيئة القضائية المكفولة لمفتشي الهيئة . ويلتزم صاحب العمل بإجراءات ذلك في ضوء سلطات الضبطية معتمد من مصلحة الضرائب بتكلفة الأجور وعدد العاملين عن السنوات بموافاة الهيئة ببيان . بناءً على طلب الهيئة السابقة وذلك

مادة ١٤٣ : يكون لمن تندبه الهيئة من العاملين بها الحق في دخول محال العمل بما في ذلك المنشآت المقامة في المناطق الحرة وغيرها من المناطق ذات الطبيعة القانونية الخاصة في مواعيد العمل المعتادة لإجراء التحريات اللازمة والإطلاع على السجلات والدفاتر والأوراق والمحركات والمستندات المالية التي تتعلق بتنفيذ أحكام هذا القانون، ويحدد وزير العدل بالاتفاق مع رئيس الهيئة العاملين بالهيئة الذين تكون لهم صفة الضبطية القضائية في تطبيق أحكام هذا القانون.

الأعمال بالآتي : ١ - إخطار الهيئة بكل عملية مقالة أو أي تغيير أو (المادة ٢٠٦:) يلتزم مسند الإقرار عليها قبل بدء تنفيذ المقالة أو التغيير أو التعديل على أن يرفق بالإخطار تعديل يطرأ المقالة طبقاً لأحكام المقدم من المقال الذي يفيد التزامه بالتأمين على جميع العاملين بعملية التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة (المادة ٢٣) من القانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ بشأن تنظيم وعنوانه ورقمه التأميني واسم المسند إليه عملية . ويوضح مسند الأعمال بالإخطار اسم المقال المقالة والقيمة الإجمالية لها وقيمة التغيير بحسب الأحوال ويرفق المقالة ورقمه التأميني ومكان صورة طبق الأصل من عقد المقالة محرراً باللغة العربية . ٢ - إخطار الهيئة ببيان بهذا الإخطار وكذا كل دفعة أو مستخلص مستحق الصرف موضحاً به تاريخ استلام المقال إخطار الاستحقاق طبقاً لختامي ختامي العملية . ٣ - تعليق صرف كل دفعة أو مستخلص أو صرف الدفعة النهائية عن المقالة . وإذا أخل الأعمال على تقديم المقال الشهادة الدالة على سداد مستحقات الهيئة بالتزامن مع المقال عن سداد الاشتراكات مسند الأعمال بأى التزام مما سبق فإنه يكون مسؤولاً . وفقاً لحكم المادة (١٤٤) من القانون والمبالغ الإضافية المستحقة عنها وذلك

مادة ١٤٤ : يلتزم كل من يعهد بتنفيذ أي أعمال إلى مقال أن يخطر الهيئة باسم المقال وعنوانه وبياناته عن العملية قبل بدء العمل بسبعة أيام على الأقل، وعدم سداد أي مستحقات له قبل أن يقدم ما يفيد سداد اشتراكات التأمين الاجتماعي عن هذه الأعمال، ويكون مسند الأعمال متضمناً مع المقال في الوفاء بالالتزامات المقررة وفقاً لأحكام هذا القانون في حالة إخلاله بالالتزامات المتقدمة ببياناتها. كما تلتزم الجهات المختصة بإصدار تراخيص البناء أو الهدم أو التي تحرر مخالفاته بموافاة الهيئة ببيانات الترخيص واسم وعنوان المقال الذي يقوم بتنفيذه أو اسم وعنوان الصادر في شأنه المخالفات خلال الميعاد المشار إليه بالفقرة السابقة.

والمصالح الحكومية بما في ذلك مصلحة الضرائب المصرية والإدارة (المادة ٣٠٥:) على الجهات والهجرة والجنسية ، وعلى البنوك والنقابات والجمعيات ، موافاة الهيئة بجميع العامة للجوازات المهنة أو إخلالاً البيانات التي تطلبها في مجال تطبيق أحكام القانون ، ولا يعتبر ذلك إفشاء لسر الهيئة بجميع البيانات والمعلومات بمقتضىات الوظيفة . كما يلتزم قطاع الأحوال المدنية بموافاة بيانات المهنة ، والحالة الاجتماعية لمستحقي المعاش اللازمة لتنفيذ أحكام القانون وعلى الأخص يطرأ عليها ، وكذا حالات الوفاة التي تقع بين من يحصلون على من زواج وطلاق وأي تغيير على أن يكون موافاة الهيئة بالبيانات المشار إليها دون أي مقابل أو رسوم . معاشات من الهيئة والمعلومات للهيئة أن ترمم الجهات المشار إليها اتفاقات للتعاون في مجال تبادل البيانات ويكون عمله وبالقدر اللازم المسجلة على قواعد البيانات لدى الطرف الآخر للاستفادة منها في مجال الشأن ، على أن يتم اعتماد تلك الاتفاقات لتنفيذ الاتفاق ، وذلك دون أداء الهيئة أي مقابل في هذا

مادة ١٤٥ : على الجهات والمصالح الحكومية بما في ذلك مصلحة الضرائب المصرية والإدارة العامة للجوازات والهجرة والجنسية ، وعلى البنوك والنقابات والجمعيات ، موافاة الهيئة بجميع البيانات التي تطلبها في مجال تطبيق أحكام هذا القانون، ولا يعتبر ذلك إفشاء لسر المهنة أو إخلالاً بمقتضىات الوظيفة. كما يلتزم قطاع الأحوال المدنية بموافاة الهيئة بجميع البيانات والمعلومات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون وعلى الأخص بيانات المهنة، والحالة الاجتماعية لمستحقي المعاش من زواج وطلاق وأي تغيير يطرأ عليها، وكذا حالات الوفاة التي تقع بين من يحصلون على معاشات من الهيئة. على أن يكون موافاة الهيئة بالبيانات المشار إليها دون أي مقابل أو رسوم. وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون قواعد وأحكام تطبيق هذه المادة.

**قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١**

الإخلال بأحكام قانون حماية البيانات الشخصية المشار من رئيس مجلس الوزراء . وذلك كله دون . الأمن القومي إليه وبمراعاة مقتضيات

مادة ١٤٦ : على وحدات الجهاز الإداري للدولة والهيئات والجمعيات والنقابات والشركات وأصحاب الأعمال الذين يستخدمون أحد أصحاب المعاشات أو المستحقين في المعاش وفقاً لأحكام هذا القانون أن يخطرأ الهيئة باسم من يستخدمونه منهم وتاريخ التحاقه بالعمل ومقدار أجره والجهة التي يصرف منها معاشه، وذلك خلال شهر من تاريخ استخدامه. وعلى صاحب المعاش أو المستحق أو من يصرف باسمه المعاش إبلاغ الهيئة بكل تغيير في أسلوب الاستحقاق يؤدي إلى قطع المعاش أو خفضه أو وقفه وذلك خلال شهر على الأكثر من تاريخ التغيير.

مادة ١٤٧ : استثناء من أحكام القانون المدني، تتقدم حقوق الهيئة قبل أصحاب الأعمال والمؤمن عليهم وأصحاب المعاشات والمستفيدين بانقضاء خمس عشرة سنة من تاريخ الاستحقاق، وذلك في حالة تمسك المدين بذلك. ومع عدم الإخلال بأسباب قطع التقدم المنصوص عليها في القانون المدني، تقطع مدة التقدم بأي عمل تقوم به الهيئة يكشف عن تمسكها بمستحققاتها لدى المدين وعلى الأخص بالتنبيه على المدين بأداء المبالغ المستحقة عليه بمقتضى أحكام هذا القانون بموجب كتاب موصى عليه مصحوباً بعلم الوصول أو بالحجز الإداري أو غير ذلك من أعمال تكون قاطعة الدلالة في هذا الشأن. وفي جميع الأحوال، لا يسري التقدم في مواجهة الهيئة بالنسبة للمدين الذي يتبع أياً من طرق الغش أو التحايل للحصول على أموال الهيئة أو لعدم الوفاء بمستحققاتها كاملة، كما لا يسري التقدم بالنسبة لصاحب العمل الذي لم يسبق اشتراكه في التأمين عن كل عماله أو بعضهم إلا من تاريخ علم الهيئة بالتحاقهم لديه.

(المادة ٦٥) : يتعين على الهيئة إخطار صاحب العمل بنسبة الاشتراكات والمبالغ الأخرى المستحقة عليه وذلك في حالة قيام الهيئة بحساب هذه المستحقات على أساس من تحرياتها ، ولصاحب العمل الاعتراض على هذه المطالبة لدى الهيئة بالشروط الآتية : ١- أن يقدم طلب الاعتراض في خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تسلمه الإخطار . ٢- أداء رسم اعتراض قيمته مائة جنيه إلى الهيئة . وعلى الهيئة الرد على هذا الاعتراض خلال ثلاثين يوماً من تاريخ وروده إليها ، ويكون لصاحب العمل طلب عرض اعتراضه على لجنة فحص المنازعات المنصوص عليها في المادة (١٤٨) من القانون في حالة رفض الهيئة هذا الاعتراض . وتعلن الهيئة صاحب العمل بقرار اللجنة وتعديل المستحقات وفقاً لهذا القرار . ويصبح الحساب نهائياً وتكون المستحقات واجبة الأداء بانقضاء موعد الطعن على قرار لجنة فحص المنازعات أمام المحكمة المختصة دون حدوثه أو بعدم قيام صاحب العمل بطلب عرض النزاع على لجنة فحص المنازعات حال رفض الهيئة لاعتراضه . ولا يغل الحكم الوارد بالفقرة السابقة يد الهيئة عن تعديل قيمة المستحقات إذا ما تبين لها من خلال أجهزتها قيامها بحسابها بالزيادة وبما لا يتفق وأحكام القانون على أن يصدر قرار تخفيض المستحقات في تلك الحالة من رئيس الهيئة أو نائبه المختص .

مادة ١٤٨ : تنشأ بالهيئة لجان لفحص المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام هذا القانون ويصدر بتشكيلها ونظام عملها ومكافآت أعضائها قرار من رئيس الهيئة بعد موافقة مجلس إدارة الهيئة. وعلى أصحاب الأعمال والمؤمن عليهم وأصحاب المعاشات والمستحقين وغيرهم من المستفيدين قبل اللجوء إلى القضاء تقديم طلب إلى الهيئة لعرض النزاع على اللجان المشار إليها لتسويته بالطرق الودية. ومع عدم الإخلال بأحكام المادة (١١٨) من هذا القانون، لا يجوز رفع الدعوى قبل مضي ثلاثين يوماً من تاريخ تقديم الطلب المشار إليه.

(المادة ١٤٠) : يستحق صاحب معاش العجز الكامل ، والولد العاجز عن الكسب سواء كان ابناً أو

**قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١**

بنناً متى بلغ سنه اثنتى عشرة سنة ميلادية كاملة ، إعانة عجز تقدر بنسبة (٢٠٪) من قيمة ما يستحقه من معاش إذا قررت الهيئة المعنية بالتأمين الصحى أنه يحتاج إلى المعاونة الدائمة من شخص آخر للقيام بأعباء حياته اليومية .

مادة ١٤٩ : تختص الهيئة بطلب الرأي من مجلس الدولة فيما يتعلق بتطبيق أحكام هذا القانون.

(المادة ٢٩٣): تصرف المعاشات من أى من الجهات التالية أو تبعاً لما تقرره الهيئة : ١- هيئة البريد . ٢- بنك ناصر الاجتماعى . ٣- البنوك . ٤- شركات الاتصالات (المحافظ الإلكترونية) . ويتحدد تاريخ صرف المعاشات اعتباراً من اليوم الأول من كل شهر فإذا ما صادف عطلة رسمية طويلة يجوز للهيئة تقديم الصرف . ويجوز صرف المعاشات بمقتضى توكيل على النموذج رقم (٣٧) المرافق . ويجوز للهيئة بنفسها أو من خلال التعاقد مع الشركات المتخصصة أو البنوك أن تقدم خدمات تكنولوجية لأصحاب العمل والمؤمن عليهم وأصحاب المعاشات والمستحقين وغير ذلك من الجهات الأخرى . ويتعين لصرف المستحقات التأمينية أن يتقدم القائم بالصرف بطلب إلى الهيئة مرفقاً به خطاب معتمد ومختوم من الجهة المحول عليها المعاش متضمناً الموافقة على تحويل المستحقات على الحساب الجارى أو بطاقات الصرف أو المحافظ الإلكترونية أو أى وسيلة صرف أخرى ، على أن يتضمن الخطاب الاسم رباعى ورقم الحساب الجارى والرقم القومى ورقم بطاقة الصرف أو رقم التليفون المحمول حسب الأحوال، ويرفق به صورة بطاقة الرقم القومى للقائم بالصرف على أن تكون سارية .

(المادة ٢٩٨): يتحمل صاحب الشأن رسماً مقداره (٢٠٪) من قيمة المبالغ المستحقة بما لا يجاوز عشرين جنيهاً مقابل صرف أى من المبالغ المستحقة . ويعفى من هذا الرسم حالات صرف المعاش التى تتولى الهيئة توصيلها لأصحاب الشأن بالمنازل والتى لا تزيد قيمتها عن الحد الأدنى المقرر بالفقرة الأخيرة من المادة (٢٤) من القانون ، كما تعفى المعاشات المرتدة من الرسم المشار إليه عند إعادة صرفها . وفى حالة وجود قائم بالصرف عن أكثر من مستحق لا يزيد الرسم الذى يتحملونه عن الحد الأقصى المشار إليه . ويُرَحل ما تم تحصيله من رسم إلى الحساب الخاص المنصوص عليه بالمادة (١٥٠) من القانون ، ويتم الصرف منه على النحو التالى : ١- نسبة لا تزيد على (١٠٪) للجهات القائمة بالصرف نقدًا لأصحاب المعاشات والمستحقين عنهم من غير أصحاب الحسابات ، ويتم تخصيص نصف هذه النسبة لحساب العاملين القائمين بصرف المعاشات فى تلك الجهات . ٢- باقى رصيد الحساب يوزع كالتالى : (أ) نسبة لا تقل عن (٧٥٪) لأوجه الرعاية الاجتماعية للعاملين بالهيئة . (ب) نسبة لا تزيد على (٢٥٪) للرعاية الصحية لأصحاب المعاشات من العاملين السابقين بالهيئة . ويتم اعتماد النسب المشار إليها بالفقرة السابقة من مجلس الإدارة .

مادة ١٥٠ : تلتزم جميع البنوك التجارية وبنك ناصر الاجتماعى وهيئة البريد وغيرها من الجهات بصرف المعاشات التى تحيلها الهيئة إليها . وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون مواعيد وكيفية صرف المعاشات والجهات التى تصرف منها . ويجوز للهيئة أن تقدم خدمات تكنولوجية لأصحاب المعاشات والمستحقين بنفسها أو من خلال التعاقد مع الشركات المتخصصة أو البنوك، وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون هذه الخدمات وطريقة تقديمها ومقابل أدائها، على ألا تتحمل الهيئة أى تكاليف إضافية مقابل تقديم هذه الخدمات . ويفرض رسم على صاحب المعاش أو المستحق مقداره (٢٠٪) من قيمة المبالغ المستحقة بما لا يجاوز عشرين جنيهاً مقابل صرف أى من المبالغ المستحقة وفقاً لأحكام هذا القانون، وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون حالات الإعفاء منه . وفى حالة وجود قائم بالصرف عن أكثر من مستحق لا يزيد الرسم الذى يتحملونه على الحد الأقصى المشار إليه . وترحل حصيلة الرسم المشار إليه إلى حساب خاص يخصص لصالح العاملين بالهيئة، وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون أوجه الصرف من هذا الحساب وقواعده، ويجوز أن تقرر اللائحة التنفيذية لهذا القانون مد الخدمات التى تقررها فى هذا الشأن إلى أصحاب المعاشات من العاملين المشار إليهم . كما تحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون النسبة التى تؤدى إلى الجهات القائمة بالصرف، ويتم تخصيص نصف هذه النسبة لحساب العاملين القائمين بصرف المعاشات فى تلك الجهات .

مادة ١٥١ : يهمل كسر الجنيه عند حساب الحقوق التأمينية، وفى إجمالى المبالغ التى يلتزم صاحب العمل بأدائها.

**قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١**

مادة ١٥٢: ينشأ معهد يسمى ((المعهد القومي للتأمين الاجتماعي))، يتبع الهيئة، تكون له شخصية اعتبارية وموازنة مستقلة، مقره مدينة القاهرة، ويهدف المعهد إلى العمل على تنمية مهارات العاملين في مجال التأمين الاجتماعي بهدف مساهمة التطور العالمي وترسيخ قواعد العمل المهني السليم. ويصدر بالنظام الأساسي للمعهد قرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على موافقة مجلس الإدارة على أن يتضمن ما يأتي: ١- مهام واختصاصات المعهد. ٢- تشكيل مجلس إدارة المعهد واختصاصاته وإجراءات الدعوة إلى اجتماعات المجلس ونظام العمل به. ٣- قواعد اختيار الخبراء والمدرّبين والفنيين والباحثين والعاملين. ٤- اللوائح المالية والإدارية للمعهد دون النقد بالنظم المعمول بها في الحكومة أو القطاع العام أو قطاع الأعمال العام.

مادة ١٥٣: تبدأ السنة المالية للمعهد مع بداية السنة المالية للهيئة، وتنتهي بنهايتها ويكون للمعهد حساب خاص تودع فيه موارده، ويرحل هذا الحساب من سنة إلى أخرى. وتتكون موارد المعهد مما يأتي: ١- الاعتمادات التي يخصصها له مجلس الإدارة. ٢- المبالغ التي تؤديها الجهات مقابل تدريب العاملين بها. ٣- مقابل الخدمات التي يؤديها المعهد. ٤- العائد على استثمار أموال المعهد. ٥- التبرعات والهبات والإعانات التي ترد إلى المعهد من الجهات المختلفة ويقرر مجلس الإدارة قبولها. ويصدر بتحديد المقابل المنصوص عليه في البندين (٢، ٣) قرار من مجلس الإدارة بناء على اقتراح مجلس إدارة المعهد.

الباب الحادي عشر: الأحكام الانتقالية والوقائية

مادة ١٥٤: مع مراعاة الهيكل التنظيمي للهيئة، ينقل إلى ديوان عام رئاسة الهيئة العاملون بديوان عام وزارة التأمينات بدرجاتهم وأوضاعهم الوظيفية في تاريخ العمل بأحكام هذا القانون، على أن تتم معاملتهم ماليا معاملة العاملين بالهيئة.

مادة ١٥٥: تتول أموال صندوق التأمين الاجتماعي المنصوص عليها بقانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ إلى الصندوق المنشأ بموجب المادة (٥) من هذا القانون. وتنقل الحقوق والالتزامات التي ترتبت على تنفيذ القوانين المتعلقة بالتأمين الاجتماعي إلى الصندوق المنشأ بموجب المادة (٥) من هذا القانون. وتتولى لجنة الخبراء تحديد رصيد أول المدة في حسابات التأمين الاجتماعي، ويصدر بها قرار من رئيس الهيئة بعد موافقة مجلس الإدارة. ويلتزم الصندوق المشار إليه والخزانة العامة، كل فيما يخصه ووفق أحكام القوانين المتعلقة بالتأمين الاجتماعي، بقيمة الحقوق المقررة بها والحقوق التي يقررها القانون المرافق لأصحاب المعاشات والمستحقين العاملين بتلك القوانين قبل العمل بأحكامه.

تحديد رصيد أول المدة لحسابات التأمين الاجتماعي في (المادة ٢٨): على لجنة الخبراء رئيس الهيئة بعد موافقة مجلس الإدارة بتحديد رصيد أول المدة ٢٠٢٠/١/١، ويصدر قرار من التأمين الاجتماعي وفقاً لما يأتي: أولاً - حساب تأمين الشيخوخة والعجز لكل حساب من حسابات الأخرى إجمالى احتياطات صندوق التأمين الاجتماعي مطروحاً منها احتياطات الحسابات: والوفاء أول المدة لحساب تأمين الموضحة بهذه المادة. ثانياً - حساب تأمين إصابات العمل: يتكون رصيد اثني عشر شهراً من نفقات الاستحقاقات إصابات العمل وفقاً لما يأتي: ١- احتياطي طوارئ يساوى الأجر ومصاريف الانتقال. (ب) تعويض الدفعة قصيرة الأجل المتوقعة وهي: (أ) تعويض معاش إصابة العمل. (د) الزيادة في قيمة الحقوق التأمينية نتيجة الوحدة. (ج) إعانة المرافق عن احتياطي فني يساوى القيمة الحالية لمدفوعات المزايا طويلة الأجل المدفوعة في 2- إصابة العمل حساب تأمين - تاريخ التقييم الاكتواري وتشمل المعاشات وزياداتها اعتباراً من ٢٠٢٠/١/١ ثالثاً رابعاً - حساب تأمين - المرض: احتياطي طوارئ يساوى اثني عشر شهراً من النفقات المتوقعة. النفقات المتوقعة البطالة: احتياطي طوارئ يساوى أربعة وعشرين شهراً من

المعاش في تأمين الشيخوخة والعجز والوفاء وفقاً لما يأتي: أولاً (المادة ١٠٣): يحدد أجر تسوية التسوية عن المدة الخاضعة لأحكام القانون: يحدد أجر أو دخل تسوية المعاش عن مدة - تحديد أجر

مادة ١٥٦: يحدد أجر أو دخل التسوية عند مدة الاشتراك في تأمين الشيخوخة والعجز والوفاء السابقة على تاريخ العمل بهذا القانون عن كل من الأجر الأساسي والأجر المتغير وفقاً لأحكام قانون

قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١

التأمين الاجتماعي التي قضيت المدة في ظله، ويزاد أجر أو دخل التسوية بنسبة متوسط نسب التضخم عن كل سنة من تاريخ العمل بهذا القانون حتى تاريخ تحقق واقعة الاستحقاق.

للأجور أو الاشتراك التي تبدأ من تاريخ العمل بأحكام القانون على أساس المتوسط الشهري كامل مدة الاشتراك حتى الدخول التي أدبت على أساسها الاشتراكات عن هذا الأجر أو الدخل عن الوفاة . ويراعى في حساب المتوسط تاريخ تحقق واقعة الاستحقاق في تأمين الشيخوخة والعجز عنها في أى من قطاعات القانون ، ولا الاشتراكات الشهرى مدة الاشتراك الفعلية التي تم أداء طلب المؤمن عليه حسابها ضمن مدة اشتراكه في تأمين يدخل في حساب المتوسط المدة التي وأية مدد تم إضافتها لمدة الاشتراك بقوانين وقرارات خاصة . وفى الشيخوخة والعجز والوفاة ، يراعى ما يأتى : ١- لا يدخل شهر البداية ضمن فترة المتوسط إلا إذا كان شهراً جميع الأحوال إذا كان شهر 3- كاملاً . ٢- يعتبر الشهر الذى انتهت فيه الخدمة شهراً كاملاً ضمن فترة المتوسط بنسبة تساوى متوسط نسب البداية هو شهر النهاية يعتد به شهراً كاملاً . ٤- يزداد المتوسط استحقاق الحقوق التأمينية عن كل سنة التضخم خلال المدة من بداية الاشتراك وحتى تحقق واقعة ألا يزيد المتوسط بعد إضافة هذه الزيادة على الحد كاملة من سنوات مدة الاشتراك الفعلية بشرط أجر التسوية عن المدة الخاضعة لأحكام قوانين التأمين الاجتماعي - الأقصى لأجر الاشتراك . ثانياً يحدد أجر أو دخل التسوية عن مدة الاشتراك في تأمين الشيخوخة : 1/1/2020 السابقة على المتغير والوفاة السابقة على تاريخ العمل بأحكام القانون عن كل من الأجر الأساسى والأجر والعجز في ظله ، مع مراعاة ما أو دخل الاشتراك وفقاً لأحكام قانون التأمين الاجتماعي التي قضيت المدة لسنة ١٩٧٥ : (أ) الأجر الأساسى 79 يأتى : ١- قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم للمؤمن عليه ، لجميع حالات استحقاق المعاش ، على : يحدد أجر التسوية عن الأجر الأساسى التي حددت على أساسها الاشتراكات خلال السنتين الأخيرتين من أساس المتوسط الشهري للأجور التأمين أو مدة الاشتراك في التأمين إن قلت عن ذلك . ويراعى عند حساب متوسط مدة الاشتراك في الأجر في بداية الأجر ألا يجاوز أى من الأجور التي يتم تحديد المتوسط على أساسها (١٥٠٪) من مدة الاشتراك عن خمس سنوات السنوات الخمس الأخيرة من مدة الاشتراك في التأمين ، وإذا قلت مراعاة نسبة كسر السنة للشهور الكاملة تكون الزيادة المشار إليها بنسبة (١٠٪) عن كل سنة مع عن الأجر المتغير على أساس المتوسط الشهري للأجور . (ب) الأجر المتغير : يحدد أجر التسوية الاشتراكات خلال كامل مدة الاشتراك عن هذا الأجر ، ويزاد المتوسط بواقع التي أدبت على أساسها كل سنة كاملة من سنوات مدة الاشتراك الفعلية عن هذا الأجر . ٢- قانون التأمين (٣٪) عن يحدد : الاجتماعي على أصحاب الأعمال ومن في حكمهم الصادر بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ من سنوات دخل التسوية بدخل الاشتراك الذى سددت على أساسه الاشتراكات وذلك عن كل سنة من دخل اشتراك يحسب الاشتراك في التأمين . وفى حالة سداد المؤمن عليه الاشتراكات على أكثر الاشتراكات طوال مدة المتوسط على أساس متوسط دخول الاشتراك التي أدبت على أساسها الاشتراكات التى أدبت على أساسها فى الخارج الصادر بالقانون رقم ٥٠ الاشتراك . ٣- قانون التأمين الاجتماعي للعاملين المصريين الذى سددت على أساسه الاشتراكات وذلك عن لسنة ١٩٧٨ : يحدد دخل التسوية بدخل الاشتراك وفى حالة سداد المؤمن عليه الاشتراكات على أكثر من . كل سنة من سنوات الاشتراك في التأمين أساس متوسط دخول الاشتراك التي أدبت على أساسها دخل اشتراك بحسب المتوسط على قانون نظام التأمين الاجتماعي الشامل الصادر بالقانون رقم - الاشتراكات طوال مدة الاشتراك . ٤

قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١

دخل أو أجر التسوية بدخل أو أجر الاشتراك الذى سددت على أساسه ١١٢ لسنة ١٩٨٠ : يحدد لأحكام المادة (٢٦) من هذه اللائحة وذلك عن كل سنة من سنوات الاشتراك فى الاشتراكات وفقاً وفى حالة سداد المؤمن عليه الاشتراكات على أكثر من دخل أو أجر اشتراك يحسب . التأمين طوال المتوسط على أساس متوسط دخول أو أجور الاشتراك التى أدبت على أساسها الاشتراكات قانون من القوانين مدة الاشتراك . ٥- إذا تضمنت مدد اشتراك المؤمن عليه مدداً خاضعة لأكثر من الأجر الاساسى : (ق ١٩٧٥/٧٩) -المشار إليها فى البنود (١ ، ٢ ، ٣ ، ٤) يراعى ما يأتى : ١ (متوسط دخول الاشتراك x مدة الاشتراك) (متوسط الأجر x مدة الاشتراك) + (ق ١٩٧٦/١٠٨ الاشتراك) + (ق ١٩٨٠/١١٢) (متوسط + (ق ١٩٧٨/٥٠) (متوسط دخول الاشتراك x مدة مدد الاشتراك (١٩٧٥/٧٩ + ١٩٧٦/١٠٨ + دخول أو أجور الاشتراك x مدة الاشتراك) إجمالى يحدد أجر التسوية عن الأجر المتغير وفقاً للأحكام : ١٩٧٨/٥٠ + ١٩٨٠/١١٢ ٢- الأجر المتغير يراعى فى جميع الأحوال ما يأتى : (أ) يتبع فى حساب أجر أو - 6. (1) الواردة بالبند (ب) من القواعد والأحكام المقررة بقوانين التأمين الاجتماعى السابقة عن كل مدة وفقاً دخل التسوية التضخم عن كل للقانون التى قضيت فى ظله . (ب) زيادة أجر أو دخل التسوية بنسبة متوسط نسب على ألا يزيد أجر سنة كاملة اعتباراً من ٢٠٢٠/١/١ وحتى تاريخ تحقق واقعة الاستحقاق ، . التسوية بعد هذه الزيادة عن الحد الأقصى لأجر الاشتراك

المستحقة وفقاً لأحكام القانون عند تحقق واقعة استحقاق الحقوق (المادة ١٣٠): تصرف المكافأة يأتى لأحكام المادتين (١٠٢ ، ١١٠) من هذه اللائحة ، وتقدر قيمة المكافأة وفقاً لما التأمينية وفقاً للمؤمن عليه : أولاً - تقدير المكافأة عن المدة الحالية : تقدر المكافأة برصيد الحساب الشخصى السابقة : ١- تقدير المكافأة عن حتى تاريخ واقعة الاستحقاق . ثانياً - تقدير المكافأة عن المدة أجر تسوية معاش الأجر الاساسى وفقاً لأحكام : المدة الفعلية والمدة المحسوبة بالمبالغ المدخرة الاشتراك بالشهور ÷ ١٢ ٢- تقدير المكافأة عن المدة (المادة ١٠٣) من هذه اللائحة x مدة (أ) فى حالة بلوغ السن أو الوفاة وفقاً للمعادلة الآتية : أجر التسوية : المشتراة فى نظام المكافأة المعاش المبكر لأحكام المادة (١٠٣) من هذه اللائحة x مدة الاشتراك بالسنوات (ب) فى حالة وفقاً الشراء قد تم عن طريق جدول (٤) أو العجز الجزئى أو الكلى وفقاً للمعادلة الآتية : ١- إذا كان بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ قبل تعديله بالقانون رقم المرافق لقانون التأمين الاجتماعى الصادر وفقاً لأحكام المادة (١٠٣) من هذه اللائحة x مدة الاشتراك ١٢٠ لسنة ٢٠١٤ : أجر التسوية المقابل للسن من جدول رقم (٤) - قبل تعديله بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ٢٠١٤ : أجر التسوية تاريخ العمل بالقانون x ٣٠٪ - ٢- إذا كان الشراء قد تم عن طريق جدول (٤) المرافق ٢٠١٤ - فى رقم ١٢٠ لقانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بعد تعديله بالقانون مدة الاشتراك بالسنوات x لسنة ٢٠١٤ : أجر التسوية وفقاً لأحكام المادة (١٠٣) من هذه اللائحة بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ٢٠١٤ فى تاريخ x المعامل المقابل للسن من جدول رقم (٤) بعد تعديله المدة المشتراة ، القيمة الحالية للأقساط المتبقية وفقاً العمل بالقانون وتخصم من قيمة المكافأة عن لقرار وزير المالية رقم ٥٥٤ لسنة ٢٠٠٧ بشأن القواعد المنفذة لأحكام للجدول رقم (٢) المرافق الذى التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ويراعى بشأن أجر التسوية قانون

مادة ١٥٧ : تحسب المكافأة عن المدة السابقة على تاريخ العمل بهذا القانون بواقع أجر شهر عن كل سنة من سنوات مدة الاشتراك خلال المدة المشار إليها. ويقدر أجر حساب المكافأة بأجر حساب معاش الأجر الاساسى المنصوص عليه بالمادة السابقة. ويراعى بالنسبة للمدد المحسوبة فى نظام المكافأة وفقاً للمادة ٣٤ من قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ما يأتى : ١- تحسب المكافأة عن هذه المدة فى حالات بلوغ سن استحقاق المعاش والوفاة وفقاً للأحكام الواردة بالفقرتين السابقتين. ٢- فى غير الحالات المشار إليها بالبند السابق تحسب المكافأة طبقاً للجدول رقم (٤) المرفق بقانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ، وعلى أساس سن استحقاق المؤمن عليه فى تاريخ بدء العمل بهذا القانون وأجر حساب المكافأة المشار إليه فى الفقرة السابقة. وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون قواعد وأحكام وإجراءات تنفيذ أحكام هذه المادة.

قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١

للأجر الأساسي تحسب على أساسه المكافأة المشتراة استبعاد جميع العلاوات الخاصة التي ضمت المكافأة الإضافية للجهات الصادر لها قرار بعد تاريخ الشراء ولم يتم الاشتراك عنها . ثالثاً - تقدير وفقاً لأحكام المادة الرابعة عشر من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ بزيادة الاشتراك في نظام المكافأة يحدد وفقاً لقواعد حساب أجر التسوية عن معاش الأجر الأساسي : ١ : ١ - أجر التسوية (من هذه اللائحة . ٢ - مدة الاشتراك في نظام المكافأة الإضافية : (أ (103) الواردة بالمادة الجهة في نظام تحسب مدة الاشتراك في نظام المكافأة الإضافية اعتباراً من تاريخ بدء اشتراك تاريخ النقل لجهة أخرى المكافأة الإضافية أو تاريخ التعيين أيهما ألحق حتى ٢٠١٩/١٢/٣١ أو الإجازات الخاصة لغير العمل التي لم غير مشتركة في نظام المكافأة الإضافية . (ب) لا تدخل مدد ضمن مدة الاشتراك في نظام المكافأة الإضافية . (ج) لا يبد المؤمن عليه الرغبة في الاشتراك عنها يتم أداء الاشتراكات الأصلية عنها ضمن مدة الاشتراك في نظام المكافأة تدخل مدد الخدمة التي لم الإضافية حساب المكافأة الإضافية : أجر التسوية x مدة الاشتراك بنظام المكافأة - 3 . الإضافية على تاريخ ضم بالشهور ÷ ١٢ - ٤ - يتم خصم قيمة المكافأة الإضافية عن مدة الخدمة السابقة لأحكام قانون الخدمة المدنية العلاوات الخاصة والزيادة المقررة بنسبة (٩٪) بالنسبة للخاضعين المكافأة الإضافية وفقاً للمعادلة الآتية : التي ضمت للأجر الأساسي من تاريخ الاشتراك في نظام فرق العلاوة) x مدة الاشتراك السابقة على ضم العلاوة في قيمة العلاوة الخاصة أو الزيادة (أو بالشهور ÷ ١٢ مع مراعاة أنه عند تطبيق قواعد حساب أجر التسوية ونتج نظام المكافأة الإضافية الأجر التي دخلت في حساب المتوسط يتم تخفيض قيمة العلاوة الخاصة بالقيمة التي عنها تخفيض ناتج البند (٤) . تم تخفيض الأجر بها . ٥ - صافي المكافأة الإضافية = ناتج البند (٣) مطروحاً منه . الإضافية ٦ - لا تطبق قواعد الحد الأدنى للمكافأة على نظام المكافأة

تاريخ العمل بالقانون يوقف العمل بالقرارات والاتفاقات التي أبرمت مع (المادة ١٢٩) : اعتباراً من الاجتماعى التي طلبت زيادة اشتراك العاملين بها في نظام المكافأة وفقاً لقانون التأمينات الاجتماعية مراعاة ما يأتى : ١ - إذا الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ والقوانين المعدلة والمكملة له مع قبل تاريخ العمل بالقانون ، تحسب هذه المدة كانت الجهة الإدارية قامت بأداء تكلفة الشراء بالكامل المكافأة عند حلول واقعة استحقاق المكافأة . ٢ - إذا ضمن مدة اشتراك المؤمن عليهم في نظام بإيداع دفعة تحت حساب تكلفة المكافأة يتم رد ما تبقى من مبالغ للجهة كانت الجهة الإدارية قامت بالقانون ويتم إيقاف حساب مدد في نظام المكافأة للعاملين بالجهة اعتباراً من تاريخ العمل الإدارية وفقاً لأحكام المادة الرابعة . ٣ - بالنسبة للجهات الصادر لها قرار بزيادة الاشتراك في نظام المكافأة بهذه القرارات اعتباراً من تاريخ العمل عشر من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ يتم إيقاف العمل المكافأة عند حلول واقعة الاستحقاق أن يتم حساب مدة بالقانون ، ويراعى عند حساب الحق في الإضافية عن المدة من بداية الاشتراك حتى ٢٠٢٠/١/١ الاشتراك في نظام المكافأة

الاشتراك وفقاً لقانون التأمين الاجتماعي الشامل الصادر بالقانون رقم (المادة ٢٦) : تعتبر مدة إجراءات مدة اشتراك وفقاً لأحكام القانون ، وذلك إذا كان المؤمن عليه قد اتخذ 1980 ١١٢ لسنة تحديد أجر حساب اشتراكه عن المدة المشار إليها وأدى الاشتراك عنها قبل ٢٠٢٠/١/١ . ويتم التأمين الاجتماعي على أصحاب المدة على أساس الحد الأدنى لدخل الاشتراك وفقاً لأحكام قانون

مادة ١٥٨ : يوقف العمل بالقرارات والاتفاقات التي أبرمت مع الجهات التي طلبت زيادة اشتراك العاملين بها في نظام المكافأة وفقاً لقانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ والقوانين المعدلة والمكملة له، وتحسب المكافأة وفقاً للقواعد المشار إليها بالمادة السابقة. وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون قواعد وأحكام وإجراءات تنفيذ أحكام هذه المادة.

مادة ١٥٩ : تعتبر مدة الاشتراك وفقاً لقانون التأمين الاجتماعي الشامل الصادر بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠ التي أدى المؤمن عليه الاشتراك عنها قبل العمل بهذا القانون، مدة اشتراك وفقاً لأحكام هذا القانون وعلى أساس الحد الأدنى لأجر أو دخل الاشتراك بحسب الأحوال، وفقاً لأحكام قانوني التأمين الاجتماعي رقمي ٧٩ لسنة ١٩٧٥ و ١٠٨ لسنة ١٩٧٦، وذلك بمراعاة تدرج أجر

**قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١**

إذا انتقل المؤمن عليه إلى الفئات 1976 الأعمال ومن في حكمهم الصادر بالقانون رقم ١٠٨ لسنة الحد الأدنى لأجر الاشتراك وفقاً لأحكام قانون التأمين المغطاة بالمادة (٥) من هذه اللائحة أو بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ في غير ذلك من أحوال وبمراعاة تدرج دخل أو الاجتماعي الصادر الاشتراك خلال كامل مدة الاشتراك المشار إليها ، وفقاً للجدول رقم (٢) المرفق أجر

أو دخل الاشتراك خلال كامل مدة الاشتراك المشار إليها. وتلتزم الخزنة العامة بسداد مساهمة مالية تعادل حصة صاحب العمل عن هذه المدة. وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون قواعد وإجراءات تطبيق هذه المادة.

مادة ١٦٠ : يكون للمؤمن عليه السابق خضوعه لأحكام قانون التأمين الاجتماعي الشامل الصادر بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠ أو قانون التأمين الاجتماعي على أصحاب الأعمال ومن في حكمهم الصادر بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ الذي لا تسري عليه أحكام هذا القانون الحق في طلب الانتفاع بأحكام البند رابعاً من المادة (٢) خلال سنة من تاريخ العمل بأحكام هذا القانون. وفي حالة وفاة المؤمن عليه قبل إبداء الرغبة في الانتفاع يكون للمستحقين عنه الحق في إبداء الرغبة خلال المدة المشار إليها بالفقرة السابقة.

من أحكام حظر الجمع بين المعاشات المنصوص عليها في البند (المادة ٣١٦): يسرى الاستثناء القانون على حالات الاستحقاق السابقة على ٢٠٢٠/١/١ التي حرم (١) من المادة (١٠٤) من المعاش الآخر أو جزء منه تطبيقاً لحدود الجمع السابقة ، وذلك وفقاً للقواعد فيها المستحق من الشأن يجوز للهيئة إعمال أحكام هذه المادة من تلقاء نفسها أو بتقديم طلب من صاحب 1- الآتية التاريخ ، ولا ٢- وجود جزء من المعاش غير موزع في ٢٠٢٠/١/١ أو في تاريخ لاحق لهذا أحد المستحقين تطبق يعتبر في حكم ذلك جزء المعاش الموقوف صرفه ٣- في حالة قطع معاش فإذا تبقى جزء غير موزع بعد ذلك أولاً قواعد الرد على المستحقين الموجودين في هذا التاريخ أكثر من مستحق تم حرمانهم جزئياً أو كلياً من تسري بشأنه أحكام هذه المادة ٤- في حالة وجود بهذه المادة تبعاً لترتيب الأولويات المنصوص عليها في المادة المعاش تكون الأولوية في الانتفاع وإذا كان المستحقون المشار إليهم من فئة واحدة فيتم إضافة الجزء غير (١٠٢) من القانون النصيب المستحق لهذه الفئة قبل تطبيق هذه المادة ويتم تقسيم الناتج بالتساوي الموزع إلى المعاش طبقاً بمراعاة ألا يقل نصيب المستحق وفقاً لما تقدم عما كان يستحقه ٥- يستحق فرق يتوافر فيه جزء من المعاش لهذه المادة اعتباراً من ٢٠٢٠/١/١ أو من أول الشهر التالي الذي المستحقين للانتفاع بحكم هذه المادة غير موزع بحسب الأحوال ٦- في حالة تقديم طلب من أحد تحديد نصيب كل منهم وفقاً للأحكام المتقدمة يعتبر بمثابة طلب لجميع المخاطبين بها ويتم

مادة ١٦١: تسري حدود الجمع بين المعاشات أو بين المعاش والدخل المنصوص عليها في هذا القانون على حالات الاستحقاق السابقة على تاريخ العمل به التي حرم فيها المستحق من المعاش الآخر أو جزء منه تطبيقاً لحدود الجمع السابقة وذلك في حدود الجزء غير الموزع من المعاش.

مبالغ بالمخالفة لأحكام حظر الجمع بين المعاشات أو بين المعاش (المادة ٣١٧): في حالة صرف بها قبل ٢٠٢٠/١/١ ، يتجاوز عن استرداد ما تبقى من هذه المبالغ ، ويتحدد والدخل المعمول الذي يتم التجاوز عن تحصيله في هذه الحالات باتباع الآتي : ١- في حالة الجمع بين المبلغ المعاشات هي المعاشات : (أ) يتم إعادة التوزيع بافتراض أن الحدود الجائز الجمع فيها بين حساب الفرق بين المبالغ المنصوص عليها في البند (١) من المادة (١٠٤) من القانون . (ب) يتم المعمول بها قبل ٢٠٢٠/١/١ ، وبين الحدود التي تم صرفها بالمخالفة لحدود الجمع بين المعاشات إليها في البند (أ) . (ج) يتم تحصيل رصيد الدين في الجائز الجمع فيها بين المعاشات المشار المشار إليه في البند (ب) وما زاد عن ذلك يتم التجاوز عن ٢٠٢٠/١/١ وذلك في حدود الفرق

مادة ١٦٢ : يتجاوز عن استرداد ما تبقى من المبالغ التي صرفت قبل العمل بهذا القانون بالمخالفة لأحكام حظر الجمع بين المعاشات أو بين المعاش والدخل وفقاً لكل من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وقانون التأمين الاجتماعي على أصحاب الأعمال ومن في حكمهم الصادر بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ وقانون التأمين الاجتماعي على العاملين المصريين في الخارج الصادر بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٨ ، وذلك في الحدود التي أجاز فيها هذا القانون الجمع بين أكثر من معاش أو بين المعاش والدخل.

قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١

الجمع بين المعاش والدخل : يتم التجاوز عن تحصيل المبالغ التي صرفت تحصيله . ٢- في حالة بالزيادة على الحدود الجائز الجمع فيها بين المعاش والدخل المنصوص عليها في قبل ٢٠٢٠/١/١ . هذه المادة البند (٢) من المادة (١٠٤) من القانون وفقاً للقواعد المشار إليها بالبند (١) من

مادة ١٦٣ : تزداد معاشات تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة المستحقة وفقاً لهذا القانون بقيمة تعادل الفرق بين ٤٥٠ جنيهاً و (٣٣٪) (ثلاثة وثلاثون في المائة) من إجمالي قيمة المعاش في تاريخ الاستحقاق. ويراعى إيقاف صرف الزيادة في حالة عودة صاحب المعاش إلى العمل أو مزاولة مهنة قبل بلوغه سن الشيخوخة. وإذا قل المعاش بعد إضافة هذه الزيادة عن ٩٠٠ جنيه يرفع إلى هذا القدر. ولا يتم الانتفاع بحكم هذه المادة إلا مرة واحدة عند ربط المعاش. وتتحمل الخزنة العامة للدولة بالأعباء المترتبة على تنفيذ أحكام هذه المادة. وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون ضوابط تنفيذ هذه المادة.

(المادة ١٠٥ : يسوى المعاش وفقاً لما يأتي : أولاً - معاش المدة الخاضعة لأحكام القانون اعتباراً من ٢٠٢٠/١/١ : أجر التسوية × مدة الاشتراك بالشهور _____ × ١٢
١ - معاش السن الاكتواري من الجدول رقم (٥) المرافق للقانون (ويهمل كسر السنة في حساب السن) بحد أقصى مقداره (٨٠٪) من أجر التسوية . ثانياً - معاش مدة الاشتراك السابقة على تاريخ العمل بالقانون : أجر التسوية × عن المدة السابقة مدة الاشتراك السابقة بالشهور × معاش السن الاكتواري من الجدول رقم (٥) المرافق للقانون (ويهمل كسر السنة في حساب السن) ١٢ بحد أقصى مقداره (٨٠٪) من أجر التسوية . ثالثاً - يتم الجمع بين المعاش الناتج من البند أولاً والبند ثانياً وذلك مع مراعاة ما يأتي : ١- ألا يزيد إجمالي المعاش المستحق على (٨٠٪) من أجر التسوية الأكبر عن أي من المدتين . ٢- يزداد المعاش المستحق بواقع الفرق بين قيمة ٤٥٠ جنيهاً و (٣٣٪) من إجمالي قيمة المعاش في تاريخ الاستحقاق ، مع مراعاة القواعد الواردة بالمادة (١٠٦) من هذه اللائحة . ٣- إذا قل إجمالي المعاش المستحق عن (٦٥٪) من أجر التسوية الأكبر عن أي من المدتين رفع إلى هذا المقدار وذلك بالنسبة لحالات استحقاق المعاش بالبند (٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥) من المادة (١٠٢) من هذه اللائحة . ٤- ألا يقل إجمالي المعاش المستحق عن (٦٥٪) من الحد الأدنى لأجر الاشتراك في تاريخ استحقاق المعاش ، وبما لا يقل عن ٩٠٠ جنيه . ٥- تضاف المنحة المقررة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥٨ لسنة ١٩٩٨ وفي جميع الأحوال يتعين ألا يزيد إجمالي المعاش على (٨٠٪) من الحد الأقصى لأجر الاشتراك في تاريخ الاستحقاق . وفي حالة تحقق واقعة استحقاق المعاش وفقاً للحالات أرقام (١ ، ٥ ، ٦ ، ٧) من المادة (١٠٢) من هذه اللائحة اعتباراً من ٢٠٢٠/١/١ وكانت جميع مدد الاشتراك سابقة على تاريخ العمل بالقانون ، يراعى تسوية المعاش وفقاً لأحكام هذه المادة .

(المادة ١٠٦ : يراعى بشأن الزيادة المستحقة على المعاش بواقع الفرق بين ٤٥٠ جنيهاً و (٣٣٪) (ثلاثة وثلاثون في المائة) من إجمالي قيمة المعاش في تاريخ الاستحقاق ما يأتي : ١- يتحدد وعاء حساب قيمة الـ (٣٣٪) بإجمالي قيمة المعاش المستحق للمؤمن عليه أو صاحب المعاش في تاريخ الاستحقاق ، على أن يستبعد منه إعانة العجز المقررة لصاحب معاش العجز الكامل وفقاً للفقرة الأخيرة من المادة (٣٥) من القانون ، والمنحة المقررة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥٨ لسنة ١٩٩٨ . ٢- لا تستحق هذه الزيادة إلا مرة واحدة عند ربط المعاش . ٣- لا تستحق الزيادة لحالات الاستحقاق الآتية : (أ) معاش العجز الجزئي الإصابي غير المنهي للخدمة طالما لم تتوفر في شأنه إحدى حالات الاستحقاق لمعاش تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة . (ب) المعاش الاستثنائي الذي تم منحه للمؤمن عليه المنتفع أو المستحقين عنه الذين لا تتوفر في شأنهم شروط استحقاق المعاش طبقاً لتأمين الشيخوخة والعجز والوفاة . (ج) صاحب المعاش السابق استحقاقه للزيادة المقررة

قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١

بالمادة (١٩) من قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات الصادر بالقانون رقم ١٣٥ لسنة ٢٠١٠ ،
أو الزيادة المقررة بالمادة (١٦٥) من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة
١٩٧٥ - يتم إيقاف صرف الزيادة في حالة عودة صاحب المعاش للعمل أو مزاولته مهنة قبل
بلوغ سن الشيخوخة .

باختصاصات مجلس الإدارة المقررة قانوناً ، تتحدد مجالات تبعية (المادة ٣٠٣): دون الإخلال
المختص بالتأمينات على سبيل الحصر في تولية ما يأتي : ١- عرض تخفيض نسبة الهيئة للوزير
احتياطات الأموال في أدون وسندات الخزانة وفقاً للمادة (١٦) من القانون بعد اقتراح استثمار
بزيادة رئيس الهيئة والاتفاق مع وزير المالية . ٢- عرض مشروع قرار رئيس الجمهورية
الهيئة ، وبعد موافقة المعاشات وفقاً للمادة (٣٥) من القانون ، بالتنسيق مع وزير المالية ورئيس
عرض مشروع قرار رئيس مجلس - ٣ . مجلس الإدارة على تقرير لجنة الخبراء المعد لهذا الغرض
والستين اعتباراً من أول يوليو ٢٠٤٠ - ٤ . الوزراء بتوحيد سن الشيخوخة تدريجياً ليكون الخامسة
وأحكام تنفيذ المادة (١١١) من القانون عرض مشروع قرار رئيس مجلس الوزراء بقواعد
مشروعات قرارات تشكيل مجلس الإدارة على رئيس بالاشتراك مع وزير المالية . ٥- عرض
الهيئة فيما يخص السياسات والخطط الاستراتيجية للهيئة في الجمهورية . ٦- التنسيق مع رئيس
للدولة . ٧- عرض الموضوعات التالية بعد التنسيق مع رئيس الهيئة : (أ) ضوء السياسة العامة
قرارات تشكيل مجلس أمناء صندوق استثمار أموال التأمين الاجتماعي ، وتعيين المدير مشروعات
الخاصة التنفيذ للصندوق المشار إليه ، على رئيس مجلس الوزراء . (ب) مشروعات القوانين
مشروعات الاتفاقيات (بالتأمينات الاجتماعية والمعاشات وتعديلاتها على مجلس الوزراء . (ج)
الاجتماعية والمعاشات على الجهات المختصة الدولية وأشكال التعاون الدولي في مجالات التأمينات
سنوية الصادرة عن الهيئة على رئيس الجمهورية ومجلس . (د) القوائم المالية السنوية والربع
نتائج الفحص الاكتواري لنظام التأمينات الاجتماعية والمعاشات على الوزراء ومجلس النواب . (هـ)
رئيس الجمهورية

بالوفاء بالتزاماتها المقررة كاملة بالنسبة للمؤمن عليهم والمستحقين (المادة ٣٠٤): تلتزم الهيئة
يقم صاحب العمل بالاشتراك عنهم في الهيئة وتقدر الحقوق وفقاً للأحكام المنصوص حتى ولو لم
في التأمين أو عليها في القانون . وإذا لم تثبت الهيئة من صحة البيانات الخاصة بمدة الاشتراك
عليهما . ويؤدى المعاش الأجر ربط المعاش أو التعويض على أساس المدة والأجر غير المتنازع
في حالة عدم إمكان التثبت من قيمة أو التعويض على أساس الحد الأدنى المقرر قانوناً للأجر
يلتزم صاحب العمل الذي لم يشترك عن العامل الأجر . واستثناءً من قواعد وأحكام الاشتراكات
للاستحقاق بأن يؤدي للهيئة القيمة الرأسمالية للمعاش وقيمة حتى تاريخ تحقق الواقعة الموجبة
الأخرى المترتبة على ثبوت علاقة العمل ويتم حساب القيمة الرأسمالية المستحقات التأمينية
للمعاش وفقاً (٣) المرافق للمعاش وفقاً

والمصالح الحكومية بما في ذلك مصلحة الضرائب المصرية والإدارة (المادة ٣٠٥): على الجهات
والهجرة والجنسية ، وعلى البنوك والنقابات والجمعيات ، موافاة الهيئة بجميع العامة للجوازات

قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١

المهنة أو إخلالاً بالبيانات التي تطلبها في مجال تطبيق أحكام القانون ، ولا يعتبر ذلك إفشاء لسر المهنة بجميع البيانات والمعلومات بمقتضيات الوظيفة . كما يلتزم قطاع الأحوال المدنية بموافاة بيانات المهنة ، والحالة الاجتماعية لمستحقي المعاش اللازمة لتنفيذ أحكام القانون وعلى الأخص بظراً عليها ، وكذا حالات الوفاة التي تقع بين من يحصلون على من زواج وطلاق وأي تغيير على أن يكون موافاة المهنة بالبيانات المشار إليها دون أي مقابل أو رسوم . . معاشات من المهنة والمعلومات للمهنة أن تبرم والجهات المشار إليها اتفاقات للتعاون في مجال تبادل البيانات ويكون عمله وبالقدر اللازم المسجلة على قواعد البيانات لدى الطرف الآخر للاستفادة منها في مجال الشأن ، على أن يتم اعتماد تلك الاتفاقات لتنفيذ الاتفاق ، وذلك دون أداء المهنة أي مقابل في هذا الإخلال بأحكام قانون حماية البيانات الشخصية المشار من رئيس مجلس الوزراء . وذلك كله دون . الأمن القومي إليه وبمراعاة مقتضيات

بإعطاء أصحاب الأعمال في القطاع الخاص شهادة سنوية مقابل أداء (المادة ٣٠٦): تلتزم المهنة جنيهاً تدل على انتظامهم في الاشتراك في المهنة عن كافة العاملين لديهم ، مبلغ مقداره عشرة أن يعلقوا هذه الشهادة في أماكن ظاهرة بمقر عملهم . وعلى الجهات الحكومية والهيئات وعليهم بالجهاز الإداري العامة أن تعلق التعامل مع أصحاب الأعمال أو المؤمن عليهم من غير العاملين الدالة على الاشتراك بالمهنة وفقاً للدولة والقطاع العام وقطاع الأعمال العام على تقديم الشهادة والإجراءات الآتية : ١- تشكل المهنة لجنة عليا تختص للنموذج رقم (٤٥) المرافق وفقاً للقواعد تقدمها الوزارات والهيئات للفئات المشار إليها بهذه الفقرة بالتنسيق مع بحصر كافة الخدمات التي على الاشتراك الجهات . ٢- تحدد اللجنة الخدمات التي يمكن تعليقها لحين تقديم الشهادة الدالة تلك البيانات مع تلك الجهات من المهنة . ٣- تلتزم المهنة بالعمل على تحقيق الربط الآلي بين قواعد . تاريخ العمل بهذه اللائحة خلال عامين من (G2G) خلال المحول الرقمي الحكومي

عليه من الفئات المشار إليها بالمادة (٧) من هذه اللائحة بالتقدم (المادة ٣٠٧): يلتزم كل مؤمن ببطاقة لتسجيل نفسه لدى المهنة ويعتد في تحديد المهنة التي يمارسها بالمهنة المثبتة إلى المهنة بالباب السابع من هذه الرقم القومي دون غيرها . كما يلتزم كل مؤمن عليه من الفئات المشار إليها الوزارات المختلفة وقطاع الأحوال اللائحة بتسجيل نفسه لدى المهنة . ويكون للمهنة الرجوع إلى والاتحادات المختلفة بطلب أية بيانات تحتاجها في المدنية والجمعيات الزراعية والنقابات والروابط عليهم المشار إليهم بالفقرتين السابقتين ولا يجوز لأية جهة سبيل إحصاء وحصر وتسجيل المؤمن إليها الامتناع عن إمداد المهنة بما تطلبه من بيانات في هذا الخصوص وذلك من الجهات المشار البيانات تلتزم المهنة بأداء أي مقابل أو رسوم . وذلك كله دون الإخلال بأحكام قانون حماية دون أن الشخصية المشار إليه وبمراعاة مقتضيات الأمن القومي

بكافة عناصرها المادية والمعنوية في أي يد كانت كافة مستحقات (المادة ٣٠٨): تضمن المنشأة الخلف مسنولاً بالتضامن مع أصحاب الأعمال السابقين سواء كانوا ملاكاً أو المهنة ، ويكون في حالة مستأجرين للعين محل النشاط عن الوفاء بجميع الالتزامات المستحقة عليهم . على أنه بالإرث أو بالنزول أو بغير انتقال أحد عناصر المنشأة إلى الغير بالبيع أو بالإدماج أو بالوصية أو

قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١

آل إليه . ولا يحول دون دفع ذلك من تصرفات ، فتكون مسئولية الخلف في حدود قيمة ما المنشأة أو العين شهادة صادرة من الهيئة في المسئولية وفقا لما سبق سوى تقديم من آلت إليه تثبت عدم وجود مديونية على المنشأة في التاريخ الذي آلت تاريخ سابق على التعامل على المنشأة . إليه المنشأة أو العين	
المؤمن عليه أو صاحب المعاش أو المستحقين طلب بيان عن حالته (المادة ٣٠٩) : يجوز لكل من أداء مبلغ مقداره عشرة جنيهات عن كل طلب وذلك على النموذج رقم (٤٦) المرافق التأمينية مقابل مقابل والذي يقدم إلى الموظف المختص بالهيئة ويحصل صاحب الشأن على إيصال يثبت توريده . أداء الخدمة	
المسئول الفعلي عن الإدارة لدى صاحب العمل الذي توقع عليه (المادة ٣١٠) : يُراعى عند تحديد بالمادتين (١٦٧ ، ١٦٨) من القانون جزاء للمخالفات المقررة بكل منهما ما يأتي العقوبات المقررة أن يكون هناك تفويض صادر من صاحب العمل لهذا المسئول في الاختصاصات التي يستوجب -1 : الهيئة بهذا التفويض الإخلال بها توقيع العقوبات المقررة بالمواد المشار إليها . ٢- أن يتم إخطار وفي حالة الإخلال بما تقدم يكون . قبل وقوع أى من الأفعال المجرمة بمقتضى المواد المشار إليها . بالمخالفة لأحكام القانون في هذا الخصوص صاحب العمل هو المسئول عن أى أفعال ترتكب	
التي قام صاحب العمل باقتطاعها من أجور المؤمن عليهم أمانة لديه (المادة ٣١١) : تعتبر المبالغ بهذا إلى الصندوق المختص في المواعيد المقررة وفقاً لأحكام القانون ويعتبر إخلاله يتعين توريدها . الالتزام جريمة خيانة أمانة	
العمل عند قيامه بالتعامل على أحد المنشآت أو محال النشاط (المادة ٣١٢) : يتعين على صاحب للوقوف على ما إذا كانت محملة بمديونيات مستحقة للهيئة طرف أصحاب الرجوع إلى الهيئة الشأن السابقين . ولا يكون لصاحب العمل الجديد دفع مسئوليته في مواجهة الهيئة في هذا الأعمال وجود مديونية سوى بتقديم شهادة صادرة من الهيئة في تاريخ التعامل على المنشأة تثبت عدم . على المنشأة في هذا التاريخ	

الباب الثاني عشر: العقوبات

مادة ١٦٤ : مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد ينص عليها قانون العقوبات أو أي قانون آخر، يعاقب على الجرائم المنصوص عليها في المواد التالية بالعقوبات المقررة لها.	
مادة ١٦٥ : يعاقب بالغرامة التي لا تقل عن ثلاثين ألف جنيه ولا تجاوز مائة ألف جنيه، كل من منع العاملين بالهيئة ممن لهم صفة الضبطية القضائية من دخول محل العمل، أو لم يمكنهم من الاطلاع على السجلات والدفاتر والمستندات والأوراق التي يتطلبها تنفيذ أحكام هذا القانون، أو أعطى بيانات غير صحيحة، أو امتنع عن إعطاء البيانات المنصوص عليها في هذا القانون أو القرارات أو اللوائح المنفذة له. وتضاعف العقوبة في حالة العود.	
مادة ١٦٦ : يعاقب بغرامة لا تقل عن عشرين ألف جنيه ولا تجاوز خمسين ألف جنيه، كل من حصل على أموال الهيئة بغير حق أو قام بإعطاء بيانات غير صحيحة أو امتنع عن إعطاء بيانات مما يجب	

**قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١**

الإفصاح عنها وفقا لأحكام هذا القانون أو القرارات أو اللوائح المنفذة له مع علمه بذلك. ويعاقب بذات العقوبة كل من تعمد عدم الوفاء بالمبالغ المستحقة للهيئة وفقا لأحكام هذا القانون عن طريق إعطاء بيانات خاطئة أو إخفاء بيانات.

مادة ١٦٧: يعاقب الموظف المختص في الجهات الحكومية أو القطاع العام أو قطاع الأعمال العام أو المسئول الفعلي عن الإدارة لدى صاحب العمل، بالحبس مدة لا تجاوز سنة، وبغرامة لا تقل عن خمسين ألف جنيه ولا تجاوز مائة ألف جنيه، أو بإحدى هاتين العقوبتين، في حالة ارتكابه أيا من الأفعال الآتية: (أ) عدم نقل المصاب إلى مكان العلاج بالمخالفة لحكم المادة (٥٠) من هذا القانون. (ب) عدم إبلاغ الشرطة بغير عذر مقبول بأي حادث يصيب أحد العاملين الخاضعين لأحكام هذا القانون وذلك بالمخالفة لحكم المادة (٦١) من هذا القانون. وتكون العقوبة الحبس مدة لا تجاوز ثلاث سنوات، وغرامة لا تجاوز مليون جنيه، إذا ترتب على عدم نقل المصاب وفاته أو تخلفت لديه نسبة عجز تجاوز (٥٠٪). وتكون العقوبة الغرامة التي لا تقل عن عشرين ألف جنيه ولا تجاوز خمسين ألف جنيه في حال ارتكابهم أيا من الأفعال الآتية: (أ) عدم تقديم بيانات بأسماء العاملين وأجورهم واشتراكاتهم للهيئة بالمخالفة لأحكام المادتين (١٢٠، ١٤٢) من هذا القانون. (ب) عدم موافاة الهيئة بملف التأمين الاجتماعي للمؤمن عليه في حالة طلبه. (ج) مخالفة أحكام المادة (١٤٢) من هذا القانون أو القرارات واللوائح المنفذة لها. (د) الامتناع عن تنفيذ طلب الهيئة بخضم المبالغ التي صرفت للمؤمن عليه دون وجه حق أو عدم توريد هذه المبالغ إلى الهيئة في مواعيد سداد الاشتراكات. وتضاعف العقوبة في حالة العود.

مادة ١٦٨: يعاقب بغرامة لا تقل عن عشرين ألف جنيه ولا تجاوز مائة ألف جنيه المسئول الفعلي عن الإدارة لدى صاحب العمل أو الموظف المختص في الجهات الحكومية أو القطاع العام أو قطاع الأعمال العام الذي لم يقيم بالاشتراك في الهيئة عن أي من عماله الخاضعين لأحكام هذا القانون أو لم يقيم بالاشتراك عنهم بالمدد أو الأجور الحقيقية. ويعاقب بذات العقوبة المسئول الفعلي لدى صاحب العمل عن الإدارة أو الموظف المختص في الجهات الحكومية أو القطاع العام أو قطاع الأعمال العام الذي يحمل المؤمن عليهم أي نصيب من نفقات التأمين لم ينص عليها في هذا القانون، وتحكم المحكمة من تلقاء نفسها بإلزامه بأن يرد إلى المؤمن عليهم قيمة ما تحملوه من نفقات التأمين. وتضاعف الغرامة في حالة العود.

مادة ١٦٩: يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر، وبغرامة لا تقل عن عشرين ألف جنيه ولا تجاوز مائة ألف جنيه، أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل من أفشى من موظفي الهيئة سرا من أسرار الصناعة أو المهنة أو العمل أو غير ذلك من أساليب العمل أو مكن أو سمح أو ساعد أو سهل للغير، بطريق مباشر أو غير مباشر، الإطلاع على سر من هذه الأسرار التي يكون قد اطلع عليها بحكم المادة (١٤٣) من هذا القانون أو ساعد صاحب العمل على التهرب من الوفاء بالتزاماته المقررة في هذا القانون. وتقضي المحكمة من تلقاء نفسها بعزله من وظيفته.

مادة ١٧٠: يعاد النظر في قيمة الغرامات الواردة في هذا الباب كل عشر سنوات من تاريخ العمل بأحكام هذا القانون.

المسئول الفعلي عن الإدارة لدى صاحب العمل الذي توقع عليه (المادة ٣١٠): يُراعى عند تحديد بالمادتين (١٦٧، ١٦٨) من القانون جزاء للمخالفات المقررة بكل منهما ما يأتي العقوبات المقررة أن يكون هناك تفويض صادر من صاحب العمل لهذا المسئول في الاختصاصات التي يستوجب -1: الهيئة بهذا التفويض الإخلال بها توقيع العقوبات المقررة بالمواد المشار إليها . ٢- أن يتم إخطار وفي حالة الإخلال بما تقدم يكون . قبل وقوع أي من الأفعال المجرمة بمقتضى المواد المشار إليها . بالمخالفة لأحكام القانون في هذا الخصوص صاحب العمل هو المسئول عن أي أفعال ترتكب

المسئول الفعلي عن الإدارة لدى صاحب العمل الذي توقع عليه (المادة ٣١٠): يُراعى عند تحديد بالمادتين (١٦٧، ١٦٨) من القانون جزاء للمخالفات المقررة بكل منهما ما يأتي العقوبات المقررة أن يكون هناك تفويض صادر من صاحب العمل لهذا المسئول في الاختصاصات التي يستوجب -1: الهيئة بهذا التفويض الإخلال بها توقيع العقوبات المقررة بالمواد المشار إليها . ٢- أن يتم إخطار وفي حالة الإخلال بما تقدم يكون . قبل وقوع أي من الأفعال المجرمة بمقتضى المواد المشار إليها . بالمخالفة لأحكام القانون في هذا الخصوص صاحب العمل هو المسئول عن أي أفعال ترتكب

قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١

عليهم من أصحاب الأعمال ومن في حكمهم والعاملين المصريين في (المادة ٣١٣): ينقل المؤمن على شرائح دخل اشتراك غير مدرجة بالجدول رقم (١) المرافق إلى أقرب الخارج المشتركين . اشتراك تالية بالجدول المشار إليه شريحة دخل

بلغ سن الشيخوخة قبل ٢٠٢٠/١/١ واستمر في الخدمة أو (المادة ٣١٤): للمؤمن عليه الذي يعمل أو نشاط جديد لاستكمال المدة الموجبة لاستحقاقه المعاش وفقاً للعمل أو النشاط أو التحقق التأمين الاجتماعي السابقة على العمل بالقانون ، الحق في الاستمرار في الخدمة أو لأحكام قوانين من المادة (١) العمل أو النشاط حتى استكمال المدة الموجبة لاستحقاق المعاش وفقاً لأحكام البند استكمل فيه المؤمن عليه المدة (٢١) من القانون . ويستحق المعاش اعتباراً من أول الشهر الذي أو عمل أو نشاط المؤمن عليه للعجز أو الوفاة الموجبة لاستحقاق المعاش . وفي حالة انتهاء خدمة المعاش يستحق المعاش من أول الشهر الذي انتهت فيه قبل استكمال المدة الموجبة لاستحقاق . لأحد الأسباب المشار إليها الخدمة أو العمل أو النشاط

لحالات الإخوة والأخوات السابقة على ٢٠٢٠/١/١ ولا يتم (المادة ٣١٥): يستمر صرف المعاش إلا عند توفر إحدى الحالات المنصوص عليها بالمادة (٢٦٢) من هذه إعادة بحث شروط الإعالة . التاريخ المشار إليه اللائحة بعد

من أحكام حظر الجمع بين المعاشات المنصوص عليها في البند (المادة ٣١٦): يسرى الاستثناء القانون على حالات الاستحقاق السابقة على ٢٠٢٠/١/١ التي حرم (١) من المادة (١٠٤) من المعاش الآخر أو جزء منه تطبيقاً لحدود الجمع السابقة ، وذلك وفقاً للقواعد فيها المستحق من الشأن يجوز للهيئة أعمال أحكام هذه المادة من تلقاء نفسها أو بتقديم طلب من صاحب -١ : الآتية التاريخ ، ولا ٢- وجود جزء من المعاش غير موزع في ٢٠٢٠/١/١ أو في تاريخ لاحق لهذا أحد المستحقين تطبق يعتبر في حكم ذلك جزء المعاش الموقوف صرفه . ٣- في حالة قطع معاش فإذا تبقى جزء غير موزع بعد ذلك أولاً قواعد الرد على المستحقين الموجودين في هذا التاريخ أكثر من مستحق تم حرمانهم جزئياً أو كلياً من تسرى بشأنه أحكام هذه المادة . ٤- في حالة وجود بهذه المادة تبعا لترتيب الأولويات المنصوص عليها في المادة المعاش تكون الأولوية في الانتفاع وإذا كان المستحقون المشار إليهم من فئة واحدة فيتم إضافة الجزء غير . (١٠٢) من القانون النصيب المستحق لهذه الفئة قبل تطبيق هذه المادة ويتم تقسيم الناتج بالتساوي الموزع إلى المعاش طبقاً بمراعاة ألا يقل نصيب المستحق وفقاً لما تقدم عما كان يستحقه . ٥- يستحق فرق يتوافر فيه جزء من المعاش لهذه المادة اعتباراً من ٢٠٢٠/١/١ أو من أول الشهر التالي الذي المستحقين للانتفاع بحكم هذه المادة غير موزع بحسب الأحوال . ٦- في حالة تقديم طلب من أحد . تحديد نصيب كل منهم وفقاً للأحكام المتقدمة يعتبر بمثابة طلب لجميع المخاطبين بها ويتم

مبالغ بالمخالفة لأحكام حظر الجمع بين المعاشات أو بين المعاش (المادة ٣١٧): في حالة صرف بها قبل ٢٠٢٠/١/١ ، يتجاوز عن استرداد ما تبقى من هذه المبالغ ، ويتحدد والدخل المعمول الذي يتم التجاوز عن تحصيله في هذه الحالات باتباع الآتي : ١- في حالة الجمع بين المبلغ المعاشات هي : (أ) يتم إعادة التوزيع بافتراض أن الحدود الجائز الجمع فيها بين

قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١

حساب الفرق بين المبالغ المنصوص عليها في البند (١) من المادة (١٠٤) من القانون . (ب) يتم المعمول بها قبل ٢٠٢٠/١/١ ، وبين الحدود التي تم صرفها بالمخالفة لحدود الجمع بين المعاشات إليها في البند (أ) . (ج) يتم تحصيل رصيد الدين في الجائز الجمع فيها بين المعاشات المشار المشار إليه في البند (ب) وما زاد عن ذلك يتم التجاوز عن ٢٠٢٠/١/١ وذلك في حدود الفرق الجمع بين المعاش والدخل : يتم التجاوز عن تحصيل المبالغ التي صرفت تحصيله . ٢- في حالة بالزيادة على الحدود الجائز الجمع فيها بين المعاش والدخل المنصوص عليها في قبل ٢٠٢٠/١/١ . هذه المادة البند (٢) من المادة (١٠٤) من القانون وفقاً للقواعد المشار إليها بالبند (١) من

المبالغ بالحساب المنشأ بالمادة (١٦٠) من قانون التأمين (المادة ٣١٨): تنقل جميع أرصدة بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وغيرها من المبالغ الخاصة المستحقة وفقاً لهذه الاجتماعى الصادر . ، إلى الحساب المنشأ بالمادة (١٥٠) من القانون المادة

قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١

الجدول المرافقة للائحة

جدول رقم (١) بتحديد الدخول الشهرية التي تؤدي على أساسها الاشتراكات الشهرية

لأصحاب الأعمال والعاملين المصريين بالخارج

الشريحة	دخل الاشتراك الشهري (جنيه)
١	١٠٠٠,٠٠
٢	١١٠٠,٠٠
٣	١٢٠٠,٠٠
٤	١٣٠٠,٠٠
٥	١٤٠٠,٠٠
٦	١٥٠٠,٠٠
٧	١٦٠٠,٠٠
٨	١٧٠٠,٠٠
٩	١٨٠٠,٠٠
١٠	١٩٠٠,٠٠

قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١

الشريحة	دخل الاشتراك الشهري (جنيه)
١١	٢٠٠٠,٠٠
١٢	٢١٠٠,٠٠
١٣	٢٣٠٠,٠٠
١٤	٢٦٠٠,٠٠
١٥	٣٠٠٠,٠٠
١٦	٣٥٠٠,٠٠
١٧	٤٠٠٠,٠٠
١٨	٤٥٠٠,٠٠
١٩	٥٠٠٠,٠٠
٢٠	٥٥٠٠,٠٠
٢١	٦٠٠٠,٠٠
٢٢	٦٥٠٠,٠٠

قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١

الشريحة	دخل الاشتراك الشهري (جنيه)
٢٣	٧٠٠٠,٠٠

ملاحظات :

- ١- تضاف شريحة جديدة في أول يناير من كل عام بقيمة الزيادة في الحد الأقصى لأجر الاشتراك ، ويجبر كسر المائة جنيه .
- ٢- تلغى تباعاً فئات دخل الاشتراك التي تقل عن الحد الأدنى لأجر الاشتراك التأميني وفقاً لأحكام القانون .

قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١

جدول رقم (٢)

الحد الأدنى لأجر ودخل الاشتراك

م	التاريخ	الحد الأدنى ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بالجنيه	الحد الأدنى ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ بالجنيه
١	١٩٧٥		
٢	١٩٧٦		١٢
٣	١٩٧٧	١٢	١٢
٤	١٩٧٨	١٥	١٢
٥	١٩٧٩	١٥	١٢
٦	١٩٨٠	١٥	١٢
٧	١٩٨١	٢٥	٢٥
٨	١٩٨٢	٢٥	٢٥
٩	١٩٨٣	٢٥	٣٠
١٠	١٩٨٤	٣٥	٤٠
١١	١٩٨٥	٣٥	٤٠
١٢	١٩٨٦	٣٥	٤٠

قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١

م	التاريخ	الحد الأدنى ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بالجنيه	الحد الأدنى ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ بالجنيه
١٣	١٩٨٧	٣٥	٤٠
١٤	١٩٨٨	٣٥	٤٠
١٥	١٩٨٩	٣٥	٤٠
١٦	١٩٩٠	٣٥	٤٠
١٧	١٩٩١	٣٥	٤٠
١٨	١٩٩٢	٤٢	٤٠
١٩	١٩٩٣	٤٧,٢٥	٤٠
٢٠	١٩٩٤	٥٢,٥	٥٠
٢١	١٩٩٥	٥٧,٧٥	٥٠
٢٢	١٩٩٦	٦٣	٥٠
٢٣	١٩٩٧	٧٠	٥٠
٢٤	١٩٩٨	٧٣,٥	٥٠
٢٥	١٩٩٩	٧٧	٥٠
٢٦	٢٠٠٠	٨٠,٥	٥٠

قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١

م	التاريخ	الحد الأدنى ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بالجنيه	الحد الأدنى ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ بالجنيه
٢٧	٢٠٠١	٨٤	١٠٠
٢٨	٢٠٠٢	٨٧,٥	١٠٠
٢٩	٢٠٠٣	٩١	١٠٠
٣٠	٢٠٠٤	٩٤,٥	١٠٠
٣١	٢٠٠٥	٩٨	١٠٠
٣٢	٢٠٠٦	١٠١,٥	١٢٥
٣٣	٢٠٠٧	١٠٥	١٢٥
٣٤	٢٠٠٨	١٠٨,٥	١٢٥
٣٥	٢٠٠٩	١١٢	١٢٥
٣٦	٢٠١٠	١١٩	١٢٥
٣٧	٢٠١١	١٢٢,٥	١٢٥
٣٨	٢٠١٢	١٢٧,٧٥	١٥٠
٣٩	٢٠١٣	١٣٨,٢٥	١٥٠
٤٠	٢٠١٤	١٤١,٧٥	١٥٠

قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١

م	التاريخ	الحد الأدنى ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بالجنيه	الحد الأدنى ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ بالجنيه
٤١	٢٠١٥	١٦٠	٢٠٠
٤٢	٢٠١٦	٤٠٠	٤٠٠
٤٣	٢٠١٧	٥٠٠	٥٠٠
٤٤	٢٠١٨	٦٢٥	٦٢٥
٤٥	٢٠١٩	٧٨١,٢٥	٧٨١,٢٥

قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١

جدول رقم (٣)

القيمة الرأسمالية لمعاش شهري قدره جنيه واحد مستحق
في حالات طلب صرف المعاش

السن في تاريخ استحقاق صرف المعاش	الوفاة	العجز	شيخوخة
٢٥	٥٥٥,٣	٥٦٢	
٢٦	٥٤٨,٥	٥٥٥,٣	
٢٧	٥٤١,٧	٥٤٨,٥	
٢٨	٥٣٤,٩	٥٤١,٧	
٢٩	٥٢٨	٥٣٤,٩	
٣٠	٥٢١,٢	٥٢٨	
٣١	٥١٤,٥	٥٢١,٢	
٣٢	٥٠٧,٧	٥١٤,٥	
٣٣	٥٠٠,٨	٥٠٧,٧	
٣٤	٤٩٣,٧	٥٠٠,٨	
٣٥	٤٨٦,٦	٤٩٣,٧	
٣٦	٤٧٩,٤	٤٨٦,٦	
٣٧	٤٧٢,١	٤٧٩,٤	
٣٨	٤٦٤,٧	٤٧٢,١	
٣٩	٤٥٧,٣	٤٦٤,٧	

قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١

السن في تاريخ استحقاق صرف المعاش	الوفاة	العجز	شيخوخة
٤٠	٤٤٩,٧	٤٥٧,٣	٤٧٩,٤
٤١	٤٤٢,١	٤٤٩,٧	٤٧٢,١
٤٢	٤٣٤,٤	٤٤٢,١	٤٦٤,٧
٤٣	٤٢٦,٦	٤٣٤,٤	٤٥٧,٣
٤٤	٤١٨,٨	٤٢٦,٦	٤٤٩,٧
٤٥	٤١٠,٩	٤١٨,٨	٤٤٢,١
٤٦	٤٠٢,٩	٤١٠,٩	٤٣٤,٤
٤٧	٣٩٤,٩	٤٠٢,٩	٤٢٦,٦
٤٨	٣٨٦,٨	٣٩٤,٩	٤١٨,٨
٤٩	٣٧٨,٧	٣٨٦,٨	٤١٠,٩
٥٠	٣٧٠,٦	٣٧٨,٧	٤٠٢,٩
٥١	٣٦٢,٤	٣٧٠,٦	٣٩٤,٩
٥٢	٣٥٤,٢	٣٦٢,٤	٣٨٦,٨
٥٣	٣٤٦	٣٥٤,٢	٣٧٨,٧
٥٤	٣٣٧,٧	٣٤٦	٣٧٠,٦
٥٥	٣٢٩,٥	٣٣٧,٧	٣٦٢,٤
٥٦	٣٢١,٢	٣٢٩,٥	٣٥٤,٢
٥٧	٣١٢,٩	٣٢١,٢	٣٤٦

قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١

السن في تاريخ استحقاق صرف المعاش	الوفاة	العجز	شيخوخة
٥٨	٣٠٤,٧	٣١٢,٩	٣٣٧,٧
٥٩	٢٩٦,٥	٣٠٤,٧	٣٢٩,٥
٦٠	٢٨٨,٣	٢٩٦,٥	٣٢١,٢
٦١	٢٨٠,١	٢٨٨,٣	٣١٢,٩
٦٢	٢٧١,٩	٢٨٠,١	٣٠٤,٧
٦٣	٢٦٣,٩	٢٧١,٩	٢٩٦,٥
٦٤	٢٥٥,٨	٢٦٣,٩	٢٨٨,٣
٦٥	٢٨٤,٣	٢٥٥,٨	٢٨٠,١

قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١

جدول رقم (٤)

مجموع الأقساط المفروض أدائها في حالة السداد
حتى بلوغ سن الشيخوخة مقابل ١٠٠ جنيه من المبلغ المستحق

٦٥	٦٤	٦٣	٦٢	٦١	٦٠	سن الشيخوخة السن
٢٥٠,٣٠	٢٤٢,٧٣	٢٣٥,٢٧	٢٢٧,٩٤	٢٢٠,٧٣	٢١٣,٦٤	حتى ٤٠
٢٤٣,٥٧	٢٣٦,٠٥	٢٢٨,٦٥	٢٢١,٣٧	٢١٤,٢٣	٢٠٧,٢١	٤١
٢٣٦,٩١	٢٢٩,٤٤	٢٢٢,١٠	٢١٤,٨٩	٢٠٧,٨٠	٢٠٠,٨٦	٤٢
٢٣٠,٣٢	٢٢٢,٩٠	٢١٥,٦٢	٢٠٨,٤٧	٢٠١,٤٦	١٩٤,٥٩	٤٣
٢٢٣,٨٠	٢١٦,٤٤	٢٠٩,٢١	٢٠٢,١٣	١٩٥,١٩	١٨٨,٤٠	٤٤
٢١٧,٣٥	٢١٠,٠٤	٢٠٢,٨٨	١٩٥,٨٦	١٨٩,٠٠	١٨٢,٢٨	٤٥
٢١٠,٩٥	٢٠٣,٧٠	١٩٦,٦١	١٨٩,٦٧	١٨٢,٨٨	١٧٦,٢٥	٤٦
٢٠٤,٦٢	١٩٧,٤٤	١٩٠,٤١	١٨٣,٥٤	١٧٦,٨٤	١٧٠,٢٩	٤٧
١٩٨,٣٦	١٩١,٢٤	١٨٤,٢٨	١٧٧,٤٩	١٧٠,٨٧	١٦٤,٤١	٤٨
١٩٢,١٥	١٨٥,١٠	١٧٨,٢٢	١٧١,٥١	١٦٤,٩٧	١٥٨,٦١	٤٩
١٨٦,٠٠	١٧٩,٠٢	١٧٢,٢٢	١٦٥,٥٩	١٥٩,١٥	١٥٢,٨٨	٥٠
١٧٩,٩١	١٧٣,٠٠	١٦٦,٢٨	١٥٩,٧٤	١٥٣,٣٩	١٤٧,٢٢	٥١
١٧٣,٨٧	١٦٧,٠٤	١٦٠,٤١	١٥٣,٩٦	١٤٧,٧١	١٤١,٦٤	٥٢
١٦٧,٨٨	١٦١,١٤	١٥٤,٥٩	١٤٨,٢٤	١٤٢,٠٩	١٣٦,١٣	٥٣

قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١

٦٥	٦٤	٦٣	٦٢	٦١	٦٠	سن الشيخوخة السن
١٦١,٩٥	١٥٥,٢٩	١٤٨,٨٤	١٤٢,٥٩	١٣٦,٥٤	١٣٠,٦٩	٥٤
١٥٦,٠٦	١٤٩,٤٩	١٤٣,١٤	١٣٧,٠٠	١٣١,٠٦	١٢٥,٣٢	٥٥
١٥٠,٢٢	١٤٣,٧٥	١٣٧,٥٠	١٣١,٤٦	١٢٥,٦٤	١٢٠,٠٢	٥٦
١٤٤,٤٢	١٣٨,٠٥	١٣١,٩١	١٢٥,٩٩	١٢٠,٢٩	١١٤,٧٩	٥٧
١٣٨,٦٦	١٣٢,٤٠	١٢٦,٣٨	١٢٠,٥٨	١١٥,٠٠	١٠٩,٦٣	٥٨
١٣٢,٩٥	١٢٦,٨٠	١٢٠,٨٩	١١٥,٢٢	١٠٩,٧٧	١٠٤,٥٤	٥٩
١٢٧,٢٧	١٢١,٢٥	١١٥,٤٧	١٠٩,٩٢	١٠٤,٦١		٦٠
١٢١,٦٣	١١٥,٧٤	١١٠,٠٩	١٠٤,٦٨			٦١
١١٦,٠٣	١١٠,٢٧	١٠٤,٧٦				٦٢
١١٠,٤٧	١٠٤,٨٥					٦٣
١٠٤,٩٥						٦٤

قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١

جدول رقم (٥)

نسب العجز الناتج عن الإجهاد أو الإرهاق من العمل

نسبة العجز %	الحالة المرضية
نزيف المخ أو انسداد شرايين المخ ينتج عنه :	
١٠٠	شلل نصفي غير قابل للشفاء
٨٠	خزل نصفي مع فقد النطق
٦٠	خزل نصفي مع صعوبة في النطق
٥٠-٢٥	خزل نصفي أيمن
٤٠-٢٠	خزل نصفي أيسر
٧٠	شلل بالطرف العلوي الأيمن
٥٠	شلل بالطرف العلوي الأيسر
٣٥	خزل بالطرف العلوي الأيمن
٢٥	خزل بالطرف العلوي الأيسر
٥٠ - ١٠	فقد النطق
انسداد الشرايين التاجية للقلب ينتج عنه :	

قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١

٢٠ - ٢٥	١- جلطة بالقلب مع تركيب دعامة مصحوبة بقصور بالقلب .
٢٥ - ٣٥	٢- جلطة بالقلب مع إجراء جراحة بتوصيل الشرايين مع قصور بالقلب والقلب متكافئ .
١٠٠	٣- عدم تكافؤ القلب لمدة عامين .

قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١

جدول رقم (٦) بيان المهن الرئيسية لعمال المقاولات والبناء والتشييد
وعمال الشحن والتفريغ وعمال المحاجر وعمال الملاحات

• نجار	• مبلط
• حداد	• عامل خرسانة
• براد	• عامل حفر آبار
• كهربائى	• عامل قطع ونحت
• سباك صحى	• عامل تركيبات واصلاح وصيانة
• لحام	• عامل زجاج
• نقاش	• عامل تشغيل ماكينات ومعدات
• بناء	• مبيض
• عامل وضع طبقات عازلة	• طباخ - سفرجى
• سائق معدات ميكانيكية	• عامل شحن وتفريغ
• عامل زراعة (جناينى)	
• غواص	
• عامل عادى	
• عامل تركيب موكيت	

ملاحظة :

- تحدد الهيئة بالاشتراك مع وزارة القوى العاملة المهن الجديدة والأعمال التى تندرج تحت المهن المشار إليها .

قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١

جدول رقم (٧)

بتحديد أجر اشتراك المؤمن عليه من عمال المقاولات

أجر الاشتراك الشهري	مستوى المهارة
الحد الأدنى لأجر الاشتراك التأميني	عامل محدود المهارة
الحد الأدنى لأجر الاشتراك التأميني مضافاً إليه ٥٪ من قيمته	عامل متوسط المهارة
الحد الأدنى لأجر الاشتراك التأميني مضافاً إليه ١٠٪ من قيمته	عامل ماهر

ملاحظات :

١- تحدد وزارة القوى العاملة مستوى المهارة المنصوص عليه في هذا الجدول .

٢- يعتبر مستوى مهارة العامل "محدود المهارة" إذا كانت مهنته لم يحدد لها مستوى مهارة .

٣- يتحدد أجر العامل العادي بأجر العامل محدود المهارة .

٤- يجبر كسر العشرة جنيهاً عند تحديد أجر الاشتراك الشهري .

قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١

جدول رقم (٨) بتحديد نسب الأجور

١- أعمال التشييد والبناء : أولا - الأعمال المتكاملة (توريد ومصنعية - تسليم مفتاح) :

م	نوع العملية	نسبة الأجور
١	المنشآت الضخمة مثل :	
	الفنادق والمستشفيات الضخمة وما في مستواها (بدون تجهيز)	٪١٠
	الفنادق والمستشفيات الضخمة وما في مستواها (مع التجهيز)	٪٨
٢	المنشآت المتوسطة مثل:	
	المباني الإدارية - المدارس - مباني المصانع - المخازن - الورش - المحطات بأنواعها - المستشفيات والفنادق المتوسطة (منشآت بدون تجهيز)	٪١٢
٣	المنشآت المتوسطة مع التجهيز	٪١٠
٤	المباني الخفيفة مثل:	
	الأسوار والقواطع والبوابات	٪٢٠
٥	حمامات السباحة	٪١٥
٦	إنشاء الملاعب	٪١٥
٧	إنشاء المقابر	٪١٥
٨	وحدات سكنية سابقة التجهيز	٪٨
٩	وحدات سكنية كاملة التشطيب	٪١٢
١٠	فيلات + شاليهات كاملة التشطيب + وحدات سكنية فاخرة	٪١٠
١١	أعمال التعلية	٪١٥

قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١

ثانيا - الأعمال غير المتكاملة المتعلقة بأحد بنود العملية (توريد ومصنعية) :

م	نوع العملية	نسبة الأجر
١	مباني سكنية نصف تشطيب	٪١٥
٢	حفر - ردم - تكسير:	
	أ- تشغيل عمال	٪٦٠
	ب- تشغيل معدات	٪١٢
٣	أساسات ميكانيكية:	
	أ- مع التوريد	٪٨
	ب- بدون توريد	٪١٨
٤	الجسات- الأعمال المساحية	٪١٠
٥	خرسانة مسلحة:	
	أ- مع توريد جميع المكونات	٪١٤
	ب- مع توريد جميع المكونات (خرسانة جاهزة)	٪١٠
	ج- بدون توريد الاسمنت	٪١٨
	د- بدون توريد الحديد	٪٢٥
	هـ- مصنعية مع توريد سلك الرباط والمسمار والرمل والزلط	٪٤٥
٦	خرسانة عادية:	
	أ- مع التوريد	٪١٠
	ب- مع توريد جميع المكونات (خرسانة جاهزة)	٪٧
	ج- مع توريد الرمل والزلط	٪٢٥

قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١

م	نوع العملية	نسبة الأجور
٧	مصنعية صب خرسانة بالخلطة الميكانيكية	٥٠٪
٨	أعمال البناء	١٧٪
٩	الطبقات العازلة	١٠٪
١٠	أعمال البياض	٣٥٪
١١	الكسوات والبلاط	٢٠٪
١٢	أعمال الرخام	١٥٪
١٣	الأعمال الصحية	٢٠٪
١٤	أعمال الكهرباء	٢٠٪
١٥	الدهانات:	
	أ- يدوي	٣٥٪
	ب- بالمعدات	٢٠٪
١٦	أعمال النجارة:	
	أ- مع التوريد	١٥٪
	ب- بدون توريد	٤٥٪
١٧	الأعمال المعدنية:	
	الكريتال - الهياكل المعدنية - الجمالون - الألومنيوم:	
	أ- مع التوريد	١٥٪
	ب- بدون توريد	٣٥٪
١٨	أعمال الترميمات:	٣٠٪
١٩	الإحلال والتجديد مع التجهيز	١٠٪

قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١

م	نوع العملية	نسبة الأجر
٢٠	الإحلال والتجديد بدون تجهيز	٪٢٠
٢١	الترميمات المشتملة على الحقن	٪٢٠
٢٢	أعمال الزجاج مع التوريد	٪٥
٢٣	حقن وعزل الكمرات بالمواد الإيبوكسية	٪١٥
٢٤	إنشاء المظلات والصهاريج	٪١٥
٢٥	الكرفانات مع التوريد	٪٨
٢٦	توريد وتركيب الستائر	٪١٥
٢٧	توريد وتركيب الأثاث	٪٥
٢٨	توريد وتركيب الموكيت والنجيلة الصناعية	٪٥

ثالثاً - أعمال المصنوعات والتركيبات :

م	نوع العملية	نسبة الأجر
١	أعمال المصنوعات بدون توريد أو توريد العمالة	٪٦٥
٢	جلاء بلاط أو رخام	٪٤٠
٣	تكسير وإزالة أنقاض مباني وخلافه	٪٢٠

قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١

٢- أعمال الشبكات العامة :

م	نوع العملية	نسبة الأجور
١	أعمال الشبكات العامة مثل :	
	مياه الشرب والصرف الصحي والري والكهرباء والتليفونات	
	أ- مع توريد مكونات الشبكة	٪١٥
	ب- مصنعية مع توريد الرمال	٪٣٠
٢	مد مواسير بطريقة الأنفاق والعدايات :	
	أ- مع التوريد	٪١٠
	ب- بدون توريد	٪٢٠
	ج- غرف الدخول والخروج	٪١٥
٣	شبكات الألياف الضوئية:	
	أ- مع التوريد	٪١٠
	ب- بدون توريد	٪٢٥
٤	أعمال البيارات:	
	أ- مع التوريد	٪١٥

قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١

م	نوع العملية	نسبة الأجور
	ب- تغويص فقط	%٢٥
٥	شبكات التغذية من أقرب نقطة:	
	أ- مع التوريد	%٢٠
	ب- بدون توريد	%٤٠
٦	تطهير الأحواض:	
	أ- يدوى	%٣٠
	ب- ميكانيكي	%١٥
٧	النزح الجوفى	%١٥
٨	التشغيل والصيانة	%٢٠
٩	إنشاء الخزانات والصهاريج	%١٥

قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١

٣- قطاع الري (أعمال متكاملة توريد ومصنعية) :

م	نوع العملية	نسبة الأجور
١	تغطية الترع والمصارف	٪١٥
٢	إزالة حشائش وورد النيل:	
	أ- يدوى	٪٤٠
	ب- بمعدات	٪١٠
٣	التكسيات بالأحجار	٪٢٥
٤	أعمال الستائر المعدنية	
	أ- توريد ودق	٪٥
	ب- دق فقط أو تقطيع	٪٢٠
٥	إنشاء الكباري الملاحية + كباري على المجاري المائية + الأعمال الصناعية (بدلات- سحارات - أقمام وهدارات)	٪١٥
٦	دق الآبار:	
	أ- مع توريد المواسير	٪١٠
	ب- بدون توريد المواسير	٪٢٥

قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١

م	نوع العملية	نسبة الأجور
٧	رباط الحوض العائم	%٣٠
٨	الستائر الحاجزة للمياه بالأسمنت والبنتونيت	%٥
٩	إنشاء السدود الركامية	%١٠
١٠	تطهير وتوسيع المسطحات المائية والمواني	%٨
١١	توريد واستزراع مع الصيانة	%٢٠
١٢	توريد واستزراع بدون صيانة	%١٥
١٣	صيانة مسطحات خضراء وأشجار	%٣٠
١٤	إنشاء مزارع سمكية	%٢٠
١٥	إنشاء مراسي	%١٥
١٦	مقاومة الحشرات والآفات	%١٥
١٧	إنشاء الصوبات	%١٥
١٨	تطوير الترع	%٢٠
١٩	تطوير المساقى	%١٥

قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١

٤- قطاع الطرق والكبارى :

م	نوع العملية	نسبة الأجور
١	الأعمال الترابية	
	أ- تشغيل عمال	%٦٠
	ب- تشغيل معدات	%١٠
٢	تكسير الأحجار	
	أ - تشغيل عمال	%٦٠
	ب- تشغيل كسارات	%٢٠
٣	إنشاء ورصف الطرق	
	أ- إنشاء طبقة أساس	%٨
	ب- طبقة الرصف الأسفلتية	%٨
٤	كباري على خوازيق	%١٢
٥	كباري على النيل	%٨
٦	توريد وتركيب العواكس الأرضية واللوحات الإرشادية	
	أ - مع التوريد	%١٥

قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١

م	نوع العملية	نسبة الأجور
	ب- بدون توريد	٪٣٠
٧	البردورات	٪٢٥
٨	الدهان بالبوية العاكسة بالمعدات	٪١٥
٩	إنشاء عداية أسفل السكة الحديد	٪١٠
١٠	توريد ورش طبقة تشريب	٪٥
١١	بلاطات خرسانية	٪١٥
١٢	غرف التفتيش	٪٢٥
١٣	إنشاء وتجميل الميادين	٪١٥
١٤	مصنعية إنشاء ورصف الطرق	
	أ- المعدات الثقيلة	٪٢٥
	ب- يدوى	٪٥٠
١٥	رفع وفك سكة حديد	٪٢٠

قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١

٥- أعمال الميكانيكا والكهرباء (أعمال متكاملة):

م	نوع العملية	نسبة الأجور
١	الأعمال الميكانيكية والكهربائية مثل :	
	محطات المياه والصرف الصحي - محطات توليد الكهرباء المحولات بأنواعها - آلات ومعدات المصانع - الطلمبات- المصاعد - التكييف - معدات المطابخ - السخانات	
	أ- مع التوريد	٥%
	ب- بدون توريد	٢٥%
٢	أعمال وتركيبات الأجهزة الدقيقة والمعدات الإلكترونية - الحاسبات الآلية نظم الاتصالات السلكية واللاسلكية الأجهزة الطبية أجهزة الإنذار - أجهزة قياس التحكم أجهزة محطات المحولات المعزولة بالغاز	
	أ- مع التوريد	٣%
	ب- بدون توريد	٢٥%
٣	توريد وتركيب وتجديد الكابلات البحرية ذات الجهد العالي	٢%
٤	توريد وتركيب أبراج تبريد	١٠%
٥	صيانة وإصلاح معدات ميكانيكية مع توريد قطع الغيار	١٥%

قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١

٦- قطاع البترول :

أولاً - أعمال متكاملة :

م	نوع العملية	نسبة الأجر
١	أعمال المساحة البحرية وجسات التربة البحرية	٥%
٢	أعمال المساحة السزمية والقياسات المتعلقة باستكشافات البترول	١%
٣	مد خطوط المواسير البرية:	
	أ - داخل المدن:	
	أ- مع التوريد	١٠%
	ب- بدون توريد	٢٠%
	ب - خارج المدن:	
	أ- مع التوريد	٥%
	ب- بدون توريد	١٠%
٤	مد خطوط المواسير البحرية:	
	أ- مع التوريد	٣%
	ب- بدون توريد	٥%
٥	شبكات الغاز الخارجية:	
	أ- مع التوريد	١٥%
	ب- بدون توريد	٣٥%

قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١

م	نوع العملية	نسبة الأجور
٦	شبكات الغاز الداخلية (المنزلية):	
	أ- مع التوريد	٢٠٪
	ب- بدون توريد	٤٠٪
٧	إنشاء المنصات البحرية ومكوناتها:	
	أ - التصنيع مع التوريد والتركيب	٣٪
	ب - تركيب فقط بالموقع	٨٪
٨	أعمال تأجير وتشغيل أجهزة ومعدات وأدوات حفر الآبار واستكمال الآبار وصيانتها	١٪
٩	أعمال التأجير والتشغيل المتكاملة الأخرى	٢٪
١٠	إنشاء الأرصفة البحرية	١٠٪

قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١

ثانياً - أعمال غير متكاملة :

م	نوع العملية	نسبة الأجور
١	عزل وتغليف المواسير البترولية :	
	أ- مع التوريد	٪١٠
	ب- بدون توريد	٪١٥
٢	المراشمة والدهانات للأسطح المعدنية :	
	أ- مع التوريد	٪٢٠
	ب- بدون توريد	٪٣٥
٣	أعمال تنظيف المستودعات وأوعية الضغط والأبراج	٪٢٠
٤	البحث عن الألغام وإزالتها	٪١
٥	تفجير صخور	٪١٠
٦	خدمات فنية لتشغيل أو صيانة المعدات بالموقع	٪١٠
٧	صيانة معدات بترولية خاصة مثل : الطلبومات الغاطسة في الآبار — الكابلات التي تعمل داخل الآبار - مواسير الحفر - أبراج الحفر ومستلزماتها	٪٢
٨	نظافة خطوط بالفرشة الذكية	٪١

قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١

م	نوع العملية	نسبة الأجر
٩	حماية بوغاز باستخدام الدوائر التليفزيونية	٥%
١٠	إصلاح وصيانة أرصفة بحرية	١٥%
١١	أعمال حفر داخل الماء لإنشاء أرصفه بحرية	٥%
١٢	إنشاء دولينات وشمعات الوحدات العائمة	١٥%
١٣	إحلال وتجديد وصيانة المنصات البحرية	١٠%
١٤	أعمال الغطس	٢%

٧- أعمال النقل :

أولا - توريد ونقل مواد البناء (غير المصنعة) :

م	نوع العملية	نسبة الأجر
١	الرمال والأترربة	٥%
٢	الزلط أو التربة الزلطية	٣%
٣	الأحجار بأنواعها	٣%

قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١

ثانيًا - النقل بالسيارات مع التحميل والتفريغ :

م	نوع العملية	نسبة الأجر
١	النقل والتحميل والتفريغ	
	أ- تشغيل عمال	١٠٪
	ب- تشغيل معدات	٥٪
	ج- النقل مع التوريد في الموقع	٢٪

ثالثًا - التحميل والتفريغ فقط :

م	نوع العملية	نسبة الأجر
١	تحميل - تفريغ - فرز - تستيف - تعبئة - شحالة	
	أ- تشغيل عمال	٦٥٪
	ب- تشغيل معدات	٢٠٪
٢	تفريغ حبوب باستخدام شفاطات	٥٪

قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١

٨- مقاولات مختلفة :

م	نوع العملية	نسبة الأجور
١	تجهيز الأقطان	%٥٠
٢	النظافة العادية بدون توريد المعدات والمهمات	%٦٥
٣	النظافة العادية مع توريد مهمات النظافة	%٤٥
٤	خدمات النظافة العادية مع توفير وسيلة النقل للمقالب العمومية	%٣٥
٥	أعمال التغذية (تقديم وجبات ساخنة)	%٢٠
٦	أعمال التغذية (تقديم وجبات جافة)	%١٠
٧	أعمال التغذية مع النظافة	%٣٠
٨	كبس قش بالمعدات	%٣٥

قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١

٩- أعمال المحاجر والملاحات :

م	نوع العملية	نسبة الأجور
١	المحاجر المستغلة عن طريق الإيجار :	
	أ- محاجر رمال الغبار — الرمال البيضاء — رمال المرشحات - الزلط - التربة الزلطية - الطفلة - الجبس	٣٥٪ من القيمة الإيجارية السنتوية للمحجر
	ب - محاجر الحجر الجيري والرملي والحجر الجيري الصلب - الدولوميت - الرخام - البازلت الألباستر - أحجار الزينة	٤٠٪ من القيمة الإيجارية السنتوية للمحجر
	ج- محاجر الرخام والجرانيت والألباستر	٤٥٪ من القيمة الإيجارية السنتوية للمحجر
	د - الملاحات	١٠٪ من القيمة الإيجارية السنتوية للملاح
٢	المحاجر المستغلة عن طريق تصاريح الإتاوة	١٠٪ من قيمة المواد المستخرجة سنوياً من المحجر وطبقاً لحساب الميزان

قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١

جدول رقم (٩)

حصة صاحب العمل

فى اشتراكات التأمين الاجتماعى وفقاً لأنواع السيارات التى يمتلكها

م	نوع السيارة	قيمة الاشتراك السنوى	حصة صاحب عمل	
			سائق	تبايع
١	السيارة النقل العادية (سائق درجة ثانية + تبايع)	٣٧٨٠	١٦٥	١٥٠
٢	السيارة النقل المقطورة (سائق درجة أولى + تبايع)	٣٨٧٠	١٧٢,٥	١٥٠
٣	الجرار الزراعي بالمقطورة (سائق درجة ثالثة + تبايع)	٣٦٩٠	١٥٧,٥٠	١٥٠
٤	السيارة النقل الخفيف والسيارة الثلاثية لا تزيد حمولتها على ٢ طن (سائق درجة ثالثة)	١٨٩٠	١٥٧,٥٠	
٥	السيارة الأتوبيس (سائق درجة أولى)	٢٠٧٠	١٧٢,٥٠	
٦	السيارة الأجرة (سائق درجة ثالثة)	١٨٩٠	١٥٧,٥٠	
٧	السيارة الملاكي (سائق درجة ثالثة أو خاصة)	١٨٩٠	١٥٧,٥٠	
٨	السيارة النقل القلاب بالمقطورة (سائق درجة أولى)	٢٠٧٠	١٧٢,٥٠	
٩	السيارة النقل القلاب العادية (سائق درجة ثانية)	١٩٨٠	١٦٥	
١٠	السيارة النقل العادية المخصصة لنقل المواد السائلة (فنتاس) (سائق درجة أولى)	٢٠٧٠	١٧٢,٥٠	
١١	السيارة النقل العادية المخصصة لنقل الموارد السائلة (سائق درجة أولى)	٢٠٧٠	١٧٢,٥٠	

قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١

م	نوع السيارة	قيمة الاشتراك السنوى	حصة صاحب عمل	
			سائق	تباع
١٢	السيارة تحت الطلب نقل موتى (سائق درجة ثالثة)	١٨٩٠	١٥٧,٥	
١٣	الدراجة النارية (التوك توك)	١٨٠٠	١٥٠	
١٤	خلاط خرسانه (سائق درجة أولى)	٢٠٧٠	١٧٢,٥	
١٥	موتوسيكل لنقل البضائع	١٨٠٠	١٥٠	
١٦	سيارة قاطرة تزيد حمولتها على ٢ طن (سائق درجة أولى)	٢٠٧٠	١٧٢,٥٠	
١٧	سيارة كابينة مزدوجة لنقل الأشخاص أو البضائع (سائق درجة ثالثة)	١٨٩٠	١٥٧,٥٠	
١٨	سيارة إسعاف (سائق درجة ثالثة)	١٨٩٠	١٥٧,٥٠	
١٩	سيارة مجهزة كمعمل (سائق درجة أولى)	٢٠٧٠	١٧٢,٥٠	
٢٠	أتوبيس خاص أقل من ١٧ راكب (سائق درجة ثانية)	١٩٨٠	١٦٥	
٢١	أتوبيس خاص أكبر من ١٧ راكب وحتى ٢٦ راكب (سائق درجة أولى)	٢٠٧٠	١٧٢,٥٠	
٢٢	أتوبيس رحلات - سياحي - مدارس (سائق درجة أولى)	٢٠٧٠	١٧٢,٥٠	
٢٣	سيارة جمرك - هيئة سياسة (سائق درجة أولى)	٢٠٧٠	١٧٢,٥٠	
٢٤	سيارة نقل مقفولة أكثر من ٢ طن (سائق درجة ثانية)	١٩٨٠	١٦٥	
٢٥	سيارة ثلاجة أكثر من ٢ طن (سائق درجة أولى)	٢٠٧٠	١٧٢,٥	
٢٦	سيارة فئطاس بمقطورة (سائق درجة أولى)	٢٠٧٠	١٧٢,٥	
٢٧	المقطورة (تباع)	١٨٠٠		١٥٠
٢٨	سيارة نقل أموال (سائق درجة ثانية)	١٩٨٠	١٦٥	
٢٩	سيارة ملاكي تعمل ضمن منظومة النقل باستخدام تكنولوجيا المعلومات	١٨٩٠	١٥٧,٥	
٣٠	ميكروباص يعمل ضمن منظومة النقل باستخدام تكنولوجيا المعلومات	١٩٨٠	١٦٥	

قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١

م	نوع السيارة	قيمة الاشتراك السنوى	حصة صاحب عمل	
			سائق	تباع
٣١	أتوبيس يعمل ضمن منظومة النقل باستخدام تكنولوجيا المعلومات أكثر من ١٧ راكب وحتى ٢٦ راكب (سائق درجة أولى)	٢٠٧٠	١٧٢,٥٠	
٣٢	موتوسيكل يعمل ضمن منظومة النقل باستخدام تكنولوجيا المعلومات	١٨٠٠	١٥٠	
٣٣	توك توك يعمل ضمن منظومة النقل باستخدام تكنولوجيا المعلومات	١٨٠٠	١٥٠	

ملاحظة :

تزداد هذه الحصص بنسبة الزيادة فى الحد الأدنى لأجر الاشتراك سنويًا .

قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١

جدول رقم (١٠)

بتحديد أجر الاشتراك لعمال النقل البرى

أجر الاشتراك الشهري	فئة العامل
الحد الأدنى لأجر الاشتراك التأميني	تباع
الحد الأدنى لأجر الاشتراك التأميني	سائق حاصل على رخصة قيادة دراجة نارية (توك توك)
الحد الأدنى لأجر الاشتراك التأميني مضافاً إليه ٥٪ من قيمته	سائق حاصل على رخصة خاصة
الحد الأدنى لأجر الاشتراك التأميني مضافاً إليه ٥٪ من قيمته	سائق حاصل على رخصة قيادة درجة ثالثة
الحد الأدنى لأجر الاشتراك التأميني مضافاً إليه ١٠٪ من قيمته	سائق حاصل على رخصة قيادة درجة ثانية
الحد الأدنى لأجر الاشتراك التأميني مضافاً إليه ١٥٪ من قيمته	سائق حاصل على رخصة قيادة درجة أولى

ملاحظة :

يجبر كسر العشرة جنيهاً عند تحديد أجر الاشتراك الشهري .

جدول رقم (١١)

قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١

القيمة الحالية لأقساط سنوية قدرها ١ جنيه سبق تقسيطها حتى سن الستين

السن	المدة المتبقية لبلوغ سن الستين	القيمة الحالية لقسط سنوي قدره ١ جنيه يدفع طوال المدة المتبقية لبلوغ سن الستين	السن	المدة المتبقية لبلوغ سن الستين	القيمة الحالية لقسط سنوي قدره ١ جنيه يدفع طوال المدة المتبقية لبلوغ سن الستين
سنة	قرش	جنيه	سنة	قرش	جنيه
٢٠	٤٠	١٢	٤٠	١٨	١٠
٢١	٣٩	١٢	٤١	٩٦	٩
٢٢	٣٨	١٢	٤٢	٧٢	٩
٢٣	٣٧	١٢	٤٣	٤٦	٩
٢٤	٣٦	١٢	٤٤	١٨	٩
٢٥	٣٥	١٢	٤٥	٨٧	٨
٢٦	٣٤	١٢	٤٦	٥٥	٨
٢٧	٣٣	١١	٤٧	١٩	٨
٢٨	٣٢	١١	٤٨	٨١	٧
٢٩	٣١	١١	٤٩	٤٠	٧
٣٠	٣٠	١١	٥٠	٩٦	٦
٣١	٢٩	١١	٥١	٤٨	٦
٣٢	٢٨	١١	٥٢	٩٦	٥
٣٣	٢٧	١١	٥٣	٤٠	٥
٣٤	٢٦	١١	٥٤	٨٠	٤
٣٥	٢٥	١١	٥٥	١٤	٤
٣٦	٢٤	١٠	٥٦	٤٤	٣
٣٧	٢٣	١٠	٥٧	٦٨	٢
٣٨	٢٢	١٠	٥٨	٨٥	١
٣٩	٢١	١٠	٥٩	٩٦	٠

قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١

رجوع للقانون

قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١

المادة	ملخص مواد القانون
المادة الأولى (من قانون الإصدار)	يبدأ العمل بنظام التأمينات الاجتماعية والمعاشات بموجب أحكام القانون المرافق.
المادة الثانية (من قانون الإصدار)	تتولى الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي صرف الحقوق المقررة بتشريعات التأمين الاجتماعي على حساب الخزنة العامة، وتحدد اللائحة التنفيذية القواعد والإجراءات.
المادة الثالثة (من قانون الإصدار)	لا يترتب على تطبيق أحكام القانون المرافق إخلال بأحكام القوانين المنظمة للشئون الوظيفية للكادرات الخاصة، وتحمل الخزنة العامة فروق التكلفة المترتبة على استمرار العمل بالمزايا المقررة.
المادة الرابعة (من قانون الإصدار)	يستمر العمل باللوائح والقرارات الصادرة نفاذاً لأحكام القوانين المتعلقة بالتأمين الاجتماعي، بما لا يتعارض مع القانون المرافق، إلى حين صدور اللائحة التنفيذية.
المادة الخامسة (من قانون الإصدار)	يصدر رئيس مجلس الوزراء اللائحة التنفيذية للقانون المرافق خلال ستة أشهر من تاريخ صدوره.
المادة السادسة (من قانون الإصدار)	يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون بالنسبة للمعاملين بأحكامه.
المادة السابعة (من قانون الإصدار)	ينشر القانون في الجريدة الرسمية، ويعمل به اعتباراً من ٢٠٢٠/١/١، باستثناء المواد (١١١ و ١١٢ و ١١٣ و ١١٤) التي يعمل بها من اليوم التالي لتاريخ نشره.
مادة ١ (تعريفات)	تُحدد تعريفات المصطلحات والعبارات المستخدمة في القانون، مثل المؤمن عليه، صاحب العمل، الهيئة، مجلس الإدارة، لجنة الخبراء، معدل التضخم، سعر الخصم الاكتواري، وأجر الاشتراك وعناصره.
مادة ٢ (نطاق السريان)	تُحدد الفئات التي تسري عليها أحكام هذا القانون، وتشمل العاملين لدى الغير (الجهاز الإداري، القطاع العام والخاص، عمال المنازل، أفراد أسرة صاحب العمل)، وأصحاب الأعمال ومن في حكمهم (التجار، أصحاب المهن الحرة، مالكي الأراضي والعقارات).
مادة ٣ (تأمينات النظام)	يشمل نظام التأمينات الاجتماعية التأمينات الآتية: تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة، وتأمين إصابات العمل، وتأمين المرض، وتأمين البطالة.
مادة ٤ (الزامية التأمين)	يكون التأمين إلزامياً، فيما عدا الفئات المنصوص عليها بالبند ثالثاً من المادة ٢، فيكون خضوعهم اختيارياً، ويجوز لرئيس مجلس الوزراء إلزامهم بالتأمين.
مادة ٥ (إنشاء الصندوق)	ينشأ صندوق للتأمينات المنصوص عليها في المادة ٣، ويخصص لكل نوع من أنواع التأمينات حساب خاص فيه.
مادة ٦ (موارد الحساب)	تتكون أموال كل حساب من الاشتراكات التي يؤديها أصحاب الأعمال والمؤمن عليهم، والمبالغ التي تؤديها الخزنة العامة، والمبالغ الإضافية، وحصيلة استثمار أموال الحساب، وحصيلة المقابل النقدي للخدمات.
مادة ٧ (الفحص الاكتواري)	يتم فحص المركز المالي للحسابات مرة واحدة على الأقل كل ثلاث سنوات بواسطة لجنة الخبراء، ويحدد التقرير مبادئ التمويل لكل نوع من أنواع التأمين.
مادة ٨ (إدارة الهيئة)	تتولى الهيئة إدارة الصناديق، وتكون لها الشخصية الاعتبارية والموازنة المستقلة والاستقلال الفني والمالي والإداري، وتتبع الوزير المختص بالتأمينات.
مادة ٩ (تشكيل مجلس الإدارة)	يُشكل مجلس إدارة الهيئة من رئيس متفرغ ونواب متفرغين وعدد من الأعضاء ممثلين لجهات مختلفة (وزارات، نقابات، خبراء).
مادة ١٠ (اختصاصات مجلس الإدارة)	مجلس إدارة الهيئة هو السلطة العليا المهمة على شئونها، وله سلطة وضع السياسات واعتماد القرارات واللوائح الداخلية، ومراجعة الاستراتيجيات والموازنة.
مادة ١١ (اختصاصات رئيس الهيئة)	يمثل الهيئة أمام القضاء وفي صلاتها بالغير، ويتولى تنفيذ قرارات مجلس الإدارة وإدارة الهيئة وعرض مشروع ميزانيتها وحساباتها الختامية.

قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١

المادة	ملخص مواد القانون
مادة ١٢ (لجنة الخبراء)	تُنشأ بالهيئة لجنة خبراء لا يزيد عدد أعضائها على تسعة، وتختص بتحديد الأسس والفروض والجداول التي يتم على أساسها إجراء التقييم الاكتواري لنظم التأمين الاجتماعي.
مادة ١٣ (القوائم المالية)	تلتزم الهيئة بتقديم قوائم مالية سنوية وربيع سنوية إلى رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء ومجلس النواب.
مادة ١٤ (صندوق استثمار الأموال)	يُنشأ صندوق لإدارة واستثمار أموال الصندوق المشار إليه بالمادة ٥.
مادة ١٥ (مجلس أمناء الاستثمار)	يُشكل مجلس أمناء إدارة صندوق الاستثمار، لا يزيد عدده على خمسة عشر عضواً من المتخصصين، ويصدر بتشكيله قرار من رئيس مجلس الوزراء.
مادة ١٦ (اختصاصات مجلس الأمناء)	يختص مجلس أمناء الاستثمار بوضع السياسة العامة للاستثمارية للصندوق، والإشراف عليه، مع مراعاة تحقيق السيولة اللازمة لصرف المستحقات واستثمار نسبة لا تقل عن ٧٥٪ في أدون وسندات الخزنة العامة.
مادة ١٧ (تأسيس الشركات)	يجوز للهيئة تأسيس شركات مساهمة بمفردها أو مع شركاء آخرين بما لا يتعارض وأغراض الهيئة.
مادة ١٨ (صندوق الاستثمارات العقارية)	تُنشئ الهيئة صندوقاً للاستثمارات العقارية وفقاً لأحكام قانون سوق رأس المال.
مادة ١٩ (اشتراكات تأمين الشيخوخة)	تحدد اشتراكات تأمين الشيخوخة والعجز والوفاء بنسبة (١٢٪ صاحب عمل + ٩٪ مؤمن عليه) للفئة أولاً، وبنسبة (٢١٪) من دخل الاشتراك الشهري للفئتين ثانياً وثالثاً.
مادة ٢٠ (حساب مدد سابقة)	يجوز للمؤمن عليه أن يطلب حساب مدد سابقة ضمن مدة اشتراكه في تأمين الشيخوخة والعجز والوفاء إذا توافرت شروط معينة، ويتحمل تكلفتها.
مادة ٢١ (حالات استحقاق المعاش)	يُستحق المعاش في حالات بلوغ سن الشيخوخة مع مدة اشتراك دنيا (١٢٠/١٨٠ شهراً)، أو انتهاء الخدمة للوفاء أو العجز الكامل أو الجزئي المستديم (في حالة عدم وجود عمل آخر)، أو العجز/الوفاء أثناء مزاوله العمل أو النشاط.
مادة ٢٢ (أجر أو دخل التسوية)	يُحدد أجر أو دخل التسوية عن مدة الاشتراك التي تبدأ من تاريخ العمل بالقانون على أساس المتوسط الشهري للأجور/الدخول، مع مراعاة زيادة المتوسط بنسبة متوسط نسب التضخم.
مادة ٢٣ (مدة الاشتراك)	تتضمن مدة الاشتراك المدد وفقاً لقوانين التأمين الاجتماعي السابقة، والمدة التي تبدأ من تاريخ الانتفاع بهذا القانون، والمدد التي ضمت بناءً على طلب المؤمن عليه.
مادة ٢٤ (تسوية المعاش)	يُسوى المعاش عن مدة الاشتراك بعد العمل بالقانون بواقع جزء من المعامل المناظر لسن المؤمن عليه عن كل سنة، بحد أقصى ٨٠٪ من أجر أو دخل التسوية.
مادة ٢٥ (تاريخ استحقاق المعاش)	يستحق المعاش اعتباراً من أول الشهر الذي نشأ فيه سبب الاستحقاق، ما لم تكن الحالة تتطلب تقديم طلب صرف.
مادة ٢٦ (تعويض الدفعة الواحدة)	يُستحق تعويض الدفعة الواحدة في حالة انتهاء خدمة المؤمن عليه دون توافر شروط استحقاق المعاش، ويحسب بنسبة ١٥٪ من الأجر السنوي عن كل سنة اشتراك، ويصرف في حالات محددة (مثل مغادرة الأجنبي، والهجرة، والسجن).
مادة ٢٧ (معاش المناصب العليا)	يُسوى معاش شاغلي المناصب العليا (نواب رئيس الجمهورية، الوزراء، المحافظون، إلخ) بواقع جزء من عشرة أجزاء من أجر التسوية عن كل سنة خدمة في المنصب، بحد أقصى ٨٠٪.

قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١

المادة	ملخص مواد القانون
مادة ٢٨ (دمج الخدمة العسكرية)	تُضم مدة الخدمة بالقوات المسلحة إلى مدة الاشتراك في تأمين الشيخوخة والعجز والوفاء بالنسبة للمنقولين للخدمة المدنية، وتسوى الحقوق وفقاً لأحكام هذا القانون مع مراعاة اكتساب/عدم اكتساب حق في المعاش العسكري.
مادة ٢٩ (التحاق صاحب خدمة عسكرية بعمل مدني)	تُطبق قواعد محددة على من انتهت خدمته العسكرية ثم التحق بعمل مدني، تتضمن رد المكافأة أو المدفوعات التي حصل عليها إذا رغب في حساب المدة ضمن اشتراكه المدني.
مادة ٣٠ (الجمع بين المعاشات)	إذا استحق المؤمن عليه معاشاً عسكرياً بسبب العمليات الحربية أو الخدمة العسكرية واستحق معاشاً مدنياً، فإنه يحق له الجمع بينهما دون حدود.
مادة ٣١ (التعويض الإضافي)	يستحق مبلغ التعويض الإضافي في حالات انتهاء الخدمة للعجز الكامل أو الجزئي أو الوفاة، ويُحسب كنسبة من الأجر السنوي تبعاً لسن المؤمن عليه، ويزاد بنسبة ٥٠٪ في الحالات الناتجة عن إصابة عمل.
مادة ٣٢ (نفقات الجنازة)	عند وفاة صاحب المعاش، تُصرف نفقات جنازة بواقع معاش ثلاثة أشهر، تُصرف للأرمل أو الأرملة أو أرشد الأبناء أو أي شخص يثبت قيامه بصرفها خلال ثلاثة أيام.
مادة ٣٣ (منحة الوفاة)	عند وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش، تُستحق منحة تعادل الأجر أو المعاش المستحق عن شهر الوفاة والشهرين التاليين بالإضافة إلى أجر أيام العمل.
مادة ٣٤ (إعانة الفقد)	في حالة فقد المؤمن عليه أو صاحب المعاش، يُصرف للمستحقين إعانة شهرية تعادل المعاش المفترض.
مادة ٣٥ (زيادة المعاشات)	تُزاد المعاشات المستحقة في ٣٠ يونيو من كل عام اعتباراً من أول يوليو بنسبة معدل التضخم، بحد أقصى ١٥٪، وتُعتبر الزيادة جزءاً من المعاش.
مادة ٣٦ (نظام المكافأة)	يخضع لنظام المكافأة المؤمن عليهم الوارد ذكرهم في البند أولاً من المادة ٢، ويُمول بحصة ١٪ من أجر الاشتراك يلتزم بها المؤمن عليه ومثلها يلتزم بها صاحب العمل.
مادة ٣٧ (صرف المكافأة)	يُصرف للمؤمن عليه الخاضع لنظام المكافأة الرصيد المتوافر في حسابه الشخصي عند تحقق واقعة استحقاق الحقوق التأمينية، ويُصرف الرصيد للمستحقين في حالة الوفاة.
مادة ٣٨ (المعاش الإضافي)	يجوز للمؤمن عليه الذي يزيد أجره على الحد الأقصى لأجر الاشتراك أن يطلب الحصول على معاش إضافي مقابل الاشتراك عن الجزء الزائد (بما لا يجاوز ١٠٠٪ من الحد الأقصى).
مادة ٣٩ (اشتراكات المعاش الإضافي)	تؤدي الاشتراكات الشهرية على أساس أجر أو دخل الاشتراك الزائد وفقاً لإجمالي نسبة اشتراكات تأمين الشيخوخة والعجز والوفاء.
مادة ٤٠ (حساب المعاش الإضافي)	يُستحق المعاش الإضافي في حالة استحقاق المؤمن عليه معاشاً، ويُحسب بقسمة رصيد الحساب الشخصي على دفعة الحياة، ويضاف إلى المعاش المستحق.
مادة ٤١ (توحيد سن الشيخوخة)	يصدر قرار بتوحيد سن الشيخوخة تدريجياً ليكون الخامسة والستين اعتباراً من أول يوليو ٢٠٤٠.
مادة ٤٢ (انتقال المؤمن عليه)	يفترض عدم انتهاء خدمة المؤمن عليه في حالة انتقاله بين الفئات أو البنود المنصوص عليها بالمادة ٢، وتسوى حقوقه عن مجموع مدد اشتراكه كوحدة واحدة.
مادة ٤٣ (عدم تنفيذ قرار اللجنة)	في حالة عدم تنفيذ صاحب العمل لقرار اللجنة المشار إليها في المادة ٢١ (بند ٢)، يكون ملزماً بأداء الأجر المستحق حتى تاريخ التحاق المؤمن عليه بعمل آخر.
مادة ٤٤ (عودة صاحب المعاش للعمل)	إذا عاد صاحب المعاش للعمل أو نشاط يخضعه للتأمين، تعتبر مدة اشتراكه الجديدة مدة قائمة بذاتها وتحدد حقوقه عنها وفقاً لأحكام هذا الباب.

قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١

المادة	ملخص مواد القانون
مادة ٤٥ (نطاق سريان تأمين إصابات العمل)	تسري أحكام هذا الباب على المؤمن عليهم الوارد ذكرهم في البند أولاً من المادة ٢، بالإضافة إلى فئات محددة (كالعمالة التي تقل أعمارهم عن ١٨ سنة، المتدرجين، الطلاب في مشروعات التشغيل الصيفي).
مادة ٤٦ (تمويل تأمين إصابات العمل)	يُمول تأمين إصابات العمل باشتراك شهري يؤديه صاحب العمل: ١٪ للعلاج والرعاية الطبية (لغير الخاضعين للتأمين الصحي الشامل)، و ٠,٥٪ للحقوق المالية، وقد يزيد حتى ١٪.
مادة ٤٧ (تعريف العلاج)	يُقصد بالعلاج والرعاية الطبية ما ورد في المادة ٣ من قانون نظام التأمين الصحي الشامل.
مادة ٤٨ (العلاج والرعاية الطبية)	تتولى الهيئة المعنية بالتأمين الصحي علاج المصاب ورعايته طبياً، ويجوز العلاج في درجة أعلى بتحمل فروق التكاليف.
مادة ٤٩ (تعويض الأجر)	تؤدي الجهة المختصة بصرف تعويض الأجر للمؤمن عليه خلال فترة تخلفه عن عمله بسبب الإصابة، يعادل كامل أجره المسدد عنه الاشتراك، ويستمر الصرف طوال مدة العجز أو حتى ثبوت العجز المستديم أو الوفاة.
مادة ٥٠ (نقل المصاب)	يلتزم صاحب العمل بنقل المصاب إلى مكان العلاج، وتتحمل الجهة المختصة بأداء مصاريف انتقاله.
مادة ٥١ (معاش العجز الكامل أو الوفاة)	إذا نشأ عن إصابة العمل عجز كامل أو وفاة، يُسوى المعاش بنسبة ٨٠٪ من الأجر، ويزاد هذا المعاش بنسبة ١٪ سنوياً حتى بلوغ المؤمن عليه سن الشيخوخة.
مادة ٥٢ (معاش العجز الجزئي المستديم ٣٥٪ فأكثر)	إذا نشأ عن الإصابة عجز جزئي مستديم تقدر نسبته بـ ٣٥٪ فأكثر، استحق المصاب معاشاً يساوي نسبة ذلك العجز من المعاش المنصوص عليه بالمادة ٥١.
مادة ٥٣ (تعويض العجز الجزئي المستديم أقل من ٣٥٪)	إذا نشأ عن الإصابة عجز جزئي مستديم لا تصل نسبته إلى ٣٥٪، استحق المصاب تعويضاً بنسبة العجز مضروباً في قيمة معاش العجز الكامل عن ٤ سنوات.
مادة ٥٤ (معاش فئات غير المتقاضين لأجر)	يكون معاش الوفاة أو العجز الكامل لمن لا يتقاضى أجراً بواقع الحد الأدنى للمعاش، وإذا نشأ عجز جزئي مستديم ٣٥٪ فأكثر يستحق معاشاً بنسبة ذلك العجز من المعاش المذكور.
مادة ٥٥ (تقدير نسبة العجز الجزئي)	تُقدر نسبة العجز الجزئي المستديم وفقاً للجدول المرافق للقانون، أو بنسبة ما أصاب العامل من عجز في قدرته على الكسب، مع توضيح التأثير الخاص على مهنته الأصلية.
مادة ٥٦ (تكرار إصابة العمل)	إذا كان المصاب قد سبق أن أصيب بإصابة عمل، تُراعى قواعد محددة في تعويضه عند حساب نسبة العجز الكلية.
مادة ٥٧ (حالات عدم استحقاق التعويض)	لا يُستحق تعويض الأجر وتعويض الإصابة في حالات تعمد المؤمن عليه إصابة نفسه أو سوء سلوك فاحش ومقصود (مثل التعاطي أو مخالفة تعليمات الوقاية)، ما لم ينشأ عن الإصابة وفاة.
مادة ٥٨ (إعادة الفحص الطبي)	يجوز للمصاب ولجهة العلاج وللهيئة طلب إعادة الفحص الطبي مرة كل ستة أشهر خلال السنة الأولى، ومرة كل سنة خلال الثلاث سنوات التالية، ولا يجوز إعادة التقدير بعد ٤ سنوات من تاريخ ثبوته.
مادة ٥٩ (تعديل نسبة العجز)	تُراعى قواعد محددة في حالة تعديل نسبة العجز عند إعادة الفحص الطبي، مثل تعديل معاش العجز أو إيقافه أو منح تعويض دفعة واحدة إذا نقصت النسبة عن ٣٥٪.
مادة ٦٠ (إيقاف صرف معاش العجز)	يُوقف صرف معاش العجز إذا لم يتقدم صاحبه لإعادة الفحص الطبي الذي تطلبه جهة العلاج أو الهيئة في الموعد المحدد.

قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١

المادة	ملخص مواد القانون
مادة ٦١ (إبلاغ الشرطة عن الحوادث)	يلتزم صاحب العمل في القطاع الخاص بإبلاغ الشرطة عن كل حادث يقع لأحد عماله يُعجزه عن العمل خلال ٤٨ ساعة.
مادة ٦٢ (تحقيق الجهة القائمة بأعمال التحقيق)	تقوم الجهة القائمة بأعمال التحقيق بتحقيق فوري في كل بلاغ، وتبين ظروف الحادث وما إذا كان نتيجة تعمد أو سوء سلوك فاحش.
مادة ٦٣ (الإسعافات والإخطار)	على صاحب العمل أن يقدم الإسعافات الأولية للمصاب، وعلى أصحاب الأعمال لفئات محددة إخطار الهيئة عن كل إصابة عمل فور وقوعها.
مادة ٦٤ (مسئولية الجهة المختصة)	تلتزم الجهة المختصة بجميع الحقوق المقررة وفقاً لهذا الباب حتى لو كانت الإصابة تقتضي مسؤولية شخص آخر غير صاحب العمل.
مادة ٦٥ (ظهور أعراض المرض المهني بعد انتهاء الخدمة)	تلتزم الجهة المختصة بالحقوق التي يكفلها هذا الباب لمدة سنة ميلادية من تاريخ انتهاء خدمة المؤمن عليه إذا ظهرت عليه أعراض مرض مهني خلالها.
مادة ٦٦ (عدم جواز التمسك بالحقوق بموجب قوانين أخرى)	لا يجوز للمصاب أو المستحقين عنه التمسك ضد الهيئة بالتعويضات المقررة عن الإصابة طبقاً لأي قانون آخر، إلا إذا كانت الإصابة قد نشأت عن خطأ من جانب صاحب العمل.
مادة ٦٧ (الإعارة أو الانتداب خارج البلاد)	لا ينتفع المؤمن عليه بأحكام العلاج والرعاية الطبية وتعويض الأجر طوال مدة إعارته أو انتدابه خارج البلاد.
مادة ٦٨ (تعديل جدول الأمراض المهنية)	لرئيس الهيئة بقرار يصدره تعديل الجدول رقم ١ المرافق للقانون بإضافة حالات جديدة إليه، ويسري هذا التعديل على الوقائع السابقة لصدوره.
مادة ٦٩ (الجمع بين الحقوق)	يجوز الجمع بين معاشات تأمين إصابات العمل والأجر أو الحقوق الأخرى المقررة بهذا القانون وفقاً لثلاث حالات محددة (منها الجمع بين معاش الإصابة وأجره دون حدود).
مادة ٧٠ (تمويل تأمين المرض)	يمول تأمين المرض باشتراكات شهرية من أصحاب الأعمال (٣٪ أو ٣,٢٥٪) ومن المؤمن عليهم (١٪ من الأجر، أو ٤٪ من دخل الاشتراك، أو ٢-١٪ من المعاش لأصحاب المعاشات والمستحقين).
مادة ٧١ (سريان تأمين المرض تدريجياً)	تسري أحكام هذا الباب تدريجياً على المؤمن عليهم الذين يصدر بتحديدهم قرار من رئيس مجلس إدارة الهيئة المعنية بالتأمين الصحي.
مادة ٧٢ (سريان تأمين المرض على أصحاب المعاشات)	تسري أحكام هذا الباب على فئات أصحاب المعاشات والمستحقين وفقاً للقواعد والأولويات التي يصدر بها قرار من رئيس مجلس إدارة الهيئة المعنية بالتأمين الصحي.
مادة ٧٣ (شروط الانتفاع بمزايا تأمين المرض)	يشترط للانتفاع بمزايا التأمين أن يكون المؤمن عليه مشتركاً فيه لمدة ثلاثة أشهر متصلة أو ستة أشهر متقطعة (آخر شهرين متصلين)، ويستثنى العاملون في الجهاز الإداري والقطاع العام.
مادة ٧٤ (وقف سريان تأمين المرض)	يوقف سريان أحكام هذا التأمين خلال مدة عمل المؤمن عليه لدى جهة لا تخضع لهذا التأمين، ومدة التجنيد الإلزامي والاستبقاء.
مادة ٧٥ (العلاج والرعاية الطبية)	تتولى الهيئة المعنية بالتأمين الصحي علاج المصاب أو المريض ورعايته طبياً إلى أن يشفى أو يثبت عجزه.
مادة ٧٦ (تعويض الأجر بسبب المرض)	تلتزم الجهة المختصة بصرف تعويض الأجر للمؤمن عليه إذا حال المرض بينه وبين أداء عمله، ويعادل ٧٥٪ من أجره اليومي المسدد عنه الاشتراكات لمدة ٩٠ يوماً، ثم ٨٥٪ بعدها، مع أحكام خاصة للأمراض المزمنة.

قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١

المادة	ملخص مواد القانون
مادة ٧٧ (تعويض الأجر في حالة الحمل والوضع)	تستحق المؤمن عليها تعويضاً عن الأجر يعادل ٧٥٪ من الأجر المشار إليه في المادة ٧٦ خلال مدة إجازة الحمل والوضع.
مادة ٧٨ (مصاريف الانتقال)	تتحمل الجهة المختصة بصرف تعويض الأجر مصاريف انتقال المريض بوسائل الانتقال العادية أو الخاصة إذا قرر الطبيب ذلك.
مادة ٧٩ (عدم الإخلال بالحقوق الأخرى)	لا تخل أحكام هذا التأمين بما قد يكون للمصاب أو المريض من حقوق مقررمة بمقتضى قوانين أو لوائح أخرى فيما يتعلق بتعويض الأجر ومستويات الخدمة، وذلك بالنسبة للقدر الزائد عن الحقوق المقررة في هذا التأمين.
مادة ٨٠ (جهات العلاج)	يكون علاج المصاب أو المريض ورعايته طبياً في جهات العلاج التي تحددها الهيئة المعنية بالتأمين الصحي، ولا يجوز إجراؤه في العيادات أو المستشفيات العامة إلا بمقتضى اتفاقيات خاصة.
مادة ٨١ (فحص العاملين المعرضين للأمراض المهنية)	تلتزم الهيئة المعنية بالتأمين الصحي بفحص العاملين المعرضين للإصابة بأحد الأمراض المهنية، مقابل تحصيلها مقابل خدمة مقداره ٥٠ جنيهاً يتحمله صاحب العمل.
مادة ٨٢ (إخطار بانتهاء العلاج)	تلتزم جهة العلاج بإخطار المصاب أو المريض بانتهاء العلاج وما تخلف لديه من عجز ونسبته، وللمريض أن يطلب إعادة النظر في التقرير وفقاً لأحكام التحكيم الطبي.
مادة ٨٣ (إثبات حالات العجز)	تثبت حالات العجز بشهادة من الهيئة المعنية بالتأمين الصحي، ويجوز تفويض المجالس الطبية في ذلك.
مادة ٨٤ (القرارات المنفذة)	يصدر رئيس مجلس إدارة الهيئة المعنية بالتأمين الصحي بالاتفاق مع رئيس الهيئة القرارات المنفذة لأحكام هذا الباب.
مادة ٨٥ (نطاق سريان تأمين البطالة)	تسري أحكام هذا الباب على المؤمن عليهم المنصوص عليهم في البنود ٢ و ٣ من الفقرة أولاً من المادة ٢، ويستثنى من ذلك العاملون في أعمال عرضية أو مؤقتة محددة.
مادة ٨٦ (تمويل تأمين البطالة)	يُمول تأمين البطالة بحصة يلتزم بها صاحب العمل بواقع ١٪ من أجور المؤمن عليهم لديه شهرياً، بالإضافة إلى ريع استثمار أموال هذا التأمين.
مادة ٨٧ (شروط استحقاق تعويض البطالة)	يشترط لاستحقاق تعويض البطالة ألا يكون المؤمن عليه قد استقال، وألا تكون خدمته قد انتهت لحكم نهائي في جناية أو جنحة ماسة بالشرف أو الأمانة أو الآداب العامة، وأن يكون مشتركاً في التأمين لمدة سنة على الأقل (منها ٦ أشهر متصلة سابقة على كل تعطل).
مادة ٨٨ (مدة صرف التعويض)	يُستحق تعويض البطالة ابتداءً من اليوم الثامن لتاريخ انتهاء الخدمة أو عقد العمل، ويستمر الصرف لمدة ١٢ أسبوعاً، وتمتد إلى ٢٨ أسبوعاً عند التعطل للمرة الأولى إذا تجاوزت مدة الاشتراك ٣٦ شهراً.
مادة ٨٩ (تقدير تعويض البطالة)	يُقدر تعويض البطالة وفقاً لنسب محددة من أجر الاشتراك الأخير تتراوح بين ٧٥٪ للأربعة أسابيع الأولى و ٤٥٪ للباقي.
مادة ٩٠ (تعويض البطالة بنسبة ٤٠٪)	يُستحق تعويض البطالة بنسبة ٤٠٪ من أجر الاشتراك الأخير إذا انتهت خدمة المؤمن عليه لأسباب محددة (مثل ارتكابه خطأ نشأ عنه خسارة جسيمة لصاحب العمل).
مادة ٩١ (حالات سقوط الحق في التعويض)	يسقط الحق في صرف تعويض البطالة إذا رفض المؤمن عليه الالتحاق بعمل يراه مكتب القوى العاملة مناسباً له، أو إذا ثبت اشتغاله لحسابه الخاص أو لحساب الغير بأجر يساوي التعويض.
مادة ٩٢ (حالات وقف صرف التعويض)	يوقف صرف تعويض البطالة إذا لم يتردد المؤمن عليه على مكتب القوى العاملة أو رفض التدريب الذي يقرره المكتب.

قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١

المادة	ملخص مواد القانون
مادة ٩٣ (النزاع على سبب انتهاء الخدمة)	إذا قام نزاع على سبب انتهاء الخدمة، يُصرف تعويض البطالة بنسبة ٤٠٪ من الأجر الأخير لمدة أربعة أسابيع يتم خلالها بحث النزاع من مكتب علاقات العمل المختص.
مادة ٩٤ (نطاق سريان الرعاية الاجتماعية)	تسري أحكام هذا الباب على أصحاب المعاشات الذين يصدر بتحديدهم قرار من رئيس الهيئة بعد موافقة مجلس الإدارة.
مادة ٩٥ (حساب الرعاية الاجتماعية)	يُنشأ في الصندوق المشار إليه بالمادة ٥ حساب للرعاية الاجتماعية لأصحاب المعاشات، وتتكون أمواله من موارد مختلفة (تخصيص من صندوق التأمين، الخزينة العامة، وعائد الاستثمار).
مادة ٩٦ (أنشطة الرعاية الاجتماعية)	يختص مجلس الإدارة باقتراح الأنشطة والخدمات المختلفة لأصحاب المعاشات، مثل المساعدة في توصيل المعاشات للمنازل، وتوفير الوسائل الترفيهية، والحصول على مزايا وخدمات بالاتفاق مع جهات أخرى.
مادة ٩٧ (تيسيرات خاصة)	يصدر قرار بمنح أصحاب المعاشات المنتفعين تيسيرات خاصة، وعلى الأخص تخفيض نسبي في تعريفة المواصلات بالسكك الحديدية والمواصلات العامة، وتخفيض في أسعار دخول النوادي والمتاحف وغيرها، وتخفيض نفقات الإقامة في دور العلاج والرحلات الحكومية.
مادة ٩٨ (المستحقون في المعاش)	إذا توفي المؤمن عليه أو صاحب المعاش كان للمستحقين عنه الحق في تقاضي معاش وفقاً للأنصبة المقررة بالجدول رقم ٧ المرافق لهذا القانون، ويقصد بهم الأرملة والأرملة والأبناء والبنات والوالدان والإخوة والأخوات.
مادة ٩٩ (شروط استحقاق الأرملة والأرملة)	يُشترط لاستحقاق الأرملة والأرملة أن يكون الزواج موثقاً أو ثابتاً بحكم قضائي بات، ولا يكون الأرملة متزوجاً بأخرى.
مادة ١٠٠ (شروط استحقاق الأبناء والبنات)	يُشترط لاستحقاق الابن ألا يكون قد بلغ سن الحادية والعشرين (باستثناء العاجز عن الكسب والطالب في مراحل تعليم محددة والحاصل على مؤهل نهائي)، ويُشترط لاستحقاق الابنة ألا تكون متزوجة.
مادة ١٠١ (شروط استحقاق الإخوة والأخوات)	يُشترط لاستحقاق الإخوة والأخوات، بالإضافة إلى شروط الأبناء والبنات، أن يثبت إعالة المؤمن عليه أو صاحب المعاش إياهم.
مادة ١٠٢ (تعدد المعاشات)	إذا توافرت في أحد المستحقين شروط الاستحقاق لأكثر من معاش، فلا يستحق إلا معاشاً واحداً، وتكون أولوية الاستحقاق وفقاً لترتيب محدد (النفس، الزوج/الزوجة، الوالدين، الأولاد، الإخوة/الأخوات).
مادة ١٠٣ (إيقاف صرف معاش المستحق)	يُوقف صرف معاش المستحق في حالتين: الالتحاق بأي عمل والحصول منه على دخل صاف يساوي قيمة المعاش أو يزيد عليه، أو مزاوله مهنة تجارية أو غير تجارية منظمة بقوانين أو لوائح لمدة محددة.
مادة ١٠٤ (استثناءات حظر الجمع)	استثناءً من أحكام حظر الجمع، يجوز للمستحق الجمع بين المعاشات أو بين الدخل من العمل أو المهنة والمعاش في حدود قيمة الحد الأدنى للمعاش المقرر بالمادة ٢٤، وتجمع الأرملة بين معاشها عن زوجها ومعاشها بصفتها منتفعة بأحكام هذا القانون.
مادة ١٠٥ (قطع معاش المستحق)	يُقطع معاش المستحق من أول الشهر التالي للشهر الذي تتحقق فيه إحدى الحالات الآتية: وفاة المستحق، زواج الأرملة/الأرملة/البنات/الأخت، أو بلوغ الابن/الأخ سن الحادية والعشرين (باستثناء حالات محددة).
مادة ١٠٦ (أيلولة المعاش)	في حالة إيقاف أو قطع معاش أحد المستحقين، يؤول المعاش إلى باقي المستحقين من فئة هذا المستحق، ثم يتم الرد على باقي المستحقين بالفئات الأخرى.
مادة ١٠٧ (إعادة توزيع المعاش)	يُعاد توزيع المعاش بين المستحقين من أول الشهر التالي لتحقيق إحدى الوقائع الآتية: طلاق أو ترميل البنات أو الأخت، أو عجز الابن أو الأخ عن الكسب.

قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١

المادة	ملخص مواد القانون
مادة ١٠٨ (المعاملين بقوانين المعاشات الخاصة)	تسري أحكام هذا الباب على المستحقين عن المعاملين بقوانين المعاشات الخاصة فيما لم يرد بشأنه نص خاص.
مادة ١٠٩ (حماية أموال الصندوق)	أموال صندوق التأمين الاجتماعي أموال خاصة، وتتمتع بجميع أوجه وأشكال الحماية المقررة للأموال العامة، وهي حق للمستفيدين منها.
مادة ١١٠ (التزام الصندوق والخزانة)	الحقوق التي تقرر طبقاً لأحكام هذا القانون هي وحدها التي يلتزم بها صندوق التأمين الاجتماعي، وإذا استحق المؤمن عليه زيادة عليها بتطبيق قوانين أو قرارات خاصة، تلتزم الخزانة العامة بتلك الزيادة.
مادة ١١١ (التزام الخزانة بالقسط السنوي)	تلتزم الخزانة العامة بسداد قسط سنوي للهيئة بواقع ١٦٠,٥ مليار جنيه، يزداد بنسبة ٥,٧٪ مركبة سنوياً، لمدة خمسين سنة، مقابل تحمل الصندوق التزامات الخزانة العامة في المعاشات السابقة وتغطية التزامات محددة أخرى.
مادة ١١٢ (إعادة النظر في القسط)	يُعاد النظر في مدى كفاية قيمة القسط المستحق على الخزانة العامة بعد ثلاثين عاماً من تاريخ العمل بهذا القانون، بناءً على دراسة مالية واكتوارية تعدها لجنة الخبراء.
مادة ١١٣ (كيفية سداد القسط)	تلتزم الخزانة العامة بسداد القسط السنوي المشار إليه في المادة ١١٢ بواقع جزء من اثني عشر جزءاً خلال السنة المستحق عنها القسط، مع التزام الخزانة العامة بسداد فائدة في حالة التأخير.
مادة ١١٤ (تقرير سداد المبالغ)	تلتزم الخزانة العامة عند عرض مشروع قانون الموازنة العامة على مجلس النواب بتقديم تقرير يفيد قيامها بأداء المبالغ المنصوص عليها بالمادة ١١١.
مادة ١١٥ (التزام صاحب العمل بالاشتراكات)	يلتزم صاحب العمل بأداء الاشتراكات المستحقة عن العاملين لديه، وتشمل حصته والحصة التي يلتزم باقتطاعها من أجر المؤمن عليه.
مادة ١١٦ (أجر اشتراك فئات معينة)	تحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون أجر اشتراك بعض فئات المؤمن عليهم وطريقة حسابه، وطريقة حساب الاشتراكات والملتزم بها.
مادة ١١٧ (تعديل دخل الاشتراك)	يجوز للمؤمن عليه من الفئات المشار إليها بالبندين ثانياً وثالثاً من المادة ٢ طلب تعديل دخل اشتراكه إلى فئة الدخل الأعلى أو الأقل.
مادة ١١٨ (تعديل دخل مدد سابقة)	يجوز للمؤمن عليه المشار إليه في المادة ١١٧ طلب تعديل دخل مدد اشتراكه الفعلية منذ بدء اشتراكه في النظام إلى دخل اشتراكه في تاريخ الطلب أو إلى أي دخل أعلى، بشرط أداء جميع المبالغ المستحقة واللياقة الصحية.
مادة ١١٩ (اشتراكات مدد الإعارة والإجازات الخاصة)	تستحق الاشتراكات عن مدد الإعارات الخارجية بدون أجر ومدد الإجازات الخاصة للعمل بالخارج، ويلتزم المؤمن عليه بحصته وحصة صاحب العمل وتؤدي بإحدى العملات الأجنبية.
مادة ١٢٠ (بيانات العاملين واشتراكاتهم)	يلتزم صاحب العمل في القطاع الخاص بأن يقدم للهيئة بيانات العاملين وأجورهم واشتراكاتهم، وفي حالة عدم تقديمها، تحسب الاشتراكات على أساس آخر بيان قدم أو طبقاً لتحريرات الهيئة، مع إمكانية الاعتراض على المطالبة.
مادة ١٢١ (مواعيد أداء المبالغ الإضافية)	يلتزم صاحب العمل والمؤمن عليه بأداء الاشتراكات والأقساط والمبالغ المخصوصة في مواعيد محددة (أول الشهر التالي لشهر الاستحقاق)، وفي حالة التأخير يُستحق مبلغ إضافي شهري.
مادة ١٢٢ (أداء الاشتراكات في القطاع الخاص)	يؤدي صاحب العمل في القطاع الخاص الاشتراكات كاملة إذا كان عقد العمل موقوفاً أو كانت أجور المؤمن عليهم لا تكفي لذلك، وتعتبر المبالغ المدفوعة قرضاً على المؤمن عليه.
مادة ١٢٣ (وسائل التحصيل والصرف)	للهيئة استخدام الوسائل اللازمة لتحصيل الاشتراكات ومستحققاتها المالية الأخرى وصرف المعاشات، بما في ذلك الأدوات المالية والوسائل الإلكترونية وشبكات السداد والتحصيل.

قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١

المادة	ملخص مواد القانون
مادة ١٢٤ (الإعفاء من الضرائب والرسوم)	تُعفى قيمة الاشتراكات المستحقة، والاستثمارات والمستندات والمحركات، وأموال الهيئة الثابتة والمنقولة وجميع عملياتها الاستثمارية من جميع الضرائب والرسوم (بما في ذلك الضريبة على القيمة المضافة والعقارات المبنية).
مادة ١٢٥ (إعفاء الحقوق والمبالغ)	تُعفى جميع الحقوق والمبالغ التي تؤدي وفقاً لأحكام هذا القانون من الخضوع للضرائب والرسوم بجميع أنواعها، ويسري هذا الإعفاء على متجمد هذه الحقوق.
مادة ١٢٦ (الإعفاء من الرسوم القضائية)	تُعفى من الرسوم القضائية الدعاوى التي ترفعها الهيئة أو المؤمن عليهم أو أصحاب المعاشات أو المستحقون، ويكون نظرها على وجه الاستعجال.
مادة ١٢٧ (تقدير الحقوق التأمينية)	تقدر الحقوق المقررة وفقاً لهذا القانون على أساس البيانات والمستندات الواردة في ملف التأمين الاجتماعي الخاص بالمؤمن عليه دون الرجوع إلى ملف الخدمة.
مادة ١٢٨ (شروط وأوضاع صرف الحقوق)	تحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون الشروط والأوضاع والمستندات اللازمة لتسوية وصرف الحقوق المقررة بهذا القانون.
مادة ١٢٩ (مواعيد تقديم طلب الصرف)	يجب تقديم طلب صرف المعاش أو التعويض في ميعاد أقصاه خمس سنوات من التاريخ الذي نشأ فيه سبب الاستحقاق، وإذا قدم متأخراً فقيم صرف المعاش عن الخمس سنوات السابقة فقط، ويسقط الحق في صرف باقي الحقوق.
مادة ١٣٠ (مواعيد صرف الحقوق)	على الهيئة أن تتخذ الوسائل التي تكفل تقدير الحقوق التأمينية وصرفها خلال أربعة أسابيع من تاريخ تقديم الطلب والمستندات، وفي حالة التأخر تلتزم الهيئة بدفع مبلغ إضافي.
مادة ١٣١ (تعديل الحقوق)	لا يجوز للهيئة تعديل الحقوق المقررة بهذا القانون بانقضاء ثلاث سنوات من تاريخ الإخطار بربط الحقوق بصفة نهائية، إلا في حالات محددة (مثل حكم قضائي، قانون لاحق، أخطاء مادية، غش).
مادة ١٣٢ (امتياز مستحقات الهيئة)	يكون للمبالغ المستحقة للهيئة امتياز على جميع أموال المدين من منقول وعقار، وتستوفى قبل المصروفات القضائية، ويجوز لها تقسيط المبالغ المستحقة.
مادة ١٣٣ (الحجز أو النزول عن المستحقات)	لا يجوز الحجز أو النزول عن مستحقات المؤمن عليه أو صاحب المعاش أو المستفيدين لدى الهيئة، باستثناء حالات محددة لسداد (النفقة، مبالغ متجمدة للهيئة، أقساط القروض، إلخ)، ويجب ألا يتجاوز الخصم ٢٥٪ من المعاش الشهري.
مادة ١٣٤ (طلب بيانات تأمينية)	يجوز للمؤمن عليه أو صاحب المعاش أو المستحقين طلب أي بيانات عن حالته التأمينية مقابل أداء مبلغ لا يتجاوز ١٠ جنيهات عن كل طلب.
مادة ١٣٥ (مقابل الانتفاع بالخدمات)	يحدد مجلس الإدارة مقابل الانتفاع بالخدمات التأمينية التي تقدمها الهيئة للغير.
مادة ١٣٦ (شهادة انتظام الاشتراك والتسجيل)	تلتزم الهيئة بإعطاء أصحاب الأعمال في القطاع الخاص شهادة تدل على انتظامهم في الاشتراك (مقابل مبلغ لا يتجاوز ١٠ جنيهات)، كما يلتزم المؤمن عليه من فئة رابعاً بالتسجيل لدى الهيئة.
مادة ١٣٧ (حصيلة الرسوم)	تؤول حصيلة الرسوم وحصيلة مقابل أداء الخدمات المقررة بموجب هذا القانون إلى الحساب المنصوص عليه في المادة ١٥٠.
مادة ١٣٨ (تضامن المنشأة في دفع المستحقات)	تضمن المنشأة بجميع عناصرها المادية والمعنوية مستحقات الهيئة، ويكون الخلف مسئولاً بالتضامن مع أصحاب الأعمال السابقين (في حدود قيمة ما آل إليه في حالة الانتقال).
مادة ١٣٩ (شروط صرف الحقوق لفئات معينة)	يشترط لصرف الحقوق التأمينية المستحقة للمؤمن عليهم المشار إليهم بالبند ثانياً وثالثاً ورابعاً من المادة ٢ أداء الالتزامات المقررة وفقاً لأحكام هذا القانون.

قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١

المادة	ملخص مواد القانون
مادة ١٤٠ (التحكيم الطبي)	للمؤمن عليه أن يتقدم بطلب إعادة النظر في قرار جهة العلاج (بخصوص نهاية العلاج أو العجز) خلال أسبوع/شهر، وللابن أو الأخ طلب إعادة النظر في قرار عدم ثبوت عجزه عن الكسب، ويقدم الطلب إلى لجنة التحكيم الطبي بالهيئة.
مادة ١٤١ (الوفاء بالالتزامات)	تلتزم الهيئة بالوفاء بالتزاماتها المقررة كاملة بالنسبة للمؤمن عليهم والمستحقين حتى ولو لم يقم صاحب العمل بالاشتراك عنهم.
مادة ١٤٢ (الإخطار بانتهاء الخدمة)	يلتزم صاحب العمل بموافاة الهيئة ببيان بأسماء العاملين الذين تنتهي خدمتهم بسبب بلوغ سن المعاش قبل موعد الانتهاء بثلاثة أشهر على الأقل، ويُفرض مبلغ إضافي على صاحب العمل في القطاع الخاص عن التأخير في الإخطار.
مادة ١٤٣ (حق دخول محال العمل)	يكون لمن تندبه الهيئة من العاملين بها الحق في دخول محال العمل في مواعيد العمل المعتادة لإجراء التحريات اللازمة والاطلاع على السجلات والدفاتر والمستندات المالية.
مادة ١٤٤ (التعامل مع المقاولين)	يلتزم كل من يعهد بتنفيذ أي أعمال إلى مقاول أن يخطر الهيئة باسمه وبياناته قبل بدء العمل، وعدم سداد مستحقاته قبل تقديم ما يفيد سداد الاشتراكات، ويكون مسند الأعمال متزامناً مع المقاول في الوفاء بالالتزامات.
مادة ١٤٥ (موافاة الهيئة بالبيانات)	على الجهات والمصالح الحكومية (مثل الضرائب والجوازات) والبنوك والنقابات والجمعيات موافاة الهيئة بجميع البيانات التي تطلبها في مجال تطبيق أحكام هذا القانون، كما يلتزم قطاع الأحوال المدنية بموافاة الهيئة بالبيانات اللازمة.
مادة ١٤٦ (الإخطار عن استخدام أصحاب المعاشات)	على وحدات الجهاز الإداري للدولة وأصحاب الأعمال الذين يستخدمون أحد أصحاب المعاشات أو المستحقين إخطار الهيئة باسم من يستخدمونه وتاريخ تحاقه بالعمل ومقدار أجره خلال شهر.
مادة ١٤٧ (تقديم حقوق الهيئة)	تتقدم حقوق الهيئة قبل أصحاب الأعمال والمؤمن عليهم وأصحاب المعاشات والمستفيدين بانقضاء خمس عشرة سنة من تاريخ الاستحقاق، في حالة تمسك المدين بذلك.
مادة ١٤٨ (لجان فحص المنازعات)	تُنشأ بالهيئة لجان لفحص المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام هذا القانون، ويجب على أصحاب الأعمال والمؤمن عليهم تقديم طلب إلى الهيئة لعرض النزاع على هذه اللجان قبل اللجوء إلى القضاء.
مادة ١٤٩ (طلب الرأي من مجلس الدولة)	تختص الهيئة بطلب الرأي من مجلس الدولة فيما يتعلق بتطبيق أحكام هذا القانون.
مادة ١٥٠ (صرف المعاشات والخدمات التكنولوجية)	تلتزم جميع البنوك التجارية وبنك ناصر الاجتماعي وبنك البريد وغيرها من الجهات بصرف المعاشات التي تحيلها الهيئة إليها، ويجوز للهيئة تقديم خدمات تكنولوجية لأصحاب المعاشات مقابل رسم.
مادة ١٥١ (كسر الجنية)	يُهمل كسر الجنية عند حساب الحقوق التأمينية، وفي إجمالي المبالغ التي يلتزم صاحب العمل بأدائها.
مادة ١٥٢ (المعهد القومي للتأمين الاجتماعي)	يُنشأ معهد يسمى "المعهد القومي للتأمين الاجتماعي" يتبع الهيئة، ويهدف إلى تنمية مهارات العاملين في مجال التأمين الاجتماعي.
مادة ١٥٣ (السنة المالية للمعهد وموارده)	تبدأ السنة المالية للمعهد مع بداية السنة المالية للهيئة، وتتكون موارده من اعتمادات مجلس الإدارة والمبالغ التي تؤديها الجهات مقابل تدريب العاملين وعائد استثمار أموال المعهد.
مادة ١٥٤ (نقل العاملين بوزارة التأمينات)	يُنقل العاملون بديوان عام وزارة التأمينات إلى ديوان عام رئاسة الهيئة بدرجاتهم وأوضاعهم الوظيفية، على أن تتم معاملتهم مالياً معاملة العاملين بالهيئة.

قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١

المادة	ملخص مواد القانون
مادة ١٥٥ (أيلولة أموال الصناديق السابقة)	تؤول أموال صندوق التأمين الاجتماعي المنصوص عليهما بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ إلى الصندوق المنشأ بموجب المادة ٥، وتنقل الحقوق والالتزامات إلى الصندوق.
مادة ١٥٦ (أجر أو دخل التسوية عن المدد السابقة)	يحدد أجر أو دخل التسوية عن مدة الاشتراك السابقة على تاريخ العمل بهذا القانون وفقاً لأحكام قانون التأمين الاجتماعي السابق، ويزاد بنسبة متوسط التضخم.
مادة ١٥٧ (حساب المكافأة عن المدة السابقة)	تُحسب المكافأة عن المدة السابقة على تاريخ العمل بهذا القانون بواقع أجر شهر عن كل سنة من سنوات مدة الاشتراك.
مادة ١٥٨ (وقف العمل بالقرارات والاتفاقات)	يُوقف العمل بالقرارات والاتفاقات التي أبرمت مع الجهات التي طلبت زيادة اشتراك العاملين بها في نظام المكافأة وفقاً للقانون السابق.
مادة ١٥٩ (مدة الاشتراك بالشامل)	تعتبر مدة الاشتراك وفقاً لقانون التأمين الاجتماعي الشامل (رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠) مدة اشتراك وفقاً لأحكام هذا القانون وعلى أساس الحد الأدنى لأجر أو دخل الاشتراك.
مادة ١٦٠ (طلب الانتفاع بالفئة رابعاً)	يكون للمؤمن عليه السابق خضوعه لأحكام قانوني التأمين الاجتماعي الشامل أو أصحاب الأعمال (١٠٨ لسنة ١٩٧٦) الحق في طلب الانتفاع بأحكام البند رابعاً من المادة ٢ خلال سنة من تاريخ العمل بهذا القانون.
مادة ١٦١ (حدود الجمع السابقة)	تسري حدود الجمع بين المعاشات أو بين المعاش والدخل المنصوص عليها في هذا القانون على حالات الاستحقاق السابقة على تاريخ العمل به، وذلك في حدود الجزء غير الموزع من المعاش.
مادة ١٦٢ (التجاوز عن استرداد مبالغ صرفت بالمخالفة)	يُتجاوز عن استرداد ما تبقى من المبالغ التي صرفت قبل العمل بهذا القانون بالمخالفة لأحكام حظر الجمع بين المعاشات أو بين المعاش والدخل وفقاً للقوانين السابقة.
مادة ١٦٣ (زيادة معاشات تأمين الشيخوخة)	تُزاد معاشات تأمين الشيخوخة والعجز والوفاء بقيمة تعادل الفرق بين ٤٥٠ جنيهاً و ٣٣٪ من إجمالي قيمة المعاش، ويجب ألا يقل المعاش بعد هذه الزيادة عن ٩٠٠ جنية.
مادة ١٦٤ (العقوبات - حكم عام)	يُعاقب على الجرائم المنصوص عليها في المواد التالية بالعقوبات المقررة لها، دون الإخلال بأي عقوبة أشد ينص عليها قانون العقوبات أو أي قانون آخر.
مادة ١٦٥ (عقوبة منع دخول محل العمل أو إعطاء بيانات غير صحيحة)	يُعاقب بغرامة لا تقل عن ثلاثين ألف جنيه ولا تجاوز مائة ألف جنيه كل من منع العاملين بالهيئة من دخول محل العمل أو لم يمكنهم من الاطلاع على السجلات أو أعطى بيانات غير صحيحة أو امتنع عن إعطاء البيانات.
مادة ١٦٦ (عقوبة الحصول على أموال بغير حق)	يُعاقب بغرامة لا تقل عن عشرين ألف جنيه ولا تجاوز خمسين ألف جنيه كل من حصل على أموال الهيئة بغير حق أو قدم بيانات غير صحيحة مع علمه بذلك، أو تعمد عدم الوفاء بالمبالغ المستحقة للهيئة.
مادة ١٦٧ (عقوبة عدم النقل أو عدم الإبلاغ)	يُعاقب الموظف المختص بالحبس مدة لا تجاوز سنة وغرامة لا تقل عن خمسين ألف جنيه ولا تجاوز مائة ألف جنيه (أو بإحدى هاتين العقوبتين) في حالة عدم نقل المصاب إلى مكان العلاج أو عدم إبلاغ الشرطة عن حادث. وتكون العقوبة أشد إذا ترتب على عدم النقل وفاة أو عجز جسيم.
مادة ١٦٨ (عقوبة عدم الاشتراك في الهيئة)	يُعاقب بغرامة لا تقل عن عشرين ألف جنيه ولا تجاوز مائة ألف جنيه الذي لم يقم بالاشتراك في الهيئة عن أي من عماله أو لم يقم بالاشتراك عنهم بالمدد أو الأجور الحقيقية.
مادة ١٦٩ (عقوبة إفشاء الأسرار)	يُعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر، وبغرامة لا تقل عن عشرين ألف جنيه ولا تجاوز مائة ألف جنيه، أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل من أفشى من موظفي الهيئة سراً من أسرار الصناعة أو المهنة أو العمل.

قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١

ملخص مواد القانون	المادة
يُعاد النظر في قيمة الغرامات الواردة في هذا الباب كل عشر سنوات من تاريخ العمل بأحكام هذا القانون.	مادة ١٧٠ (إعادة النظر في قيمة الغرامات)

قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١

ملخص مواد اللائحة

الماد
ة

1	التعريفات: تُحدد المادة معاني الكلمات والعبارات الرئيسية، ومن أهمها: القانون (قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات رقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩). المؤمن عليه (كل من تسري عليه أحكام القانون حتى استحقاق حقوقه التأمينية). صاحب العمل (كل شخص طبيعي أو اعتباري يستخدم عاملاً أو أكثر). الهيئة (الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي). لجنة الخبراء (تتكون من خبراء اكتواريين وماليين وتأمينيين). معدل التضخم (التغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلكين). سعر الخصم الاكتواري (معدل التضخم مضافاً إليه ١٪). أجر الاشتراك (المقابل النقدي الذي يحصل عليه المؤمن عليه، وتحدد عناصره مثل الأجر الوظيفي، الأساسي، المكمل، الحوافز، والعمولات، مع استثناء بعض البدلات كبذل الانتقال والسكن والأجور الإضافية). سن الشيخوخة (سن الستين لبعض الفئات وسن الخامسة والستين لفئات أخرى، مع مراعاة حكم المادة ٤١ من القانون). العجز الكلي المستديم (عجز يحول كلية وبصفة مستديمة بين المؤمن عليه ومزاولة مهنته الأصلية أو أي نشاط يتكسب منه). إصابة العمل (الإصابة بأحد الأمراض المهنية أو نتيجة حادث أثناء تادية العمل أو بسببه، بما في ذلك حوادث الذهاب والعودة، أو الإصابات الناتجة عن الإجهاد والإرهاق بشروط محددة).
2	نطاق سريان القانون: يسري القانون على أربع فئات هي: العاملين لدى الغير، أصحاب الأعمال ومن في حكمهم، العاملين المصريين في الخارج، والعمالة غير المنتظمة. ويُعطى المؤمن عليه بصفة واحدة فقط حسب ترتيب الأولويات المذكور في الفقرة السابقة.
3	فئة العاملين لدى الغير: تحدد المادة الفئات الخاضعة للقانون من العاملين لدى الغير، مثل العاملين المدنيين بالجهاز الإداري للدولة، والقطاع العام وقطاع الأعمال العام (بما في ذلك المنتدبين بمجالس الإدارة)، والعاملين المؤقتين والموسميين. كما تشمل العاملين بالقطاع الخاص (بشروط ألا يقل سن المؤمن عليه عن ١٨ سنة وأن تكون علاقة العمل منتظمة لمدة ٦ أشهر على الأقل، مع استثناء عمال المقاولات والشحن والصيد والنقل البري من شرط انتظام العلاقة). وتشمل كذلك الأجانب، والمشتغلين بخدمة المنازل بشروط (السن ومكان العمل ونوعه).
4	تعدد أصحاب العمل: في حالة التحاق المؤمن عليه بالعمل لدى أكثر من صاحب عمل في ذات الوقت، يُعتمد بمدة العمل لدى صاحب عمل واحد. تكون الأولوية لـ: أجر الاشتراك الأكبر، أو المدة الأسبق في الاشتراك إذا تساوت الأجور. إذا كان المؤمن عليه في إجازة خاصة لغير العمل والتحق بعمل آخر، يُعتمد بمدة الاشتراك لدى صاحب العمل الأخير.
5	فئة أصحاب الأعمال ومن في حكمهم: تسرد المادة ١٧ فئة، منها: مزاولو الأنشطة التجارية أو الصناعية أو الحرفية لحساب أنفسهم (بشروط تنظيم النشاط بقانون أو ترخيص)، الشركاء المتضامنون ورؤساء وأعضاء مجالس الإدارة المنتدبين والمديرين في شركات معينة، مالك شركات الشخص الواحد، المشتغلون بالمهنة الحرة، مالك وحائزو الأراضي الزراعية (فدان فأكثر)، مالك العقارات المؤجرة (بشروط أن يكون الدخل السنوي لا يقل عن الحد الأدنى لأجر الاشتراك). يُشترط لانتفاع هذه الفئات ألا يقل سن المؤمن عليه عن الحادية والعشرين.
6	فئة العاملين المصريين بالخارج: تشمل العاملين بعقود عمل شخصية أو لحساب أنفسهم، والمهاجرين المحفوظ لهم بالجنسية، والعاملين البحريين على سفن أجنبية، والعاملين في المنظمات الدولية والسفارات الأجنبية بمصر بعقود شخصية. يُشترط أن يتقدموا بطلب اشتراك وألا يقل سنهم عن الثامنة عشر.
7	فئة العمالة غير المنتظمة: تشمل فئات متعددة مثل: مالك العقارات المؤجرة التي يقل نصيبهم السنوي عن الحد الأدنى لأجر الاشتراك، عمال الترحيل، وصغار المشتغلين لحساب أنفسهم (مثل الباعة الجائلين، وبشروط محددة تتعلق بعدم استخدام عمال أو العمل في محل ثابت أو خاضع للترخيص). كما تشمل خدم المنازل (بشروط)، ومحفظي وقراء القرآن وخدام الكنيسة، وورثة أصحاب الأعمال في المنشآت الفردية (بشروط)، والعاملين المؤقتين في الزراعة (أقل من ٦ أشهر)، ومالك وحائزو الأراضي الزراعية (أقل من فدان). يُشترط لانتفاع هذه الفئات ألا يقل سن المؤمن عليه عن الثامنة عشر.
8	نظام التأمينات الاجتماعية: يشمل نظام التأمينات الاجتماعية أربعة أنواع من التأمينات: تأمين الشيخوخة والعجز والوفاء، تأمين إصابات العمل، تأمين المرض، وتأمين البطالة.
9	ملف التأمين الاجتماعي والجهاز الخاص به: تلتزم الهيئة بإنشاء ملف تأمين اجتماعي لكل مؤمن عليه. يجب على وحدات الجهاز الإداري للدولة والقطاع العام وقطاع الأعمال العام إنشاء جهاز للتأمين الاجتماعي لديها. يجوز الترخيص لمنشآت القطاع الخاص بإنشاء هذا الجهاز بشرط توفير ملف إلكتروني لكافة بيانات العاملين.

قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١

المادة	ملخص مواد اللائحة
10	اختصاصات الهيئة وجهاز التأمين الاجتماعي: تتولى الهيئة وجهاز التأمين تنفيذ أحكام القانون، ويشمل ذلك: إعداد كشوف والبيانات والنماذج، استيفاء استثمارات الاشتراك والأقساط، إعداد سجل لقيد طلبات حساب المدد المشتراة، واتخاذ إجراءات صرف تعويض الأجر ومصاريف الانتقال للمصابين والمرضى، وإنشاء واستيفاء ملفات التأمين الاجتماعي. كما تلتزم الهيئة بتوفير وسائل إلكترونية لاستقبال كافة المستندات والبيانات.
11	التزام صاحب العمل بتوفير النماذج: يلتزم صاحب العمل الذي لديه جهاز تأمين اجتماعي بتوفير الاستمارات والنماذج والسجلات المطلوبة لتنفيذ القانون، مع إتاحة الحصول على النماذج من الموقع الإلكتروني للهيئة.
12	مستندات ملف التأمين الاجتماعي: يلتزم صاحب العمل أو الهيئة بإنشاء ملف خاص لكل مؤمن عليه يتضمن المستندات التالية: أولاً: عند بدء الاشتراك (صور شهادة الميلاد، الرقم القومي، قرار التعيين/عقد العمل، طلب اشتراك (نموذج ١)، إقرار استلام العمل، صحيفة البيانات الأساسية، بيان مدد الاشتراك السابقة، تقرير اللياقة الطبية، واستمارة بيانات التغطية (نموذج ٥)، بالإضافة إلى مستندات إثبات بدء النشاط أو الصفة لفئات أصحاب الأعمال والعاملين بالخارج والعائلة غير المنتظمة). ثانياً: خلال مدة الاشتراك (بيان تدرج الأجر، طلب تعديل الدخل، استمارة حساب/اشتراك عن مدد، قرارات الإعارات والإجازات والدراسات، شهادة تقدير العجز الجزئي المستديم). ثالثاً: عند انتهاء الخدمة (قرار إنهاء الخدمة، إخطار انتهاء الاشتراك (نموذج ٦)، شهادة الوفاة/العجز، قرار اللجنة بعدم وجود عمل آخر، نموذج إضافة مدة اعتبارية، مستندات انتهاء النشاط وزوال الصفة). يجب حفظ أصول المستندات إلكترونياً.
13	التحول الرقمي: تلتزم الهيئة بوضع خطة زمنية للتحويل الرقمي لإلزام أصحاب الأعمال بتقديم البيانات إلكترونياً ومذيلة بالتوقيع الإلكتروني، ويصدر بها قرار من رئيس الهيئة بعد موافقة مجلس الإدارة.
14	الاحتفاظ بالملف: يلتزم صاحب العمل الذي لديه جهاز تأمين اجتماعي بالاحتفاظ بملف المؤمن عليه وموافاة الهيئة به خلال ١٥ يوماً عند طلب الهيئة له أو عند تصفية المنشأة أو إدماجها.
15	إخطار المؤمن عليه بالمدد السابقة: المؤمن عليه الذي يلتحق بعمل ولديه مدة اشتراك سابقة أو معاش آخر (غير النقابات) يجب أن يقدم بياناً بذلك للهيئة (نموذج ٤).
16	تعدد الفروع: تُعتبر فروع صاحب العمل الواقعة في نطاق قسم/مركز شرطة أو وحدة إدارية مختلفة كصاحب عمل مستقل. يجوز لصاحب العمل طلب اعتبار جميع فروع وحدة واحدة أو أكثر بشرط: أن تكون لديه فروع متعددة، أن تتسم طبيعة عمل العاملين بالتنقل وارتباطها بالمركز الرئيسي، وأن يكون منتظماً في سداد الاشتراكات.
17	طلب اشتراك صاحب العمل: يلتزم صاحب العمل بالتقدم بطلب الاشتراك للهيئة خلال أسبوعين من تاريخ بدء النشاط (نموذج ٢)، مرفقاً به نموذج توقيع المسؤولين (نموذج ١١)، ومستندات بدء النشاط (مثل السجل التجاري/عقد الشركة)، وإخطار اشتراك عامل بالهيئة (نموذج ١).
18	تعديلات بيانات القطاع الخاص: يلتزم صاحب العمل بالقطاع الخاص بموافاة الهيئة ببيان تعديلات العاملين وأجورهم في يناير من كل عام (نموذج ٢). كما يلتزم بموافاة الهيئة ببيانات الأجور والاشتراكات المقطعة شهرياً على ملف إلكتروني.
19	بيانات العاملين الجدد (القطاع الخاص): يلتزم صاحب العمل بتقديم بيانات العاملين وأجورهم واشتراكاتهم (مع وثائق الميلاد وعقد العمل) خلال أسبوعين من تاريخ: التحاق أي عامل، التحاق مندرجين/تلاميذ صناعيين/طلاب في التشغيل الصيفي/مكلفين بالخدمة العامة، أو التحاق العاملين أقل من ١٨ سنة.
20	الإخطار بانتهاء الاشتراك (القطاع الخاص): يلتزم صاحب العمل بإبلاغ الهيئة بنموذج انتهاء الاشتراك (نموذج ٦) خلال أسبوع من تاريخ: انتهاء خدمة المؤمن عليه، انتهاء التلمذة/التدرج، أو انتهاء العمل الصيفي للطلبة. في حالة الإخلال بالإخطار عن انتهاء الخدمة، يلزم بأداء مبلغ إضافي يقدر بـ ٢٠٪ من قيمة اشتراك الشهر الأخير عن كل شهر تأخير، مع وجود حالات مستثناة من المبلغ الإضافي.
21	الإخطار بالتغييرات: يلتزم صاحب العمل بإخطار الهيئة (نموذج ١٢) خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ وقوع أي تغيير، مثل: إنشاء فرع جديد، تغيير الشكل القانوني أو نوع النشاط، تغيير العنوانين، أو التغيير في نماذج التوقيعات والأختام المفقودة أو المستبدلة. ويتحمل صاحب العمل الآثار المالية لعدم الإخطار أو التأخير فيه.

قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١

ملخص مواد اللائحة

المادة	ملخص مواد اللائحة
22	إدماج المنشآت: في حالة إدماج منشأة في أخرى، يتعين على المنشأة الدامجة موافاة الهيئة بالمستندات (نموذج ١٣) في موعد لا يتجاوز أسبوعين من تاريخ قرار الإدماج.
23	إجراءات الإدماج: تحدد الإجراءات في حالة وقوع المنشأتين في دائرة اختصاص مكتب واحد، وتشمل: موافاة المنشأة الدامجة للجنة بقرار الإدماج وبيان العاملين (اسم ورقم تأميني وأجر شهري)، وتسوية حساب الاشتراكات. وتلتزم المنشأة الدامجة بتقديم طلب الاشتراك (نموذج ٢). يتم غلق ملف صاحب العمل السابق، إذا كانت المنشأتان في دائرة اختصاص مكتبين مختلفين، يكتفى بتعديل الاسم القانوني مع بقاء رقم كل منهما.
24	طلب اشتراك الفئات الأخرى (م ٥، ٦، ٧): يتقدم المؤمن عليه من فئات أصحاب الأعمال والعاملين المصريين بالخارج والعمالة غير المنتظمة بطلب اشتراك للهيئة (نموذج ١) مرفقاً بالمستندات المطلوبة (م ١٢). تقوم الهيئة بتحديد الرقم التأميني وإخطاره خلال ١٥ يوماً.
25	الإخطار بانتهاء النشاط (م ٥، ٦، ٧): يلتزم المؤمن عليه من هذه الفئات بموافاة الهيئة بنموذج انتهاء النشاط أو العمل أو زوال الصفة (نموذج ٦) خلال أسبوع من تاريخ تحقق الواقعة، مرفقاً بالمستندات.
26	مدة الاشتراك وفقاً للقانون الشامل السابق: تُعتبر مدة الاشتراك وفقاً لقانون التأمين الاجتماعي الشامل (قانون ١١٢ لسنة ١٩٨٠) مدة اشتراك، إذا أدبت الاشتراكات عنها قبل ٢٠٢٠/١/١. يُحدد أجر حساب المدة على أساس الحد الأدنى لدخل أو أجر الاشتراك.
27	حسابات صندوق التأمين الاجتماعي: يُخصص في الصندوق سبعة حسابات: تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة، تأمين إصابات العمل، تأمين المرض، تأمين البطالة، حساب المكافأة (شخصي)، حساب المعاش الإضافي (شخصي)، وحساب الرعاية الاجتماعية لأصحاب المعاشات.
28	تحديد رصيد أول المدة: تتولى لجنة الخبراء تحديد رصيد أول المدة للحسابات في ٢٠٢٠/١/١، ويصدر به قرار من رئيس الهيئة بعد موافقة مجلس الإدارة. تحدد تفاصيل رصيد أول المدة لكل حساب (الشيخوخة، الإصابات، المرض، البطالة).
29	موارد الحسابات: تتكون أموال كل حساب من رصيد أول المدة مضافاً إليه: الاشتراكات والأقساط، المبالغ الإضافية للتأخير، مخصصات الخزانة العامة (للشيخوخة والإصابات)، حصة الاستثمار، والموارد المخصصة بقرار من مجلس الإدارة (المقابل النقدي، الغرامات، التبرعات، وغيرها). يتم إنشاء حساب شخصي للمؤمن عليه في نظامي المكافأة والمعاش الإضافي.
30	نفقات الحسابات: تحدد نفقات كل حساب من الحسابات السبعة، وتشمل: المعاش وزياداته، التعويضات، المكافآت، الإعانات، ونفقات الجنازة، ونصيب الحساب من المصروفات الإدارية. ويُعتبر كل حساب مستقلاً في إيراداته ومصروفاته.
31	توزيع المصروفات الإدارية: تتولى لجنة الخبراء تحديد قواعد توزيع المصروفات الإدارية السنوية على الحسابات، ويصدر بها قرار من رئيس الهيئة بعد موافقة مجلس الإدارة.
32	اختصاصات لجنة الخبراء: تحديد الأسس والجدول لإجراء التقييم الاكتواري. إجراء التقييم الاكتواري (التقييم كفاية معدلات الاشتراكات). التوصية بمعدلات الاشتراك المناسبة في حالة عدم كفايتها. تحديد دفعة الحياة للمعاش الإضافي. تقديم الخبرات والاستشارات لمجلس الإدارة وإعداد الدراسات. إبداء الرأي في مشروعات القوانين والقرارات. إعداد تقرير لزيادة المعاشات السنوية.
33	البيانات اللازمة للجنة الخبراء: تلتزم الهيئة بتوفير البيانات المالية (المركز المالي لكل حساب، إحصائيات المؤمن عليهم، الأجور، مدد الاشتراك). كما تلتزم بالتنسيق مع جهات الدولة لتوفير البيانات الديموغرافية (الخصوبة، الوفيات، العجز) والاقتصادية (التضخم، سوق العمل).
34	الأمانة الفنية للجنة الخبراء: تُشكل الأمانة الفنية برئاسة رئيس الإدارة الاكتوارية، وتتولى الاحتفاظ بنسخ السجلات والتقارير والدراسات (بما في ذلك إنشاء نظام إلكتروني للوثائق). يحدد مجلس الإدارة التقارير التي تُنشر إلكترونياً.
35	مواعيد التقييم الاكتواري: يتم إجراء التقييم المالي والاكتواري: (١) خلال السنة الأولى من بدء العمل بالنظام. (٢) مرة على الأقل كل ثلاث سنوات للصندوق. يجب مراعاة المعايير الدولية. إذا أسفر التقرير عن عجز في التدفقات النقدية، تلتزم الخزانة العامة بتدبير المبالغ اللازمة، على أن تسددها الهيئة لاحقاً.

قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١

المادة	ملخص مواد اللائحة
36	محتويات تقرير لجنة الخبراء: يجب أن يتضمن التقرير: توصيفاً لكل حساب، المنهجية والبيانات والافتراضات (الديموغرافية والاقتصادية)، النتائج والاستنتاجات (القيم الديموغرافية المتوقعة، التوقعات المالية للتدفقات النقدية والميزانية العمومية، العجز أو الاحتياطيات الاكتوارية، متوسط القسط العام)، وتحليل النتائج (المقارنة مع التقرير السابق، تحليل الحساسية، استنتاجات حول الاستدامة المالية). يُرفق بالتقرير شهادة رئيس الهيئة بصحة البيانات وشهادة الخبراء الاكتواريين.
37	عرض التقرير: يتولى رئيس الهيئة عرض تقرير لجنة الخبراء على مجلس الإدارة خلال شهر لاعتماده. ويتولى الوزير المختص بالتأمينات الاجتماعية عرضه على مجلس الوزراء ورئيس الجمهورية ومجلس النواب.
38	القوائم المالية للهيئة: تلتزم الهيئة بتطبيق النظام المحاسبي الموحد ومعايير المحاسبة المصرية، وتشمل القوائم المالية: قائمة المركز المالي، الدخل، التغيرات في حقوق الملكية، التدفقات النقدية، والإيضاحات المتممة. تبدأ السنة المالية في الأول من يوليو.
39	تقديم ونشر القوائم المالية: تقدم القوائم المالية (سوية وربعية سنوية) إلى رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء ومجلس النواب خلال شهرين (لربعية سنوية) وثلاثة أشهر (للسوية) من انتهاء المدة، وتنتشر على الموقع الإلكتروني للهيئة.
40	مراجع الحسابات الخارجي: يُعين رئيس الهيئة مراجع حسابات خارجي مسجل (بموافقة مجلس الإدارة)، وتكون مدة التعاقد سنة مالية قابلة للتجديد. لا يجوز أن يكون هو نفسه مراجع حسابات صندوق الاستثمار. وتحدد المادة واجبات ومسؤوليات المراجع (التأكد من صحة الحسابات، اكتشاف الأخطاء، تدقيق البيانات المالية، دراسة نظام الرقابة الداخلية).
41	اختصاص صندوق الاستثمار: يختص صندوق استثمار أموال التأمينات الاجتماعية بإدارة وتخطيط وإدارة مخاطر وتنفيذ عمليات الاستثمار في مختلف الأوعية (ودائع، سندات، أسهم، عقارات، وغيرها)، وفقاً لللائحة الاستثمار.
42	مجلس أمناء صندوق الاستثمار (التشكيل والشروط): يُشكل مجلس أمناء لصندوق استثمار أموال التأمينات الاجتماعية لا يزيد عدد أعضائه على خمسة عشر عضواً من غير العاملين بالهيئة، ويجب أن يكونوا من ذوي الخبرة في مجالات الاستثمار والاقتصاد والتمويل وإدارة الأصول والقانون والقطاع المصرفي. يشمل التشكيل اثنين من أعضاء مجلس إدارة الهيئة ممن تتوفر فيهم الخبرة. يُشترط أن يكون الرئيس والأعضاء مصريي الجنسية، ولديهم خبرة عملية لا تقل عن خمسة عشر عاماً، وألا يكون قد صدرت ضدهم أحكام مخلة بالشرف أو الأمانة. يصدر قرار التشكيل من رئيس مجلس الوزراء بعد موافقة مجلس الإدارة، وتكون مدة العضوية ثلاث سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة.
43	التزامات رئيس وأعضاء مجلس الأمناء: تشمل الالتزامات: حماية مصالح الصندوق وتنمية أمواله مع إدارة موضوعية للمخاطر، وعدم إفشاء المداولات أو معلومات الاستثمارات، والإفصاح عن أي منفعة شخصية مباشرة أو غير مباشرة لهم أو لأقاربهم حتى الدرجة الثانية، وعدم الدخول في مشروعات أو أنشطة ينفذها الصندوق، والتتحي وعدم المشاركة في اتخاذ القرار في حالة تعارض المصالح.
44	الهيكل التنظيمي واللوائح: يتولى مجلس أمناء الاستثمار اقتراح الهيكل التنظيمي وجدول الوظائف ولوائح الصندوق (المالية، الإدارية، الموارد البشرية، المشتريات) وعرضها على مجلس الإدارة للاعتماد.
45	المدير التنفيذي لصندوق الاستثمار: يُعين بقرار من رئيس مجلس الوزراء بعد عرض الوزير المختص وموافقة مجلس الإدارة. يجب أن تتوفر فيه شروط المادة ٤٢، بالإضافة إلى التزامات المادة ٤٣ (الفقرات ١، ٢، ٣، ٤). يتولى المدير التنفيذي الإشراف على الجهاز الإداري، وإعداد مشروع الموازنة والخطط الاستثمارية، ومتابعة الالتزام باللوائح، ويكون مسؤولاً عن إعداد الحسابات الختامية. في حالة خلو منصبه، يكلف مجلس الأمناء مؤقتاً أحد أعضائه.
46	اجتماعات مجلس الأمناء: يعقد المجلس اجتماعاته مرة واحدة على الأقل شهرياً. يكون الاجتماع قانونياً بحضور ما لا يقل عن ثلثي الأعضاء (بما فيهم الرئيس أو نائبه) وتتخذ القرارات بأغلبية الحضور.

قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١

ملخص مواد اللائحة

المادة	الماد
47	الاستعانة بالخبراء وشركات إدارة الأصول: يجوز للمجلس الاستعانة بالخبراء أو التعاقد مع شركات إدارة أصول مرخص لها من الهيئة العامة للرقابة المالية لإدارة محافظ لجزء من أصول الصندوق، وذلك بعد موافقة مجلس الإدارة على توصية المجلس.
48	أموال صندوق الاستثمار: تتكون الأموال من الفوائض المالية التي تحول شهرياً من الهيئة، وعوائد الأموال المستثمرة، وأي أصول يعهد إليه بإدارتها.
49	القوائم المالية ومراجع الحسابات: يعد صندوق الاستثمار قوائمته المالية (سنوية ودورية). يُعين مراجع حسابات خارجي مرخص له من الهيئة العامة للرقابة المالية لتدقيق الحسابات.
50	السياسة الاستثمارية العامة: يضع مجلس الأمناء السياسة الاستثمارية العامة لتحديد مجالات ونسب الاستثمار في الأوعية المختلفة (ودائع، سندات، أسهم، عقارات، تأسيس شركات).
51	نسب وقواعد الاستثمار: لا تقل نسبة الاستثمار عن ٧٥٪ من الاحتياطات المحققة سنوياً في أذون وسندات الخزانة العامة. يجوز تخفيض هذه النسبة باقتراح من رئيس الهيئة وموافقة مجلس الإدارة واتفاق الوزير المختص ووزير المالية. تخصص النسبة المتبقية لأوجه الاستثمار الأخرى وفقاً للسياسة المعتمدة. يجب أن تحقق الاستثمارات عائداً لا يقل عن سعر الخصم الاكتواري. يُحظر الاستثمار في أوراق مالية تحت التصفية أو المضاربة في أسواق العملات الأجنبية. يُحظر الاستثمار في الأسواق الدولية إلا بموافقة مجلس الوزراء.
52	مهام رئيس مجلس الأمناء: لا تكون له مهام تنفيذية ولا يُشترط فيه التفرغ. مهامه تشمل: دعوة المجلس للاجتماع، تحديد جدول الأعمال، إدارة الاجتماعات، رفع التقارير والتوصيات لمجلس الإدارة، ومتابعة توثيق المحاضر.
53	الحد الأدنى والأقصى لأجر الاشتراك (فئة العاملين لدى الغير): يتحدد الحد الأدنى لأجر الاشتراك بـ ١٠٠٠ جنيه شهرياً، والحد الأقصى بـ ٧٠٠٠ جنيه شهرياً اعتباراً من ٢٠٢٠/١/١. تتم زيادة الحدين بنسبة ١٥٪ سنوياً لمدة سبع سنوات، ثم بنسبة التضخم. يجب ألا يجاوز مجموع البدلات المستبعدة من أجر الاشتراك ٣٠٪ من أجر اشتراك المؤمن عليه.
54	ضوابط تحديد دخل الاشتراك (أصحاب الأعمال والعاملين بالخارج): يجب ألا يقل دخل الاشتراك المختار عن الحد الأدنى لأجر الاشتراك ولا يزيد عن الحد الأقصى. ضوابط أخرى تشمل ألا يقل عن: أجر أو دخل اشتراكه التأميني الأخير، أو أكبر أجر اشتراك للعاملين لديه (إذا كان صاحب عمل)، أو المتوسط الشهري لدخله السنوي الخاضع للضريبة عن السنة السابقة. يجب على الهيئة تعديل دخل الاشتراك إلى الفئة الأعلى التالية بعد مضي ثلاث سنوات على الأكثر على استمرار الاشتراك بالفئة الأقل.
55	تعديل دخل الاشتراك (أصحاب الأعمال والعاملين بالخارج): يجوز طلب تعديل دخل الاشتراك إلى فئة أعلى بشرط سداد كافة المستحقات. يجوز طلب التعديل إلى فئة أقل بتقديم مستند يثبت انخفاض الدخل عن العام السابق. يُقدم الطلب في ديسمبر من كل عام، ويسري التعديل من أول الشهر التالي لتقديم الطلب.
56	تعديل دخل مدد الاشتراك الفعلية السابقة: يجوز للمؤمن عليه طلب تعديل دخل مدد اشتراكه الفعلية السابقة إلى دخله في تاريخ التعديل أو إلى أي دخل أعلى. يشترط لقبول الطلب سداد المستحقات، وتقديم تقرير طبي صادر من الهيئة المعنية بالتأمين الصحي بدرجة لياقة لا تقل عن جيد. يلتزم بأداء فروق الاشتراكات ومبلغ إضافي بنسبة متوسط إصدارات الخزانة من الأذون والسندات.
57	اشتراكات تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة: العاملون لدى الغير: حصة صاحب العمل ١٢٪ من الأجر، وحصة المؤمن عليه ٩٪ من الأجر. أصحاب الأعمال والعاملون بالخارج: حصة المؤمن عليه ٢١٪ من دخل الاشتراك المختار. العمالة غير المنتظمة: حصة المؤمن عليه ٩٪ من الحد الأدنى لأجر الاشتراك، ومساهمة الخزانة العامة ١٢٪ من الحد الأدنى. تزداد جميع نسب الاشتراكات ١٪ كل سبع سنوات اعتباراً من ٢٠٢٠/١/١، وتقسّم مناصفة بين صاحب العمل والمؤمن عليه (أو الخزانة العامة والمؤمن عليه لفئة العمالة غير المنتظمة). الإجمالي لا يتجاوز ٢٦٪.
58	اشتراكات نظام المكافأة (العاملون لدى الغير): حصة صاحب العمل ١٪ من أجور الاشتراك، وحصة المؤمن عليه ١٪ من أجر اشتراكه شهرياً.
59	اشتراكات نظام المعاش الإضافي: العاملون لدى الغير: حصة بواقع ١٠٪ يلتزم بها المؤمن عليه من أجره الزائد عن الحد الأقصى لأجر الاشتراك (بما لا يجاوز ١٠٠٪ من الحد الأقصى). أصحاب الأعمال والعاملون بالخارج: حصة بواقع ١٠٪ من باقي دخله الزائد عن الحد الأقصى لدخل الاشتراك (بما لا يجاوز ١٠٠٪ من الحد الأقصى).

قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١

ملخص مواد اللائحة

المادة	ملخص مواد اللائحة
60	اشتراكات تأمين إصابات العمل (يتحملها صاحب العمل): تتراوح بين ٠,٥٪ وتزيد حتى ١٪ من أجر الاشتراك مقابل الحقوق المالية. ١٪ إضافية لغير الخاضعين للتأمين الصحي الشامل مقابل العلاج. تُخفض نسبة الحقوق المالية إلى النصف لوحدات الجهاز الإداري والقطاع العام مقابل تحملهم تعويض الأجر ومصاريف الانتقال. يُعفى صاحب العمل من الاشتراكات إذا كان المؤمن عليه لا يتقاضى أجراً.
61	اشتراكات تأمين المرض: حصة صاحب العمل: ٣٪ (لجهات محددة) أو ٣,٢٥٪ لباقي العاملين لدى الغير. حصة المؤمن عليه: ١٪ للعاملين لدى الغير، و ٤٪ من فئة دخل أو أجر الاشتراك لأصحاب الأعمال والعمالة غير المنتظمة. تُوزع الاشتراكات: ٤٪ للعلاج والرعاية الطبية، و ٢,٥٪ لتعويض الأجر ومصاريف الانتقال. يخصم ١٪ من قيمة المعاش لأصحاب المعاشات المنتفعين بالعلاج. يخصم ٢٪ من معاش المستحقين المنتفعين بالعلاج. تسدد الاشتراكات للهيئة المعنية بالتأمين الصحي عدا نسبة تعويض الأجر.
62	اشتراكات تأمين البطالة: يواقع ١٪ من أجور اشتراك المؤمن عليهم يتحملها صاحب العمل.
63	اشتراكات العاملين بالجهاز الإداري للدولة (ضوابط): تحسب الاشتراكات على أساس الأجر الإجمالي دون تخفيض (حتى مع الجزاءات). تحسب الاشتراكات عن مدد الوقف عن العمل احتياطياً على أساس الأجر المستحق. في حالة العمل جزء من الوقت، تؤدي الاشتراكات على أساس كامل الأجر بافتراض العمل كامل الوقت.
64	حساب اشتراكات القطاع الخاص: تحسب من واقع البيانات المقدمة. إذا لم يقدم صاحب العمل بيانات، تحسب على أساس آخر بيان قدم منه، أو وفقاً لتحريات أجهزة التفتيش بالهيئة في حال عدم وجود بيانات أو سجلات. يجب أن يوضح تقرير التحريات مصدرها والأسس التي بني عليها.
65	اعتراض صاحب العمل على المطالبة (تحريات الهيئة): يجب على الهيئة إخطار صاحب العمل بنسبة الاشتراكات المحسوبة بناءً على تحرياتها. يجوز الاعتراض خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تسلم الإخطار مع أداء رسم اعتراض قيمته مائة جنيه. للهيئة الرد خلال ثلاثين يوماً، ولصاحب العمل طلب عرض اعتراضه على لجنة فحص المنازعات.
66	النزاع حول علاقة العمل والأجر: يتم الاستعانة بمكاتب العمل للتحقيق في نزاع علاقة العمل. يجوز للهيئة الاسترشاد بأجر المثل في حال النزاع حول الأجر.
67	حقوق مفتشي الهيئة: للمفتشين حق دخول محال العمل في المواعيد المعتادة، والاطلاع على السجلات والدفاتر والأوراق والمحركات والملفات والمستندات المالية للتحقق من الوفاء بالمستحقات، وذلك بسلطات الضبطية القضائية. يلتزم صاحب العمل بموافاة الهيئة ببيان معتمد من مصلحة الضرائب بتكلفة الأجور.
68	اقتطاعات صاحب العمل من الأجر: تعتبر المبالغ التي يؤديها صاحب العمل بالقطاع الخاص عن المؤمن عليهم في حكم القرض. لا يجوز لصاحب العمل اقتطاع أكثر من ١٠٪ من أجر المؤمن عليه للوفاء بهذا القرض. لا يجوز لصاحب العمل اقتضاء أي فائدة عن تلك المبالغ.
69	عودة صاحب المعاش للعمل (تأمين المرض): إذا عاد صاحب المعاش المنتفع بتأمين المرض للعمل في جهة خاضعة للتأمين، يوقف خصم نسبة الاشتراك من المعاش ويستحق تأمين المرض بصفته مؤمن عليه.
70	أداء الاشتراكات (العاملون لدى الغير): يلتزم صاحب العمل بأداء حصته والحصة المقتطعة من أجر المؤمن عليه. تحسب الاشتراكات للجهات الحكومية على أساس الأجر المستحق شهرياً. بالنسبة لباقي العاملين لدى الغير، تحسب الاشتراكات خلال سنة ميلادية على أساس أجر شهر يناير من كل عام. يُعفى المؤمن عليه وصاحب العمل من الاشتراكات المستحقة عن مدة التجديد الإلزامي.
71	مواعيد السداد والغرامات (صاحب العمل): يلتزم صاحب العمل بأداء الاشتراكات والأقساط المستحقة من أول الشهر التالي لشهر الاستحقاق. في حالة التأخير، يستحق مبلغ إضافي شهري يُحسب بنسبة متوسط العائد على إصدارات الخزانة من الأذون والسندات + ٢٪. يُعفى من المبلغ الإضافي إذا تم السداد خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ وجوب الأداء.

قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١

ملخص مواد اللائحة

المادة	ملخص مواد اللائحة
72	مواعيد السداد والغرامات (أصحاب الأعمال والعمالة غير المنتظمة): يؤدي المؤمن عليهم الاشتراكات والأقساط من أول الشهر التالي لشهر الاستحقاق. في حالة التأخير، يستحق مبلغ إضافي شهري يُحسب بنسبة متوسطة العائد على إصدارات الخزنة من الأذون والسندات + ٢٪. يُعفى من المبلغ الإضافي إذا تم السداد خلال خمسة عشر يوماً. يجوز للعاملين المصريين بالخارج سداد الاشتراكات مقدماً كل ستة أشهر أو سنوياً.
73	تكلفة المدة الاعترافية (للقطاع العام الاقتصادي): تقدر تكلفة المدة الاعترافية التي تلتزم بها وحدات القطاع العام في بعض المحافظات والمناطق النائية عن المدة السابقة على ٢٠٢٠/١/١ بواقع القيمة الرأسمالية عن الجزء الزائد على معاش الأجر الأساسي.
74	إجراءات تحصيل الاشتراكات (الجهات الحكومية والقطاع العام): على جهاز التأمين الاجتماعي إعداد سجلات وقوائم أجور تتضمن حقولاً خاصة للاشتراكات. إعداد حافظة بإجمالي الاشتراكات والأقساط المستحقة. تجميع أصول الحوافظ وتسجيل الاشتراكات والأقساط. موافاة الهيئة في نهاية السنة المالية بقرار معتمد من المدير المالي يوضح جملة الأجور وقيمة الاشتراكات المؤداة.
75	سجل أجور القطاع الخاص: يلتزم صاحب العمل في القطاع الخاص بمسك سجل لفيد أجور العاملين لديه.
76	طرق الوفاء بالاشتراكات: التحويلات المصرفية والإلكترونية، كروت الائتمان، الإيداع لدى البنك، الشيك (معتمد للقطاع الخاص)، أو نقداً للمبالغ التي لا تتجاوز ٥٠٠ جنيه.
77	قبول أداء المديونيات: يجوز للهيئة قبول أداء المديونيات المستحقة لها على أصحاب الأعمال بأي طرق أداء بخلاف الأداء النقدي.
78	تاريخ سداد الاشتراكات: يتحدد بتاريخ الإضافة لحساب الهيئة (للتحويلات)، أو تاريخ الإيداع (لبنك)، أو تاريخ ورود الشيك قابلاً للصرف، أو تاريخ إيصال السداد (للقند).
79	تقسيم المبالغ المستحقة على أصحاب الأعمال: يجوز للهيئة تقسيط المبالغ بعد توقيع الحجز الإداري أو تقديم خطاب ضمان من بنك معتمد. يجوز التقسيط دون حجز أو خطاب ضمان لأصحاب الأعمال عن العاملين بالجهات الحكومية والقطاع العام. لا يخل قرار التقسيط بأحقية الهيئة في تحصيل مبالغ إضافية.
80	إلغاء قرار التقسيط: يلغى قرار التقسيط في حالات: الإفلاس أو التصفية أو الهجرة، التنفيذ بالبيع على أموال صاحب العمل، التوقف عن سداد ثلاثة أقساط متتالية. تصبح الأقساط غير المسددة واجبة الأداء فور إلغاء القرار. يجوز إعادة تقسيط المبالغ إذا زالت أسباب الإلغاء.
81	تقسيم المبالغ المستحقة على المؤمن عليهم (فئات محددة): يجوز للمؤمن عليه من فئات أصحاب الأعمال والعاملين بالخارج والعمالة غير المنتظمة طلب تقسيط المبالغ المستحقة عليه على أقساط شهرية. لا يخل قرار التقسيط بأحقية الهيئة في تحصيل مبالغ إضافية.
82	اقتطاع الأقساط من أجور المؤمن عليهم: يلتزم صاحب العمل باقتطاع الأقساط والمبالغ المستحقة على المؤمن عليهم من أجورهم وتوريدها للهيئة مع الاشتراكات الشهرية.
83	التزامات صاحب العمل (الأقساط): متابعة تحصيل الأقساط وسدادها للهيئة. التأشير في سجلات الأجور بأي تعديلات تطرأ على القسط الشهري.
84	التزامات الهيئة (الأقساط): تسجيل نوع القسط وقيمه وبدايته ونهايته ونوع التعديل. إخطار صاحب العمل بقيمة القسط بعد تحديده. مطابقة إجمالي الأقساط المحصلة مع المورد.
85	سقوط الأقساط: تسقط الأقساط المحسوبة وفقاً للجدول ٤ في حالة استحقاق المعاش للعجز أو الوفاة. يقتصر ذلك على الأقساط المستحقة اعتباراً من تاريخ ثبوت العجز أو الوفاة، دون المؤجل سدادها عن المدد التي لا يستحق عنها أجر.
86	إيقاف واستئناف سداد الأقساط: يوقف سداد الأقساط في جميع الحالات التي لا يستحق عنها المؤمن عليه أجراً أو تعويضاً عنه، ويستأنف السداد فور استحقاق الأجر. تزداد مدة التقسيط بقدر مدة الإيقاف.

قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١

المادة	ملخص مواد اللائحة
87	حساب مدة ضمن مدة الاشتراك (شراء مدة): يجوز للمؤمن عليه طلب حساب مدة إذا كانت: نالية لسن بداية الخضوع، سنوات كاملة، سابقة على مدة الاشتراك الأخيرة وغير خاضعة للتأمين. تقدر التكلفة وفقاً للجدول ٣. تؤدي دفعة واحدة خلال سنة، أو بالتقسيط. لا يجوز العدول عن طلب حساب المدة.
88	إعارة أو نذب المؤمن عليه داخلياً: تلتزم الجهة المعار أو المنتدب إليها بسداد حصة صاحب العمل وخصم حصة المؤمن عليه وتوريدها شهرياً للجهة المعار منها. تحسب الاشتراكات على أساس أجر المؤمن عليه لدى الجهة المعار أو المنتدب إليها. يلتزم صاحب العمل الأصلي بسداد الاشتراكات في المواعيد الدورية، ويتحمل مبلغاً إضافياً في حالة التأخير.
89	إعارة المؤمن عليه بالخارج (يتقاضى أجره من صاحب العمل الأصلي): يلتزم صاحب العمل الأصلي بسداد الاشتراكات في المواعيد الدورية، ويتحمل كل من المؤمن عليه وصاحب العمل حصته في الاشتراكات.
90	اشتراكات الإعارات والإجازات الخاصة للعمل بالخارج: يلتزم المؤمن عليه بأداء حصة صاحب العمل وحصته في تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة والمكافأة والمعاش الإضافي. وأيضاً النسبة التي تعطي التعويض عن العجز المستديم والوفاة في تأمين إصابات العمل. تحسب الاشتراكات على أساس أجر الاشتراك بجهة عمله الأصلية بافتراض عدم إعارته.
91	أداء اشتراكات الإعارة/الإجازة للعمل بالخارج (المواعيد وطرق السداد): يلتزم المؤمن عليه بأداء الاشتراكات في المواعيد الدورية. يكون الأداء بإحدى العملات الأجنبية المعلن لها سعر بالبنك المركزي أو ما يعادلها بالعملة المصرية. طرق السداد: الإيداع لدى البنك، التحويلات المصرفية، شيكات مقبولة الدفع، أو الكروت الائتمانية. في حالة التأخر، يلتزم بمبلغ إضافي. يُعفى من المبلغ الإضافي في حالة السداد خلال شهر من انتهاء سنة الإعارة (أو ستة أشهر لآخر سنة).
92	التقاعس عن سداد اشتراكات الإعارة/الإجازة للعمل بالخارج: يلتزم صاحب العمل بتحصيل الاشتراكات والمبالغ الإضافية من أجر المؤمن عليه بالتقسيط وفقاً للجدول ٤. إذا كانت قيمة القسط تتجاوز ربع الأجر، يجوز للمؤمن عليه السداد بالخصم من الأجر أو التقسيط على خمس سنوات. في حالة عدم وجود علاقة عمل، تُسدد دفعة واحدة في ميعاد غايته شهر من تاريخ تحقق واقعة استحقاق الحقوق التأمينية.
93	الاشتراك عن مدة الإجازة الخاصة لغير العمل: للمؤمن عليه إبداء رغبته في الاشتراك قبل قيامه بالإجازة أو في تاريخ لاحق (بما لا يجاوز تاريخ تحقق واقعة الاستحقاق). لا يجوز العدول عن الرغبة. يجوز للمستحقين طلب حساب المدة في حالة الوفاة.
94	اشتراكات الإجازة الخاصة لغير العمل: يلتزم المؤمن عليه بأداء حصته وحصة صاحب العمل في اشتراكات تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة ونظام المكافأة والمعاش الإضافي (إذا أبدى الرغبة). يلتزم بحصته وحصة صاحب العمل في تأمين المرض إذا قضيت الإجازة داخل البلاد. تحسب الاشتراكات على أساس أجر الاشتراك بافتراض عدم قيامه بالإجازة.
95	سداد اشتراكات الإجازة الخاصة لغير العمل: يجب السداد عن كل سنة على حدة خلال شهر من تاريخ انتهاء سنة الإجازة. في حالة التخلف، يلتزم بمبلغ إضافي. إذا لم يتم السداد خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تحقق واقعة الاستحقاق، تعتبر المدة غير مشترك عنها.
96	عدم سداد اشتراكات الإجازة الخاصة لغير العمل حتى العودة للعمل: يلتزم صاحب العمل بتحصيلها مضافاً إليها المبالغ الإضافية بالتقسيط. يجوز السداد بالخصم من الأجر في حدود الربع أو بالتقسيط على خمس سنوات.
97	تجديد الإجازات والإعارات: تلتزم كافة الجهات بعدم تجديد الإجازة الخاصة للعمل بالخارج أو الإعارة الخارجية أو الإجازة الخاصة لغير العمل (التي أبدى المؤمن عليه رغبته في الاشتراك عنها) قبل سداد جميع مستحقات الهيئة عن المدد السابقة على التجديد.
98	إجازة رعاية الطفل: إذا اختارت المؤمن عليها صرف تعويض الأجر، يتبع بشأن إبداء الرغبة وأداء الاشتراكات نفس قواعد الإجازة الخاصة لغير العمل. إذا اختارت عدم صرف التعويض، يلتزم صاحب العمل بأداء الاشتراكات.
99	التحقق من عمل المؤمن عليه خلال الإجازة الخاصة لغير العمل بالخارج: على صاحب العمل الاطلاع على جواز السفر قبل تجديد الإجازة، وتطبق أحكام العمل بالخارج إذا ثبت التحاق المؤمن عليه بعمل خارج البلاد.

قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١

المادة	ملخص مواد اللائحة
100	البعثات العلمية بدون أجر: تلتزم الجهة الموفدة بسداد حصة صاحب العمل وحصة المؤمن عليه في الاشتراكات.
101	الاستدعاء والاستبقاء بالقوات المسلحة: تلتزم الجهة التي تؤدي أجر المؤمن عليه بسداد حصة صاحب العمل وخصم حصة المؤمن عليه من أجره.
102	حالات استحقاق معاش تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة: ١. بلوغ سن الشيخوخة بمدة اشتراك ١٠ سنوات فعلية (تزيد إلى ١٥ سنة من ٢٠٢٥/١/١). ٢. انتهاء الخدمة للعجز الكامل. ٣. انتهاء الخدمة للوفاة. ٤. انتهاء الخدمة للعجز الجزئي المستديم (لفئات محددة) مع قرار اللجنة بعدم وجود عمل آخر لدى صاحب العمل. ٥. العجز الكامل أو الوفاة خلال سنة من تاريخ انتهاء الخدمة (بشرط عدم صرف تعويض الدفعة الواحدة). ٦. العجز الكامل أو الوفاة بعد انقضاء سنة من تاريخ انتهاء الخدمة (بشرط عدم صرف تعويض الدفعة الواحدة وتوفر مدة اشتراك ١٠ سنوات فعلية/١٥ سنة من ٢٠٢٥/١/١). ٧. انتهاء الخدمة لغير بلوغ السن أو العجز أو الوفاة (المعاش المبكر) بشروط محددة (مدة اشتراك لا تقل عن ٢٠ سنة فعلية تزيد إلى ٢٥ سنة من ٢٠٢٥/١/١، ومعاش لا يقل عن ٥٠٪ من أجر التسوية و٦٥٪ من الحد الأدنى). شرط المدة الدنيا (٣ أشهر متصلة أو ٦ أشهر متقطعة): يُشترط لاستحقاق المعاش في الحالات (٢، ٣، ٤، ٥) توفر مدة اشتراك لا تقل عن ثلاثة أشهر متصلة أو ستة أشهر متقطعة (يستثنى منها العاملون بالجهاز الإداري والقطاع العام، والخاضعون لقانون العمل بلوائح موحدة، وحالات إصابة العمل).
103	تحديد أجر تسوية المعاش: المدة الخاضعة للقانون (من ٢٠٢٠/١/١): المتوسط الشهري للأجور أو الدخول التي أدت على أساسها الاشتراكات عن كامل مدة الاشتراك الفعلية. يُزاد المتوسط بنسبة تساوي متوسط نسب التضخم عن كل سنة كاملة من سنوات مدة الاشتراك الفعلية (بشرط ألا يزيد المتوسط بعد الزيادة على الحد الأقصى لأجر الاشتراك). المدة السابقة على ٢٠٢٠/١/١: يحدد أجر التسوية عن الأجر الأساسي بمتوسط السنتين الأخيرتين. يحدد أجر التسوية عن الأجر المتغير بمتوسط كامل مدة الاشتراك ويزاد بواقع ٣٪ عن كل سنة. تراعى زيادة أجر التسوية بنسبة متوسط نسب التضخم عن كل سنة كاملة اعتباراً من ٢٠٢٠/١/١ وحتى تاريخ الاستحقاق.
104	مدة اشتراك المؤمن عليه: تشمل مدد الاشتراك السابقة على ٢٠٢٠/١/١، والمدة التي تبدأ من تاريخ الانتفاع بالقانون، والمدد التي ضمت بناء على طلب المؤمن عليه، والمدد المضافة بقوانين وقرارات خاصة (تحتسب في المعاش بواقع الربع). يجبر كسر الشهر شهراً في مجموع المدد. يجبر كسر السنة سنة كاملة إذا كان من شأن ذلك استحقاق المعاش.
105	تسوية المعاش: معاش المدة الحالية (من ٢٠٢٠/١/١): أجر التسوية × مدة الاشتراك بالشهور ÷ ١٢ × معامل السن الاكتواري. معاش المدة السابقة: أجر التسوية × مدة الاشتراك بالشهور ÷ ١٢ × معامل السن الاكتواري. الحد الأقصى للإجمالي: ٨٠٪ من أجر التسوية الأكبر. الحد الأدنى للإجمالي: إذا قل المعاش عن ٦٥٪ من أجر التسوية الأكبر (لحالات العجز/الوفاة)، يرفع إلى هذا المقدار. يجب ألا يقل المعاش عن ٦٥٪ من الحد الأدنى لأجر الاشتراك في تاريخ الاستحقاق (وبما لا يقل عن ٩٠٠ جنيه).
106	الزيادة المستحقة على المعاش (٣٣٪ وبحد أدنى ٤٥٠ جنيه): يراعى في حسابها أن يتحدد الوعاء بإجمالي قيمة المعاش المستحق. لا تستحق هذه الزيادة إلا مرة واحدة عند ربط المعاش. لا تستحق في حالات: معاش العجز الجزئي الإصابي غير المنهي للخدمة، والمعاش الاستثنائي. توقف في حالة عودة صاحب المعاش للعمل أو مزاولة مهنة قبل سن الشيخوخة.
107	الانتقال بين الفئات: يفترض عدم انتهاء الخدمة في حالة انتقال المؤمن عليه بين الفئات المختلفة. تسوى حقوقه عند انتهاء خدمته كوحدة واحدة.
108	عودة صاحب المعاش للعمل أو النشاط: تعتبر مدة اشتراكه الجديدة مدة قائمة بذاتها. إذا لم تتوفر شروط المعاش عن المدة الأخيرة، استحق عنها تعويض دفعة واحدة. إذا توفرت شروط المعاش: يربط له معاش بمجموع المعاشين (مع ضوابط في حالة العجز أو الوفاة). لا يزيد مجموع المعاشين عن ٨٠٪ من الحد الأقصى لأجر الاشتراك في تاريخ الاستحقاق عن المدة الأخيرة.
109	تاريخ استحقاق المعاش: يستحق المعاش لبلوغ سن الشيخوخة أو العجز أو الوفاة من أول الشهر الذي تحققت فيه الواقعة. يستحق المعاش المبكر من أول الشهر الذي قدم فيه طلب الصرف. حالات أخرى (العجز الجزئي، تقاعد الوظائف القيادية) تستحق من أول الشهر الذي تنتهي فيه الخدمة.
110	تعويض الدفعة الواحدة (الحالات): يستحق في حالة انتهاء الخدمة أو النشاط أو العمل مع عدم توفر شروط استحقاق المعاش. حالات الصرف تشمل: مغادرة الأجنبي نهائياً، الهجرة، الحكم نهائياً بالسجن (بقدر المدة الباقية لسن الشيخوخة)، العجز الكامل، الوفاة، بلوغ سن الشيخوخة.

قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١

المادة	ملخص مواد اللائحة
111	تقدير تعويض الدفعة الواحدة: يحسب عن المدة الحالية (من ٢٠٢٠/١/١) والمدة السابقة وفقاً لمعادلة تعتمد على أجر التسوية x مدة الاشتراك بالشهور x ١٥٪. الزيادة: يُزاد مبلغ التعويض في حالة صرفه للعجز الكامل أو الوفاة أو بلوغ سن الشيخوخة بنسبة تساوي متوسط أذون الخزانة خلال مدة إنهاء الخدمة وحتى تاريخ الصرف.
112	صرف تعويض الدفعة الواحدة (الوفاة): يصرف إلى مستحقي المعاش حكماً. يوزع عليهم بنسبة انصبتهم في المعاش. إذا لم يوجد مستحقون، صرف للورثة الشرعيين.
113	معاش الفئات الخاصة (رؤساء المجالس والوزراء والمحافظين): يسوى المعاش بواقع جزء من عشرة أجزاء من أجر التسوية عن كل سنة خدمة قضيت في المنصب. أجر التسوية: هو آخر مكافأة أو راتب (بما لا يجاوز صافي الحد الأقصى للأجور). الحد الأدنى للمعاش: ٢٥٪ من أجر التسوية (أو ٨٠٪ في حالة الوفاة الإصابية أو العجز الكلي الإصابي). لا يجوز أن تزيد المعاشات المستحقة على صافي الحد الأقصى للأجور.
114	التعويض الإضافي (الحالات): يستحق المؤمن عليه من فئة العاملين لدى الغير في حالات: انتهاء الخدمة للعجز الجزئي المستديم، العجز الكامل، الوفاة. يستحق لباقي الفئات في حالتي: انتهاء العمل أو النشاط للعجز الكامل أو الوفاة. يشترط في جميع الأحوال استحقاق المؤمن عليه معاشاً.
115	حساب التعويض الإضافي: يُحسب وفقاً لمعادلة: معاش السن x ١٢ x أجر تسوية المعاش أو متوسط أجري تسوية المعاش. يُزاد التعويض بنسبة ٥٠٪ في الحالات الناتجة عن إصابة العمل. يُضاعف مبلغ التعويض الإضافي في حالة الوفاة مع عدم وجود مستحقين للمعاش.
116	صرف مبلغ التعويض الإضافي (الوفاة): يصرف إلى مستحقي المعاش بنسبة النصيب المستحق. إذا لم يوجد أي مستحق، يصرف إلى الورثة الشرعيين.
117	نفقات الجنازة: تصرف عند وفاة صاحب المعاش. تقدر بواقع معاش ثلاثة أشهر من المعاش المستحق عن شهر الوفاة.
118	صرف نفقات الجنازة: تصرف وفقاً للترتيب التالي: الأرملة أو الأرملة (بغض النظر عن استحقاق المعاش)، ثم أرشد الأولاد، ثم من يثبت قيامه بالصرف. تصرف خلال ثلاثة أيام على الأكثر من تاريخ تقديم الطلب.
119	منحة الوفاة: تستحق عند وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش. تقدر المنحة بواقع أجر أو معاش ثلاثة أشهر من شهر الوفاة. للمؤمن عليه: لا تخصم الاشتراكات أو الضرائب، وتقدر بكامل الأجر (دون التقيد بالحد الأقصى لأجر الاشتراك)، وتلتزم بها الجهة التي كانت تصرف الأجر.
120	استحقاق منحة الوفاة: تستحق لمستحقي المعاش بنسبة النصيب المستحق لكل منهم. لا تستحق المنحة في حالة عدم وجود مستحقين للمعاش.
121	إعانة الفقد: تصرف للمستحقين شهرياً اعتباراً من أول الشهر الذي فقد فيه المؤمن عليه أو صاحب المعاش. تقدر إعانة فقد المؤمن عليه بمعاش الوفاة المقرر. تقدر إعانة فقد صاحب المعاش بقيمة المعاش المستحق في تاريخ الفقد.
122	إثبات الفقد: يتم بتقديم صورة رسمية من محضر الشرطة المحرر عن الفقد، وإفادة من الشرطة بأن المفقود لم يُعثَر عليه خلال ثلاثة أشهر، وشهادة معتمدة من جهة العمل في حالة الفقد أثناء تادية العمل.
123	أحكام إعانة الفقد: تصرف للمستحقين بافتراض وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش، ويسري عليها ما يسري على المعاش من أحكام.
124	انتهاء صرف إعانة الفقد: تصرف لمدة أربع سنوات أو ثبوت الوفاة الحقيقية أو الحكمية أيهما أسبق. بعد انتهاء المدة، يعتبر تاريخ الفقد هو تاريخ انتهاء الخدمة. يستمر صرف الإعانة باعتبارها معاشاً.
125	عدم اتخاذ إجراءات إثبات الفقد في حينه: يتم تقدير قيمة المعاش والحقوق الأخرى بمراعاة تاريخ انتهاء الخدمة وتاريخ ثبوت الوفاة.

قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١

ملخص مواد اللائحة

المادة	الماد
126	العثور على المفقود حياً: إذا كان الفقد بسبب خارج عن إرادته (فقد الذاكرة، الأسر) يعتبر ما صرف من الإعانة للمستحقين صحيحاً. في غير ذلك، تعتبر المبالغ ديناً عليه. يلتزم المؤمن عليه أو صاحب المعاش برد جميع الحقوق التأمينية الأخرى التي صرفت للمستحقين عنه.
127	نظام المكافأة (الفئة والخضوع): تخضع فئة العاملين لدى الغير لنظام المكافأة. تودع اشتراكات المكافأة في حساب شخصي لكل مؤمن عليه.
128	الحساب الشخصي لنظام المكافأة: يتكون من: الاشتراكات المحصلة فعلياً، المبالغ الإضافية المحصلة نتيجة التأخير، وعائد استثمار أموال هذا الحساب. تُودع حصيللة الاشتراكات والمبالغ الإضافية في الحساب الشخصي في موعد أقصاه نهاية شهر السداد. يُستحق عائد استثمار يضاف إلى الرصيد في نهاية كل سنة مالية.
129	وقف القرارات الخاصة بزيادة اشتراك المكافأة: يوقف العمل بالقرارات والاتفاقات السابقة على القانون التي طالبت بزيادة اشتراك العاملين في نظام المكافأة اعتباراً من تاريخ العمل بالقانون.
130	قيمة المكافأة: تصرف عند تحقق واقعة استحقاق الحقوق التأمينية. المدة الحالية (من ٢٠٢٠/١/١): تقدر المكافأة برصيد الحساب الشخصي للمؤمن عليه. المدة السابقة: تقدير المكافأة عن المدة الفعلية بـ: أجر تسوية معاش الأجر الأساسي x مدة الاشتراك بالشهور ÷ ١٢. هناك قواعد خاصة لتقدير المكافأة عن المدة المشتراة.
131	صرف المكافأة في حالة الوفاة: تصرف لمستحقي المعاش أو تعويض الدفعة الواحدة وفقاً للأصلبة المحددة بالجدول ٧. إذا لم يوجد مستحقون، يصرف الرصيد للورثة الشرعيين.
132	نظام المعاش الإضافي (شروط الانتفاع): يجوز الانتفاع به لفئات العاملين لدى الغير وأصحاب الأعمال والعاملين بالخارج. للعاملين لدى الغير: يجب أن يتجاوز أجر المؤمن عليه الحد الأقصى لأجر الاشتراك، وتقديم طلب الانتفاع قبل بلوغ سن الشيخوخة، وألا تكون للهيئة مبالغ مستحقة عليه. لأصحاب الأعمال والعاملين بالخارج: يجب أن يكون مشتركاً عن أعلى فئة دخل اشتراك، وتقديم طلب الانتفاع قبل بلوغ سن الشيخوخة، وألا تكون للهيئة مبالغ مستحقة عليه.
133	اشتراكات المعاش الإضافي: النسبة هي ١٠٪ شهرياً يتحملها المؤمن عليه. للعاملين لدى الغير، يكون الاشتراك عن باقي الأجر الزائد عن الحد الأقصى (بما لا يجاوز ١٠٠٪ من الحد الأقصى). يلتزم صاحب العمل بأداء الاشتراكات. يلتزم المؤمن عليه بأداء الاشتراكات خلال مدد الإعارة والإجازات الخاصة بدون أجر.
134	الحساب الشخصي للمعاش الإضافي: تنشئ الهيئة حساباً شخصياً لكل مؤمن عليه تودع فيه الاشتراكات والمبالغ الإضافية وعائد الاستثمار. عند استحقاق المعاش الإضافي، يُنقل رصيد الحساب الشخصي إلى الحساب العام للمعاش الإضافي.
135	الحساب العام للمعاش الإضافي: ينشأ حساب عام يصرف منه المعاش الإضافي. يمول من رصيد الحساب الشخصي للمؤمن عليهم عند الاستحقاق وعائد استثمار رصيد الحساب العام.
136	التقييم الاكتواري للحساب العام: تتولى لجنة الخبراء إعداداً على أساس نظام التمويل الكامل.
137	استحقاق وحساب المعاش الإضافي: يستحق في حالة استحقاق المؤمن عليه معاشاً في تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة. يحسب بقسمة رصيد الحساب الشخصي على دفعة الحياة في تاريخ الاستحقاق. يجوز لصاحب الشأن صرف الرصيد دفعة واحدة إذا كانت قيمة المعاش تقل عن ١٠٪ من الحد الأقصى لأجر الاشتراك في تاريخ الاستحقاق. يستحق المعاش الإضافي دون التقيد بالحدود القصوى للمعاش.
138	صرف رصيد المعاش الإضافي دفعة واحدة: في حالة استحقاق المؤمن عليه تعويض الدفعة الواحدة لعدم توفر شروط المعاش في تأمين الشيخوخة، يُصرف الرصيد المتوافر في الحساب الشخصي.
139	زيادة المعاشات السنوية: يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية. تكون الزيادة بنسبة لا تقل عن معدل التضخم وبما لا يزيد على ١٥٪. تتحمل حسابات التأمين الاجتماعي بالصندوق الزيادة عن جزء المعاش الذي تلتزم به، وتتحمل الخزنة العامة بباقي قيمة الزيادة. يجب ألا تقل قيمة المعاش بعد الزيادة عن ٦٥٪ من الحد الأدنى لأجر الاشتراك.

قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١

المادة	ملخص مواد اللائحة
140	إعانة العجز: يستحقها صاحب معاش العجز الكامل والولد العاجز عن الكسب (إذا بلغ ١٢ سنة كاملة). تُقدر بنسبة ٢٠٪ من قيمة ما يستحقه من معاش، إذا قررت الهيئة المعنية بالتأمين الصحي أنه يحتاج إلى المعاونة الدائمة من شخص آخر.
141	حالات استحقاق إعانة العجز: تشمل حالات محددة مثل: فقد البصر كلياً، فقد الذراعين، الشلل الرباعي الكامل، هبوط القلب المزمن الشديد، التشوهات الشديدة بالعظام، الأورام الخبيثة المصحوبة بمضاعفات تعجز عن الحركة. بالإضافة إلى الحالات الأخرى التي تقرها الهيئة المعنية بالتأمين الصحي.
142	إجراءات تقرير إعانة العجز: تقوم الهيئة بعرض صاحب الحالة على الهيئة المعنية بالتأمين الصحي. يُعاد توقيع الكشف الطبي لتقرير مدى استمرار الحاجة للمعاونة الدائمة للحالات التي ترى الهيئة المعنية بالتأمين الصحي أن حاجتها قابلة للانهاء.
143	صرف وقطع إعانة العجز: تصرف اعتباراً من تاريخ استحقاق المعاش أو أول الشهر التالي لتقرير الحاجة للمعاونة. تقطع الإعانة اعتباراً من أول الشهر التالي لتحقيق حالات مثل: الالتحاق بأي عمل، زوال الحاجة إلى المعاونة، أو عدم التقدم لإعادة توقيع الكشف الطبي.
144	نطاق سريان تأمين إصابات العمل: يسري على فئة العاملين لدى الغير، بالإضافة إلى فئات أخرى مثل: العاملين بالقطاع الخاص أقل من ١٨ سنة، المتدرجين والتلاميذ الصناعيين، الطالب في التشغيل الصيفي، المكلفين بالخدمة العامة، والمتحقين بالعمل بعد سن الشيخوخة.
145	إصابة الإجهاد أو الإرهاق من العمل (الشروط): يجب ألا يكون المصاب قد بلغ سن الشيخوخة. أن يكون الإجهاد أو الإرهاق ناتجاً عن بذل مجهود إضافي يفوق المجهود العادي. أن يكون هناك ارتباط مباشر بين حالة الإجهاد والمرض. يجب أن ينتج عنه أحد الأمراض المحددة: نزيف المخ أو انسداد شرايين المخ، أو الانسداد بالشرايين التاجية للقلب.
146	الإبلاغ عن إصابة العمل: يلتزم المؤمن عليه أو المشرف بإبلاغ صاحب العمل فوراً. يلتزم صاحب العمل بإخطار الهيئة عن كل حالة إصابة فور وقوعها (نموذج ٢٢). يجوز للمصاب إخطار الهيئة في حالة امتناع صاحب العمل.
147	إبلاغ الشرطة عن حوادث العمل: يلتزم صاحب العمل في القطاع الخاص بإبلاغ الشرطة عن كل حادث يعجز العامل عن العمل خلال ٤٨ ساعة من تاريخ تغيبه. يكفي بمحضر تحقيق إداري في حالات وقوع الحادث داخل دائرة العمل (للعاملين بالجهاز الإداري والقطاع العام).
148	تحقيق الإصابة: يلتزم المؤمن عليه بإبلاغ الشرطة عن إصابة العمل الناتجة عن حوادث الطريق. يجب أن يتضمن محضر تحقيق الإصابة: ظروف الحادث بالتفصيل، أقوال الشهود، بيان ما إذا كان الحادث عمداً أو بسوء سلوك فاحش ومقصود.
149	الإصابة بالخارج: يلتزم المؤمن عليه المعار أو المنتدب بالخارج بإخطار الهيئة (نموذج ٢٣).
150	أعراض مرض مهني بعد انتهاء الخدمة: إذا ظهرت الأعراض خلال سنة من تاريخ انتهاء الخدمة، فعلى صاحب العمل الأخير اتخاذ الإجراءات اللازمة للعلاج.
151	اكتشاف أمراض مهنية جديدة: إذا اكتشف الجهاز الطبي لصاحب العمل مرضاً مهنيّاً غير مدرج في الجدول، يجب إخطار الهيئة المعنية بالتأمين الصحي والهيئة بتقرير لدراسة إمكان تعديل جدول الأمراض المهنية.
152	إصابة الإجهاد أو الإرهاق (إجراءات): يلتزم صاحب العمل بإخطار الجهة المختصة بالعلاج فور حدوثها. تقدر الهيئة المعنية بالتأمين الصحي نسبة العجز المتخلفة عن هذه الإصابة.
153	الإعارة/الانتداب للخارج وتأمين إصابات العمل: لا ينتفع المؤمن عليه بأحكام العلاج والرعاية الطبية وتعويض الأجر طوال مدة إعارته أو انتدابه خارج البلاد.
154	لجنة بحث مدى اعتبار الإصابة إصابة عمل: تلتزم الهيئة ببحث مدى اعتبار الحالة إصابة عمل خلال شهر من ورود الإخطار. تُنشأ لجنة بالهيئة للبت في مدى اعتبار إصابة الإجهاد أو الإرهاق إصابة عمل.

قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١

ملخص مواد اللائحة

المادة	ملخص مواد اللائحة
155	التظلم من قرار لجنة الإجهاد والإرهاق: يجوز لأصحاب الشأن التظلم من قرار اللجنة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ الإخطار به. تُنشأ بالهيئة لجنة لفحص هذه التظلمات.
156	الفحص الطبي الابتدائي والدوري: تختص الهيئة المعنية بالتأمين الصحي بإجراء فحص طبي ابتدائي عام لكل مرشح لعمل يعرضه لأمراض مهنية. تلتزم الهيئة المعنية بالتأمين الصحي بفحص المؤمن عليهم المعرضين للإصابة دورياً. الفحص الدوري يتم مرة كل ستة أشهر أو سنة أو سنتين حسب نوع المرض المهني. يتحمل صاحب العمل مقابل خدمة مقداره خمسون جنيهاً عن كل مؤمن عليه يتم فحصه.
157	ما يراعى في الفحص الطبي الدوري: تبين فيه حالة أجهزة الجسم المختلفة (الدم، الجهاز العصبي، الهضمي، البولي، الصدر) وعضوياً (الجلد، العيون، الفك، الأسنان) بالنسبة للعمال المعرضين للتسمم بمواد محددة مثل الرصاص والزنبيق والزرنيخ والفسفور والبنزول.
158	الالتزام بالفحص الطبي الدوري: يلتزم العامل بالحضور للفحص، ويلتزم صاحب العمل بدفع أجرة الفترات الزمنية التي يستغرقها الفحص.
159	علاج المصاب ورعايته طبياً: تختص الهيئة المعنية بالتأمين الصحي بالعلاج. يجوز لها التصريح لصاحب العمل بالعلاج. يتم العلاج حتى يشفى المصاب أو يثبت عجزه. يجوز للمصاب العلاج في درجة أعلى على أن يتحمل الفرق.
160	استرداد تكاليف العلاج: للمصاب حق استرداد تكاليف علاجه خارج الوحدات المتعاقدة مع الهيئة المعنية بالتأمين الصحي إذا كانت حالته طارئة ولها صفة الاستعجال.
161	العلاج والرعاية الطبية (الخدمات): هي مجموعة الخدمات الصحية التأمينية لكافة الأمراض. تشمل: طبيب الأسرة، الأطباء المتخصصون، الرعاية الطبية المنزلية، العلاج والإقامة بالمستشفى، الفحص بالتصوير والفحوصات المعملية، الخدمات التأهيلية، صرف الأدوية والمستلزمات، الكشف الطبي الابتدائي والدوري، والعلاج بالخارج (لمن يستحيل علاجه داخلياً).
162	الإخطار بانتهاء العلاج ودرجة العجز: تلتزم جهة العلاج بإخطار المصاب بانتهاء العلاج وبما تخلف لديه من عجز ونسبته. للمصاب طلب إعادة النظر في قرار جهة العلاج وفقاً لأحكام التحكيم الطبي. قرار جهة العلاج بمدة الإجازة المرضية ملزم لصاحب العمل.
163	مصاريف النقل (أول مرة): يلتزم صاحب العمل بمصاريف نقل المصاب أول مرة من مكان الإصابة إلى جهة العلاج.
164	مصاريف الانتقال الدورية: تلتزم الجهة المختصة بصرف تعويض الأجر بمصاريف انتقال المصاب من محل الإقامة إلى مكان العلاج وبالعكس. يستحق المصاب الانتقال بالوسائل الخاصة إذا قرر الطبيب المعالج عدم إمكان استعمال الوسائل العامة.
165	مصاريف الانتقال للعلاج الخارجي: إذا كان مكان العلاج يقع خارج البلد الذي يقيم به المصاب، يستحق المصاب مصاريف انتقال بالدرجة الثانية للذهاب والعودة.
166	العلاج خارج الجمهورية: يكون السفر بالطائرة بالدرجة السياحية، ونفقات الإقامة خارج دور العلاج تكون في حدود ما تقرره لائحة بدل السفر الحكومية.
167	مصاريف انتقال وإقامة المرافق: تتحمل الجهة الملزمة بتعويض الأجر بهذه المصاريف، إذا قررت الجهة الطبية أن حالة المصاب تستدعي وجود مرافق.
168	القواعد السابقة (سريانها): تسري على حالات انتقال المصاب لإجراء الفحوصات الطبية، أو لتكوين جهاز التعويض، أو لتقدير درجة العجز المستديم، أو لإعادة الفحص الطبي.
169	انتهاء الخدمة قبل انتهاء العلاج (النفقات): إذا انتهت خدمة المصاب، تستمر الجهة التي تقوم بصرف تعويض الأجر في صرف نفقات الانتقال المستحقة.
170	نفقات تجهيز ونقل الجثمان: في حالة وفاة المصاب، تلتزم الجهة التي تقوم بصرف تعويض الأجر بنفقات تجهيز الجثمان ونقله من مكان العلاج إلى محل إقامته.

قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١

المادة	ملخص مواد اللائحة
171	تعويض الأجر: إذا حالت الإصابة بين المؤمن عليه وبين أداء عمله، تؤدي الجهة المختصة تعويضاً عن أجره يعادل أجره المسدد عنه الاشتراك. يصرف هذا التعويض للمصاب في مواعيد صرف الأجور. يتحمل صاحب العمل أجر يوم الإصابة أيّاً كان وقت وقوعها.
172	صرف تعويض الأجر: يستحق من اليوم التالي لتاريخ وقوع الإصابة. يستمر الصرف طوال مدة عجز المصاب عن العمل وحتى ثبوت العجز المستديم أو الوفاة أو بلوغه سن الشيخوخة. يتم الصرف في جميع حالات الإصابة دون حاجة لورود نتيجة التحقيق (باستثناء حوادث الطريق).
173	الإصابة غير إصابة عمل أو بسوء سلوك: إذا ثبت أن الإصابة ليست إصابة عمل، أو أنها حدثت بسبب سوء سلوك فاحش ومقصود (ولم ينشأ عنها وفاة أو عجز مستديم يزيد عن ٢٥٪)، يجوز اعتبار فترة الانقطاع إجازة مرضية. ويتحمل العامل الفرق بين تعويض الأجر الذي صرف له والأجر المستحق له نظير الإجازة المرضية.
174	الإصابة أثناء الإعارة/الانتداب للخارج (عودة المصاب): إذا انتهت مدة الإعارة وكان المصاب لا يزال عاجزاً، تلتزم الجهة المختصة بصرف تعويض الأجر بأدائه على أساس أجر الاشتراك لدى جهة العمل الأصلية اعتباراً من تاريخ عودته.
175	تسوية معاش العجز والوفاة في تأمين إصابات العمل: العجز الكامل أو الوفاة الإصابية: ٨٠٪ من أجر التسوية عن المدة الخاضعة للقانون. العجز الجزئي الإصابي (٣٥٪ فأكثر): نسبة العجز x معاش العجز الكامل.
176	معاش العجز والوفاة لمن لا يتقاضى أجراً: يقدر بواقع الحد الأدنى للمعاش. إذا نشأ عجز جزئي مستديم بنسبة ٣٥٪ فأكثر، يستحق المصاب معاشاً يساوي نسبة العجز من المعاش المحدد.
177	تاريخ استحقاق المعاش الإصابي والزيادة السنوية: يستحق المعاش من أول الشهر الذي وقعت فيه الوفاة أو ثبت فيه العجز. يُزاد المعاش الإصابي بنسبة ١٪ سنوياً حتى بلوغ المؤمن عليه سن الشيخوخة (إذا كانت الوفاة أو العجز سبباً في إنهاء الخدمة).
178	الجمع بين المعاشات (الإصابية وغير الإصابية): يجمع المؤمن عليه أو صاحب المعاش أو المستحقون بين معاش الإصابية ومعاش تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة بدون حد أقصى.
179	تعويض الدفعة الواحدة الإصابي (نسبة العجز أقل من ٣٥٪): يقدر بـ: أجر التسوية x ٨٠٪ x نسبة العجز x ٤٨ شهراً. لمن لا يتقاضى أجراً: معاش العجز الكامل x نسبة العجز x ٤٨ شهراً.
180	تكرار الإصابة: إذا كان إجمالي نسب العجز أقل من ٣٥٪، يصرف تعويض عن الإصابة الأخيرة. إذا كان الإجمالي ٣٥٪ فأكثر: يؤول إلى معاش يقدر على أساس إجمالي نسب العجز وأجر التسوية في تاريخ العجز الأخير. إذا أدى التكرار لزيادة الإجمالي عن ١٠٠٪، يعتد بنسبة ١٠٠٪ فقط.
181	إعادة الفحص الطبي لتقدير درجة العجز المستديم: تكون خمس مرات خلال أربع سنوات: مرة كل ستة أشهر خلال السنة الأولى، ومرة كل سنة خلال الثلاث سنوات التالية. يجوز إطالة مدة إعادة تقدير درجة العجز بعد السنوات الأربع بقرار من لجنة تشكل برئاسة رئيس مجلس إدارة الهيئة المعنية بالتأمين الصحي.
182	الآثار المترتبة على تعديل نسبة العجز: إذا أدت إعادة الفحص إلى نسبة عجز ٣٥٪ فأكثر، يتم تعديل قيمة المعاش. إذا كانت أقل من ٣٥٪، يتم إيقاف المعاش نهائياً وصرف تعويض دفعة واحدة إصابي (مع اعتبار ما صرف سابقاً صحيحاً). إذا كان المستحق قد صرف تعويض دفعة واحدة سابقاً، يتم تحديد المستحقات وفقاً لنسبة العجز الجديدة.
183	مواعيد طلب إعادة النظر (التحكيم الطبي): للمؤمن عليه الحق في طلب إعادة النظر في قرار جهة العلاج. يكون الطلب خلال أسبوع من تاريخ إخطاره بانتهاء العلاج أو العودة للعمل أو عدم إصابته بمرض مهني. وخلال شهر من تاريخ إخطاره بعدم ثبوت العجز أو بتقدير نسبته. يقدم الطلب إلى لجنة التحكيم الطبي بالهيئة مع أداء مبلغ عشرون جنيهاً مقابل أداء خدمة.
184	تشكيل لجنة التحكيم الطبي: تشكل من طبيب الصحة المهنية، طبيب من الهيئة المعنية بالتأمين الصحي، وطبيب إخصائي. كما تشكل لجنة خاصة لفحص الابن أو الأخ العاجز عن الكسب. تعقد اللجان بمقر مكاتب الهيئة.
185	إجراءات طلب التحكيم: يحرر طلب التحكيم (نموذج ٢٥) ويقدم بإيصال إلى الهيئة أو يرسل بكتاب موصى عليه بعلم الوصول. يؤدي رسم تحكيم مقداره عشرون جنيهاً.

قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١

المادة	ملخص مواد اللائحة
186	سقوط حق التحكيم: يسقط حق صاحب الشأن في التحكيم إذا لم يتقدم بالطلب في المواعيد المقررة أو لم يقم بأداء رسم التحكيم.
187	موعد انعقاد لجنة التحكيم: يحدد مقرر اللجنة موعد الانعقاد خلال أسبوعين على الأكثر من تاريخ ورود الأوراق إليه.
188	قرار لجنة التحكيم: يصدر القرار بأغلبية الآراء ويجب أن يكون مسبباً.
189	إلزامية قرار التحكيم: يكون القرار ملزماً لطرفي النزاع.
190	نطاق سريان تأمين البطالة: يسري على فئة العاملين لدى الغير. يُستثنى من السريان: العمالة العرضية أو المؤقتة (عمال المقاولات، الشحن والتفريغ، الصيد...)، الشركاء المتضامنون الذين يعملون بأجر في شركاتهم، والعاملون الذين يبلغون سن الشيخوخة.
191	شروط استحقاق تعويض البطالة: ألا يكون المؤمن عليه قد استقال من الخدمة. ألا تكون خدمته قد انتهت بحكم نهائي في جنابة أو جنحة مخلة بالشرف أو الأمانة. أن يكون مشتركاً في تأمين البطالة لمدة سنة على الأقل منها الستة أشهر السابقة على كل تعطل متصلة. أن يكون قد قيد اسمه في سجل المتعطلين بمكتب القوى العاملة المختص ويتردد عليه.
192	النزاع حول سبب إنهاء الخدمة: على صاحب العمل موافاة الهيئة باستمارة نهاية الخدمة (موقعة منه ومن العامل). إذا عترض العامل على سبب الإنهاء (كالاستقالة أو ارتكاب فعل مخل بالشرف) صراحة أو ضمناً، يجب على الهيئة إرسال أوراق النزاع في اليوم التالي إلى مكتب العمل المختص.
193	إجراءات طلب التعويض: على المؤمن عليه التقدم بصورة استمارة نهاية الخدمة (نموذج ٦) خلال الأسبوع الأول لتعطله إلى مكتب العمل لقيد اسمه في سجل المتعطلين.
194	تقديم طلب الصرف: على المؤمن عليه التقدم بطلب (نموذج ٢٦) إلى الهيئة مرفقاً به صورة نموذج ٦ وشهادة القيد، في ميعاد أقصاه نهاية الأسبوع الثاني لتعطله. تحرر الهيئة بطاقة صرف التعويض.
195	إبلاغ عن الالتحاق بعمل: على المؤمن عليه المتعطل إبلاغ الهيئة ومكتب العمل المختص إذا استحق معاشاً أو التحق بأي عمل أو زاول أي نشاط أو مهنة.
196	فئة عمال المقاولات والمحاجر والمالحات: تسري أحكام هذا الفصل على عمال المقاولات، البناء والتشييد، الشحن والتفريغ، المحاجر، والمالحات.
197	تأمينات عمال المقاولات: يشمل نظام التأمين الاجتماعي لهذه الفئات: الشيخوخة والعجز والوفاة، المكافأة، إصابات العمل، والمرض.
198	أجر الاشتراك (عمال المقاولات): يتحدد أجر اشتراك المؤمن عليه (الذي تؤدي على أساسه حصته) وفقاً لـ الجدول رقم ٧ المرفق.
199	حساب أجور حصة صاحب العمل (المقاولات): يتم حساب الأجور التي يتم على أساسها حساب حصة صاحب العمل وفقاً للنسب أو القيمة الواردة بـ الجدول رقم ٨. يعتمد الحساب على القيمة الكلية للمقولة أو قيمة المبنى المراد تشييده.
200	تحديد وعاء حساب حصة صاحب العمل: يتم تحديده من واقع: العقد أو أمر التشغيل أو التوريد أو الفاتورة أو المقايضة المعتمدة، وقيمة الترخيص أو المخالفة الصادرة من الجهة الإدارية.
201	نسب الاشتراكات (عمال المقاولات): حصة المؤمن عليه (١١٪): ٩٪ شيخوخة، ١٪ مكافأة، ١٪ مرض. حصة صاحب العمل (١٨,٢٥٪): ١٢٪ شيخوخة، ١٪ مكافأة، ٣,٢٥٪ مرض. بالإضافة إلى اشتراكات إصابات العمل (تتراوح بين ٠,٥٪ و ١٪ للحقوق المالية، و ١٪ للعلاج لغير الخاضعين للتأمين الصحي الشامل).
202	إبلاغ الجهات المانحة للتراخيص: تلتزم الجهات التي تصدر تراخيص البناء أو الهدم بإبلاغ الهيئة ببيانات الترخيص واسم وعنوان المقاول.

قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١

المادة	ملخص مواد اللائحة
203	إخطار المقاول عن العملية: يلتزم المقاول بإخطار الهيئة عن كل مقالة قبل البدء بالتنفيذ، ويرفق صورة من المستندات الدالة. على الهيئة فتح ملف لعملية المقولة وإخطار المقاول برقم العملية ونسبة الاشتراك.
204	التزامات المقاول تجاه الهيئة: موافاة الهيئة ببيان شهري بجميع العاملين في العملية.
205	سداد الاشتراكات (المقاول): يلتزم المقاول بسداد الاشتراكات المستحقة عن كل دفعة أو مستخلص في ميعاد أقصاه أول الشهر التالي لاستلام إخطار الدفعة. في حالة التأخير، يستحق مبلغ إضافي.
206	التزامات مُسند الأعمال (الجهة): إخطار الهيئة بكل عملية مقولة أو تغيير يطرأ عليها. إخطار الهيئة ببيان كل دفعة أو مستخلص مستحق الصرف. تعليق صرف الدفعة أو المستخلص على تقديم المقاول الشهادة الدالة على سداد مستحقات الهيئة. إذا أخل مُسند الأعمال، يكون مسؤولاً بالتضامن مع المقاول عن سداد الاشتراكات.
207	التزامات الجهات القائمة على تأجير المحاجر/المالحات: إخطار الهيئة بكل تعاقّد باستغلال محجر أو مالحة. تعليق التعامل مع المستغل على تقديمه ما يفيد سداد اشتراكات التأمين الاجتماعي.
208	اشتراك عمال المقاولات: على كل عامل التقدم بطلب اشتراك (نموذج ٤٠). تقوم الهيئة بـ: التأمين على العامل وإصدار بطاقة اشتراك، تسليمه خطاباً بحالته التأمينية لتحديد مستوى مهارته، وعرضه على اللجنة الطبية لإجراء الفحص الطبي الابتدائي.
209	تكلفة قياس المهارة والكشف الطبي: تتحمل وزارة القوى العاملة بتكلفة قياس المهارة، وتتحمّل الهيئة برسم الكشف الطبي الابتدائي على العامل.
210	شروط انتفاع عمال المقاولات بتأمين المرض: يجب أن تتوفر كافة إجراءات التأمين، أن يكون سدد كافة الاشتراكات المستحقة عليه حتى تاريخ الاعتماد، أن يكون حاملاً لبطاقة اشتراك عامل مقاولات سارية، وأن يكون مشتركاً لمدة ثلاثة أشهر متصلة أو ستة أشهر متقطعة (بشرط أن يكون الشهران الأخيران متصلين).
211	مدة صلاحية بطاقة الاشتراك: تعتبر مدة اشتراك في التأمين ويتعين أداء الاشتراكات عنها. يجوز لورثة المؤمن عليه أداء الاشتراكات المتأخرة في حالة الوفاة.
212	استمرار مدة الاشتراك في حالة المرض أو الإصابة: تعتبر مدة اشتراكه مستمرة إذا حال المرض أو الإصابة بينه وبين مزاولة العمل أو تجديد البطاقة (حتى ثبوت العجز الكامل أو الوفاة أو قرار اللجنة بعدم وجود عمل آخر).
213	تعديل مستوى المهارة: يتقدم المؤمن عليه ببيان حالته التأمينية إلى وزارة القوى العاملة. يعدل أجر اشتراكه اعتباراً من أول الشهر التالي لتاريخ تعديل المهنة أو مستوى المهارة.
214	العمليات المستثناة من تطبيق أحكام المقاولات: العمليات التي ينفذها الجهاز الإداري للدولة والقطاع العام بذاتها. العمليات التي ترى اللجنة أنها بحسب طبيعتها وحجمها يتم تنفيذها بـ العمالة الدائمة لصاحب العمل. عمليات التوريد أو التأجير (إذا اقتصر الدور على التوريد أو تقديم الشيء محل الإيجار). عمليات المباني السكنية التي لا يستخدم فيها عنصر الخرسانة المسلحة. عمليات دور العبادة التي تنفذ بـ الجهود الذاتية.
215	وجود عمالة مؤقتة غير مؤمن عليها في العمليات المستثناة: إذا تبين للهيئة وجود عمالة مؤقتة غير مؤمن عليها في عمليات التوريد أو العمالة الدائمة، تلتزم الجهة بأداء الاشتراكات على أساس نسب الأجور المحددة بالجدول ٨.
216	طلب استرداد الاشتراكات (للمقاولين الذين يؤمنون نمطياً): يجوز لأصحاب الأعمال الذين يسند إليهم مقاولات ويستخدمون عمالة مؤمن عليها تأميناً نمطياً طلب استرداد ما تم أدائه من اشتراكات تأمين الشيخوخة والعجز والوفاء محسوبة على أساس نسبة من الاشتراكات السابق سدادها. يقدم الطلب في يناير ويوليو من كل عام.
217	اللجنة الفنية لأعمال المقاولات والمحاجر والمالحات: تشكل بقرار من رئيس الهيئة وتضم ذوي الخبرة في مجال أعمال المقاولات. تختص بإبداء الرأي في المسائل الفنية التي يثور بشأنها خلاف.
218	اعتماد قرار اللجنة الفنية: يتم اعتماد قرار اللجنة من رئيس الهيئة أو من يفوضه.

قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١

المادة	ملخص مواد اللائحة
219	إجراءات الاعتراض على نسبة الأجور: تحدد الهيئة نسبة الأجور للعملية وفقاً للجدول ٨ خلال ثلاثة أيام من تاريخ استلام الإخطار. إذا لم يقبل المقاول النسبة، عليه التقدم بطلب اعتراض خلال ثلاثين يوماً. يعرض الملف على اللجنة الفنية. لا يترتب على الاعتراض توقف المقاول عن سداد الالتزامات.
220	عدم وجود نسبة للعملية في الجدول ٨: تحدد الهيئة نسبة بصفة مؤقتة استرشاداً بأقرب عملية مشابهة. تتخذ إجراءات عرض الملف على اللجنة الفنية خلال خمسة عشر يوماً.
221	تحديد المبالغ بعملة أجنبية: تحدد المبالغ المستحقة للهيئة عن المقاولات المحددة قيمتها بعملة أجنبية على أساس سعر الصرف المعلن في تاريخ السداد. يجوز للمقاول السداد بذات العملة.
222	البيانات الإحصائية (المقاولات): تقوم الهيئة بإبلاغ الهيئة المعنية بالتأمين الصحي بالبيانات الإحصائية اللازمة عن أعداد المؤمن عليهم ومهنهم.
223	الشخص القائم بالعمل لحسابه الخاص: يعتبر الشخص الذي يقوم لحساب نفسه بأحد أعمال المقاولات في حكم المقاول.
224	تعليمات ونماذج المقاولات: تصدر الهيئة التعليمات وتعد الاستمارات والنماذج اللازمة لتنفيذ أحكام الفصل.
225	عمال صيد الأسماك (نطاق السريان): تسري أحكام هذا الفصل على عمال صيد الأسماك لدى أصحاب مراكب الصيد الميكانيكية أو الشراعية.
226	تأمينات عمال صيد الأسماك: تشمل: تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة، نظام المكافأة، وتأمين إصابات العمل.
227	اشتراك عمال صيد الأسماك: على كل صياد التقدم بطلب اشتراك (نموذج ٤٠). يرفق به صورة من بطاقة الصيد السارية وتقرير طبي يفيد لياقته للمهنة (تتحمل الهيئة تكاليفه).
228	مدة الاشتراك (صيادو الأسماك): تعتبر مدة سريان بطاقة الصيد مدة اشتراك. يجوز لورثة المؤمن عليه أداء الاشتراكات المتأخرة في حالة الوفاة.
229	حصة المؤمن عليه (صيادو الأسماك): يؤدي المؤمن عليه حصته في اشتراكات الشيخوخة والعجز والوفاة بواقع ٩٪ والمكافأة بواقع ١٪ من الحد الأدنى لأجر الاشتراك شهرياً.
230	حصة صاحب العمل (أصحاب مراكب الصيد): تحدد حصة صاحب العمل على أساس الحد الأدنى للأجر مضروباً في العدد المكون منه طاقم العمل على المراكب الآلية (واحد للمراكب حتى ١٢ متراً، واثنان حتى ٢٤ متراً، وثلاثة للأكثر من ذلك).
231	نسب حصة صاحب العمل (أصحاب مراكب الصيد): تتحدد حصة صاحب العمل بواقع ١٥٪ من الأجور المشار إليها. وتشمل: ١٢٪ شيخوخة، ١٪ مكافأة، واشتراكات إصابات العمل.
232	سداد الاشتراكات (صاحب المركب): يلتزم صاحب المركب بسداد حصته في الاشتراكات سنوياً. في حالة التأخير يلتزم بمبلغ إضافي.
233	تعليق التراخيص على السداد: تلتزم الجهات المختصة بتعليق إصدار أو تجديد بطاقات الصيد أو تراخيص المراكب على تقديم شهادة تفيد سداد كافة الاشتراكات التأمينية.
234	استمرار مدة الاشتراك في حالة المرض أو الإصابة: تعتبر مدة اشتراكه مستمرة إذا حال المرض أو الإصابة بينه وبين مزاولة العمل أو تجديد بطاقة الصيد (حتى ثبوت العجز الكامل أو الوفاة أو قرار اللجنة بعدم وجود عمل آخر).
235	تعليمات ونماذج صيادي الأسماك: تصدر الهيئة التعليمات وتعد النماذج اللازمة للتنفيذ.
236	عمال النقل البري (نطاق السريان): يسري على السائقين الحاصلين على رخصة قيادة مهنية (أولى، ثانية، ثالثة) أو جرار زراعي بمقطورة، أو رخصة قيادة خاصة إذا ثبت اشتغاله على عربات النقل الخفيفة أو سيارات الأجرة في النقل السياحي. كما يشمل السائق الذي يحمل رخصة قيادة دراجة نارية (توك توك)، والتابعين العاملين على سيارات النقل.
237	تأمينات عمال النقل البري: تشمل: تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة، نظام المكافأة، وتأمين إصابات العمل.

قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١

المادة	ملخص مواد اللائحة
238	اشتراك السائقين: يتقدم بطلب اشتراك (نموذج ٤٠). يرفق به خطاب من إدارة المرور يفيد تقدمه بطلب رخصة القيادة، وصورة من كارت التشغيل (لقائدي مركبات النقل بتكنولوجيا المعلومات)، وصور المستندات الشخصية.
239	اشتراك التباين: يتقدم بطلب اشتراك (نموذج ٤٠). يرفق به: شهادة قيد من مكتب العمل المختص، وصور المستندات الشخصية، وتقرير طبي يفيد لياقته الطبية لممارسة المهنة.
240	سداد الاشتراكات (عمال النقل البري): يؤدي المؤمن عليه حصته عن الفترة من أول شهر بدء سريان الترخيص أو تجديده وحتى نهاية السنة المالية. يؤدي قاندو مركبات النقل بتكنولوجيا المعلومات الاشتراكات وفقاً لمدة كارت التشغيل. يؤدي التباين الاشتراكات شهرياً أو مقدماً.
241	حصة صاحب العمل (عمال النقل البري): تحدد حصة صاحب العمل على أساس الأجر المحدد للفئات المرخص لها بالعمل على كل نوع من السيارات وفقاً لـ الجدول رقم ٩.
242	نسب الاشتراكات (عمال النقل البري): حصة المؤمن عليه: ٩٪ شيخوخة و ١٪ مكافأة. حصة صاحب العمل (١٥٪): ١٢٪ شيخوخة، ١٪ مكافأة، واشتراكات إصابات العمل.
243	شهادة سداد حصة المؤمن عليه (للمرور): على الهيئة إصدار شهادة (نموذج ٤٥) تفيد سداد حصة المؤمن عليه في اشتراكات التأمين الاجتماعي، وتقدم للحصول على رخصة القيادة أو تجديدها أو تعديل درجتها.
244	سداد حصة صاحب العمل (للمرور): تسدد حصة صاحب العمل في الاشتراكات مقدماً عن مدة سريان رخصة السيارة. يستمر صاحب العمل مسؤولاً عن حصته حتى تمام نقل ملكية السيارة بإدارة المرور.
245	إنهاء اشتراك السيارة: ينهي الاشتراك في حالات: نقل ملكية السيارة للغير، تكهين السيارة أو بيعها خردة، سرقة السيارة، إحلال سيارة جديدة محل القديمة، مصادرة السيارة بحكم قضائي، تسليم لوحات السيارة لإدارة المرور، نهاية آخر ترخيص، إلغاء تصريح تشغيل المركبة.
246	تعليق الإجراءات المرورية على شهادة السداد: على إدارات المرور تعليق إصدار أو تجديد أو تعديل رخصة القيادة الخاصة بالسائقين أو إصدار رخص تسيير أو تصاريح التشغيل أو كارت التشغيل، على تقديم طالبيها الشهادة الدالة على السداد.
247	امتداد مدة الاشتراك (عمال النقل البري): تعتبر مدة اشتراك المؤمن عليه ممتدة إذا حال المرض أو الإصابة بينه وبين تجديد الرخصة أو مزاولة العمل (على أن يؤدي الاشتراكات).
248	تعليمات ونماذج عمال النقل البري: تصدر الهيئة التعليمات وتعد النماذج اللازمة للتنفيذ.
249	عمال المخازن البلدية (نطاق السريان): يسري على العاملين بالمخازن البلدية بالقطاع الخاص من أصحاب المهن الآتية: فران، طولجي أو مرحلاتي، خراط أو رئيس معجن، عجان أو زمبيل.
250	تأمينات عمال المخازن البلدية: تشمل: الشيخوخة والعجز والوفاة، نظام المكافأة، تأمين إصابات العمل، وتأمين المرض.
251	أجر الاشتراك (عمال المخازن): يتحدد بالحد الأدنى لأجر الاشتراك التأميني.
252	حساب الاشتراكات (حصة صاحب العمل والمؤمن عليه): تحدد حصتا صاحب العمل والمؤمن عليه بواقع ٥٦٧ قرشاً شهرياً عن كل جوال دقيق منتج زنة ١٠٠ كجم (اعتباراً من ٢٠٢٠/١/١).
253	سداد الاشتراكات (عمال المخازن): تلتزم الهيئة العامة للسلع التموينية بسداد المبالغ المستحقة للهيئة القومية للتأمين الاجتماعي خصماً من تكلفة تصنيع رغيف الخبز. في حالة التأخير، تلتزم بأداء المبالغ الإضافية.
254	الحد الأقصى للتأمين على عمال المخازن: يلتزم صاحب العمل بالتأمين على العاملين لديه من أصحاب المهن المشار إليهم بحد أقصى أربعة عمال.

قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١

ملخص مواد اللائحة

المادة	الماد
255	استحقاق معاش المستحقين (الوفاة): إذا توفي المؤمن عليه أو صاحب المعاش، كان للمستحقين عنه تقاضي معاش وفقاً للأنصبة المحددة بالجدول ٧ من أول الشهر الذي حدثت فيه الوفاة.
256	تعريف المستحقين: هم الأرملة، الأرملة، الأولاد، الوالدان، الإخوة، والأخوات الذين تتوفر في شأنهم شروط الاستحقاق في تاريخ الوفاة.
257	شروط استحقاق الأرملة: أن يكون الزواج موثقاً أو ثابتاً بحكم قضائي بات. تعتبر المطلقة طلاقاً رجعيّاً في حكم الأرملة في حالتين: الوفاة خلال فترة العدة (١٠٠ يوم)، أو المطلقة الحامل حتى تضع حملها.
258	شروط استحقاق الأرملة: أن يكون الزواج موثقاً أو ثابتاً بحكم قضائي بات. ألا يكون متزوجاً بأخرى في تاريخ وفاة المؤمن عليها أو صاحبة المعاش. وتعتبر علاقة الزواج قائمة خلال فترة العدة من طلاق رجعي.
259	شروط استحقاق الابن: ألا يكون قد بلغ سن الحادية والعشرين. يُستثنى من هذا الشرط: الطالب (بشروط)، الحاصل على مؤهل نهائي لا يجاوز الليسانس أو البكالوريوس (بشروط تتعلق بالسكن وعدم الالتحاق بعمل)، والعاجز عن الكسب.
260	شروط استحقاق الابنة: ألا تكون متزوجة.
261	شروط استحقاق الإخوة والأخوات: تتوفر في شأنهم شروط استحقاق الأبناء والبنات. بالإضافة إلى شروط الإعالة: ألا يكون أي من أولاد المؤمن عليه سبق استحقاقه في المعاش، ألا يكون للأخ أو الأخت دخل يعادل أو يزيد على نصيبه في المعاش، ألا يكون له والد أو ابن أو بنت متوسط دخولهم جميعاً يعادل أو يزيد على قيمة معاش المؤمن عليه.
262	إعادة بحث شروط الإعالة (الإخوة والأخوات): يعاد بحث شروط الإعالة عند كل تعديل يطرأ على حالة المعاش، وعلى الأخص في حالات توفر شروط استحقاق المعاش لأحد المستحقين أو قطع معاش أحدهم.
263	توزيع المعاش على المستحقين: يتم التوزيع وفقاً للنسب الواردة بـ الجدول رقم ٧. لا يقدر نصيب للحمل المستكن، وعند انفصاله حياً يعاد توزيع المعاش.
264	قاعدة حظر الجمع بين المعاشات (الأولوية): إذا توفرت في المستحق شروط الاستحقاق لأكثر من معاش، فلا يستحق منها إلا معاشاً واحداً. تكون أولوية الاستحقاق وفقاً للترتيب: النفس، الزوج أو الزوجة، الوالد أو الوالدة، الابن أو الابنة، الأخ أو الأخت.
265	استثناءات من قاعدة حظر الجمع بين المعاشات: تجمع الأرملة والأرملة بين المعاش المستحق عن نفسه والمعاش المستحق عن الزوج/الزوجة بدون حدود. يجمع الأولاد بين المعاشين المستحقين عن والديهم بدون حدود. يجمع المستحق بين المعاشات المستحقة والمعاش المستحق عن الشهيد بدون حدود. في غير ذلك، يتم الجمع في حدود قيمة الحد الأدنى للمعاش.
266	المعاشات: **وات، الوالدين، الأولاد تطبيق حدود الجمع بين**
268	رد النصيب المقطوع أو الموقوف (الأيلولة): يتم رد النصيب المقطوع كلياً أو جزئياً على المستحقين من ذات الفئة أولاً بالتساوي (على مرحلتين). في حالة عدم وجود مستحقين من ذات الفئة، يتم الرد على المستحقين من الفئات الأخرى بترتيب محدد.
269	صافي الأجر (الذي يتم مراعاة حدود الجمع بينه وبين المعاش): هو الدخل الصافي الذي يتحقق من العمل لدى الغير (قطاع حكومي أو خاص). يتم تحديد الدخل بخصم: حصة المستحق في اشتراكات التأمين الاجتماعي عن هذا الدخل، والضرائب المستحقة، والمنحة المقررة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٥٨ لسنة ١٩٩٨. بالنسبة للعائلة غير المنتظمة، يحدد دخله بـ الحد الأدنى للأجر في قانون العمل (أو الحد الأدنى لأجر الاشتراك بالقانون).
270	تطبيق حدود الجمع بين المعاش والدخل الصافي من العمل: تطبق في تواريخ محددة منها: وفاة المؤمن عليه، تاريخ الالتحاق بعمل، يناير من كل عام. إذا كان الدخل الصافي يساوي أو يزيد على قيمة النصيب المستحق في المعاش، يتم إيقاف صرف المعاش. إذا قل الدخل، يتم صرف الفرق.

قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١

المادة	ملخص مواد اللائحة
271	حدود الجمع بين المعاش والدخل من المهنة: الدخل من المهنة: هو الدخل الذي يحصل عليه المستحق نتيجة لعمله لحساب نفسه بمهنة منظمة (تجارية أو غير تجارية)، ولا يعتبر الدخل الناتج من الممتلكات من هذا القبيل. الجمع المفتوح: يجمع المستحق بين الدخل من مهنة وبين نصيبه في المعاش لمدة خمس سنوات متصلة أو متقطعة ولمرة واحدة فقط. الجمع المحدود: بعد مضي الخمس سنوات، يتم الجمع في حدود الحد الأدنى للمعاش. إذا كان الدخل أكبر من الحد الأدنى للمعاش يتم إيقاف المعاش.
272	مزاولة المهنة خمس سنوات، يتم إيقاف صرف المعاش للمستحق الجمع من العمل. إذا مضى على**
274	استثناءات من حدود الجمع بين المعاش والدخل: تجمع الأرملة أو الأرمل بين الدخل من العمل أو المهنة والمعاش المستحق عن الزوج أو الزوجة بدون حدود. يجمع المستحقون في غير هذه الحالة بين الدخل والمعاش في حدود قيمة الحد الأدنى للمعاش.
275	ترتيب تطبيق حدود الجمع بين المعاش والدخل: الإخوة والأخوات، الوالدان، الأولاد. وتطبق الحدود على جميع المستحقين من ذات الفئة في وقت واحد.
276	رد النصيب الموقوف (الأيلولة): يتم رد النصيب الموقوف كلياً أو جزئياً نتيجة أعمال حدود الجمع بين المعاش والدخل وفقاً لقواعد الرد والأيلولة.
277	عودة الحق في صرف المعاش الموقوف: يعود الحق في الصرف اعتباراً من أول الشهر التالي لـ: انتهاء العمل لدى الغير، أو ترك مزاولة المهنة.
278	حالات قطع معاش المستحق: الوفاة، زواج الأرملة أو الأرمل أو البنت أو الأخت. بلوغ الابن أو الأخ سن الحادية والعشرين (مع استثناءات للطلبة والعاجزين). توفر شروط استحقاق معاش آخر ذي أولوية أعلى. انتفاء شرط من شروط الإعالة بالنسبة للأخ أو الأخت. يقطع المعاش اعتباراً من أول الشهر التالي لتحقيق إحدى الحالات
280	رد النصيب المقطوع (الأيلولة): يتم رد النصيب في المعاش الذي يتم قطعه على باقي المستحقين وفقاً لقواعد الرد والأيلولة.
281	عودة الحق في المعاش: يستحق المعاش للحالات التي لم تتوفر في شأنها شروط الاستحقاق في تاريخ الوفاة، كما يعود الحق في المعاش السابق قطعه، في أحوال: طلاق أو ترميل الابنة أو الأخت، أو عجز الابن أو الأخ عن الكسب.
282	إعادة توزيع المعاش: يعاد توزيع المعاش بين المستحقين اعتباراً من أول الشهر التالي لتحقيق واقعة الاستحقاق.
283	شرط صرف الحقوق التأمينية (فئات محددة): يشترط لصرف الحقوق التأمينية للمؤمن عليهم من فئات أصحاب الأعمال والعاملين بالخارج والعمالة غير المنتظمة أداء الالتزامات المقررة وفقاً لأحكام القانون.
284	التقادم في صرف الحقوق التأمينية: يقدم طلب صرف الحقوق التأمينية خلال خمس سنوات من تاريخ الاستحقاق. إذا قدم بعد ذلك، يتم صرف المعاش اعتباراً من أول الشهر الذي قدم فيه الطلب بالإضافة إلى قيمة المعاشات المستحقة عن الخمس سنوات السابقة على تاريخ تقديم الطلب ٣٦٤].
286	المبلغ الإضافي للتأخير في الصرف: تلتزم الهيئة بأداء مبلغ إضافي في حالة تأخرها عن أداء الحقوق التأمينية عن أربعة أسابيع. يشترط: تقديم صاحب الشأن طلب الصرف مشفوعاً بكافة المستندات المطلوبة، وتقديم طلب خاص لصرف المبلغ الإضافي.
287	النفقة الشرعية: على صاحب العمل خصم النفقة الشرعية والتأشير على الصورة التنفيذية للحكم. على الهيئة خصم متجمد النفقة من الحقوق التأمينية. يستمر صرف النفقة خصماً من المعاش دورياً. لا يترتب على وقف صرف المعاش (لعدم تقدم صاحبه للصرف) إيقاف صرف النفقة.
288	استيفاء بيانات المستحقين: إذا تعذر استيفاء بيانات بعض المستحقين، يتم صرف النصيب المستحق لمن استوفيت بياناته بافتراض استحقاق الذين لم يوقعوا على النموذج.

قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١

المادة	ملخص مواد اللائحة
289	صرف المعاشات التي كانت تتولاها جهات إدارية: تتولى الهيئة صرف الحقوق المقررة بالتشريعات المتعلقة بالتأمين الاجتماعي التي كانت تتولى الجهات الإدارية صرفها، على حساب الخزانة العامة. تدون متجمد المعاش) على مبلغ يحدده رئيس الهيئة، يحظر صرفها إلا بعد الحصول على إذن من نيابة الأحوال الشخصية.
291	تغيير الوصي أو القيم أو الوكيل: يصرف المعاش لصاحب الشأن الجديد اعتباراً من معاش الشهر التالي للشهر الذي قدم فيه قرار الوصاية أو التوكيل.
292	إبلاغ عن تغيير شروط الاستحقاق: على صاحب المعاش أو المستحق إبلاغ الهيئة بكل تغيير في شروط الاستحقاق يؤدي إلى قطع المعاش أو وقفه أو خفضه، وذلك خلال شهر على الأكثر من تاريخ التغيير.
293	جهات صرف المعاشات: تصرف المعاشات من: هيئة البريد، بنك ناصر الاجتماعي، البنوك، شركات الاتصالات (المحافظ الإلكترونية). يتحدد تاريخ الصرف من اليوم الأول من كل شهر.
294	استخدام الوسائل الإلكترونية: للهيئة استخدام الوسائل اللازمة لتحصيل الاشتراكات وصرف المعاشات بما في ذلك الأدوات المالية والوسائل الإلكترونية وشبكات السداد والتحويل الإلكتروني.
295	في السجنتها مضافاً إليها المبالغ الإضافية صرف المعاش أثناء وجود صاحبه**
297	المعاشات المودعة بالحسابات الجارية: تعتبر قد تم صرفها بمجرد إيداعها. تلتزم البنوك ومكاتب البريد برد المعاشات غير المستحقة التي أودعت بالحسابات الجارية طالما لم يتم سحبها.
298	الرسم مقابل الصرف: يتحمل صاحب الشأن رسماً مقداره ٢,٠٪ من قيمة المبالغ المستحقة بما لا يجاوز عشرين جنيهاً. يُعفى من الرسم حالات صرف المعاش التي تتولى الهيئة توصيلها لأصحاب الشأن بالمنازل. يُرحل ما تم تحصيله من الرسم إلى الحساب الخاص.
299	تلتزم الخزانة العامة بتلك الزيادة صرف المعاش بموجب توكيل ١٩،**
301	سداد الخزانة العامة للزيادات المصروفة: تلتزم الخزانة العامة بسداد ما قامت الهيئة بصرفه خلال ثلاثين يوماً من تاريخ الصرف. في حالة التأخير، تلتزم الخزانة العامة بسداد فائدة.
305	التزام جهات الدولة بتقديم البيانات للهيئة: على الجهات والمصالح الحكومية (كالمضاربات والجوازات والبنوك والنقابات) موافاة الهيئة بجميع البيانات التي تطلبها (ولا يعتبر ذلك إفشاء لسر المهنة). يلتزم قطاع الأحوال المدنية بموافاة الهيئة ببيانات المهنة والحالة الاجتماعية وحالات الوفاة. يتم موافاة الهيئة بالبيانات دون أي مقابل أو رسوم.
306	شهادة الانتظام في الاشتراك (القطاع الخاص): تلتزم الهيئة بإعطاء أصحاب الأعمال في القطاع الخاص شهادة سنوية مقابل مبلغ ١٠ جنيهات تدل على انتظامهم في الاشتراك. على الجهات الحكومية تعليق التعامل مع أصحاب الأعمال على تقديم الشهادة الدالة على الاشتراك بالهيئة.
309	طلب بيان عن الحالة التأمينية: يجوز للمؤمن عليه أو صاحب المعاش أو المستحقين طلب بيان عن حالته التأمينية مقابل أداء مبلغ مقداره عشرة جنيهات عن كل طلب.
310	المسؤول الفعلي عن الإدارة والعقوبات: عند تحديد المسؤول الفعلي عن الإدارة الذي توقع عليه العقوبات، يُراعى وجود تفويض صادر من صاحب العمل في الاختصاصات. وفي حالة الإخلال بذلك، يكون صاحب العمل هو المسؤول.
311	المبالغ المقتطعة من الأجور: تعتبر المبالغ التي قام صاحب العمل باقتطاعها من أجور المؤمن عليهم أمانة لديه ويتعين توريدها. ويعتبر الإخلال بهذا الالتزام جريمة خيانة أمانة.
312	مسؤولية صاحب العمل الجديد عن المديونيات السابقة: يتعين على صاحب العمل عند التعامل على أحد المنشآت الرجوع إلى الهيئة للوقوف على المديونيات [٣١٤]**
315	استمرار صرف معاش الإخوة والأخوات (الحالات السابقة): يستمر صرف المعاش لحالات الإخوة والأخوات السابقة على ٢٠٢٠/١/١، ولا يتم إعادة بحث شروط الإعالة إلا عند توفر إحدى حالات التعديل.

قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١

المادة	ملخص مواد اللائحة
316	الجمع بين المعاشات (الحالات السابقة على ٢٠٢٠/١/١): يسري الاستثناء من أحكام حظر الجمع بين المعاشات على حالات الاستحقاق السابقة التي حُرِمَ فيها المستحق من المعاش الآخر من هذه المبالغ.**
318	نقل أرصدة الحسابات الخاصة إلى الحساب الجديد: تُنقل جميع أرصدة المبالغ بالحساب المنشأ بالمادة ١٦٠ من القانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥ إلى الحساب المنشأ بالمادة ١٥٠ من القانون.
319	انتقال المؤمن عليه من فئة إلى أخرى بعد استحقاق المعاش عن المدة الأولى: إذا انتقل المؤمن عليه من فئة العاملين لدى الغير أو العاملين بالخارج إلى فئة أصحاب الأعمال أو العمالة غير المنتظمة، فله الحق عند بلوغه سن الشيخوخة عن المدة الأولى طلب صرف المعاش عنها. وعند توفر سبب الاستحقاق عن المدة الأخيرة، تسوى حقوقه التأمينية عنها كمدة قائمة بذاتها.

قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١

الاجر التاميني للموظفين القطاع الخاص - وقطاع عام وحكومي

قانون العمال غير المنتظمة ٢٥٪		ق العاملين المصريين بالخارج ٢١٪	قانون اصحاب الاعمال ٢٥٪
مساهمة الدولة	حصة المؤمن عليه		
12%	9%	21%	21%
	4%		4%
12%	13%	21%	25%

القانون الجديد			
الاجر تاميني اجراشتراك - الاجر الشامل قطاع خاص ٢٩,٧٥٪	قطاع اعمال وقطاع عام ٢٩,٥٪	الجهاز الاداري للدولة ٢٧,٥٪	
حصة الموظف ١١٪	حصة الشركة ق عام واعمال ١٨,٥٪	حصة الشركة ق حكومي ١٦,٥٪	
9%	12%	12%	
-	1.5%	0.5%	
1%	3%	3%	
-	1%	-	
1%	1%	1%	
11%	18.50%	16.50%	
18.75%			

قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١

الحد الأقصى والادنى بموجب زيادة سنوية ١٥٪ تقرب لاقرب ١٠٠ ج

	الأجر التأميني الشهري	
حد أقصى	حد أدنى	بداية من
7,000	1,000	يناير- ٢٠٢٠
8,100	1,200	يناير- ٢٠٢١
9,400	1,400	يناير- ٢٠٢٢
10,900	1,700	يناير- ٢٠٢٣
12,600	2,000	يناير- ٢٠٢٤
14,500	2,300	يناير- ٢٠٢٥
16,700	2,700	يناير- ٢٠٢٦
19,300	3,200	يناير- ٢٠٢٧

قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
مرفق لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١

قانون جديد رقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩	
٣٦ سنة	معاش كامل
١٥ سنة والوصول لسن ال ٦٠	حد أدنى للمعاش

مواليد	سن المعاش	فترة التقاعد
١٩٧٠ وما قبلها	٦٠ عام	سنه الخروج المعاش حتى ٢٠٣٠
١٩٧١	٦١ عام	٢٠٣١ - ٢٠٣٢
١٩٧٢	٦٢ عام	٢٠٣٣ - ٢٠٣٤
١٩٧٣	٦٣ عام	٢٠٣٥ - ٢٠٣٦
١٩٧٤	٦٤ عام	٢٠٣٧ - ٢٠٣٨
١٩٧٥ وما بعدها	٦٥ عام	٢٠٣٩ - ٢٠٤٠